T. C.
MİLLİ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAĞIP PAŞA KİTAPLIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 1171 1-2

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى آلاء ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور براغب
وكفى ١١٧٥

١٧٤٤

RAĞIP P.
Ka. N.
1334

١٢٢٧

١٢١٨ ... ٣٠

الحمد لله الرافع لقواعد الدين والاسلام الناصب لرايات الهدى
الى دار الخلد والسلام والصلوة على الرسول محمد سيد الانام
وعلى آله واصحابه النجباء الكرام ما ركع الساجد مع الامام وزهر
النور في الاكمام اما بعد فان العبد المستمد من فيض فضل العزيز الوهاب
محمد بن سليمان المشهور بكافيه جى بين الاصحاب يقول لما رايت الكتاب
المسمى بالاعراب عن قواعد الاعراب للشيخ الامام جمال الدين
ابي محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام رزقه الله تعالى حسن
المآب في غاية حسن الوقع عند ذوي الالباب ونهاية عموم
النفع لمن تامله من الطلاب لكنه غير مستغن عن شرح يسفر
عن وجوه مخدراته النقاب ويبرز خفي مكنوناته عن وراء الحجاب
استخرت الله تعالى في ان ارتب له شرحا يذلل ابيات شوارده
الصعاب ويكشف عما اودع في قواعده من التحقيق شبه
الشك والارتياب ويجعل المخفي من لطايف مستودعاته
كالشمس مشرقة بعد تكشف السحاب واضفت الى ذلك من
المباحث التفسيرية وغيرها ما يناسب سلوك الكتاب متمسكا منه
بحبل الصواب وهو المعين ومفتح الابواب قال الشيخ اقتداء
بكتاب الله الكريم بسم الله الرحمن الرحيم اقول هنا ابحاث لا بد
من التنبيه عليها فالاول ان الباء حرف من حروف المعاني يؤتى
بها لربط الاسم بالاخر ومعناها هنا المصاحبة والملابسة كما في قوله تعالى

البحث الاول

تبنت

تبنت بالدهن ويجوز ان يكون للاستعانة كالباء في قولك
كتبت بالقلم فاعلم ان الاول يناسب الدراية والثاني يناسب الرواية
لكن الاول لما كان اظهر رجح على الثاني فان قلت اذا جاءت
حروف على حرف واحد فالقياس ان تبنى على الفتحة التي هي اخت
السكون نحو كاف التشبيه فما بال الباء بنيت على الكسر قلت
لما كانت لازمة لحرف الجر اقتضى ذلك البحث الثاني
ان متعلق الباء محذوف فعند البصريين تقديره ابتدائي كائن
باسم الله فيكون المحذوف حينئذ ثلاثة اشياء المضاف
والمضاف اليه والكون وعند الكوفيين تقديره ابتدأت باسم
الله فيكون الجار مع المجرور متعلقا بالفعل المحذوف منصوب المحل
قال صاحب اللباب قول النحاة الجار مع المجرور في محل النصب
محمول على المسامحة اذ لا شك ان منصوب المحل هو المجرور فقط
بشهادة المعنى المستقيم وبدلالة الذوق السليم اقول يدل على ذلك
ادخال كلمة مع على المجرور فانها تدل على المتبوعية والاصالة
الا ترى انهم يقولون جاء الوزير مع السلطان ولا يقولون
جاء السلطان مع الوزير فان قلت الجار له تعلق بمعنى الفعل
والمجرور له تعلق فما الفرق بينهما قلت تعلق الجار من جهة
الافضاء وتعلق المجرور من جهة المعمولية فمعلوم ان محل الاعراب
انما يتصور في الجملة الثانية فقط وعند صاحب الكشاف
تقديره بسم الله اقرأ كما اذا قال المسافر في وقت ارتحاله
بسم الله فانه يتعلق بارتحل اي بسم الله ارتحل فان قلت اذا كان
المتعلق هو القراءة عنده فما معنى قوله على معنى متبركا باسم الله اقرأ
قال المتبادر من هذا القول ان المتعلق هو التبرك لا القراءة

البحث الثاني

فلا يتم التقريب قلت ان هذا ميل منه الى جانب المعنى لا بيان المتعلق
الا ترى انهم يقولون معنى كتبت بالقلم معنى كتبت مستعينا بالقلم
ومعنى سرت من البصرة معنى سرت مبتدأ من البصرة وامثال هذا اكثر
من ان يحصى ومن قال ان الجار مع المجرور متعلق بالحمد لله فيكون المتعلق
مذكورا مقدما لفظا فان ذلك بعيد من جهة اللفظ والمعنى فان المقصد
ههنا الى نفس الحمد لا الى تعلقه كما لا يخفى على ذوي الفطرة السليمة هذا وان
المحذوف ثابت لغة ساقط ذكرا والا فلا يكون الحذف من الابحاث
المتعلقة بالبلاغة البحث الثالث ان ما ذهب اليه صاحب الكشاف
ههنا هو المختار فان فيه قلة الحذف ورعاية حق خصوصية المقام
ودلالة على اختصاص القراءة بسم الله وتعليما للمؤمنين بان طريقهم هو
الحق والصواب وتعريضا بالكفار بان سبيلهم هو الخطاء والطغيان
ومعلوم ان هذه الاعتبارات تناسب نظم القرآن وتشهد بفصاحته
وغاية اعجازه واما ما ذهب اليه البصريون والكوفيون فهو خال عما ذكره
بل غاية ما جل امره بيان المتعلق من غير رعاية المقام وانت خبير بان التقدير
مهما كان اوجز كان اولى لا سيما مع تلك الدقائق اللطيفة قلت فان قلت
فلا يكون الابتداء بسم الله على ما اختاره وقد ورد الحديث كل امر ذي
بال لم يبدأ فيه بسم الله فهو ابتر قلت الابتداء امر عرفي يعتبر ممتدا من
حين الاخذ الى الشروع في البحث والمقصود يحصل الابتداء بسم
وقول من قال ان المراد من الابتداء هو الفعل الذي يبتدأ به ويشرع
فيه كالقراءة ونحوها فهو مردود لانه يخالف المفهوم الظاهر من الحديث
فان قلت تقدير المتعلق ابتداء يلائم مفتتح الكلام ويناسب منطوق
الحديث قلت نعم لكن رعاية مقتضى المقام امر راجح وشاهد يكشف
اسرار نظم القرآن البحث الرابع ان قوله عم كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد لله

فان جر

بلاغة

البحث الثالث

البحث الرابع

فهو اجذم يعارض قوله عم كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بسم الله فهو ابتر
فان الابتداء باحدهما يفوت الابتداء بالآخر فكيف التوفيق بينهما
قلت الاصل ان الدليلين اذا تعارضا لا يترك ان فيما امكن الجمع بينهما
فان الاعمال بهما بقدر الامكان اولى من الاهمال بالكلية ومن الاعمال
باحدهما نحمل حديث التسمية على ابتداء الكلام بحيث لا يسبقه امر من الامور
ونحمل حديث التحميد على ابتداء ما عدا التسمية فان حديث البسملة
اقوى بكتاب الله الوارد على هذا المنوال وبالاجماع المنعقد عليه
فان قلت ارى كثيرا من الامور يبتدأ فيه بسم الله مع انه لا يتم
وارى كثيرا بالعكس فما المراد من الحديث قلت المراد منه ان لا يكون
معتبرا في الشرع الا ترى ان الامر الذي ابتدئ فيه بغير اسم الله غير معتبر
شرعا وان كان تاما حسا هذا وان الاسم اصله سمو عند البصريين
حذف آخره وبني اوله على السكون وادخل عليه مبتدأ به همزة
الوصل لان عادة العرب ان يبتدؤا بالمتحرك ويقفوا على الساكن
فان قلت الابتداء بالساكن ممتنع او ممكن قلت الحق ههنا هو التفصيل
بان يقال انه ان كان السكون للساكن لازما لذاته يمتنع كالالف
والا فيمكن لكنه لم يقع في كلامهم لسلاسة لغتهم من كل لكنة وبشاعة
ومن يسمي كهدى لغة فيه قال والله اسماك سما مباركا آثرك الله به
آثاركا فالاسم ان اريد به اللفظ فغير المسمى وان اريد به
ذات الشيء فهو عين المسمى لكنه لم يشتهر بهذا المعنى فعلم من هذا
امكان حمل النزاع على النزاع اللفظي قال الامام الرازي لم نجد
شيئا معتدا به في النزاع بان الاسم هل هو عين المسمى او غيره
فان قلت فكيف يفيد اضافة الاسم الى الله تعالى مع انه اسم يسمى به اسم
قلت انها من قبيل اضافة العام الى الخاص كخاتم فضة اذ لا يجزي ذلك

بحث الاسم

فان اعتبار الخصوص فيه انما هو بحسب اللفظ فقط وقيل المضاف ههنا
مقحم كدخوله وخروجه سيان جي به للارشاد وحسن الاداء مع دفع الابتكار
وتوهم التخصيص وقيل ان الاسم ههنا بمعنى التسمية وقد يجاب بان
في الكلام حذف مضاف تقديره باسم مسمى الله فان قلت لم لم
يكتب الالف على ما هو وضع الخط قلت حذفت الالف لكثرة الاستعمال
وطولت الباء عوضا عنها قال عبد الله ابن درستويه خطان لا يقاسان
خط المصحف وخط العروض والله علم دال على الذات المعبود بالحق
اذ لو لم يكن علما لما افاد التوحيد لكنه مفيد فيكون علما فان قلت
افادة التوحيد موقوفة على العلمية والعلمية موقوفة على الافادة
فيدور قلت الافادة موقوفة على ذات العلم بدون اعتبار كونه
علما وهي لفظة الجلالة والعلمية اي كون ذلك اللفظ علما موقوفة
على الافادة فلا دور لاختلاف الجهة وانت خبير بان كون الشيء
بديهيا لا يستلزم كون وصفه بديهيا فان قلت اليس ههنا اثبات
اللغة بالاستدلال وذا لا يجوز فان اللغة لم تبن على المسامحة
قلت ليس الامر كذلك بل هو في الحقيقة تصوير المنقول بالمعقول
ليرى انه من المباحث القطعية وقال الله تعالى هل تعلم له سميا اي هل
تعلم احدا يسمى بهذا الاسم غيره كذا روي عن الخليل وابن كيسان
ولاجل هذا اختص الحمد بهذا الاسم لانه لما كان علما للذات المستجمع
بجميع الصفات كان تلبس الفعل به في قوة تلبسه بجميع اسمائه
وصفاته من غير عكس الا ترى ان الايمان اختص بهذا الاسم
حيث قال النبي عم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا
الله مع ان الايمان بجميع الصفات واجب لانه اسم للذات
المستجمع لجميعها وقيل انه وصف مشتق من الاله وقيل اصله لاها بالسريانية

تقديره باسم مسمى الله

مطلب بحث لفظ الله

فوق

يوجب بحذف الالف الاخيرة وادخال الالف واللام عليه و
تفخيم لامه اذا انفتح ما قبله او انضم سنة وحذف الفه لحن وقد جاء
لضرورة الشعر الا بارك الله في سهيل اذا ما الله بارك في الرجال
وقد حققنا هذه الابحاث في جواب الانظار والرحمن فعلان من
فعل من فعل بالكسر كغضبان وسكران من غضب وسكر صفة مشبهة
لكن بعد النقل الى فعل او بعد تنزيل المتعدي منزلة الفعل اللازم كما في
قولك فلان يعطي فان قلت فمن اين علم ان الرحمن ليس بعلم مع
انه مختص استعماله قلت من جهة انه يتبع صفة وان معناه البالغ
في الانعام لا الذات المخصوص وايضا لو كان علما لكان قولنا لا اله
الا الرحمن يفيد التوحيد كقولنا لا اله الا الله والرحيم فعيل من رحم ايضا
كمريض من مرض لكن في الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم لما سمعتهم
يقولون ان الزيادة في البناء لزيادة المعنى ومن ثمه قيل ان الرحيم
يتناول دقايق النعم ولطايفها كما ان الرحمن يتناول جلايل النعم
وعظايمها فان قلت ما معنى وصف الله بالرحمة ومعناها العطف
والحنو قلت هو مجاز عن الانعام قال الامام الرازي اذا وصف
الله بامر ولم يصح توصيفه به يحمل على غاية ذلك ونهايته وهذه قاعدة
مطردة في كل مقام واستدل بعض المحققين باختصاص الرحمن بالله تعالى
على ان المجاز لا يستلزم الحقيقة واما قول الشاعر في مسيلمة وانت
غيث الورى لا زلت رحمانا فليس بحجة لانه تعنت في الكفر ولما كان
مفتتح كل كتاب ينبغي ان يكون موشحا بالحمد لله مترتبا بالثناء على رسوله
قال الحمد لله هو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل فان قلت
ما معنى كون حمد العباد لله مع ان حمدهم حادث لا يجوز قيام الحادث
بالله تعالى قلت المراد منه تعلق المحبة ولا يلزم من التعلق القيام به كتعلق

بحث الرحمن

وبمنع

يتبع

بحث الرحيم

قاعدة لطيفة
اذا وصف الله بامر
لم يصح توصيفه

تعريف الحمد

العلم بالمعلومات فلا يتوجه الاشكال اصلا وقد اجاب عنه بعض
الفضلاء بان الحمد مصدر بناء المجهول فيكون المعنى ان ثبت له المحمودية
وقيل اللام ههنا للتعليل يعني ان الحمد ثابت لاجل الله كما في قولك
الدار لفلان رب معناه مالك في ربه يربه تربية رب وقيل
هو في الاصل بمعنى التربية وقيل تبليغ الشيء الى كماله شيئا فشيئا
ثم وصف به للمبالغة كما وصف بالعدل والصوم وهو مشهور من اسمائه تعالى
ولا يطلق على غيره الا مقيدا كقولهم رب الدار وقوله تعالى ارجع الى
ربك وقد يستعمل في الجاهلية للملك لانه يحفظ ما يملكه قال الشاعر
وهو الرب والشهيد على يوم الحيارين والبلا بلاء العالمين والعالم
اسم لما يعلم به كالخاتم ثم غلب استعماله فيما يعلم به الصانع وانما جمع
ليتحقق شموله كل جنس مما سمي به وقيل هو اسم لذوي العلم من الملائكة
والثقلين وتناوله لغيرهم على سبيل الاستتباع ثم لما وجبت الصلوة
بالشرع على النبي عم وكانت في سنة الخطبة وقال والصلوة
فعلة من صلى اذا دعا والمراد ههنا هو المعنى المجازي وهو الاعتناء
بشان المصلى عليه وارادة الخير له على محمد سمي به لكثرة خصاله
المرضية قال حسان وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا
محمد سيد من ساد قومه سيادة فهو سيد وزنه فيعل فيكون
اصله سيود فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء المرسلين
قيل الرسول اخص في الشرع من النبي فكل رسول نبي من غير عكس
وعلى آله اصله اهل بمجيء تصغيره اهيلا وآل الرجل اهله وعياله تقول
اهلت بالرجل اذا آنست ومعنى قولهم اهلا اتيت اهلا فاستأنس
ولا تستوحش وقيل اصله اول من آل اليه اذا رجع وآل الرجل اهله لانه يؤول
اليه ويقال لاتباع الرجل آل ايضا ففي الشرع آل الرسول هو المؤمن

التقي

رب

اصله سيود

آل الرجل

التقي السالك لشريعته قيل الصلوة على غير النبي جائزة على سبيل التبع
واما اذا افرد فلا لانها تتهم بالرفض واصحابه جمع صاحب وقيل
جمع صحب والمعنى ان احدهما عرفي وهو من يكون كثير الصحبة كما يقال
زيد خادم فلان اذا كان كثير الخدمة له والآخر لغوي وهو من يكون
مصاحبا ولو كان ساعة فلهذا اختلف الناس في تفسيره فقال سعيد ابن
المسيب صاحب الرسول من اقام معه سنة او سنتين نظرا الى المعنى
العرفي وقال الآخرون كل من رأى النبي عم من المسلمين اعتبارا بالمعنى
اللغوي اجمعين ففي اتيان التأكيد اشارة الى رشاد طريقة السلف
والى رد رأي اهل البدع والاهواء اما كلمة فيها معنى الشرط ولذلك
كانت الفاء لازمة لجوابها غالبا كقولهم اما زيد فمنطلق بعد اي بعد
زمن الفراغ من الحمد والصلوة حذف المضاف اليه لكونه معلوما
وبني على الضم ومحله النصب والعامل فيه اما لكونه نائبا مناب الفعل فان
سيبويه قال قولهم اما زيد فمنطلق فمعناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق
فيكون التقدير مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلوة وهو في الاصل من
الجهات الست لكنه ههنا ظرف زمان كما اشرنا اليه فهذه الظاهر
ان المشار اليه ههنا محقق اجراء الكلام على المتبادر ويجري العادة
بتأخير الخطبة عن سائر ما في الكتاب ويجوز ان يكون المشار اليه
غير محقق لكنه لما كان في صدد الوقوع وحاضرا في الذهن في الجملة
نزل منزلة الموجود المحقق فعبر عنه باسم الاشارة فوائد على وزن
فواعل غير منصرف وهي جمع فائدة من الفيد لا من الفود وهي في اللغة
ما استفدت في علم او مال وفي الاصطلاح ما يكون الشيء به احسن حالا
منه بغيره والمراد منها ههنا ما يكون قاعدة الاعراب به احسن
قبولا منها بغيره وذلك ضبط الجمل التي لها محل من الاعراب والتي ليس لها

بحث اصحاب

اما بمعنى الشرط

محل منه وتفصيل الاعراب في الجار والمجرور وفي الظرف الى غير ذلك الذي
حصل من حسن رعاية القاعدة النحوية التي رتبها على احسن الترتيب ويجوز
ان يكون المراد منها العبارات المحررة فيكون القواعد عبارة عن المعاني
ويجوز ان يراد بالعكس ويمكن حمل الكلام على الاطلاق والتقييد لكن
الظاهر هو الذي قدمناه جليلة عظيمة كثيرة يقال فلان جل اى عظم قدره
ويقال ما اجلني ولا ادقني اى ما اعطاني قليلا ولا كثيرا او بسبب جلالة
القدر كون وضع الكتاب على نظم انيق بحيث لم يسبق اليه احد غير
الشيخ في قواعد ماخوذ من قواعد البيت وهي اساسه واشتقاقها من
القعود بمعنى الثبات مرفوع المحل على انه صفة ثانية لفوايد وهي جمع
قاعدة وهي في الاصطلاح قضية موضوعها كلي ينطبق على جميع احكام
جزئياته ليتوقف احكامها منها والمراد هاهنا ما يكون اصدق مقدمتي الدليل
وكل ما يشتمل على علم الفاعلية فهو مرفوع
كقولنا كل ما اشتمل على علم الفاعلية فهو مرفوع وكل ما اشتمل على علم المفعولية
فهو منصوب وكل ما اشتمل على علم المضاف اليه فهو مجرور فاذا اردنا الاستدلال
بصورة القياس الاقتراني على ان زيدا في قولك زيد قايم مرفوع مثلا فنقول
وكل ما اشتمل على علم الفاعلية
زيد مشتمل على علم الفاعلية فهو مرفوع فزيد مرفوع واذا قصدنا الاستدلال
بالقياس الاستثنائي عليه فنقول كلما لم يكن زيد مرفوعا لم يشتمل على علم الفاعلية
لكنه مشتمل فيكون زيد مرفوعا فعلى هذا فقس الاعراب وهو في اللغة
تعريف الاعراب
الابانة والتحسين فتعديته الاول بكلمة عن وتعديته الثاني بالهمزة وقيل هو ماخوذ
من قولهم امراة عروب اى محببة لكلامها لا شك ان الاعراب اذا
وجد في آخر الكلمة يكون الكلام مقبولا عند المخاطب وقيل ماخذ من قولهم
عربت معدة الفصيل اى فسدت واعربتها اى ازلت فسادها فيكون
الهمزة للسلب كما في اشكيته وانت خبير بان الاعراب يزيل فساد التباس
المعاني بعضها ببعض الا ترى انك لو قلت ما احسن زيد بلا اعراب لم يظهر

الاعراب في الاصطلاح
اختلافي
عند السامع ان المقصود منه اى المعاني من الاستفهام والتعجب والنفي
فلاجل ذلك يسمى اعرابا نهايتم اختلف النحاة في ان الاعراب في الاصطلاح
ام لفظي ام عند الاخر
معنوي ام لفظي فذهب البعض الى الاول ففسره باختلاف آخر الكلمة
باختلاف العوامل لفظا او تقديرا وهو ظاهر قول سيبويه واختيار
الاعلم فيكون الحركات وما يقوم مقامها دليل الاعراب عندهم وذهب
الآخرون الى ان الاعراب لفظي بعلم بالحس فقالوا الاعراب ما حصل
الاختلاف المذكور وهو مذهب ابي علي وابن الحاجب فيكون الحركات
وما يقوم مقامها نفس الاعراب عندهم لكن اذا رجعت الى الانصاف
والوجدان تجزم بان الحق الحقيق بالقبول هو ما ذهب اليه ابن الحاجب
فان الاحتياج الى الاعراب انما هو لاجل ضرورة تمييز المعاني فمعلوم
ان التمييز انما يكون بالحركات لا بالاختلاف مع انه خال عن التكلف
فان قلت ما معنى قوله اما بعد فهذه فوايد الى آخره فان تعليق هذا الحكم
باول الكلام غير ظاهر قلت الغرض منه الاعلام بان تلك الفوايد
امر مهم تحصيلها بعد الحمد لله ترغيبا فيها واعتناء بشانها فيزداد
نشاط الطالب حتى يحصل السعي البليغ فيفوز بالمطلوب تقتفي
اى تختار بهذه الفوايد ماخوذا من قولهم فلان اقتفى الامر اذا اختاره
لمتاملها الضمير المجرور فيه راجع الى فوايد او الى قواعد بل هو اولى واحسن
فاللام فيه للتعدية او للتعليل وقد وجد في بعض النسخ الباء في مقام اللام
ووجدنا في بعضها متاملها بدون حرف الجر على انه فاعل تقتفي فح
يكون ماخوذا من قولهم فلان اقتفى اثر فلان اذا اتبعه ومنه قوافي الشعر
لان بعضها يتبع اثر بعض واسند الفعل الى الفوايد مجازا لاجل المبالغة
كما في قوله تعالى عيشة راضية ففي ذكر التامل دون القراءة والحفظ تنبيه
على ان العمدة العظمى في نيل تلك الفوايد هي التفكر لا مجرد القراءة والحفظ

كما هو دأب بعض الناس يقال تأملت الشيء اذا نظرت اليه متبينا له جادة
معظم الطريق وجمعه الجواد مأخوذ من قولهم فلان جد فينا اذا عظم في اعينهم
وفي المثل من سلك الجواد أمن العثار فالمراد منه القواعد المحررة على حسن
التحرير فيكون استعارة الصواب نقيض الخطاء مطلقا لكن المراد منه
نقيض الخطاء بمعنى الباطل فيكون بمعنى الحق فلا جرم ان من سلك
الطريق المستقيم ليأمن من الضلال فيفوز بالمطلوب فمحل جملة تحتوي
مرفوع على انها صفة للفوايد فالمقصود من هذه الاوصاف التحريض والترغيب
في كتابه من جهات شتى وهي لعطف هذه الجملة على جملة تحتوي فالمناسبة
بين الجملتين كالمناسبة بين الشجرة والثمرة تطلعه اي توقف تلك
الفوايد متأملها من قولهم اطلعت فلانا على سر اذا اوقفته عليه الى الجملة
شاهدا على النكت الكثيرة والاجل بهذا اضح وعلى ان يقول تعلمه في الامد
يقع على المدة كلها وعلى آخرها وكذا الغاية والاجل لكن المراد منه ههنا
جميع المدة اي جميع وقت تحصيل هذا الكتاب فيكون الالف واللام
للعهد فاستعماله يتضمن المبالغة والايهام فتأمل القصير في نفسه او بالنسبة
الى وقت تحصيل غير هذا الكتاب فالمقصود الزمن القليل والوقت اليسير
على نكت متعلق بتطلع جمع نكتة كالنقط جمع نقطة والنكتة في اللغة
كل نقطة من بياض في سواد او بالعكس قال الجوهري النكت ان تنكت
في الارض بقضيب اي تضرب فتؤثر فيها ونكتة كل شيء لطايفه والمراد
منها ههنا الفوايد العلمية الدقيقة التي تستخرج بدقة النظر ووقع في بعض
النسخ على كثير مقام على نكت لكن الاولى اي اولى كثيرة في نفسها او
بالنسبة الى الغير من الكثرة نقيض القلة ولا تقل الكثرة بالكسر فانها
لغة رديئة من الابواب جمع باب وهو ههنا بمعنى النوع فيكون
المراد انواع الاعراب وقواعدها فيكون صفة ثانية لنكت فيكون

تعريف النكت

من

بحث النكت

بحث من

من للبيان فان قلت النكت جمع كثرة فلم وصف بجمع القلة قلت
لان جمع القلة ههنا مجاز عن الكثرة بمعونة المقام وفايدته ايهام الجمع
بين المتقابلين ويجوز ان يكون من ههنا بمعنى في فيكون الابواب
عبارة عن الابواب الاربعة فالالف واللام حينئذ للعهد ايضا فان
قلت ما معنى اطلاع الفوايد على النكت فانها عينها قلت الفرق
بينهما جلي فان المراد من الفوايد قواعد علم النحو على سبيل الضبط
والاختصار والمراد من النكت الدقايق التي استنبطها بجودة قريحته
فيكون غيرها ويجوز ان يكون الامر الواحد معبرا بعبارات مختلفة
بحسب اختلاف الاعتبارات كالقضية تعبر تارة بالخبر واخرى بالنتيجة
فسمى المعاني بالفوايد لكونها مستفادة من الالفاظ واخرى بالنكت
لكونها مستنبطة بدقة نظر العقل هذا ولما وصفها بالوصفين
المذكورين اراد ان يزيد الرغبة فيها وشبهها بأمر مقبول لدى العقول
فقال عملتها بكسر الميم واما عمل بالفتح فاسم رجل يقال رجل عمل وعمول
اذا كان مطبوعا على العمل اي جعلت تلك الفوايد لطلبة العلم كما
جعل الطبيب الحاذق الادوية النافعة لمحبوبه ويجوز ان يكون
الضمير المنصوب راجعا الى النكت فانه اقرب وانسب للعمل
عملا لطيفا عمل من طب في صرف غاية الجهد في تحصيل الامر لحبيبه
واما الغرض من التشبيه فتحصيل العلوم لهم وازالة الجهالة عنهم
فانها على النفوس كالامراض على الابدان واما فائدة حذف اداة
التشبيه فقصد المبالغة فيه مع الاختصار واما من طب فمأخوذ
من الطب الذي هو علاج الداء فيكون اطلاق المطبوب على المسحور
من باب اطلاق السليم على اللديغ قال ابن الانباري الطب من الاضداد
يقال لعلاج الداء طب وللسحر طب فالطبيب هو العالم بالطب

وكل حاذق طبيب عند العرب اللام في قوله لمن حب متعلق بالعلم ويجوز
ان يتعلق بطب كما جاء في المثل ان كنت ذا طب فطب لعينك فان
قلت فكيف يصح هذا مع ان الاطباء قد قالوا ان الاب لا يطب ولده
والمحب لا يطب محبوبه والعاشق لا يطب معشوقه قلت الغرض من هذا
القول بيان كمال شفقتهم لهم لا الاخبار عن عدم علاجهم لهم فان ذلك
خلاف الواقع فكيف لا والحال ان العلاج لحبيب اي لمن يرجى منه الشفاء
نافع لزيد يتضمن منافع مع ان ترك المنافع الكثيرة لاجل ضرر قليل
شر كثير وهذا لا يجوز او ان يكون المراد منه ينبغي ان لا يقرر منهم العلاج
لهم وقيل التقدير عمل من طب ان قدر فاصاب لمن حب اقول هذا
صحيح من جهة المعنى فان المشبه به لا يجب ان يكون محقق الوجود
في الخارج لكنه لا يخلو عن تكلف ارتكاب خلاف الظاهر واما حب فيجوز
ان يكون ماخوذا من قولهم حبه يحبه بالكسر فهو محبوب قال الشاعر
احب ابا مروان من اجل تمره فيكون العايد الى الموصول الاول الموصوف
محذوفا والضمير المستتر فيه عايد الى الموصول الاول ويجوز ان يكون
ماخوذا من قولهم حب يحب بالضم فيكون لازما فالضمير المستتر فيه راجع
الى الثاني واما فائدة تغيير الاسلوب وترك العاطف على تقدير
ان يكون الضمير المنصوب راجعا الى الفوايد فهي التنبيه على ان العمل
على هذا النسخ المعقول متقدم على الاوصاف المذكورة لكنه قدمها
عليه لكونه انسب بالمقام فاعلم ان المحبة يتضمن معنى العشق والشوق
ولاجل هذا اختاره ههنا على ان في ذلك صنعة التجنيس كما في قوله
تعالى لكل همزة لمزة ولما وصفت تلك الفوايد بما لا مزيد عليه و
كانت امرا معتدا به واستحقت ان تسمى باسم مناسب لتدعى به عند
الحاجة قال وسميتها اي تلك الفوايد بالاعراب مبالغة كما في قولهم

رجل

رجل عدل لان هذه الرسالة لها فوايد اختصاص بمعرفة الاعراب
كما يشهد لها مطالعة ابحاثها قوله عن قواعد الاعراب متعلق بالاعراب
باعتبار معناه اللغوي واما المراد من الاعراب الثاني اعني المضاف اليه
فمعناه الاصطلاحي بحسب اعتبار التركيب الاضافي ففي هذا القول
رعاية صنعة الجناس التام اللفظي مع رعاية الجناس الخطي كما في
قوله تعالى ويوم يقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة
وقد وقع ههنا في بعض النسخ بالاغراب بالغين المعجمة بدل قوله
بالاعراب بالعين المهملة والمشهور هذا وحكي عن المصنف كذلك
فالامر على هذا هين فان قلت لا شك ان المراد من المسمى بالاعراب
امر واحد شخصي لكن المسمى به متعدد في الواقع فما تحقيق تشخصه
ووحدته قلت التحقيق ان لا يعتبر في تشخص الكتاب خصوصية
المحل فح يكون المسمى به واحدا في الواقع فتفكر فان قلت كل
قاعدة من قواعد الاعراب مكتسبة من الجزئيات لانها استقرائية
والجزئيات مكتسبة منها فيدور قلت هذه الشبهة غير واردة
لانها تصادم الضرورة فانا نعلم بالضرورة ان قواعد النحو واقعة
وكذا اكتساب احكام الجزئيات منها فلو كان الدور واقعا
ههنا لما حصل ذلك العلم الضروري على انا نقول نحن محتاجون
اليها في معرفة احوال اقوالنا لا في جزئيات كلامهم فانهم بسليقتهم
غني عن الاحتياج اليها وعن وقوع الخطاء فيها بمراحل فهذه الجملة معطوفة
على جملة عملتها فالمناسبة بينهما ظاهرة كنار على جبل ثم لما كان
تحصيل الامور مختصا بعون الله وارشاده قال وهي للاعراب صح
كما في قوله تعالى وانتم موضعون ويحتمل الحال من الله لاما عنده
مقدم على عامله للحصر قال المصنف وما توفيقي الا بالله استمد اي طلب المدد

فان قلت اذا كان المدد مطلوبا فما الفائدة في كون التوفيق مطلوبا
قلت فائدته قصد السلوك الى طريق التصريح بما علم ضمنا اشعارا
بانه امر جليل ومن قبيل الاستمداد استعمل ههنا لمجرد الطلب مجازا وانما جيء
بصيغة المضارع لقصد استمرار طلب المدد بقرينة استمرار احتياج
العبد الى مولاه واما فائدة الاخبار عن الاستمداد ههنا فهي دفع
توهم التبجح الحاصل بما سبق التوفيق وهو في اللغة جعل الامر موافقا — تعريف التوفيق
لآخر وفي العرف جعل الله تعالى شأن عبده موافقا للحق والصواب
واما ما قيل من انه تهيئة اسباب الخير وتنحية اسباب الشر ومن انه
الامر المقرب الى السعادة الابدية ومن انه جعل الله تعالى افعال
عبده الظاهرة موافقة لارادته مع بقاء اختياره فيها مع جعل
نيات قلبه موافقة لما يحب فماله راجع الى ما قلنا والهداية معطوف — تعريف الهداية
على التوفيق عطف الخاص على العام كعطف جبرائيل على الملائكة
ويجوز ان يكون من قبيل عطف العام على الخاص وهي في اللغة الدلالة
بلطف ولذلك تستعمل في الخير واما قوله تعالى فاهدوهم الى صراط الجحيم — صافات
فوارد على طريق التهكم ثم المشهور عند اهل الحق ان الهداية مع
الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب سواء حصل الوصول او لم
يحصل وعند المعتزلة هي الدلالة الموصلة الى المطلوب هذا فالحق
انه لا نزاع بينهم في الحقيقة لان الهداية تجيء تارة بمعنى خلق الاهتداء
كما في قوله تعالى يهدي من يشاء ولذلك نفي الهداية في قوله تعالى انك لا تهدي
من احببت واخرى تجيء بمعنى بيان طريق الحق والصواب فلهذا
نسب الهداية الى النبي عم في قوله تعالى وانك لتهدي الى صراط مستقيم
وكل واحدة من الطائفتين قد قصدت معنى غير ما قصدته الاخرى
الى اقوم طريق اي الى طريق مستقيم وهو سبيل الحق وقد تعدى باللام

كما في

كما في قوله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم ومفعول في قوله تعالى
اهدنا الصراط المستقيم معاملة اختار في قوله تعالى واختار موسى
قومه ففي هذا القول اشارة الى ان الهداية هي الدلالة الى طريق الحق
وتلويح الى ان الضلالة هي الدلالة الى طريق الباطل وانما جعل هذا
القول كناية عن سرعة الوصول الى المطلوب بناء على قاعدة
ان الخط المستقيم اقصر من الخط المنحني فهو بعيد عن الفهم نعم فيه ايماء
الى حصول المطلوب لكن الفرق بين المعنيين ظاهر بمنه وانعامه
مأخوذ من قولهم منّ عليهم منّاً اذا انعم واما المن الذي وقع في قول
الزمخشري طعم الآلاء احلى من المن وهي امر من الآلاء مع المن
فهو مأخوذ من قولهم منّ عليه منه اذا امتن عليه وهذا يصلح ان
يكون من باب التنازع واعمال الثاني على مذهب البصريين و
كرمه وهو نقيض اللوم وعطف هذا على المن عطف تفسير ثم لما قصد زيادة
البعث للطالب على تحصيل كتابه قال وتنحصر ان تلك الفوائد او القواعد
فان قلت الكلام في الفوائد لا في القواعد فكيف يرجع الضمير اليها قلت الفوائد
هي عين القواعد في الحقيقة الا ترى الى قوله وسميتها بالاعراب عن قواعد
الاعراب وهي من قبيل قول النبي عم الثيب تعرب عن نفسها وقد وقع
في بعض النسخ ينحصر بالياء التحتانية لكن يرجع الضمير الى الكتاب فانه مذكور
ضمنا لانه في صدد تصنيفه وتأليفه في اربعة ابواب فهذا الانحصار
هو انحصار الكل في اجزائه مثل انحصار البيت في الجدران الاربع
والسقف فان قلت حصر الكل في الاجزاء لا يتصور لان الحصر
هو جعل الشيء في محل محيط به فالمحيط حاصر والمحاط به محصور ومظروف
وشأن الكل مع اجزائه على العكس فان الكل محيط بالاجزاء فكيف
يكون محصورا فيها قلت المراد من الكتاب هو المضمونات وفي الابواب

[illegible]

الاربعة هو العبارات بناء على ان الالفاظ قوالب المعاني وظروفها
ويجوز ان يراد من انحصار الكتاب في الابواب الاربعة انحصار
الكل في اجزائه فينطبق على ان الحق هو ان يكون المراد من الانحصار
المذكور هنا هو انحصار الكل الى ما منه تركيبه وانت خبير بان المراد
من انحصار الكتاب هنا انحصار مقصوده فيها فلا يضره خروج
الخطبة عنها ووجه الضبط هو ان يقال مقصود الكتاب لا يخلو
من ان يكون متعلقا ببيان مكملات الافعال اعني الجار والمجرور
والظروف اولا فالاول هو الباب الثاني والثاني لا يخلو من ان
يكون متعلقا بالكلمات او بالاصطلاحات فالاول هو الباب الثالث
والثاني هو الباب الرابع وجملة تنحصر معطوفة على جملة تنقسم
لم يذكر الباب الاول لانه اراد ان يعيده على سبيل التعريف العهدي

تعريف الباب

الباب الاول

قال الباب قيل هو في اللغة النوع وفي الاصطلاح هو الموصل الى
المقصود وقيل هو موضع الدخول لكن المراد منه ههنا هو العبارات
المعينة المحدودة الدالة على المعاني المخصوصة الاول هو نقيض الآخر
اصله اوأل على وزن افعل فقلبت الهمزة الثانية واوا ثم ادغمت
الواو في الواو وقيل اصله اوول قلبت الهمزة الثانية واوا وادغمت
الواو في الواو ايضا وله استعمالان احدهما ان يكون اسما بمعنى
قبل فحينئذ يكون منصرفا منونا ومنه قولهم اولا وآخرا والثاني
ان يكون صفة اي افعل التفضيل بمعنى الاسبق فيكون غير منصرف
لوزن الفعل والوصف وفي تفسير الجملة وقع في بعض النسخ الجمل
وهي جمع جملة موقع الجملة لكن الاول هو الاصح وبيان احكامها
فالمراد منها ههنا كونها اسمية وفعلية وشرطية وظرفية وبيان
واعرابها الى غير ذلك الذي ينبئ عنه هذا الباب انما قدم هذا

[illegible]

على

على سائر الابواب لان المقصود من ترتيب هذا الكتاب تعليم
الاعراب ولا شك انه يحصل في هذا الباب على وجه لا يكون في
بقية الابواب اذ فيه بيان اعراب محل الجملة الذي هو اصعب
وانفع من بيان اعراب المفرد فلاجل هذا ترك تعريف الكلمة
مع ان الجملة لا تتم الا معها اعلم ان الخائض في هذا الكتاب ينبغي
ان يتصور النحو والغرض منه قبل الشروع فيه فنقول النحو في

النحو يجيء لمعان

اللغة يجيء لمعان بمعنى القصد وبمعنى الجانب وبمعنى النوع
وبمعنى المقدار وبمعنى المثل وبمعنى البعض فنقول نحوت
نحوك اي قصدت قصدك وسرت الى نحو دار فلان اي
الى جانبها وعندي ثلثة انحاء من الطعام اذا كان عندك
ثلثة انواع منه وجاءني نحو الف اذا كان مقدار الف
ومررت برجل نحوك اي مثلك واكلت نحو السمكة اي بعضها
وهو في الاصطلاح علم باصول يعرف بها احوال اواخر الكلم
من جهة الاعراب والبناء فالظاهر انه منقول من النحو بمعنى
القصد لما اتفق العلماء على ان ابا الاسود الدؤلي اول من وضع
هذا العلم باذن علي رضه كما اتفقوا على ان معاذا اول من وضع

ان ابا الاسود الدؤلي اول من وضع النحو باذن علي رضه

سبب وضع النحو

ان معاذا اول من وضع التصريف

التصريف والسبب في ذلك الوضع انه لما سمع رجلا يقرأ
ان الله بريء من المشركين ورسوله بالكسر جاء الى علي رضه فقص
ذلك عليه فقال هذا من مخالطة العرب بالعجم ثم قال
الفاعل مرفوع وما سواه ملحق به والمفعول منصوب وما سواه
ملحق به والمضاف اليه مجرور وما عداه ملحق به فقال له انح هذا
فلاجل هذا سمي هذا العلم نحوا تبركا وتيمنا بلفظه واما الغرض منه

الغرض من وضع النحو

فمعرفة الاعراب وان تعلم هذا العلم واجب لان تعلم الشرائع الواردة

حكي

تعريف فرض الكفاية

المسئلة الاولى

بلغة العرب لا يتم الا به وكل ما لا يتم تعلمها الا به فهو واجب فان قلت
الاشتغال بهذا العلم بهذه الاصطلاحات بدعة فان الصحابة رض
لم يتكلموا فيه وكل بدعة حرام فالاشتغال بهذا العلم حرام فكيف يكون
واجبا قلت ان اردت به انهم ما عرفوا معاني هذا العلم فذلك
باطل كيف لا والاجماع انعقد على ان سيبويه والاخفش والخليل
وغيرهم اشتغلوا فيه وتمسكوا به حكي ان ابن عباس لما سئل عن قوله
تعالى فالحق والحق اقول بانه لم رفع الاول ونصب الثاني قال ارحم
الحق واقول الحق ومعلوم ان ذلك عين النحو وان اردت
بذلك انهم ما عبروا عن تلك المعاني بهذه الالفاظ والاصطلاحات
فذلك مسلم ولكن ذلك لا يوجب القدح فيه فان الاعتبار للمعاني
لا للصور والمباني كما في ساير العلوم وان العلماء اتفقوا على ان تعلم
النحو فرض من فروض الكفاية قيل فرض الكفاية هو الذي اذا اقام به
واحد سقط التكليف عن الباقين ومعلوم ان هذا العلم ليس كذلك
فانه يجب في كل عصر ان يقوم بهذا العلم قوم يبلغون حد التواتر
لان معرفة الشرع لا يحصل الا بواسطة معرفة اللغة والنحو والعلم
بهما لا يحصل الا بالنقل المتواتر اقول اشتراط التواتر في النقل لا يستلزم
ان المقيمين بهذا العلم يبلغون حد التواتر الا ترى ان التواتر
شرط في نقل القرآن مع جواز عدم ضبط معناه ثم لما كان الباب
الاول مشتملا على عدة امور مفصلة على اربعة مسايل تقريبا للفهم
والضبط كما قسم الكتاب على اربعة ابواب فقال وفيه
اي في الباب في الابواب الاربعة اربع مسايل جمع مسئلة وهي
ما يبرهن عليه في العلم بعضها يتعلق بتفسير الجملة وبعضها يتعلق
باقسامها وبيان احوالها اما المسئلة الاولى من المسايل الاربع

في

اللفظ المفيد

في شرحها اي في بيان الجملة واحوالها كما يدل عليه سياق الكلام
فيكون المراد من شرحها ههنا تعريفها وتبيين النسبة بينها
وبين الكلام بالعموم والخصوص وبيان تسميتها بالاسمية والفعلية
والجملة الصغرى والكبرى وتقسيمها اليهما فسقط الاعتراض
بان بيان النسبة بالعموم والخصوص وغيره ليس من شرح
الجملة بناء على تخصيصه بالتعريف الكاشف عن ماهيتها فقط
ثم لما كان الابحاث المذكورة ههنا من المباحث الدقيقة
وكان المقام مقام التعليم قال اعلم تخصيصا للسامع على الاصغاء
الى ما يأتي بعد هذا الا لئلا يفوت منه شيء ان اللفظ هو صوت
يعتمد على مخرج الحروف وهو كالجنس يتناول جميع الالفاظ
واما عدم اطلاقه على كلام الله تعالى فلرعاية الادب ولعدم
الاذن الشرعي فهذا الاعتذار انما يحتاج اليه اذا كان المراد من
كلام الله هو الكلام اللفظي وكذا الكلام في عدم اطلاق الجملة عليه
المفيد هو كالفصل خرج به الالفاظ المفردة والمركبات التقييدية
والاضافية وغير ذلك فحصل في التعريف المركب الخبري و
الانشائي فالمراد من اللفظ المفيد ههنا هو اللفظ المركب من
كلمتين فصاعدا اسند احديهما الى الاخرى مطلقا سواء كان خبرا
او انشاء يسمى اي يطلق عليه الجملة والكلام لانه يوضع له
الجملة والكلام والا فهما يكونان مترادفين فلا يمكن بيان النسبة
بينهما بالعموم والخصوص كلاما اصطلاحا وهو في اللغة بمعنى التكليم
كالسلام بمعنى التسليم يقع على القليل والكثير فلهذا يصح ان يقال
جميع القرآن كلام الله تعالى وجملة ايضا قيل لم تطلق الجملة
على جميع القرآن لانها اسم مفرد بمنزلة التمرة لا يقع الا على الواحد

فالاولى ان يقال ان الجملة تشعر بمعنى التركيب الدال على الاجزاء
والحدوث وتؤذن بمعنى الاجمال فلما كانت الفائدة تجئ
بمعنى الفائدة الجديدة وبمعنى مطلق الفائدة وبمعنى الفائدة
التامة التي يحسن السكوت عليها فسره بقوله ونعني بالمفيد
اي النحاة يعرفون الكلام بالتعريف المذكور ويريدون بالمف يدة
المفيد الفائدة التامة لا مطلق الفائدة كما هو متفاهم اللغة
والعرف العام ما اي الذي يحسن السكوت اي سكوت المتكلم
فانه خلاف التكلم فكما ان التكلم صفة المتكلم يكون السكوت
صفته ايضا دون سكوت السامع او سكوتهما جميعا عليه اي على
ذلك الامر فدخل في تعريف المفيد نحو قولنا السماء فوقنا والارض
تحتنا والمراد من حسن سكوت المتكلم على اللفظ المفيد ان لا يكون
ذلك اللفظ محتاجا في افادته للسامع كاحتياج المحكوم عليه الى
المحكوم به او بالعكس فلا يضره احتياجه الى المتعلقات من الفاعل
فان قلت هذا دفع بالعناية وهو غير مقبول فان الايرادات
لا تبطل بالارادات قلت انه مقبول لان حسن السكوت ما فسر
عندهم الا بهذا التفسير فيكون ظاهرا غير ملبس بمعنى وان كان اعم
من ذلك بحسب اللغة وكذا الحال في تفسير المفيد ثم المفردات قبل
التركيب هي في حكم النعيق عندهم لخلوها عن الفائدة واما اذا ركبت
على قواعد النحو فخرجت عن حكمه افادت فائدة معتبرة لكن لا
يلزم من ذلك ان يكون كلاما فانه هو الذي اعتبر فيه الفائدة
التامة لا مطلقها واما الجملة فهي القول المركب سواء افاد تلك
الفائدة التامة او لم يفد واعلم ان الجملة اعم عموما مطلقا بحسب
مورد استعمالها وبمفهومها من الكلام فان قلت الاعم ههنا افعل

التفصيل

من المجرد والابتداء

التفصيل فيثبت للكلام اصل العموم وان لم يحصل له زيادة الاثر
ان الكلام يطلق على القرآن ولا يطلق عليه الجملة قلت الاعم
ههنا بمعنى العام فيكون من المجرد والابتداء على ان للكلام نوع عموم
بالنظر الى موارد استعماله فيكون من التفصيل فان قلت المراد
من العموم مطلق العموم سواء كان مطلقا او من وجه قلت يمنع
ذلك قوله فكل كلام جملة بمعنى كل ما صدق عليه الكلام صدق عليه

كل

الجملة ولا ينعكس عكسا لغويا اي ليس كل جملة كلاما هذا انتقد البعض
على النحاة ان الجملة ترادف الكلام عندهم فالحق ههنا هو الرجوع
الى تفسير الجملة فان اعتبر الافادة فيها ايضا فلا يتصور العموم
والخصوص بينهما اصلا وان اعتبر التركيب فيها سواء افاد او لم يفد فنسبتها
النسبة بالعموم والخصوص بلا شبهة فاذن لا نزاع بينهم في الحقيقة
اذ لا مشاحة في الاصطلاح وكل ضرب بالدرهم فرعون لكن

كل ضرب بالدرهم فرعون

المخرج هو الترادف فانك تعلم بالضرورة ان كل مركب
لا يطلق عليه الجملة نعم قد يستعمل الكلام بمعنى القضية والخبر

يستعمل الكلام بمعنى القضية

في بعض المواضع كما هو دأب اهل المعقول فيكون اخص من
الجملة فيطلق من ذلك انه اخص منها اذا كان بمعنى اللفظ المفيد
ثم لما فرغ من تمهيد الاصل وعن التفريع عليه اراد توضيح ذلك
لا الاستدلال عليه حتى يؤدي الى الدور والى اثبات القاعدة
الكلية بالمثال الجزئي فلهذا قال على سبيل التوضيح الاترى ان
نحو قام زيد فنحو ههنا كمثل في قولك مثلك لا يبخل مع الايجاز

نحو قام زيد

الى ان جملة الشرط كثيرة الوقوع ولها جزئيات متعددة من قولك
وقع في بعض النسخ قولنا مقام قولك فالثاني مناسب لقوله
ونعني بالمفيد والاصل متصل بقوله اعلم فيكون اولى انما قيده

بذلك القول لان قام زيد بدون التقييد يكون كلاما وجملة فلا يصلح
مثالا للعموم ان قام زيد قام عمرو ويسمى اى نحو قام زيد جملة لانه
لفظ مركب فان وان اخرجته عن صحة السكوت عليه لكنها ما اخرجته
عن كونه مركبا فجملة يسمى في محل الرفع على انه خبر ان ولا يسمى كلاما
لانه لا يحسن السكوت عليه لان ان الشرطية اخرجته عن صلاحية
السكوت والكلام هو القول الذي يحسن السكوت عليه فهي حرف
من حروف الشرط تقتضي جملتين تجعل احديهما شرطا والاخرى
جزاء وتعمل فيهما عمل الجزم لفظا ومحلا فجملة قام زيد فعل الشرط
في محل الجزم وجملة قام عمرو جزاء الشرط في محل الجزم واما فعل الشرط
مع جزائه ههنا فجملة شرطية وكلام مفيد في محل النصب على انه
مقول القول وكذا اى ومثل هذا القول المذكور في جملة الشرط
القول في جملة الجزاء اى نحو قام عمرو من قولك ان قام زيد قام عمرو
يسمى جملة فلا يسمى كلاما بمثل ما مر فان قلت جملة جزاء الشرط
قول مفيد مقيد بالشرط مثل جئتك اذا طلعت الشمس فكما لا يخرج
التقييد هذا القول عن الافادة فكذلك لا يخرج ذلك القول
عنها فكيف يكون جملة الجزاء مثل جملة الشرط قلت مهما كان حصول
الجزاء موقوفا على حصول فعل الشرط المشكوك لا يصح السكوت عليه
لان الجزم بالجزاء ما دام الشك في الشرط لا يتصور نعم حصل الجزم
بالتعليق بين الجملتين في الحال لكن الفرق بين حصول الجزم بالتعليق
وبين حصول الجزم بحصول الجزاء ظاهر فالجزم المنفي هو الثاني لا غير
فالافادة مسلوبة عن كل واحدة منهما لا عن مجموعهما فانه قول مفيد
كما بيناه فاما التعليق في قولك ان قام زيد قام عمرو فينافي الجزم
بالجزاء فلا يصح السكوت عليه واما التقييد في قولك جئتك اذا طلعت

الشمس

اذا طلعت الشمس فلا ينافي الجزم بحصول المجيء في وقت طلوع الشمس متحقق
الوقوع فيصح السكوت عليه فافترقا فاحفظ هذا فانه بحث نفيس
قد خفي على بعض الفضلاء ثم اعلم ان الجملة تسمى اسمية اى منسوبة
الى الاسم لتقسيم الجملة الى اسمية وفعلية فلهذا اختار التسمية على
الانقسام مع ان المقام مقام الانقسام اشعارا بان امثال هذه
المباحث راجعة الى اللفظ والاصطلاح ان بدئت باسم فالجملة
الاسمية في الاصطلاح هي التي يكون صدرها اسما والمراد من الصدر
هو المسند او المسند اليه فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف
كقولك زيد بالرفع على سبيل الحكاية كما قال الشاعر تنادوا بالرحيل
غدا وفي ترحالهم نفسي غدا قايم فزيد مبتدا وخبره قايم فالجملة في محل
الجزاء او في محل النصب والكاف في قوله كزيد قايم اسم بمعنى المثل
كما في الظاهر فيكون مرفوعا على انه خبر مبتدا محذوف وهو راجعة
الى الجملة الاسمية او منصوبا بتقدير اعني مثلا كلا التقديرين لا حاجة
الى العطف فان المقام مقام كمال الاتصال ويجوز ان يكون حرف
جر فيكون الجار مع المجرور متعلقا بمحذوف فيكون المجموع خبر مبتدا
محذوف على ما عرفت فاذا تقرر هذه التوجيهات في هذا المثال
فقس عليه حال ساير الامثال فلما كان اول كلام المصنف يشعر بان
الجملة الاسمية هي التي اولها اسما فيتوهم في ذلك خروج قولك
ان زيدا قايم ونحوه عن حد الاسمية مع انه غير داخل في حد الفعلية
فيبطل الحصر فيهما فازال ذلك التوهم بقوله وكقولك ان زيدا
قايم فزيد اسم ان وخبره قايم فالجملة في محل الجزاء او في محل النصب
ايضا فالمثال صحيح سواء قرئ ان بالفتح او بالكسر لكن الظاهر هو
الكسر نقل عن سيبويه ان ان مع ما بعدها مبتدا لا خبر له وذلك

يكون حمو

تنادوا البيت من بحر الوافر [illegible] ... بالرفع ... على الحكاية ... والنصب على انه ... اصله الرحيل [illegible]

الرحال مصدر بمعنى الرحلة قوله نفسي اى خروج نفسي اى روحي

لطول مع جريان الاسناد في ضمنه وقولك هل زيد قايم فهل حرف
من حروف الاستفهام وزيد مبتدا وخبره قايم فالجملة في محل الجر او في
محل النصب ايضا وقولك ما زيد قايما فما حرف مشابه بليس فاسمه زيد
وخبره قايما فالجملة معطوفة على جملة زيد قايم محلها كمحلها وكذلك
قولك لعل زيدا منطلق واقايم الزيدان ونحو ذلك جملة اسمية
فلا يغرك قولهم اقايم الزيدان انه في قوة ايقوم الزيدان فان ذلك
لمجرد بيان عمل اسم الفاعل ومعناه وتسمى الجملة جملة فعلية منسوبة
الى الفعل فالواو لعطف فعلية على قوله اسمية ان بديت بفعل
فالجملة الفعلية هي التي تكون صدرها فعلا والمعتبر من الصدر ما هو
صدر في الاصل فنحو كيف جاء زيد وفريقا كذبتم وغير ذلك فعلية
لان هذه الاسماء في نية التاخير كقولك قام زيد فقام فعل فاعله
زيد فالجملة في محل الجر او في محل النصب لما عرفت غير مرة وكقولك
هل قام زيد فلما حذف الفعل مع فاعله في بعض المواضع واقيم
لفظ مقامه فحصل الشك في انه يكون جملة فعلية او لا يكون
ازال ذلك بقوله وكذا اي كقولك المذكور قولك زيدا ضربته فزيدا مفعول
وفعله محذوف مع فاعله وهو ضربت فالجملة في محل النصب على
انه مقول القول او في محل الرفع على انه مبتدا على سبيل الحكاية
واما جملة ضربته فمفسرة لا محل لها من الاعراب وقولك يا عبد الله
جملة فعلية لان التقدير واصل هذا القول ضربت زيدا فيكون جملة
فعلية واما ضربته فلا شك في انه جملة فعلية وادعو عبد الله
فكان صدرها في الاصل فعلا فادعو فعل فاعله مستتر فيه وعبد الله
منصوب على انه مفعوله وهو ظاهر اذا كان عبد مضافا الى الله
واما اذا كان علما فالقياس ان يكون الاعراب في الآخر لكنه

حذف الفعل مع فاعله

اي تقدير جو

اجرى

اجرى في العبد ابقاء على ما كان فالجملة مرفوعة المحل على انها معطوفة
على قوله ضربت زيدا ضربته فان قلت يا عبد الله انشاء لا يحتمل الصدق
والكذب وادعو عبد الله يحتملهما فكيف يكون التقدير ادعو عبد الله
قلت يا نايب مناب ادعو اذا كان التقدير مستعملا في معنى الانشاء
مجازا وان كان خبرا بحسب اللفظ فان قلت فههنا جملتان اخريان
غير ما ذكره المصنف احديهما شرطية والاخرى ظرفية نحو زيد في الدار قلت
اما الشرطية فانها جملة فعلية في الحقيقة واما الظرفية فان قدر عامله
فعلا فالظرفية تكون فعلية واما اذا قدر عامله غير الفعل فلا يتصور
هناك جملة فضلا عن ان يكون ظرفا ثم بعد هذا التقسيم اراد تقسيم
الجملة الى الكبرى والصغرى وبيان انواع الاعتبارات فيها ارشادا
للطالبين المتعلمين الى انواع التصرفات فيها وقال اذا قيل زيد
ابوه غلامه منطلق اعلم ان هذا القول يتضمن اعتبارات ثلث تعداد
الاول في حق المبتدا والثاني في حق الخبر والثالث في حق الجملة وهو
المقصود الاصلي فان الباب الاول معقود لشرح الجملة فيكون
تعداد المبتدا والخبر تمهيدا لتعداد الجملة فنقول زيد في زيد ابوه غلامه
منطلق فتقييده زيد بهذا اولى من تقييده بالمثال المذكور اذ لا معنى
لاعتبار المثال ههنا في الظاهر مبتدا اول وابوه مرفوع لفظا وعلامة
الرفع الواو مبتدا ثان اعرابه تقديري كما مر فهذه الجملة معطوفة
على قوله فزيد مبتدا اول فان الواو فيها للعطف فكذا الى فيما بعد
وغلامه اي غلام ابيه فالضمير المجرور المضاف اليه للمبتدا عايد للمبتدا
قيل خط الرابطة في المبتدا ولو قيل زيد عمرو بكر قايم عنده في بيته
يلاحظ الروابط كلها في الاخبار مبتدا ثالث فشرع بعد هذا في تعداد
الخبر فقال ومنطلق خبر المبتدا الثالث وهو غلامه والمبتدا الثالث مع خبره

وهو منطلق وقع في بعض النسخ مع خبره بدل اي غلامه منطلق مع النسبة بينهما
خبر المبتداء الثاني وهو ابوه والمبتداء الثاني وخبره على قياس ما عرفت
خبر المبتداء الاول ثم شرع بعد هذا في التعداد الثالث فقال ويسمى الواو
ههنا للعطف على جواب اذ الشرطية على طريقة قولنا اذا رجع الامير
استاذنت وخرجت اي اذا رجع استاذنت واذا استاذنت
خرجت لا على طريقة قولنا اذا جئتني اعطيتك واكسوتك المجموع
اي قوله زيد ابوه غلامه منطلق جملة لكونه مركبا كبرى لكونه اي زيد جزؤه
قوله ابوه غلامه منطلق وخبر قوله غلامه منطلق وهي تانيث الاكبر
كفضلى تانيث الافضل غير منصرفة للتانيث واللزوم منصوبة تقديرا
صفة جملة وانت خبير بان تخلل الجملة ههنا لمجرد الموصوفية فان قلت
المقصود الاصلي بيان انقسام الجملة الى الكبرى والصغرى فان قلت
فقد خلا استعمالها عن احد الوجوه الثلث قلت لا بل اي مستعملة
مع من المقدرة كما اوما اليها فقس عليها حال الصغرى فان قلت
لا شك ان اعتبار الكل بعد اعتبار الجزء طبعا فوضع الجزء مقدم الكل
ليوافق الوضع الطبع فالشيخ لاي شيء قدم ذكر الكبرى على ذكر
الصغرى في التسمية ح قلت لرعاية ما سبق فانه لما قال والثاني
وخبره خبر الاول اقتضى ذلك اقتضاء اللازم الملزوم فان قلت
فلاي شيء قدم اعتبار الصغروية على اعتبار الكبروية والصغروية
معاني التسمية قلت قد تقرر في العلوم والعقول ان طلب الفائدة
في المراد الا في القار على انه لا يخلو عن اعتبار النظم الطبيعي وعن اعتبار
تقدم البسيط على المركب ويسمى غلامه منطلق جملة صغرى لكونه اقل جزء
في قوله زيد ابوه غلامه منطلق وخبر قوله ابوه غلامه منطلق ويسمى قوله
ابوه غلامه منطلق جملة كبرى بالنسبة الى جملة هي جملة غلامه منطلق

فان

فان قلت ما معنى تقييد الكبروية بالنسبة ههنا وهي نسبية
ذيما قلت فايدته بيان كون الجملة في هذا الاعتبار ذات
نسبتين غير مقصودة على اعتبار نسبة واحدة كما في الاعتباري
الباقيين وتسمى جملة صغرى بالنسبة الى جملة هي جملة زيد ابوه
غلامه منطلق في حاصل المعنى زيد غلام ابيه منطلق ومن قال في
بيان المعنى ان التقدير غلام ابي زيد قايم فقد سهى معنى ونقلا
فتامل فان قلت ما محل هذه الجملة قلت رفع على انها قايمة
مقام فاعل قيل ومثل هذا اكثر قال الله تعالى واذا قيل لهم آمنوا
فالقول مع المقول مجرور المحل على انه مضاف اليه لاذا وهو
ظرف محله نصب عامله القول المقدر في جوابه كما اشرنا اليه
فلله در الشيخ ما ادق نظره حيث اعتبر في المقام الثالث ثلث
اعتبارات عقيب اعتبار ثلثة امور ثم لما وقع في بعض الاوهام
ان الاشتغال بمثل هذه الاعتبارات اشتغال بما لا فائدة فيه
وانها لا يتصور وقوعها اراد ازالة ذلك الوهم وتاسيس ما بناه
فقال ومثله اي مثل هذا المذكور في تعدد المبتدا او تعدد الجمل
قوله تعالى لكنا هو الله ربي لا يذهب عليك ان استعمال المثل
مقيدا بما ذكر ههنا استعمال صحيح شايع لكن الاولى ان يقال
بدل مثله يدل عليه او يشهد له اذ هو ههنا لتعليل اثبات المبالغة
اصله اي اصل هذا القول او اصل لكنا وهو الاولى فالاصل
ما يبتني عليه غيره فالمثبت ما يبتني عليه المحذوف ويدل على
هذا الاصل قراءة ابي بن كعب لكن انا هو الله ربي لكن
بتخفيف نونها وهي ههنا من حروف العطف في المعطوف
عليه اكفرت فكانه قال الاخيه انت كافر بالله لكني مؤمن موحد

كما يقول زيد غائب لكن عمرو حاضر حكي انه كان في بني اسرائيل اخوان
احدهما كافر اسمه قطروس والآخر اسمه يهودا فقال يهودا لقطروس
انت كافر بالله لكن انا مؤمن به انا حذفت همزته مع حركتها فاجتمع
المثلان في جنس واحد فادغم وقرا ابن عامر باثبات الالف في حالتي الوصل
والوقف جميعا اما اثباتها في الوصل فاما لكونها عوضا عن الهمزة
المحذوفة او لاجراء الوصل مجرى الوقف لما بينهما من تناسب التضاد
كما في قول الشاعر انا ابو النجم وشعري شعري واما اثباتها في الوقف
فظاهر وغيره لا يثبتها الا في الوقف فانا ضمير مرفوع منفصل على انه
مبتدأ وهو ضمير الشان مبتدأ ثان قال ابن الحاجب هو ضمير له
سبحانه ولفظة الجلالة بدل منه او عطف بيان عليه وقيل في بعث
اللفظ لا يكون ما نحن بصدده الله مبتدأ ثالث ربي خبر الثالث و
الثالث مع خبره خبر الثاني فلا يحتاج الى العائد لكون الخبر عين المبتدأ
والثاني مع خبره خبر المبتدأ الاول والمجموع جملة كبرى والله ربي جملة
صغرى وهو الله ربي كبرى من وجه وصغرى من وجه آخر على ما عرفت والا
قيل لكنه هذا اشارة الى الاستدلال على ان الاصل بصورة القياس
الاستثنائي وهو في الحقيقة دليل اثبات الملازمة ايضا فلهذا جيء
بالواو العاطفة الا ههنا وكتب خبر ان ولا فادغمت النون في اللام
لكن استعمل ههنا بمعنى لو فلهذا جيء جوابها باللام في بعض النسخ بعينها
لو لم يكن اصل لكنا لكن انا مخففا عاطفا بل لكن المشددة الواجب
اعمالها في الضمير المنصوب المتصل اتفاقا اذا دخلت على الضمير فقال لكنه
وهذا التوجيه انما يجري على عدم اثبات الالف في الوصل فلما تتبع
هذا القول علمنا ان اصله ما ذكرناه فان قلت يجوز اقامة صيغة الضمير
المرفوع المنفصل مقام الضمير المنصوب المتصل كقولك جائني القوم فاكرمتهم

فليس

ههنا مع استقامة المعنى ايضا قلت هي نادرة لا يحمل عليها
واما ههنا وهم فمشترك كان بينهما صورة وتقصيرا ايضا مثل الاعتبار
المذكور في قولك ظننت زيدا يقوم ابوه فنظير ما ذكر في مطلق
التعدد قولك زيد غلامه جارية زوجها ابنه امرأته دار سقفها
خشبه ساج فخشبه مبتدأ تاسع وساج خبره فخشبه مع خبره
هو خبر المبتدأ الثامن وهو سقفها فكذا الاعتبار في البواقي
فحاصل المعنى زيد خشبة سقف دار امرأة ابن زوج جارية
غلامه ساج وانت تعلم ان الغرض من ايراد هذه امثال الاعتبارات
هو الارشاد الى انواع طرق التصرفات الخبرية المسئلة الثانية
اخرها عن الاولى لما انها تتعلق بحال الجملة وتلك بتفسيرها وقدمها
على الثالثة لتعلقها بالاعراب وهو المقصود الاصلي من الكتاب
وان كان اللائق ان يعكس الترتيب نظرا الى ذات الجملة من حيث
هي في بيان الجملة التي لها محل من محال الاعراب ومن محال
المعرب وهو الاقرب الى الفهم فان قلت الجملة من حيث
هي جملة لا يتصور توارد المعاني الموجبة للاعراب عليها كالمبنيات
فكيف يكون لها اعراب محلي قلت لما انها يكون ح في قوة
المفرد فعلم من هذا ان موضوع علم النحو لا يخلو عن اعتبار الكلمات
لفظا او تقديرا فان قلت ما الفرق بين الاعراب المحلي وبين
التقديري قلت الفرق بينهما هو ان المانع من الاعراب في الاول
هو الكلمة بتمامها كهؤلاء وفي الثاني هو الحرف الاخير منها نحو الف
عصا وهي اي تلك الجمل سبع جمل اي الحكم باعراب الجمل محلا في
سبعة مواضع كلية بالاستقراء فيلاحظ عرض العدد للموضع اولا
وللجملة ثانيا قوله احدها بدل بعض من قوله سبع وكذا القول في غيره

ويحتمل ان يكون مبتداء وما بعده خبره على معنى احدهما هي التي تقع
كذا وكذا فاحد المواضع السبعة التي حكم فيها بكون الجمل موضع خبر
المبتداء وموضع خبر ان انما عدهما واحدا لاشتراكهما في الرفع وان
كان الفرق بينهما حاصلا بان العامل في الاول هو العامل المعنوي
وفي الثاني اللفظي على ما هو المذهب المنصور والثاني لا يمكن الحصر
الاستقرائي في السبعة وانما لم يذكر خبر لا التي لنفي الجنس اما لكونه في
حكم خبر باب ان او لقلة الواقعة خبرا لها التي تكون خبرا بواسطة
رابطة تربطها بالاول وموضعها اي اعراب محلها فاستعمال الموضع
تفنن رفع او موضع رفع اذا وقعت في موضع خبر باب المبتداء
وان المراد من باب ان هو الحروف المشبهة بالفعل فيكون
ذكر الباب اشارة الى كثرة وقوع الجمل في ذلك الموضع فمثال
الجملة الواقعة خبرا في موضع خبر المبتداء قام ابوه في نحو زيد قام
ابوه فزيد مبتداء وقام فعل فاعله ابوه فالجملة خبر المبتداء فمحل
المجموع جر على انه مضاف اليه ومثال الجملة الواقعة خبرا في
موضع خبر ان نحو ان زيدا ابوه قائم فزيد اسم ان وابوه مبتداء
خبره قائم فالجملة مرفوعة المحل على انها خبر ان اختلف في نحو
زيد اضربه وعمرو هل جاءك فقيل محل الجملة التي بعد المبتداء رفع
على الخبرية بلا تقدير شيء كما في قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وقيل
محلها رفع او نصب بتقدير مقول هو الخبر بناء على ان الجملة الانشائية
لا يكون خبرا فاختار البعض الاول ورجح البعض الاخر الثاني
لكن التفصيل هاهنا هو الاولى فانا نجد بعض الانشاء يكون محكوما
به واليه نحو زيد اضربه فان قلت الكلام في الجملة الانشائية لا في
مطلق الانشاء فلا يلزم من صدق الكلام صدق الخاص فلا يتم

التقريب

التقريب قلت لو وجد مانع من الخبرية لكان هو معنى الانشاء
وهو سواء في المفرد والجملة فلا مجال للفرق قبل المقابل الانشاء
وهو الجملة الخبرية لا خبر المبتداء فان الاول لازمه احتمال الصدق
والكذب بخلاف الثاني فلا مانع من وقوع الجملة الانشائية
خبر المبتداء بلا تقدير القول فيكون الاختلاف حاصلا من
اشتباه احد استعمالي لفظة الخبر بالاخر فيصير النزاع لفظيا
في التحقيق فالتحقيق ان يقال ان اعتبر في خبر المبتداء ثبوته له
او انتفاؤه عنه فلا يتصور وقوعه خبر المبتداء اصلا بلا تقدير
امر وان اعتبر مطلق الارتباط بينهما بحيث يصح السكوت
عليه فلا شك انه يقع خبرا له بدون التقدير لكن الحق هو الثاني
لان الخبر هو المسند الى المبتداء والمعتبر بينهما هو التعليق المفيد
على اي وجه كان الا ترى ان الفعل في قولك اضرب زيدا هو
المسند الى الفاعل مع انه لا يتصور بينهما الا الارتباط بحيث
يصح السكوت عليه لا التعليق الوقوعي ونصب عطف مع ما
بعده على قول رفع مع ما بعده على طريق عطف معمولي عاملين
مختلفين على مذهب الفراء واما عند سيبويه فمثل هذا العطف
لا يجوز اصلا لان حرف العطف ضعيف فلا يقوم مقام عاملين
نعم يجوز مثل هذا العطف عند الاعلم وابن الحاجب فيما اذا كان
المجرور مقدما على المرفوع او على المنصوب في المعطوف والمعطوف
عليه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ونحو قول الشاعر اكل امرئ تحسبين
امرءا ونار توقد بالليل نارا واما فيما عداه فغير جائز فالحق هو مذهب
الفراء لان جزئيات الكلام اذا افادت المعنى المقصود منها
على وجه الاستقامة لا يحتاج الى النقل والسماع والا لزم توقف

عطف معمولي عاملين

تراكيب العلماء في تصانيفهم عليه وهو غير جائز فان قلت المراد منه
نفي الجواز من حيث النظر الى تحقق استعمال اللغة الفصيحة قلت
سلمناه لكن لا يلزم منه التقريب فان سلب الخاص لا يستلزم سلب
العام فان قلت الدعوى خاص ايضا فيتم التقريب قلت لا نجوز
اعتبار المخصوص في الدعوى ههنا والا يلزم المصادرة فتامل انه فيجوز
اعراب موضع الجملة الواقعة خبرا نصب محلا اذا وقعت في موضع
خبر بابي كان وكاد انما جمع البابين ههنا ايضا للاشتراك في النصب
وانما جعل الجملة الواقعة خبرا في موضع اخبار الابواب الاربعة وحدة
لاعتبار تحقق معنى الخبرية في كل منهما والمراد من باب كان وصار
واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال
ومابرح ومافتئ ومانفك ومادام وليس واما المراد من باب كاد
فكاد وكرب وطفق وجعل وعسى واوشك فمثال الجملة الواقعة
خبرا نحو يظلمون في كانوا يظلمون هذا على مذهب البصريين واما
عند الكوفيين فمنصوب كان ملحق بالحال فكان فعل من الافعال
الناقصة يرفع الاسم لفظا او تقديرا او محلا وينصب الخبر كذلك
فاسمه الضمير المرفوع المتصل وهو الواو وخبره يظلمون فيظلم فعل
فاعله الواو والنون علامة الرفع فالجملة في محل النصب على انها
خبر كان وتجيء كان تامة بمعنى وجد وحدث كقوله تعالى وان كان
ذو عسرة اي ان وجد ذو عسرة وقوله تعالى كن فيكون اي احدث
فيحدث فان قلت كان مشتق من الكون وهو بمعنى الوجود
ومعناهما واحد فما السر في تسمية احدهما ناقصا والآخر تاما قلت
اذا استعمل لتقرير ثبوت الوصف لامر اقتضى بالضرورة الشيئين
عنده ولا يتم تعقل معناه باحدهما فسمي ناقصا واما اذا استعمل لافادة

ربو

معنى الوجود المنسوب الى شيء ما من غير اعتبار التقرير فيتم تعقله
بتعقل المسند اليه فسمي تاما فان قلت وجود كل شيء عينه فلا
يصح نسبة الوجود الى شيء ما لاقتضائها التغاير قلت سلمناه
لكن العينية في الخارج لا تنفي التغاير في الفهم والذهن وهو حاصل
ههنا بلا شبهة فيكفي في الاسناد على ان الكون ههنا هو الكون
الاعتباري في التحقيق لا العيني فان قلت زيد موصوف
بالكون والوجود في قولك كان زيد كما انه موصوف بالقيام
في قولك كان زيد قائما فاتحدا فانتفى الفرق قلت ان كان
اذا كان لتقرير ثبوت الخبر للاسم يقتضي ان المسند اليه هو الاسم
فيكون خارجا عنهما غير مقصود بالنظر فلا يتم تعقله الا بتعقل
الاسم والخبر كما ان النسبة لا يتم تعقلها الا بتعقل المنتسبين
فيكون رابطة فسمي ناقصا واما اذا افاد الوجود المنسوب
الى شيء ما بدون اعتبار التقرير فكان نفسه هو المسند المقصود
فلا يكون خارجا عنهما فلا يكون رابطة فيتم تعقله بالمسند اليه
فقط حتى اذا قصدنا تقرير نسبة نقول كان زيد موجودا فان
قلت لا يتم تعقل المسند الا بتعقل المسند اليه والاسناد بينهما
فلا يتم بتعقل المسند اليه وحده قلت الاسناد داخل في مفهوم
الفعل في التحقيق لكونه امرا نسبيا فيتم بتعقل المسند اليه وحده فصح
تسميته تاما وتجيء كان بمعنى صار نحو كان زيد غنيا واما كان في
قولك كان زيد خارج اي كان الشان زيد خارج فهو ناقص
فليس قسما آخر برأسه وان عده البعض قسما على حدة ومثال
الجملة الواقعة خبرا في باب كاد نحو يفعلون في قوله تعالى وما كادوا
يفعلون كاد يكاد مثل خاف يخاف قال الاصمعي سمعت بعض العرب

يقول لا افعله ولا اكود افعله وفعل من افعال المقاربة وضع لدنو الخبر
حصولا يرفع الاسم وينصب الخبر فاذا دخل النفي فالصحيح انه
كساير الافعال فيكون المعنى انهم ما قاربوا ان يفعلوا فان قلت
كيف نفي قرب الفعل وقد قال الله تعالى فذبحوها قلت لا منافاة لاختلاف
وقت النفي ووقت الفعل لانهم ما قاربوا الفعل لكثرة مراجعاتهم
قبل انتهاء سؤالاتهم فاذا انقطعت تعللاتهم فعلوا فعل المضطر
الملجأ الى الفعل فان قلت اليس الواو فيه للحال فيفضي الى المحذور قلت
ليست للحال بل هي للعطف كما هو اصلها ويجوز ان يكون للاعتراض
قال صاحب الكشاف قوله تعالى وما كادوا يفعلون استثقال
لاستقصائهم الواو ضمير مرفوع متصل عايد الى قوم موسى عم في محل الرفع
على انه اسمه ويفعلون خبره فيفعل فعل فاعله الواو فالجملة منصوبة
المحل في تقدير اسم الفاعل على انها خبره فتقدير الكلام وما كادوا فاعلين
قال النحاة المذكور بعد مرفوع كان يكون منصوبا على سبيل التشبيه
بالحال وقال الكوفية يكون منصوبا على الحال واما المذكور بعد مرفوع
عسى فبدل اشتمال عند الكوفيين فعسى زيد ان يخرج في قوة قرب
زيد خروجه وكذلك اذا وقعت الجملة في موضع خبر ما ولا الشبيهتين
بها بمعنى ليس يكون في محل النصب والثانية بالرفع على انه بدل
البعض من قوله سبع ايضا وقد وجد واو العطف بينهما في بعض
النسخ فيكون لعطف البدل على البدل لا لعطف البدل على المبدل منه
فانه غير جائز اي الجملة الثانية من الجمل السبع التي لها محل من الاعراب
والجملة الثالثة منها قوله الواقعة اي التي يكون حالا نعت لقوله الثالثة
كان قوله والواقعة مفعولا به نعت الثالثة لكن الواو حينئذ للعطف
على قوله الواقعة حالا انما سلك ههنا طريق اللف والنشر على هذا النظم

وان

وان كان الظاهر ان يذكر كلا منهما على حدة بلا جمع بينهما نظرا
الى تحقق السبب وهو اشتراكهما في حكم النصب مع كونهما فضلة
يتم الكلام بدونهما والى الغرض الباعث وهو الاختصار مع انه
بصدده قال الشاعر يرمون بالخطب الطوال وتارة وحي الملاحظ
خيفة الرقباء واعراب محلها اي محل الجملة الثانية والجملة الثالثة
الواقعتين حالا ومفعولا النصب اذا وقعتا في موقع الحال وفي موقع
المفعول به الظاهر ان مثل هذه الواو يكون للاعتراض ويحتمل ان يكون
للعطف على الصفة على اوجه التاكيد وللحال ايضا وانت خبير بالحال
اذا تركت في مثل هذا الموضع فلا يخفى بالمقصود شيئا الفاء في قوله
فالحالية للتفصيل ويجوز ان يكون جواب شرط محذوف على معنى
اذا كان الامر كذلك فاقول الحالية اي مثال الجملة الواقعة في موضع
الحال نحو يبكون في قوله تعالى وجاؤا اباهم عشاء يبكون فان معنى
اتى اولاد يعقوب عم اباهم في آخر النهار وقيل فيما بين المغرب
والعشاء حال كونهم باكين قال الجوهري العشي من صلوة المغرب الى
العتمة والعشاء بالمد والكسر مثل العشي واما العشا مقصورا فهو مصدر
الاعشى وهو الذي لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار وقرئ عشيا وهو تصغير
عشي وقرئ عشا بالضم والقصر وهو جمع اعشى اي جاؤا اباهم عشوا
من البكاء فجاء فعل فاعله الواو ومفعوله اباهم وعشاء مفعول فيه
العامل فيه جاء ويبكون منصوب المحل على انه حال من فاعل جاء قال
صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى فقد جاؤا ظلما وزورا ان
جاء يستعمل في معنى فعل فيتعدى تعديته فيكون معنى الكلام على معنى
وزورا ظلما كما يقول جئت المكان ويجوز ان يحذف الجار ويوصل
الفعل ومن الجملة الحالية قوله عليه السلام اقرب ما يكون العبد من ربه

وهو ساجد ثم لما عرض على الجملة الواقعة مفعولا اعتبارات مختلفة
بحسب اختلاف اعتبارات المقامات وان كان الكل واحدا باعتبار
المفعولية قال والجملة المفعولية وقع بدله في بعض النسخ المفعولية
اي المنسوبة الى المفعول وكلاهما جائز لكن المناسب لقوله فالحالية
هو الثاني تقع في اربعة مواضع بحكم الاستقراء اختلف النسخ ههنا
فوقع في بعضها في ثلاثة مواضع ووقع في بعضها في اربعة مواضع
لكن هذا الاختلاف مبني على اثبات باب علمت وعدم اثباته
في الكتاب لكن اثباته اولى لحصول تغاير المعنى في الجملة الواقعة
ثانية كالمفعول الاول في باب ظن وثالثة للمفعول الثاني في باب
اعلمت فاحد المواضع الاربعة الذي يكون الجملة فيه محكية بالقول
الحكاية ايراد اللفظ على استيفاء صورته الاولى مثال تلك الجملة
نحو اني عبد الله في قوله تعالى قال اي عيسى بن مريم اني عبد الله فجملة
اني عبد الله منصوبة المحل على المفعولية محكية بالقول وهي قول
الله تعالى حكاية عن عيسى بن مريم عم فيكون الباء في قوله محكية
بالقول للاستعانة ثم انهم اختلفوا في مقول القول هل هو مفعول به
او مفعول مطلق نوعي فاختار ابن الحاجب انه مفعول مطلق نوعي
كرجع القهقرى فقال الذي غر الاكثرين انهم ظنوا ان تعلق الجملة
بالقول كتعلقها بعلم في علمت ان زيدا منطلق لكنه ليس كذلك لان الجملة
هي نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا فلا يجري القياس بينهما
فلا يكون مقولا به كما ان المعلوم مفعول به واختار الجمهور انه
مفعول به تمسكا بهذا الدليل ويمكن ان يقال ان الشيخ ابن الحاجب
جعل القول مشتقا من القول بمعنى المقول لا بمعنى اتيان المقول
كما جعلوا المستوق مشتقا من الناقة على طريق النسبة فهذا

جائز

فاحد المواضع الاربعة الذي يكون الجملة فيه محكية بالقول

تعريف الحكاية

الباء

اختلفوا اي مقول القول

بحث القول

المستوق مشتق من الناقة

جائز وواقع وان لم يكن كثيرا يدل على ذلك قولهم ان الجملة هي نفس القول
والا فلا ينبغي ان يخفى على مثله ان اتيان القول غير المقول واما
الجمهور فحملوا القول على المعنى المصدري والا فلا مجال لانكار
ان القول بمعنى المقول عين الجملة المحكية بالقول فيكون
النزاع بينهما لفظيا هذا فالاولى ههنا هو التفصيل بان يقال فلا
يكون مقول القول مفعولا مطلقا تارة كما اذا قلت زيد قائم و
اخرى يكون مفعولا به كما اذا حكيت قول الغير والمذكور في الكتاب
من قبيل الثاني اعلم ان الحكاية قد تقع بما هو في معنى القول كما تقع
بالقول وهو نوعان الاول هو الذي معه حرف التفسير كقولك
كتبت اليك ان افعل فالجملة في هذا النوع مفسرة للفعل فلا
موضع لها من الاعراب والنوع الثاني هو الذي ليس معه
حرف التفسير نحو يا زيد اركب معنا فهذه الجملة في محل النصب
اتفاقا لكن النصب عند البصرة بقول مقدر وعند الكوفة
بالفعل المذكور قال صاحب الكشاف ان الجملة الاولى اجمال
والثانية تفصيل فهذا يشعر بانها مفسرة لا محل لها من الاعراب
عنده وقد يحكى الجملة بعد القول الصريح بقول آخر محذوف كقوله
قالت له وهو بعيش ضنك لا تكثري لومي وخلي عنك فالتقدير
قالت له اتذكر قولك اذا لومك في الاسراف في الانفاق
لا تكثري لومي فحذفت المحكية بالقول المذكور واثبت المحكية بالقول
المحذوف واعتمادا على الفهم ثم الجملة التي يكون محكية بالقول
قد يكون في محل الرفع نحو قيل زيد قائم اي هذا القول قال الله تعالى
واذا قيل لهم آمنوا وثانية معطوف على قوله محكية اي الموضع الثاني
من المواضع الاربعة التي تقع الجملة فيه مفعولة ثانية للمفعول الاول

القول بمعنى المقول

اعلم ان الحكاية قد تقع بما هو في معنى القول

الموضع الثاني من المواضع الاربعة

متعلق بالوقوع ويجوز ان يكون صفة لمقولة ثانية في باب ظنّ
متعلق به ايضا اي في افعال القلوب التي يتعدى الى مفعولين فان اصل
المفعول الثاني خبر والخبر قد يكون جملة فكذلك المفعول الثاني فلذا
لا تقع المفعول الثاني جملة في باب اعطيت واما نحو سمعت زيدا
يقرأ فقد قيل انه يتعدى الى مفعولين فجملة يقرأ منصوبة المحل على انها
مفعولة ثانية فان قلت السمع فعل لا يتعلق الا بالمسموع فكيف جاز
تعلقه هنا بزيد او هو مما لا يسمع قلت ان السماع لما تعلق باللفظ
المنسوب المسموع الى زيد جاز تعلقه به بهذا الاعتبار كما جاز تعلق
افعال القلوب بالمفعول الاول بذلك الاعتبار وقيل انه
يتعدى الى مفعول واحد فالجملة حال او بدل اشتمال وهو الظاهر واما
اذا تعلق لمسموع ابتداء فهو يتعدى الى مفعول واحد فقط اتفاقا نحو
سمعت صوتا قال الله تعالى يوم يسمعون الصيحة نحو ظننت زيدا يقرأ
وعلمت زيدا يسمع فجملة يقرأ منصوبة المحل على المفعولية ذهب الجمهور الى
افعال القلوب من الدواخل على المبتدا والخبر فانها من نواسخ الابتداء
وذهب البعض الى انها ليست من الدواخل عليهما وليست من النواسخ
استدلالا على ذلك بان العرب يقول ظننت زيدا عمروا لكن
الحق هو مذهب الجمهور فاما قولهم ظننت زيدا عمروا فبعد التسليم
فهو متأول بمعنى ظننت الشخص المسمى بزيد مسمى بعمرو كما ان قولك
زيد حاتم متأول بمعنى زيد مثل حاتم بشهادة المعنى وثالثة معطوفة
على ثانية اي الموضع الثالث يقع الجملة فيه مفعولة ثالثة للمفعول
الثاني في افعال القلوب التي تتعدى الى ثلثة مفاعيل فان المفعول الثالث
فيه بمنزلة المفعول الثاني في باب اعلمت زيدا عمرا ابوه قائم واخبرت
خالدا عمرا واخوه قاعد فقوله ابوه قائم منصوب المحل على انه مفعول
ثالثة

سمعت زيدا يقرأ

الموضع الثالث تقع الجملة فيه مفعولة ثالثة للمفعول الثاني

اعلم فجاز وقوعه جملة كما جاء فيه نحو

ثالث كما انه مفعول ثان في قولنا علمت عمروا ابوه قائم وحكي
علم بتشديد اللام باعلم فيكون حكمه كحكمه وظاهر مذهب سيبويه ان
النقل بسبب التضعيف سماع في الفعل المتعدي وفي الفعل اللازم جميعا
فان النقل بالهمزة قياس في الفعل اللازم سماع في الفعل المتعدي
ولا يخفى عليك ان الكل واقع غالبا في مصنفات العلماء على طريق
القياس ومعلقا عنها العامل اي الموضع الرابع من تلك المواضع
الاربعة الذي تقع فيها الجملة معلقا عن تلك الجملة عاملها فضمير عنها
راجع الى الجملة والعامل مرفوع بمعلقا على انه فاعل فان قلت
اسم المفعول لا يعمل على المذهب المنصور الا معتمدا على احد الاشياء
فكيف يعمل هنا بدون الاعتماد قلت اعتمد على مقدر كما اشرنا
اليه فالتعليق ابطال عمل العامل على سبيل الوجوب غالبا لفظا
لا معنى بخلاف الالغاء فانه يجوز فيه الاعمال وتركه واما تغيير
الالغاء بترك العمل لفظا ومعنى لغير عارض فهو فاسد كما لا يخفى
واما قال لفظا لان معنى علمت لزيد قائم في علمت قيام زيد فيكون
متعلقا من حيث المعنى ولهذا جاز العطف على المحل نحو علمت لزيد
قائم وبكرا قاعدا والتعليق قد يكون بالاستفهام نحو علمت ازيد
قائم وايهم قاعد وبغلام ايهم انت فان قلت ما معنى الاستفهام
مع حصول العلم قلت صورته صورة الاستفهام وليس معناه
معنى الاستفهام فانك اذا قلت علمت ايهم في الدار فمعناه علمت
الذي في الدار وكذا جميع الاستفهام الذي علق عنه ولذلك لا يكون
لمثل هذا الاستفهام جواب البتة بخلاف الاستفهام الذي
لم تعلق عنه الفعل فانك اذا قلت ايهم في الدار يكون له جواب
لفظا او تقديرا واما نحو علمت لزيد قائم وما زيد قائم فلا شبهة فيه

الموضع الرابع من تلك المواضع الاربعة

اعتمد على مقدر

اصلا وقيل معنى علمت ازيد قايم جواب هذا الاستفهام وقد يكون
بالنفي نحو ظننت ما زيد قايم وان زيد ذاهب ونحو ظننت لا
زيد عندك ولا عمرو وقد يكون بلام الابتداء كما مر وانما لم يعمل العامل
حينئذ لفظا لان ما قبل هذه الاشياء لا يعمل فيما بعدها بالاستقراء
فروعيت هذه الاشياء من حيث اللفظ كما روعي العامل من حيث
المعنى اداء للحق ما كان بقدر الامكان فان قلت لم لم يعكس
قلت لان طريقه هو الاستقراء لا العقل ولا يذهب عليك
ان الغرض من الاستدلالات النحوية هو التوجيه بعد الوقوع
على طريق الايضاح لا الاثبات على طريق العقل فان ذلك
غير جايز واما نحو قولك علمت انه زيدا قايم بالكسر فانه يمكن الاعمال
بجعلها مفتوحة فيقوم مقام المفعولين فلا يعدل الى التعليق مع
امكان الاصل وهو الاعمال واما اذا لم يمكن الاصل فيرجع الى التعليق
حملا للكلام على جانب الفايدة نحو علمت ان زيدا لقايم وقد يكون
التعليق جايزا نحو علمت زيدا ابو من هو فاذا نصبت زيدا يكون الجملة
بعده في موضع المفعول الثاني فيكون منصوبة المحل وهو المختار وان
رفعت زيدا يكون مبتدا وما بعده خبره وتكون الجملة معلقا عنها
قال ابن عصفور التعليق مختص بباب ظن ولا يجوز في فعل غير ظن
وعلم حتى يضمن معناهما فيكون المعتبر هو المضمن فحاصله راجع الى باب
ظن وهذا اقرب الى الضبط قال صاحب الكشاف في قوله تعالى
ليبلوكم ايكم احسن عملا في سورة هود جاز تعليق فعل البلوى لما في
الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو ملابس له كما يقول انظر ايهم
احسن وجها واسمع ايهم احسن صوتا لان النظر والاستماع من طرق العلم
ثم قال في تفسير الآية في سورة الملك لا يسمى تعليقا وانما التعليق

ان

ان يوقع بعد العامل ما يسد مسد منصوبيه جميعا كعلمت ازيد منطلق
ام عمرو فيكون التقدير ليعلم ايكم احسن عملا فيكون التعليق في مقامه
فلا يلزم بين الكلامين منافاة كما زعم البعض فالحق جواز التعليق
في كل فعل قلبي قال ابن الحاجب افعال القلوب تعلق مع الاستفهام
وان لم تكن متعدية الى مفعولين كعرفت وعلمت اذا كان بمعنى
عرفت وقيل التعليق لا يختص بباب ظن فالجملة التي تعلق عنها
العامل يقع تارة في موضع مفعول مقيد بالجار نحو فلينظر ايها ازكى
طعاما فانه يقال نظرت فيه لكنه تعلق عنها بالاستفهام لفظا
وتعلق بها من حيث المعنى على معنى ذلك الحرف واخرى يقع
في المفعول الصريح نحو عرفت من ابوه لانك تقول عرفت زيدا
ويقع اخرى في موضع المفعولين نحو لنعلم اي الحزبين احصى فانقسمت
الى ثلثة اقسام كما ترى واما يونس فقد اجاز التعليق في جميع الافعال
فيكون في التعليق ثلثة مذاهب فالاول اخص والثاني اعم من
الاول واخص من الثالث والثالث اعم نحو قوله تعالى ثم بعثناهم
اي ايقظناهم اي اصحاب الكهف فقوله بعثناهم معطوف على
قوله فضربنا على اذانهم الآية لنعلم اللام فيه للتعليل وعند الاكثر
مثل هذه اللام تسمى لام العاقبة ولام الحكمة ونعلم منصوب بان
مضمرة بعدها متعلق بقوله بعثناهم والمفهوم من الكشاف انه
متعلق بقوله فضربنا وكلاهما صحيح لكن ما ذهب اليه الزمخشري ارجح
وان كان الثاني اقرب ويجوز ان يتعلق بالمجموع من حيث هو
او بالضرب بواسطة البعث فان قلت هذا كله صحيح لكن ما معنى
قوله لنعلم مع ان الله تعالى عالم بذلك وبكل شيء في الازل قلت
معناه ليتعلق علمنا تعلقا حاليا مطابقا لتعلقه اولا تعلقا استقباليا

لبا

هكذا ذكره البيضاوي والمفهوم من الكشاف ان معناه ليظهر ويجلي
لهم ما تعلق به علمنا من ضبطهم مدة لبثهم بمكانه قبل نفرنا اذ انهم لم يضبط
هؤلاء بعد تيقظهم وتنبههم من نومهم مدة لبثهم في الكهف فيزدادوا ايمانا
وهذا معنى لطيف وان كان ما ذهب اليه البيضاوي ظاهرا ورد يعلم
بناء المفعول فاعله مضمون الجملة بعده اي الحزبين المختلفين منهم في مدة
لبثهم احصى لما لبثوا امدا اضبط امد زمان لبثهم في الكهف فاي مبتدأ كهف
اضيف الى الحزبين واحصى فعل ماض فاعله مستتر فيه عائد الى المبتدأ مفعوله
امدا قوله لما لبثوا حال منه فيكون حاصلا لا زمان لبثهم فلا مانع من ذلك
ما مصدرية مع اعتبار معنى المدة فيها كأنه معنى قولك اتيتك خفوق النجم اي غايته مح
وان كان نكرة لتأخره عنها وقيل ما مصدرية بدون اعتبار معنى
المدة فيكون مفعولا له وقيل ان اللام من صلة وما موصولة وامدا تمييز
فيكون الموصول مع صلته في محل النصب على انه مفعول والفعل مع
فاعله خبر المبتدأ والمبتدأ مع خبره جملة علق عنها العامل على انها
منصوبة المحل قائمة مقام مفعولين ولا يخفى ان المفعول الذي يقع الجملة
موقعه هو المطلق سواء كان واحدا او متعددا فان قلت قد صرحوا
بان الجملة انما يكون لها محل من الاعراب اذا وقعت موقع المفرد
ومعلوم ان المتعدد غير المفرد قلت المراد من المفرد ههنا مقابل الجملة
فيدخل المتعدد تحت تعريف المفرد حينئذ فان قلت المتعدد لا يقصد
له الاعراب اصلا فالتحري ان لا يكون للجملة اعراب قلت لا يلزم
من عدم تحقق الحكم لمانع عدم تحققه بغير مانع على ان تحقق العطف
على المحل في الاستعمال يقتضي تصور الاعراب فيها فليضبط ايها الضمير
راجع الى المدينة اي الى اهلها ونظيره قوله تعالى واسئل القرية ازكى
طعاما اي احل واطيب فاي مبتدأ وخبره ازكى وطعاما منصوب على التمييز
فالمجموع منصوب المحل قائم مقام المفعولين على مذهب من لم يخصص
التعليق

التعليق بافعال القلوب واما على مذهب ابن عصفور فالنظر لما
كان من سبب العلم وظرفه واقيم مقامه واعطي حكمه ففي اتيان هذا
المثال فائدة اشعار باختلاف المذاهب في باب التعليق الثالث ان
الجملة التي علق عنها العامل لما كانت لا تنتظم فيما ذكر قبل ويقوم
مقام مفعولين خصصت على حدة بالمرتبة الرابعة من الجمل
السبع التي يكون لها محل من الاعراب المضاف اليها الضمير المجرور
وموضع المحل على الفاعلية كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم فان
قلت هو ليس بفاعل بل هو مفعول ما لم يسم فاعله قلت انه فاعل
عند صاحب الكشاف وان لم يكن فاعلا عند ابن الحاجب فان
قلت لا بد للضمير من امر يرجع اليه فاي شيء هو قلت هو الالف واللام
في قوله المضاف فيكون التقدير التي اضيف اليها واعراب
محلها الجر لوقوعها موضع الاسم المجرور وهو الاصل في المضاف
اليه ولما كان الجمل المضاف تارة فعلية واخرى اسمية اورد
فائده المضاف مثالين فالمثال الاول نحو هذا يوم ينفع الصادقين
صدقهم هذا مبتدأ وخبره يوم ويجوز بناء اليوم على الفتح لاضافته
الى الجملة كما يجوز اعرابه فاذا قرئ بالنصب يكون ظرف زمان
متعلق بالقول فيكون هذا اشارة الى الخبر المذكور فيما قبل من الاية
اي يقول الله تعالى هذا الكلام في يوم ينفع الصادقين صدقهم ينفع
فعل وفاعله صدقهم ومفعوله الصادقين قدم على فاعله لكون فاعله ضمير
متصلا بفاعله والضمير المجرور في صدقهم عائد الى الصادقين وقرئ
صدقهم بالنصب فيكون المجرور مفعولا له وفاعل ينفع ضمير مستتر فيه
عائد الى الله فالجملة مجرورة المحل على انها مضاف اليها اليوم فالمجموع
منصوب المحل على انه مفعول القول فان قلت كيف يصح هذا مع ان
كون اللفظ

مضافا اليه من خواص الاسم قلت ان المضاف اليه هنا في تأويل المصدر
الموصوف فيكون اسما تقديرا فاذا قلت ينفع الخير اليوم يكون اليوم منصوبا
على الظرفية واذا قلت هذا يوم ينفع الخير يكون مرفوعا على الخبرية
فلا يكون منصوبا مع انه وقت مضمون الجملة المضاف اليها فما الفرق
بينهما قلت هو قصد اختصاص اليوم به من غير اعتبار وقوع مضمون الفعل
فيه بخلاف الاول وقس على هذا سائر اسماء الظروف المضافة الى
الجملة والمثال الثاني نحو يوم هم بارزون فاليوم بيان وبدل من يوم
التلاق في قوله تعالى لينذر يوم التلاق مؤمن وهم مبتداء وخبره بارزون
فالجملة مجرورة المحل باليوم لاضافته اليها ثم بعد تمام التمثيل قصد المصنف
تعداد موارد استعمالات الجمل المضاف اليها مع التصريح بالعوامل فيها
لزيادة التقرير والايضاح فقال وكل جملة مطلقا وقعت بعد اذ
نحو اذ قال ربك للملائكة واذكروا اذ انتم قليل او وقعت بعد اذا
نحو والنفس راغبة اذا رغبتها واذا ترد الى قليل تقنع فاذا عند الكوفيين
يستعمل حقيقة للظرف بمعنى وقت حصول مضمون ما اضيف اليه فلا
يجزم به الفعل ويكون استعماله فيما هو قطعي الوجود كقوله واذا الحاس
الجيش بدعن جندب وللشرط بمعنى تعليق مضمون الجملة بحصول
ما دخل عليه ويجزم به المضارع ويكون استعماله في امر على خطر الوجود
كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل اى تصبك فقر ومسكنة فاظهر
الغنى من نفسك بالتزين وتكلف الجميل وكل الجميل وهو الشحم المذاب
تعففا وعند البصريين ان اذا حقيقة في الظرف مضاف الى جملة
فعلية في معنى الاستقبال لكنها قد يستعمل لمجرد الظرفية من غير اعتبار شرط
وتعليق كقوله تعالى والليل اذا يغشى اى وقت غشيانه على انه بدل من الليل
وقد يستعمل للشرط والتعليق من غير سقوط معنى الظرف كما في مثل اذا

خرجت اخرج وقت خروجك تعليقا لخروجك بخروجه بمنزلة
تعليق الجزاء بالشرط الا انهم لم يجعلوه لكمال الشرط ولم يجزموا به المضارع
لفوات معنى الابهام اللازم للشرط فجزم الفعل بها اذا لا يجوز الا في
ضرورة الشعر تشبيها للتعليق بين جملتيها بما بين جملتي ان واما استعمالها لها
من غير جزم الفعل بها فشايع مستفيض فان قلت ان استعمالها
في الشرط من غير سقوط معنى الظرف يؤدي الى الجمع بين الحقيقة
والمجاز وذا لا يجوز قلت انها لم يستعمل الا في معنى الظرف لكنها
تضمنت معنى الشرط باعتبار افادة الكلام تعقيب مضمون جملة بمضمون
جملة اخرى بمنزلة المبتداء المتضمن معنى الشرط مثل الذي يأتيني فله درهم
ولم يلزم من استعمال اللفظ في غير ما وضع له اصلا فلا يلزم الجمع بينهما
او وقعت بعد حيث نحو اجلس حيث زيد جالس زيد مبتداء وخبره
جالس والجملة مضاف اليها مجرورة المحل باضافة حيث اليها
وحيث منصوب المحل على الظرفية العامل فيه اجلس او وقعت
بعد لما الوجودية نحو لما جائني زيد اكرمته جملة جائني زيد مجرورة المحل
باضافة لما اليها ولما منصوبة المحل على الظرفية العامل فيها جوابها
اعني اكرمته انما وصفها بالوجودية لاقتضاء جملتين توجد ثانيهما
عند تحقق اوليهما ولذلك يقال لها حرف وجود لوجود
اى حرف يدل على ربط جملة باخرى ربط السببية واشارة
الى ان لها وجوه استعمال آخر كاستعمالها جازمة اذا دخلت
على الفعل المضارع نحو لما يضرب زيد ومجيئها بمعنى الا نحو قوله
تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ اى الا عليها حافظ وقد يجي
فعلا كلم لما لموا مأخوذا من قولهم لممت الشيء اى جمعته عنه من قال
باسميتها وهو ابو علي الفارسي وابن السراج وابن جني وتابعيه

الظهاحرف بمعنى اللام فان قلت اذا كانت بمعنى اللام يكون عاملة
فيها فيكون الجملة بعدها مجرورة المحل فما الفايدة في التقييد بالاسمية
قلت لا يلزم من ذلك عملها لان الفرق ظاهر بين كون معنى الشي
بمعنى شي وبين كونه معناه على ان التقييد بتقييد رعاية قاعدة
الجمل المضاف اليها بواسطة حرف الجر تقديرا فيكون الظرف
مع متعلقه صفة ثانية لها فيكون التقدير لما الوجودية الكائنة
عند القايل بانها اسم فان قلت عند يدل على المكان لانه معلوم
انه غير مقصود ههنا فما المراد منه قلت المراد منه المذهب والاعتقاد
الذي هو منشا اسميتها بالنظر الى موارد استعمالها او وقعت بعد
بينا نحو بينا انا قايم جاء زيد او بعد بينما نحو بينما انا قايم اذ جاء بكر
وعامل بينما محذوف يدل عليه الكلام وقيل بينما مبتدا خبره اذ
فالمعنى وقت انا قايم وقت جاء بكر واضح البعض الفها يقع
زايدة بعد بينما وبينا خاصة فلا يكون العامل محذوفا واما الجواب
ادام بتقارن اذ التي للمفاجاة نحو بينا انا قايم جاء عمرو وبين
في الاصل مصدر بمعنى الفراق وهو لازم الاضافة الى المفرد فلما
قصدت اضافته الى الجملة والاضافة اليها كلا اضافة زيدت
ما الكافة لتكفها عن الاقتضاء للمضاف اليه كما ان الف بينا
زايدة وجعل من الظروف الزمانية عند اضافته الى الجملة وان
كان قبل ذلك يستعمل في الزمان والمكان لان ظرف المكان
لا يضاف الى الجملة الا حيث فجملة انا قايم مجرورة المحل على انها
مضاف اليها فهي اي الجملة واقعة في موضع خفض اي في محل الجر
باضافتهن اي بسبب اضافة الكلمات المذكورة اليها اي الى الجملة
التي تقع بعدها فذهب الشيخ عبد القاهر ان العامل في المضاف اليه

هو المضاف لكن ظاهر عبارة الكتاب يدل على ان العامل فيه الاضافة
قوله جملة وقعت بعد اذ مبتدا خبره فهي في موضع خفض واما جي
الخبر بالفاء لتضمن المبتدا معنى الشرط وانت خبير بان الجمل المضاف
اليها غير منحصرة فيما ذكر كقولك ما رايتك مذ دخل الشتاء وقد قدم
فلان وقوله آتيك زمن الحجاج امير وكقوله الامي مبلغ عني
تميما بانه ما يحبون الطعاما الجملة الخامسة منها الواقعة جوابا
لشرط جازم اي جوابا لكلمة الشرط التي تعمل عمل الجزم لفظا او محلا
تعريف الشرط
قيد الشرط بالجازم لان الجملة اذا وقعت جواب الشرط الغير الجازم
فلا يكون لها محل من الاعراب نحو لو قمت قمت الشرط لغة العلامة
اشراط الساعة علاماتها وسمي فعل الشرط شرطا لكونه علامة دالة
وفي اصطلاح النحاة
على تحقق مضمون جوابه عند تحققه وفي اصطلاح النحاة ما دخل عليه شي
من الادوات المخصوصة الدالة على سببية الاول ومسببية الثاني
ذهنا او خارجا سواء كان علة للجزاء مثل ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود او معلولا مثل ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة
وفي اصطلاح المتكلمين
او غير ذلك مثل ان دخلت الدار فانت طالق وفي اصطلاح
وفي العرف العام
المتكلمين ما يتوقف عليه الشي ولا يكون داخلا في الشي ولا موثرا
فيه كيبس الحطب الموقوف عليه احراق النار وفي العرف العام ما يتوقف
عليه وجود الشي واعراب محلها الجزم اذا كانت صدر الجملة فان
حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه جائز قال الله تعالى
تجري من تحتها الانهار فان قلت اذا كان معنى المضاف المحذوف
باقيا معتبرا ههنا فكان ينبغي ان يذكر الخبر فلاي شي انثه الاثر الى
حسان كيف عول على بقاء معناه في قوله يسقون في ورود البريص
عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل حيث ذكر يصفق لان المعنى

ما يروى قلت تأنيثه اما لاجل ان المحكوم عليه صورة هو المؤنث
واما لانه من قبيل قولهم اجتمعت شوهند مقرونة بالفاء الدالة على
ترتب ما بعدها على ما قبلها وقد يكون مقدرة نحو من يعمل الحسنات الله
يشكرها او باذا الفجائية الدالة على ترتب ما بعدها ربما جد
على ما قبلها يقال فجاء الشئ فجاءة بالفتح والمدحين جاء بغتة
من غير توقع فيه بالفجائية لان اذا الشرطية لا يكون جوابا
للشرط لانها مختصة بابتداء الكلام فان قلت اذا كانت الفجائية
دالة على ما ذكر فكان ينبغي ان لا يجتمع معها بدل على ذلك استعمال
كلمة او لكنهما اجتمعتا في قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار
فاذا هم مظلمون قلت لا استبعاد في ذلك اذ لا منافاة بين
المطلق والمقيد فان المطلق هو الذي اعتبر فيه عدم اعتبار القيد
لا غير فيجوز اجتماعهما واما استعمال كلمة او ههنا فهو على سبيل
منع الخلو او بناء على الغالب والفجائية تختص بالجمل الاسمية
لا يحتاج الى الجواب ولا يقع في الابتداء او معناها الحال لا الاستقبال
نحو خرجت فاذا الاسد بالباب وانما قيد الجملة بالمقارنة المذكورة
لانها اذا لم يكن كذلك لا يكون لمجموع الجملة موضع من الاعراب
بل لجزئها فتنفصل ان الشرط المذكور ان كان له تاثير في الجواب
لفظا فلا حاجة الى اتيان الفاء ولا الى اذا الفجائية في جوابه
والا فالجواب لا يخلو عن احدهما لتدل على الترتيب فيحكم بان
لمجموع الجملة محلا من الاعراب فالاولى ان الجملة المقرونة
بالفاء فان قلت فهل لها جهة الاستحقاق لهذا غير جهة التقدم
في الذكر قلت استحقت له من حيث ان الفاء هي الاصل في هذا المقام
والفجائية تقوم مقامها نحو من يضلل الله فلا هادي له ومن لم متقى

كان المقيد هو الذي اعتبر فيه القيد

نرجو

بمعنى الشرط منصوب المحل على انه مفعول يضلل ويجوز ان يكون مرفوع
المحل على الابتداء على تقدير ان يكون مفعوله محذوفا ويضلل
فعل الشرط مجزوم به فاعله الله ولا حرف مبتدا لنفي الجنس اسمها
هادي منصوب المحل فان حركة الياء بنائية فاما لا مع اسمها فمرفوع
المحل على انه مبتدا وخبرها له اعني الظرف المستقر فان قلت
فما الفرق بين المحلين من جهة المعنى قلت الفرق جلي لان الاول باعتبار
العارض والمغير والثاني باعتبار الاصل فان قلت فكيف تقول
ان الثاني باعتبار الاصل والحال انه انما يكون باعتبار التركيب
كما هو الظاهر فيكون الفرق بينهما مثل الفرق بين المفرد والمركب
قلت ان الذي ذكرته انما هو باعتبار جانب المعنى واما القول
بان المجموع مرفوع المحل بناء على الظاهر فهو كالقول بان المجموع
مبني على الفتح فلا ينافي ما ذكرناه وجملة الجواب جملة اسمية مجزومة
المحل لوقوعها جواب شرط جازم ويذرهم في طغيانهم يعمهون قرئ
ويذر بالرفع وبالياء او بالنون فالمبتدا المحذوف على الوجه الاول
هو وعلى الثاني نحن ويذر فعل بمعنى يترك فاعله مستتر فيه
اما هو او نحن ومفعوله هم وفي طغيانهم ظرف يتعلق به وجملة
يعمهون منصوبة المحل على انها حال من المفعول اعني هم ويجوز
ان يكون مفعولة ثانية على تضمين الفعل معنى التصيير كما في قوله
تعالى وتركهم في ظلمات لا يبصرون وكما وقع في قول عنترة فتركته
جزر السباع ينشنه والفعل مع متعلقه مرفوع المحل خبر المبتدا
المحذوف والمبتدا مع خبره جملة اسمية منصوبة المحل على انها حال
من فاعل يضلل فلهذا اي لكون تلك الجملة المقرونة بالفاء في محل
الجزم قدم التعليل على المعلل اما لانه هو الاصل او ليدل على الحصر

فان قلت قراءة الجزم جلية فلا حاجة الى التعليل والا يؤدي الى الاستدلال
بالخفي على الجلي ومثل هذا لا يجوز قلت لا نم انه استدلال بل يسمى تنبيها فنبه
البداهة كما هو غير مرة سلمناه لكن الجزم اذا اعتبر معه العطف على شيء يكون
خفيا وان كان الجزم نفسه جليا فان قلت ما منشأ توهم المعلل علته
في امثال هذا المقام قلت منشأه مبني على ان المقرر في الاذهان
ان المعمول لا يدل النكرة او العمل غالبا فان قلت نعم لا يحمله على انه
معلل بحسب المحصول على تحقق الفعل المذكور ليس بظاهر ههنا قوي
الجزم بها عطفا اي معطوفا على محل الجملة الجزائية كانه قيل من يضلل الله
لا يهده احد ويذرهم فان قلت ان العطف بالجزم لا يدل على
ان سكون ذلك المحل لمجموع الجملة على سبيل القطع لجواز ان يكون
عطفا على محل جزء الجملة بل هو الظاهر قلت لا شك ان القائم مقام
المفرد هو مجموع الجملة لا جزؤها فيجوز العطف على محل ذلك الجزء
فان قلت فاي شيء المعطوف عليه ههنا قلت المعطوف عليه محذوف
فكانه قال قرئ بالرفع على الحالية وقرئ بالجزم عطفا على محل الجملة
الجزائية واذا قلت ان يكرمني اكرمه يكون مرفوع المحل على الابتداء
بالاتفاق لكنهم اختلفوا في خبره فقال بعضهم هو الجملة الجزائية
وحدها وجملة الشرط لا يكون خبرا لكونها صلة وذهب البعض الآخر
الى ان الجزئيتين جميعا واما اذا قلت من يضرب اضرب ومن
يختص باولي العلم ويقع على الواحد كقوله تعالى ومنهم من ينظر اليك
وعلى الاثنين مثل [illegible] ومنهم من يحان وعلى الجمع مثل قوله تعالى
ومنهم من يستمعون اليك ويقع على المذكر والمؤنث كقوله ومن يقنت
منكن لله ورسوله وتعمل صالحا بتذكير الاول وتانيث الثاني والثانية
الى الجملة المقرونة باذا الفجائية نحو وان تصبهم سيئة اي قحط وضيق

الجملة المقرونة باذا الفجائية

وبلاء

وبلاء بما قدمت ايديهم مع ان اعمال الخبيثة اذا هم يقنطون فهم
ييأسون من رحمة الله تعالى فان حرف شرط تصب فعل مجزوم
بها وهم مفعوله وفاعله سيئة ما اسم قدمت فعل فاعله ايديهم
والجملة صلة الموصول والموصول مع الصلة مجرور المحل بالباء
والجار مع المجرور متعلق بفعل الشرط هم مبتدأ وخبره يقنطون والجملة
الاسمية مجزومة المحل بحرف الشرط واعلم ان المشهور ان فعل الشرط
مجزوم باداة اتفاقا واما الجزاء ففيه مذاهب الاول انه مجزوم
بها ايضا لاقتضائها معا ولذا جعلتهما جملة واحدة هذا هو
المشهور عند الجمهور والثاني ان العامل فيه الشرط واداته معا
لاقتضائهما اياه ولئن يعمل الجازم في شيئين كما ان الجار لا يعمل
في شيئين وكلام المصنف لا يخلو عن نوع الاشارة الى هذا المذهب
فالمذهب الثالث ان الاداة تجزمه بواسطة جزمه الشرط كالابتداء
الرافع للخبر بواسطة رفعه المبتدأ هذا فاذا رفعت نحو اقول في قولك
ان قال زيد اقول كما في قول زهير وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول
لا غايب مالي ولا حرم فمذهب سيبويه ان الجواب محذوف واقول
دليله وجملة اقول لا محل لها من الاعراب ومذهب المبرد والمبتدأ
محذوف فيكون التقدير فانا اقول كقوله تعالى ومن عاد فينتقم
الله منه وجملة اقول لها محل من الاعراب واذا عطف على اقول فعلا
مضارعا يجوز فيه الرفع والجزم بناء على المذهبين ثم لما علم من منطوق
القاعدة المذكورة حال الجزاء صريحا اذا كان مقرونا باحدهما وعلم حاله
من مفهومها ضمنا اذا لم يقترن به ولكن لم يعلم حال الشرط مطلقا ولم
يصح بعض حال الجزاء كان المقام مظنة السؤال عن حال الشرط مطلقا
وعن بعض حال الجواب واراد المصنف ان يبين ذلك فقال واما جملة قام عمرو

في نحو قولك ان قام اخوك قام عمرو فمحل الجزم محكوم به للفعل وحده
اي بحكم ويقال ان الفعل مجزوم محلا مجردا عن اعتبار فاعله فمحل الجزم مبتدا
خبره محكوم وبه عائد الى المبتدأ قام مقام الفاعل والفعل متعلق
بمحكوم واللام فيه للتعدية لا للتعليل ووحده حال منه لا للجملة باسرها
اي لا يحكم ولا يقال ان مجموع جملة الجواب مجزوم محلا فقوله للجملة
باسرها معطوف على قوله للفعل وحده على طريق قولك جاء زيد لا
عمرو فان قلت يجوز اجتماع المحلين لاختلاف الجهة قلت لا حكم
بالمحل للفعل وحده لكونه في معنى المستقبل لدخول حرف الشرط
عليه وان كان ماضيا لفظا لا يجوز ان يكون المحل لمجموع الجملة لانتهاء
اقتضاء العامل في صحتها فان قلت ان حرف الشرط يقتضي ربط
جملة بجملة فينبغي ان يعمل في جملة الجزاء محلا قلت نعم لكن لما وجد الفعل
في الجزاء صالحا للاعراب في الجملة بوجه من الوجوه حكم به للفعل وحده
مع انه اصل بالنظر اليها لكونه مفردا ونظيره قائم ابوه في قولك
زيد قائم ابوه ونظير جملة الجواب المقرونة بالفاء او باذا جملة قام
اخوه في قولك زيد قام اخوه فان قلت ان المحل في جملة الجواب
يكون لمجموعها ولجزئها فما السر ان المحل في جملة الشرط لا يكون الا لجزئها
قلت السر لزوم دخول حرف الشرط على الفعل لفظا او تقديرا في جميع
جملة الشرط فقط وقريب من ذلك اختلافهم في جواز وقوع
الانشائية في جميع الجواب دون الشرط وكذا اي مثل هذا التقدير
المذكور في فعل الجزاء بان المحل للفعل وحده لا لمجموع الجملة التقدير في
فعل الشرط المذكور في قولك ان قام اخوك قام عمرو فيكون المحل للفعل
وحده لا للجملة باسرها واما جملة الشرط في اذ واذا وبينما وبينا وحيث
ولما فيكون المحل لها لا لجزئها فان قلت فما السر في الحكم بان المحل لمجموع

جملة

جملة الشرط في تلك الكلمات ولا يكون لمجموع جملة الشرط الجازم
قلت السر ان الاصل في الشرط هو الابهام وتلك الكلمات فيها
نوع تعيين فاقتضت مضمون الجملة فحكم بان المحل لمجموع الجملة
واما حرف الشرط الجازم ففيه ابهام تام فاقتضى قطع النظر عن اعتبار
تحقق الفاعل فان قلت كل فعل لا بد له من فاعل فكيف يجوز
قطع النظر عن اعتباره قلت المتيقن تحقق الفاعل هو تحقق الفعل
لا تعقله فان قلت هب ان الامر كذلك لكن تعقل الفعل يقتضي
تعقل الفاعل قطعا فلا اقل من ان يجوز ان يكون المحل لمجموع جملة
الشرط الجازم ايضا قلت منشأ الحكم بان المحل للمجموع لا للجزء
هو تعقل مضمون الجملة المعتبرة في تعقل معاني تلك الكلمات من حيث
التحقق ومعلوم ان تعقل فعل الشرط الجازم ليس من تلك الحيثية
لانه مشكوك في تحققه فبقي على ابهامه الاصلي ولا يذهب عليك
ان عمل فعل الشرط في فاعله فيه نوع احتياج اليه من جهة التعقل ولفظ يكفيه صح
اي لكون محل الجزم محكوما به للفعل لا للجملة باسرها تقول بالجزم اذا عطفت
عليه اي على فعل الشرط فعلا مضارعا اي مقيده بالمضارع لانه
لو كان الفعل المعطوف فعلا ماضيا لم يظهر المقصود لعدم ظهور
الجزم فيه كما اذا قلت ان قام وقعد اخوك قام عمرو وعطفت
معطوف على قوله عطفت عليه الفعل الاول اي الفعل المعطوف
عليه على مذهب الكوفيين لاجل تصوير المطلوب لا لانه مذهب
مختار في باب التنازع اي مقيده بالاول لان الفعل المعطوف
لو عمل على مذهب البصريين كما اذا قلت ان قام وقعد اخواك
قام عمرو لم يظهر المطلوب ايضا فيتوقف ظهور المطلوب على مجموع
القيدين المذكورين وتقدير القول قوله نحو ان قام فعل شرط معطوف عليه

اي انما كان المحل لمجموع جملة الشرط [illegible]
وحده صح

يا ايها الذين آمنوا انفقوا اى تصدقوا مما رزقناكم شيئا قيل هو التطوع من قبل ان ياتى يوم اى يوم الحساب والجزاء لا بيع فيه اى لا فداء ثمه ولا خلة اى صداقة ولا شفاعة بغير اذن الله تعالى قرئ بفتح اسم لا فى الكل بلا تنوين على البناء وبالرفع على جعل لا بمعنى ليس والكافرون هم الظالمون اى من يكفر بيوم البعث يظلم نفسه بعذاب النار تفسير عيون فى سورة البقرة

ويتبعدا معطوف اخواك اسم تثنية تنازعا فيه وهو مرفوع بقام وفاعل يتبعدا ضمير التثنية عائد الى اخواك لانه مقدم رتبة فام عمرو فعل الجزاء مجزوم المحل على ما عرفت فيتجزم معطوف على قول يقم تقدير عطف الخاص على العام المعطوف وهو يتبعدا وعلامة جزمه حذف النون قبل ان تكمل الجملة اى قبل ان تذكر جملة فعل الشرط بتمامها لفظا فلو لم يكن محل الجزم بفعل الشرط وحده لما جاز هذا العطف فان قلت هم صور التنازع فى التثنية وانه منحصر فى المفرد قلت لكون الجزم مقطوعا به فى صورة التثنية ظاهرا والجملة السادسة منها التابعة لمفرد اى لمفرد نكرة فان الجملة لا تكون صفة لمعرفة ابدا واما المعرف بلام الجنس فهو فى حكم النكرة ولهذا حمل يسبنى على الوصف فى قول الشاعر ولقد امر على اللئيم يسبنى فمضيت ثمة قلت لا يعنينى كالجملة المنعوت بها اى كالجملة التى يوصف ذلك المفرد بها واعراب محلها بحسب اعراب منعوتها والحسب العدد فعل بمعنى مفعول يقال ليكن عملك بحسب ذلك اى على قدره وعدده فهى اى الجملة المنعوت بها فى موضع رفع لكونها صفة لمرفوع فى نحو يا ايها الذين آمنوا انفقوا مما رزقناكم من قبل ان ياتى يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة لا لنفى الجنس بيع مبنى على الفتح مع لا مرفوع المحل على انه مبتدأ وخبره فيه والضمير المجرور عائد الى يوم فالجملة مرفوعة المحل على انها صفة الفاعل والفعل مع فاعله مجرور المحل بقبل وهو مجرور بمن متعلق بانفقوا فان قلت ما وجه رفع هذه الكلمات الثلاث مع قصد التعميم قلت الوجه انه فى التقدير جواب هل فيه بيع او خلة او شفاعة فان قلت كيف يصح نفى الشفاعة على سبيل الاستغراق وقد ثبت شفاعة الانبياء عليهم السلام فى يوم القيامة بالاحاديث الصحيحة قلت قال المفسرون المراد منه نفى شفاعة

الاصنام

الاصنام والكواكب الذين كان الكفار يعتقدون شفاعتهم ولهذا تعرض بذكر الكفار بقوله تعالى والكافرون هم الظالمون وقيل لا شفاعة الا لمن اذن له الرحمن ورضى له قولا يتكلموا على شفعاء تشفع لكم فحطها فى فمكم وتكون الجملة المنعوت بها فى موضع نصب فى نحو واتقوا يوما ترجعون فيه جملة ترجعون فيه فعلية منصوبة المحل على انها صفة يوما كما ان قولنا اخوه حسن فى قولنا رايت رجلا اخوه حسن فيكون يوما منصوبا على انه مفعول به فيكون التقدير اتقوا فى الدنيا عقاب يوم ترجعون فيه وقيل انه مفعول فيه فيكون التقدير اتقوا عذاب الله يوما ترجعون فيه فان قلت لا يصح ان يكون مفعولا فيه والا يؤدى الى وقوع التكليف فى يوم القيمة مع ان المعنى غير مستقيم على ذلك قلت انه مفعول فيه للمحذوف لا للمذكور كما اشرنا اليه فيصح المعنى بلا شبهة وقرئ يرجعون بفتح الياء وكسر الجيم على تسمية الفاعل وبضمها وفتح الجيم على ترك التسمية على انه من رجعته اذا رددته وهو متعد على هذا الوجه ولهذا لما بنى لما لم يسم فاعله ونظير ذلك وقف زيد ووقفته وغاض الماء وغضته وتكون الجملة التابعة لمفرد فى موضع جر فى نحو ليوم لا ريب فيه لا ريب مبتدأ وخبره فيه فالجملة فى محل الجر صفة يوم كقولنا مررت برجل غلامه حسن ويوم مجرور باللام متعلق بجامع فى قوله تعالى ربنا انك جامع الناس ليوم لا ريب فيه السابعة منها التابعة لجملة لها محل من الاعراب انما قيد بهذا القيد لانها اذا كانت تابعة لجملة ليس لها محل من الاعراب تكون من الجمل التى يذكر احوالها من بعد اعنى من الجمل التى لا يكون لها محل من الاعراب وانما لم يذكر مثل هذا القيد فى الجملة التابعة لمفرد لعدم تصور انقسام المفرد

الى هذين القسمين فان قلت يتصور التقسيم ههنا ايضا فان المفرد
النكرة تكون تارة معربا واخرى مبنيا كما اذا جاء على طريق التعداد
قلت المراد من المفرد هو الاسم الذى يكون جزء المركب الاسنادى
لا مطلق المفرد واما وجه تخصيصها بالموضع السابع الملحوظ على وجه كلى
فهو ان اعتبار تبعيتها بالجملة التى لها محل من الاعراب آخر اعتباراتها
ثم الجملة التابعة لتلك الجملة منها ما يكون على سبيل البدل نحو اقول له
ارحل لا تقيمن عندنا ومنها ما يكون على تقدير العطف نحو قعد اخوه
فى قولنا زيد قام ابوه وقعد اخوه اذا وقعت الجملة المتبوعة ههنا
فى موضع خبر المبتدا فجملة قام ابوه اضافتها بيانية كخاتم فضة فى
موضع رفع لانها وقعت موضع خبر المبتدا وكذلك اى مثل جملة قام
ابوه جملة قعد اخوه فى محل الرفع لانها معطوفة عليها اى على جملة قام
ابوه فكانها واقعة فى موضع الخبر فينسحب حكمها عليها فان قلت فما الجامع بينهما من جانب المعنى قلت تح
انما الجامع بين القيام والقعود فهو تناسب التضاد واما المناسبة
بين الاب والاخ فمن ارتباط كل منهما الى زيد بواسطة الضمير مع استلزام
تعقل تعقله هذا على اعتبار رجحان العطف على الجملة الصغرى
ولو قدرت العطف وان كان مرجوحا بمجرد استقامة المعنى على
الجملة الاسمية اى على الجملة الكبرى من جملة زيد قام ابوه بتمامها
لم يكن للمعطوفة اى للجملة المعطوفة على الجملة الاسمية محل من الاعراب
لكونها تابعة لجملة لا محل لها من الاعراب فلا يكون حالا نحويا بصدده
لكنه قد تعرض له لكون المقام صالحا لذلك التقدير كما انه صالح
لتقدير الحال على ان مفهوم التقييد المذكور تقتضى ذلك فان قلت
لا شك ان الجملة الشرطية لمعطوفة فما المعطوف عليها ههنا قلت
المعطوف عليها محذوفة كانه قال اذا عطفت جملة على جملة قام ابوه
يكون

يكون لها محل من الاعراب واذا عطفت على مجموع زيد قام ابوه
لا يكون لها محل من الاعراب ويجوز ان يكون امثال هذا العطف
من قبيل عطف القصة على القصة كما يقول زيد يعاقب بالقيد والازهاق
وبشر عمروا بالعفو والاطلاق ولو قدرت الواو فى قولنا وقعد
اخوه واو الحال الدالة على مجرد اقتران الحال بمضمون العامل فان قلت
فكيف يتصور ههنا الحال مع انها لم تبين هيئة الفاعل لا لكون ايضا
ان يكون حالا عن زيد ولا عن ضميره والا يلزم اختلاف العامل فى الحال
وصاحبها قلت لا شك ان كل حال يفيد التقييد ولو على طريق التوقيت
فلا جرم ان الحال ههنا تبين مقارنة القيام بالقعود كما فى قولك
جاء زيد وقد ركب الامير كانت الجملة اى جملة قعد اخوه فى موضع
نصب لوقوعها فى موقع الحال وكانت لفظة قد مقدرة اى محذوفة
مقدرة فى تلك الجملة فان الفعل الماضى اذا وقع حالا فلا بد من
قد ظاهرة كما فى قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم هكذا قال الجمهور
فى رعاية ظاهر القاعدة المقررة فالتحقيق ان الاصل عدم التقدير
مع استقامة المعنى وان المبحث هو الحال التى يكون قيدا للعامل
مطلقا سواء كانت فى الماضى او فى الحال او فى الاستقبال لا الحال
التى تكون بمعنى الوقت الذى يقع فيه كلام المتكلم حال التكلم حتى يحتاج
الى تحلى ذلك التقدير فمنشاء الاحتياج اليه الاشتباه بين المعنيين
وعدم التمييز بين منطاق الاستعمالين هذا ثم قال المص فى كتاب المغنى
ومما يتحرج بهذا انه اذا قيل قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم ليست
الجملة الاولى وحدها فى محل النصب ولا الجملة الثانية تابعة لها
حتى يكون فى محل النصب وحدها ايضا بل كلتا الجملتين معا فى موضع
النصب على انها مقولة القول فلا محل لكل واحدة منهما على حدة لان المقول

مجموعهما من حيث هو وكل واحدة من الجملتين جزء المجموع المقول فكما انه لا محل
لكل واحد من جزء الجملة الواحدة على حدة باعتبار القول كذلك لا محل لكل واحدة
من الجملتين على حدة فتأمل اقول وحاصل التأمل على ما قصده ان اعتبار المحل انما
يكون في المجموع قصدا واصالة وان كان الظاهر يدل على ان لكل واحدة
منهما محلا من الاعراب بتعلق القول بكل منهما ضمنا فلذا احتمل من المحققات
ثم لما كانت المهارة في معرفة الاعراب لا تتم الا بعد معرفة تفاصيل الجمل
التي لها محل من الاعراب اراد ان يبين حالها على حدة فقال المسئلة

لبس صح

مسئلة ثالثة
بيان الجمل التي لا محل
لها من الاعراب

الثالثة من المسائل الاربع في بيان الجمل التي لا محل لها من الاعراب
فان قلت ما الحكمة في اثبات لفظة البيان ههنا وفي حذفها في الجمل
التي لها محل من الاعراب قلت الحكمة هي الايماء الى ان الجمل لما كان لها
محل من الاعراب ثبت فانها محتاجة اليه غاية الاحتياج وهي ايضا يقال

سما لها غنية عن البيان بخلاف
الجمل التي لا محل لها فانها محتاجة

آض فلان ايضا بمعنى رجع رجوعا اي رجع مواضع استعمال الجمل التي
لا محل لها من الاعراب وان كانت اكثر من ان يضبطها القلم الى سبعة
مواضع كما رجعت موارد استعمال الجمل التي لها محل اليها فلذا استعمل
في مقام التشبيه بجملة آضت ايضا انما تجيء لمجرد التعديد والبيان لا محل
لها من الاعراب جمل سبع في سبعة مواضع كلية احدها اي احد
الجمل السبع التي لا محل لها من الاعراب وما وقع في اكثر النسخ احدها
موضع احدها فغلط واقع من طغيان قلم الناسخ يدل عليه حرجا
قوله فيما بعد الثانية الثالثة تسمى الجملة الابتدائية هي التي لا تعلق
لها بشيء من جهة الاعراب وتسمى الجملة المستانفة ايضا فيكون
لها اسمان والمراد من الاستيناف ههنا هو مصطلح الاستيناف
سواء كان لغويا او عرفيا بيانيا هو الذي يكون جوابا لسؤال مقدر ثم نسخة
نوعان احدهما المفتتح بها النطق كقولك ابتداء زيد قائم ومنه الجمل

المعاني
الاستيناف عند ايراد بجوابا عنه
... سؤال المقدر واما عنه
... جوابا ... التي الجملة
... ان
ائمة النحو ... سواء كانت
ووقعت في الا ... او لا ذكره كالنص
جوابا عن السؤال
في المغني كاشف

المفتتحة

انا اعطيناك الكوثر الكوثر فوعل من الكثرة نزل حين نام النبي صلى الله عليه وسلم نومة خفيفة
ثم رفع رأسه متبسما فقال اصحابه ما اضحكك يا رسول الله قال نزلت علي سورة فقرأها فسأل
هل تدرون ما الكوثر قال الكوثر نهر في الجنة وعدنيه ربي فيه خير كثير هو حوض ترد عليه امتي يوم القيمة
وآنيته كعدد النجوم
خافتاه الذهب ومجراه
من الدر والياقوت
ماؤه اشد بياضا
من اللبن واحلى من العسل
تربته اطيب من المسك رواه
... وارد به فقراء المهاجرين
والمعنى اعطيتك ما لم يعط
احدا غيرك من خير الدارين عن
عيون

المفتتحة بها الثاني الجملة المنقطعة عما قبلها نحو مات فلان رحمه الله
فمن امثلة النوع الاول على سبيل القطع نحو انا اعطيناك الكوثر
هو اسم نهر في الجنة على ما ورد به المشهور فان قيل معمولها جملة اسمية
ابتدائية لا محل لها من الاعراب لعدم وقوعها موقع المفرد فان
قلت الابتداء من مظان الاسم فلذا كان الفعل المضارع معربا
لوقوعه موقع الاسم فينبغي ان يكون لها محل من الاعراب قلت
لا شك ان الفرق جلي بين موضع الاسم وبين موضع الجملة المبتداة
فالتحقيق ان اعتبار محل الجملة في موضع المفرد انما يتصور اذا امكن
اجراء احكامه عليها فمعلوم ان الجملة من حيث هي جملة لا تصلح ان
يحكم عليها بشيء ومن امثلة النوع الثاني على سبيل الخفاء المحتاج
الى التأمل نحو ان العزة اي الغلبة والقهر لله فيكون الظرف في موقع
المحل على انه خبر ان جميعا حال من الضمير المستتر في الظرف اي ان الغلبة
لله مجتمعة فان قلت قال الله تعالى ههنا ان العزة لله جميعا وقد قال
في موضع آخر ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين قلت العزة مشتركة بين
معان وهي في حق الله تعالى القهر والغلبة وفي حق الرسول عليه السلام
اظهار دينه وفي حق المؤمنين نصرهم على اعدائهم وقوله ان العزة
لله جميعا اريد به العزة الكاملة التي يندرج تحتها العزة الالهية والاحياء
والاماتة وعزة البقاء الدائم وما اشبه ذلك فيكون العزة المحققة
غير العزة المشتركة فالتحقيق ان العزة كلها لله لكن قد يظهرها على يد رسوله
وعلى يد المؤمنين تكريما وتعظيما لهم واما غلبة الكفار على المؤمنين
فانما هو استدراج لهم بعد قوله تعالى ولا يحزنك قولهم اي يهمنك تكذيبهم
وتهديدهم وتشاورهم في تدبير هلاكك ولا جازمة ويحزن فعل
مجزوم بها مفعوله الضمير المنصوب المتصل به فاعله قولهم وهو في محل جر

إنا زينا السماء الدنيا اي القربى لانها اقرب الى الارض بزينة الكواكب بالجر بلا تنوين زينة لاضافتها
الى الكواكب ومعناه بضوء الكواكب او بتنوين زينة ونصب الكواكب فالزينة بمعنى التزيين اي بتزيينا
الكواكب او بجر الكواكب بدلا من زينة اي زينا السماء بزينة بالكواكب قيل الكواكب في السماء
معلقة كالقناديل وقيل مكوكبة عليها كالمسامير على الصفائح تفسير

باضافة القول اليه عائد الى الكفار فمقول القول هنا محذوف مثل انه ساحر
وانه مجنون او شاعر الى غير ذلك فيكون قوله ان العزة لله جميعا جملة
مستأنفة على سبيل التعليل كانه قيل ما لي لا احزن فقيل ان العزة لله
جميعا لا يملك احد شيئا منها لا هم ولا غيرهم فالله تعالى يغلبهم وينصرك
عليهم كتب الله لاغلبن انا ورسلي وانا لننصر رسلنا ويدل على ذلك
قراءة ابي حيوة ان العزة بالفتح بمعنى لان العزة على صريح التعليل
وليست جملة محكية بالقول حتى يكون من الجمل التي لها محل من الاعراب
فان كان الوهم يتسابق اليها من اول الامر بادي الرؤية لفساد المعنى
اي لاقتضاء حكايتها به الى فساد معنى الكلام فان هذا قول الله
لا قولهم ولان الكفار لو قالوا ان العزة لله جميعا لم يكونوا كفارا لانهم
بان ان يتهمهم لا عزة لهم ولما احزنه قولهم ومن امثلة النوع الثاني على سبيل
زيادة الخفاء لا يسمعون الى الملأ الاعلى قرئ بتشديد السين والميم
التسمع تطلب السماع يقال تسمع فسمع او فلم يسمع اصله يتسمعون
ادغمت التاء في السين وقرئ بسكون السين وتخفيف الميم السماع يتعدى
بنفسه يقال سمعت فلانا يتحدث ويتعدى بالى يقال سمعت الى فلان
يتحدث فالمتعدي بنفسه يفيد معنى الادراك وبالى يفيد الاصغاء
مع الادراك فيكون تعديته بالى على سبيل تضمين معنى الاصغاء
روي عن ابن عباس رضه انهم يتسمعون ولا يسمعون فهذا يدل على رجحان
التخفيف على التشديد ويشهد لذلك قوله تع ويقذفون من كل جانب
دحورا كما شهد به الحفظ بشهادة عدل والملأ الاعلى هم الملائكة لانهم
يسكنون السموات والانس والجن هم الملأ الاسفل لانهم سكان الارض
بعد قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد المعنى وحفظنا حفظ السماء
بالشهب من كل شيطان خارج عن طاعة الله لا يقدرون ان يتسمعوا

فان

قوله وحفظا منصوب بمحذوف اي وحفظناها اي السماء بالشهب حفظا تفسير

قوله لا يسمعون بالتشديد واصله
يتسمعون ويسمعون بالتخفيف حال
كلام مبتدا او لا اختصاص ما عليه
المسترقة للسمع وليس بصفة
لكل شيطان ولا استئناف بمعنى
جواب عن سؤال مقدر يقف د
المعنى وبعد ظاهر اي حفظناها منهم
كيلا يصغوا الى الملأ الاعلى
وهم الملائكة وصفوا بالعلو لسكونهم
في السموات العلى وتقذفون
اي يرمون من كل جهة صعدوا اليها
دحورا اي طردا عن السماء
من يسمعون الى كلام الملائكة
قبل تفسير

فان قلت المراد من السماء هنا هو سماء الدنيا اي القربى ولا شك
انها فلك القمر والكواكب الثوابت انما تكون في غيرها كما دل عليه
الرصد فما معنى حفظها وتزيينها بالكواكب الثابتة فيه قلت بعد
تسليم دلالة الرصد انها في فلك القمر بحسب الرؤية والمنظر وان
كانت في غيرها بحسب زعم اصحاب الرصد على ان الحفظ غير مستبعد
بالكواكب الثابتة فيه وكذا حال القريبين قال الشاعر تزينك القنديل
من دونها وهي دونه وفيه احتمالات اربع اثنان منها مردودان
وواحد مرجوح والآخر مختار فاحد الاولين جملة لا يسمعون صفة
شيطان وليس المعنى مستقيم عليها لان حفظ السموات لاجل ان
الشياطين يطلعون اليها ويسمعون اخبارها ويضلون الناس
فاذا كانوا غير مستمعين ولا صاغين فلا فائدة في حفظ السماء منهم
والثاني احتمال الحالية التقول فيها كالقول في الصفة لانها صفة في
المعنى فان قلت اجعلها حالا مقدرة اي حفظا من كل شيطان مارد
مقدرا عدم سماعه بعد الحفظ قلت الذي يقدر وجود معنى الحال
هو صاحبها في قولك مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا
حال المرور به انه يصيد به غدا والشياطين لا يقدرون عدم السماع
ولا يريدونه والثالث ان يكون اصله لئلا يسمعوا فحذفت اللام
كما حذفت في قولك جئتك ان تكرمني اي لان تكرمني فبقي ان لا
يسمعوا ثم حذفت ان واهدر عملها كما في قول الشاعر الا ايهذا
الزاجري احضر الوغى وهذا مستقيم من جهة المعنى لكن فيه كثرة الحذف
كما ترى قال صاحب الكشاف كل واحد من هذين الحذفين غير مردود
على انفراده فاما اجتماعهما فمنكر من المنكرات وصون القرآن عن مثل
هذا التعسف واجب والرابع وهو الاحتمال الراجح ان يكون جملة منقطعة

[illegible] آخره

عما قبلها وفايدتها الاختصاص لما عليه حال المسترقة للسمع قال صاحب
الكشاف فلا يجوز ان يكون استينافا لان سائلا لو سال لم يحفظ
من الشياطين فاجيب بانهم لا يسمعون لم يستقم فبقي ان يكون كلاما
منقطعا مبتداء اقول الاستيناف ليس بمنحصر في السؤال عن العلة لجواز ان
يكون سؤالا عن الحال كما في قوله تعالى رايتهم لي ساجدين على احد وجوه التاويل
والمقام يناسبه ظاهرا فيجوز فان سلب الخاص لا يكون دليلا على سلب
العام فان قلت لعله اراد سلب جواز الخاص بقرينة التعليل لا سلب
جواز مطلق الاستيناف قلت قوله فبقي ان يكون كلاما منقطعا
مبتداء لا يساعد ذلك على انه عدول عن الظاهر وتسليم ورود الاعتراض
عليه فان قلت لو احتمل الاستيناف ههنا السؤال عن الحال لا يكون
جملة لا يسمعون منقطعة عما قبلها والمقدر خلافه قلت المراد في الانقطاع
هو الانقطاع من جهة الاعراب كما اشرنا اليه فلا ينافي الاتصال من جهة
المعنى وليست اي جملة لا يسمعون صفة للنكرة وهي شيطان واستعمال
النكرة ههنا لا يخلو عن دقة ولا يجوز ان يكون حالا منها مقدرة اي
منتظرة ومستقبلة الحال يكون تارة محققة كقولك جاء زيد راكبا واخرى
مقدرة كقولك هذا زيد صائدا غدا لوصفها اي لكونها موصوفة
بمارد فيكون تعليلا للجواز كما ان قوله لفساد المعنى اي لخروج الكلام
عن الافادة كما مر تقريره في بيان الوجوه الاربعة تعليل لمجموع السلبين
او تعليل الثاني اكتفاء عن تعليل الاول كما هو المناسب لبحث الالفاظ
ونقول في استيناف الجملتين نسبة هذا الاستيناف الى الاستيناف
المذكور كنسبة المركب الى البسيط فلذا اخره عنه في الذكر ما لقيته
مذ يومان فهذا اي مجموع هذا القول كلام مستانف فلم يصرح بكونه
معللا بالبديهة لتضمن الكل لاجزائه فيكون المتضمن عين المتضمن

جملتين

جملتين مستانفتين احديهما جملة فعلية مستانفة استينافا صناعيا
اي نحويا مقدمة على الجملة الاخرى تقدم العلة على المعلول وانا
فبيان التقدم الذكري ههنا مما يفضي الى اخلاء الكلام عن الفائدة
والثانية جملة اسمية مستانفة استينافا بيانيا مؤخرة عنها
ويجوز ان يجعل كلتا الجملتين استينافا بيانيا وهي جملة مذ يومان
في التقدير جواب سؤال ناش عن الجملة المتقدمة مقدر لقيام القرينة
الدالة عليه فكانك شروع في تفصيل السؤال والجواب وانما
فصله على سبيل الظن والتخمين لان كونها استينافا اقناعي غير
مقطوع به فان قيل لابي سعيد السيرافي قال انها حال وقد ذهب بعض
الكوفيين الى ان يومان فاعل فعل محذوف فالتقدير ما لقيته
مذ مضى يومان وقال البعض الاخر منهم انه خبر مبتدا محذوف
فيكون التقدير ما لقيته من الزمان الذي هو يومان فيكون الكلام
كله جملة واحدة على هذه الاختلاف لما قلت ما لقيته قبل كذا
اي كم خلوا به بدله لكان اظهر في المقصود امد ذلك اي جميع
زمان عدم الملاقاة فكانه قيل ايومان جميعه ام اكثر فيكون اسما
متضمنا لمعنى الاستفهام مرفوع المحل على انه خبر المبتدا فلهذا قدم
فيقول ما امد ذلك هو السؤال المقدر فقلت مجيبا له امده اي جميع
زمان عدم الملاقاة يومان ومثلها اي مثل جملة قولك ما لقيته
مذ يومان في اشتمال الجملتين المستانفتين جملة قولك قام القوم
خلا زيدا فانك اذا قلت قام القوم قيل لك اقد خلا القوم
عن زيد فقلت خلا اي القوم زيدا فيكون الضمير المستتر فيه عائدا الى القوم
كما هو الظاهر ولا يجري ذلك فان القوم من اسماء الجموع كالرهط
مفرد اللفظ مجموع المعنى وقيل ان الضمير المستكن فيه عائد الى البعض

المفهوم

من الكلام لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وقيل عائد الى الاسم الموصول
المفهوم من معنى الكلام بمعونة المقام فيكون تقدير قولك قام القوم
خلا زيدا اقام القوم خلا هو اي خلا من قام زيدا فالذي قدرناه خال
عن هذه التمحلات لكنه غير مطرد في قولك جاء الرجال خلا زيدا قال
سيبويه خلا وعدا فعلان ضمنا معنى الاستثناء وقال بعض النحاة
انهما حرفا جر ولو جعلتهما من قبيل المشترك بين الفعل
والحرف وان كان التخفيف اكثر من الاشتراك استدلالا عليه بموارد
الاستعمالات كما هو المناسب اللفظي لما وجب غير سمت الصواب قطعا
قول السيرافي ان خلا وعدا مع معموليهما منصوبان على انهما حال تارة
واخرى لا محل لهما من الاعراب يعني ما قلناه هذا اذا كانا غير مصدرين
واما اذا اصدرا بما فهما فعلان اتفاقا قال لبيد الا كل شيء ما خلا الله
باطل وكل نعيم لا محالة زائل فقد ظهر لك كون جملة خلا زيدا مستأنفة
انما هو مذهب الجمهور وحاشا عمرا قال المبرد حاشا فعل على وزن
فاعل مأخوذ من الحشا وهو الجانب فمعنى قولك جاء القوم حاشا
زيدا بمعنى جانب بعضهم زيدا قال بعض العرب اللهم اغفر لي ولمن
يسمع حاشا الشيطان وابا الاصبع بالنصب ويقال ما حاشا
من القوم من احد وقد يحذف الفه كقولهم حاشى زيد وقرئ حاشى
لله بلا الف وكل ذلك دليل على انه ليس بحرف قال سيبويه حاشا
لا يكون الا حرف جر لانها لو كانت فعلا لجاز ان يكون صلة
كما يجوز ذلك في خلا فلما امتنع ان يقال جاءني القوم ما حاشا زيدا
دلت على انها ليست فعلا قال الشاعر حاشا ابي ثوبان ان به ضنا
عن الملحاة والشتم وقيل انها اسم من اسماء الافعال كانه بمعنى برئ
فمعنى حاشى لله براءة لله من السوء فدخول اللام في فاعلها كدخول اللام

في فاعل

بحث حاشا

قال الشاعر

في فاعل هيهات في قوله تعالى هيهات هيهات لما توعدون قال الجوهري حاشا
كلمة يستثنى بها قد يكون حرفا وقد يكون فعلا فان جعلتها فعلا نصبت
بها فقلت ضرب القوم حاشا زيدا وان جعلتها حرفا خفضت بها
نحو ضربتهم حاشا زيد وعدا بكرا اي جاوز القوم عدا بعضهم بكرا ونظير ذلك
قولك جاء القوم ليس زيدا ولا يكون عمرا وليس الاتم لي اراد المصنف
زيادة استحكام ما بناه بقول من يوثق به ونقل المذهب المخالف في حتى
الابتدائية قاصدا ابطاله فلذا اخر هذا المثال عن مثال الجملتين المستأنفتين
وان كان اعتبار يقتضي التقدم قال ومن مثلها اي بعض امثال الجملة
الواحدة المستأنفة استينافا نحويا قوله اي قول جرير انا جاز ان ضمار
بدون الذكر بناء على اشتهاره وتعينه فما زالت القتلى تمج دماءها
بدجلة حتى ماء دجلة اشكل ما زالت فعل من الافعال الناقصة اسمه
القتلى ووزنه فعلى جمع قتيل بمعنى المقتول تمج فاعله ضمير مستتر
فيه عائد الى القتلى مفعوله دماءها يقال مج الرجل التراب من فمه اذا
رمى به قوله بدجلة متعلق به على انه مفعول فيه ودجلة اسم نهر بغداد
غير منصرف للتأنيث والعلمية فلهذا لا يدخل عليها الالف واللام
فالفعل مع معموله منصوب المحل على انه خبر ما زالت وحتى حرف
من حروف الابتداء وماء مبتدأ مضاف الى دجلة اتى بالمظهر مقام
المضمر لقصد التقدير ودفع الالتباس قال الله تعالى وبالحق انزلناه
وبالحق نزل خبره اشكل ثم اذا كانت حرف ابتداء وجب ان يكون
ما قبلها سببا لما بعدها لانه لما بطل الاتصال اللفظي بينهما لمانع وجب
الاتصال المعنوي ليتحقق الغاية التي هي مدلولها كقولهم مرض فلان
حتى لا يرجونه فالمرض سبب عدم الرجاء فيكون ما بعدها جملة لفظا ومعنى
اي جملة كانت فيكون مانعا لدخول حرف الجر فان حرف الجر لا يدخل

بضم الميم والثاء جمع مثال كالذي اي من الامثلة الجملة التي لا محل لها لكونها مستأنفة

ماء دجلة

قوله ودم اشكل اذا كان فيه بياض وحمرة وجملة ماء دجلة اشكل مستأنفة لا محل لها من الاعراب ثم اتى بحتى اذا كانت

فان حرف الجر لا يدخل الا على المفرد

الا على المفردات او على ما في تاويلها فعلم انها ليست بحرف الجر لعدم
صلاحية الموضع وقيل ان الجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية غير
مستانفة واستدل على ذلك بما نقل عن الشيخ ابي اسحاق الزجاج
وعن الشيخ عبد الله بن درستويه ان الجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية
في موضع جر بحتى وهذا وان كان اقرب الى الضبط لكن خالفهما
الجمهور اي اكثر النحاة وقالوا انها فتحت والمقصود الاصلي في نفس
الامر اثباتها مفتوحة ابتداء وقت دخولها عليها فما الفائدة في العدول
عن هذا قلت فائدته هي الاشعار بمحل النزاع ويدفعه بوجوب الفتحة
وقت الدخول كوجوب الكسرة وقت دخول حتى عليها انها ليست
بحرف جر لان حتى لو كانت حرفا من حروف الجر لما علقت عن
العمل ههنا لان حرف الجر لا تعلق عن العمل لما ان التعليق من
خواص الافعال اتفاقا فلا يجوز في غيرها سواء كان اسما او حرفا لكنها
قد علقت عن العمل بناء على ان عملها قد بطل من حيث اللفظ وان كان معتبرا
بحسب المعنى عنده هذا غاية تقرير الدليل مع انه اخفى من الدعوى كما لا يخفى
على ان التعليق لا يتصور ههنا اصلا سواء كان في حتى او في غيرها
اما في حتى فلان ابطالها نفسها عن العمل لفظا غير معقول واما في
غيرها فان المشهور ان التعليق انما يكون في افعال القلوب او
فيما يفيد معناها فليس ههنا افعال القلوب ولا فعل يفيد معناها
واما استعمال التعليق فيما حكم بمحله فغير متعارف فالتحقيق ان اعتبار
الجر في محل الجملة لا يستلزم التعليق وانما يستلزمه ان لو كان المحل
قابلا للجر لفظا لكن من المعلوم ان الجملة من حيث هي جملة غير صالح
له فان قلت قوله لان حرف الجر لا تعلق عن العمل مع قوله ولوجوب
كسر ان الخ دليل على المطلب فلم لا يتوجه الاشكال قلت الشيء الثاني

كان

كاف في اثبات المطلوب فلا حاجة الى ضم المفيد الى غير المفيد ولوجوب
كسر همزة ان لكون ما بعدها مظنة الجملة كما ان ان بالفتح مظنة المفرد
ومعلوم ان الجملة من حيث النظر الى ذاتها بلا اعتبار وقوعها موقع المفرد
لا يصلح للاعراب اصلا فضلا عن صلاحية الجر في نحو قولك مرض زيد حتى
انهم لا يرجونه فان قلت لا شك ان الدليل الثاني يشارك الدليل الاول
في اثبات المطلوب وفائدته المبالغة في الرد على الخصم لكن ما الفرق
بينهما قلت ان الاستدلال الاول استدلال باعتبار حال حتى الابتدائية
والثاني استدلال بملاحظة حال متعلقها وان الثاني اظهر من الاول
فان قلت وجوب الكسر يتوقف على انها ليست بحرف الجر
واثبات انها ليست بحرف جر يتوقف على وجوب الكسر فيلزم الدور
قلت بعد تسليم توقف وجوب الكسر عليه ان توقفه عليه من جهة
اعتبار التحقق وتوقف سلب حرف الجر عنها عليه من جهة احتياج
اثباته اليه فيكون من قبيل الاستدلال بالبرهان على النار فان قلت
مطلق وجوب الكسر لا يستلزم سلب مطلق حرف الجر عنها فانه
اعم فان خصصته بما بعدها كما يشهد عليه المثال المذكور فلا يتم التقريب
فان المدعى اعم وان خصصت الدعوى ايضا كان نفيا للنهايات
بحرف جر في هذا الموضع فانه غير مقصود وغير محل النزاع قلت
التقريب يتم لعدم القائل بالفصل فان قلت عدم القول بالفصل
لا يستلزم عدم الفصل لجواز تحقق الفصل مع انتفاء القول به قلت
نعم عدم القول بالفصل لا يستلزم عدم الفصل في نفس الامر لعدم
العلاقة بينهما لكنه يستلزمه ههنا عند الخصم فان الزجاج وابن درستويه
قالا ان حتى الابتدائية حرف جر في جميع موارد استعمالها
من غير تفصيل قوله واذا دخل الحرف الجار اي حرف كان على ان

يستلزم

فتحت همزتها جملة معترضة جيئت لتقوية الدليل الثاني ببيان ذلك
ان دخول مطلق حرف الجر على ان يستلزم فتح همزتها لكنها لا كسرت
ههنا علم انها ليست بحرف جر لما تقرر من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم نحو
فتح ان في قولك اشارة الى ما ذكر من خلق الانسان في اطوار مختلفة
وتحويله على احوال متضادة واحياء الارض بعد موتها اقيم اسم الاشارة
مقام الضمير كما في قول الشاعر هذا الذي تركت الاوهام حايرة لكمال
التميز نحو هذا ابو الصقر فردا في محاسنه وهو مبتدأ خبره بان الله هو الحق اي
بسبب انه الثابت في نفسه الذي يتحقق به الاشياء الجملة الثانية من
الجمل التي ليس لها محل من الاعراب استحقت الرتبة الثانية لان
الجملة الابتدائية اصل في هذا الباب الا ترى ان كتبهم مشحونة بان
الموصول مع الصلة كذا الواقعة صلة لا يلزم من ذلك ان كل ما وقع
صلة يجب ان لا يكون له حظ من الاعراب كاسم الفاعل الواقع
صلة الالف واللام ثم الصلة جملة خبرية لان الموصول موضوع
لامر معلوم عند المخاطب بانه محكوم عليه بحكم حاصل له فلهذا كانت
الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة فان تخصصها
ليس بحسب الوضع وليس بلازم في الاستعمال فقولك لقيت من ضربته
اذا كان موصولا معناه لقيت الانسان المعلوم بكونه مضروبا
لك فيكون في قوة المعرف بلام العهد وان جعلته موصوفا
فمعناه لقيت انسانا مضروبا لك فهو وان تخصص بكونه مضروبا
لك ليس بحسب الوضع بل بواسطة الوصف فظهر مما قلنا ضعف
تجويز الكسائي والمازني وقوعها جملة انشائية ثم ان المراد بكونه
موضوعا لمعهود انه موضوع له من حيث النظر الى الوضع لا من حيث
الاعتبار الى الاستعمال او انه موضوع لما من شانه العهد على طريق

اطلاق

اطلاق الدليل على ما من شانه الدلالة فاياما كان لا يتوجه الاعتراض
بعدم لزوم المعهودية فان قلت هل الفرق بين الجملة الواقعة صلة وبين
الجملة التي وقعت تفسيرية حتى يعد كل واحدة منهما في مرتبة على حالها
قلت نعم فان الصلة تشير الى معنى الموصول لكنها ليس معناها معناه فيكون
حالا في احواله وان الجملة المفسرة تبين المبهم وتزيل ابهامه فيرجع
معناها الى معناه لا فرق بينهما الا بالاجمال والتفصيل ثم لا يخفى عليك
ان الغرض من ذكر الصلة بيان الذات والغرض من اتيان
التفسيرية ازالة الابهام العارض للمفسر فلذلك استحقت الصلة بمنزلة
اقدم لان الاسم موصول وهو ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد فان قلت
ان الموصولات من المبهمات كما صرحوا به فكيف يكون معرفة
قلت لا استبعاد مع ذلك فان جهة الابهام غير جهة التعريف
فجهة الابهام من حيث النظر الى نفس الموصول وجهة المعرفة من
حيث الملاحظة للصلة فان قلت لا شك ان الاسم الموصول له
عموم تناول كما ان القدر المشترك له عموم اشتمال لكن هل هو موضوع
للذات المخصوص والقدر المشترك قلت الظاهر انه موضوع
لذات وضعا واحدا بملاحظة ذلك القدر المشترك فلا يكون
مشتركا فقس على هذا حال الاسماء الاشارة والمضمرات نحو
قام ابوه في قولنا جاء وفي بعض النسخ جائني لكن الاول اولى
لخلوه عن اشتمال الزايد على قدر الحاجة الذي قام ابوه فان قلت
قولك الذي قام ابوه كاف في التمثيل فلا حاجة الى الاطناب
قلت ان الغرض من التمثيل التوضيح وهو انما يتم بمثل هذا الاطناب
الا ترى انه لو ترك جاء في المثال المذكور لم يكن للموصول والصلة
محل من الاعراب لفقدان المقتضي له وحين جاء جاء فيه استحق معناه

في الموصول وحده وذلك هو السبب في ان الموصول له اعراب محلا
دون الصلة ولهذا ظهر الاعراب في اسم الفاعل في قولك جاء القائم
مثلا ان كان جملة في التقدير فالذي اسم موصول مرفوع المحل وحده
على انه فاعل والصلة اعني قام ابوه جملة لا محل لها من الاعراب
بدليل ظهوره في نفس الموصول في نحو ليقم ايهم في الدار ولاكرمن ايهم
عندك وامرر بايهم هو افضل قال الش نحن اللذين صبحوا الصباحا
وفي التنزيل ربنا ارنا الذين اضلانا فقولهم الموصول مع صلته في محل
الرفع مثلا لا يخلو عن المسامحة ويقع كثيرا امثالها هو الامر على الالباب س
لظهور المراد ومن قال لو كان مراد الشيخ ان الصلة وحدها ليس لها محل من
الاعراب وان الموصول مع الصلة له محل منه اجراء للكلام في طريقة
القوم فقد خفي عليه ما قصده من التحقيق مع الايجاز الى ان سبيلهم
في امثال هذا سبيل التسامح لا يخفى عليك ان الميسور لا يسقط بالمعسور
لما ان الحرف الموصول قد تحقق فيه المانع وهو عدم صلاحيته
للاعراب بخلاف الاسم الموصول او صلة لحرف موصول واو
حرف عطف لاحد الشيئين وهو ههنا للتقسيم والتنويع على سبيل
الانفصال الحقيقي فالحرف الموصول هو مع ما يليه في معنى المصدر
ولم يحتج الى عائد فما السبب في التعرض لصلة بعض الحروف دون
صلة بعضها واما كون كليهما في قوة المصدر فقليل الجدوى لا يصلح له
ان يكون سببا لذلك التعرض قلت السر فيه ان الشيخ قد قصد
بيان الجمل التي ليس لها محل من الاعراب وكان ذلك مطردا في صلة
بعض الحروف دون بعضها نحو قمت في قولك عجبت مما قمت
قوله اي من قيامك تفسير لقوله مما قمت انما احتيج اليه لبيان ان ما يرجع الى
معناه وان كان ذلك المعنى بينا في نفسه يعني ان ما حرف مصدري

جعل

جعل الجملة في معنى المصدر كما ان ان في قولك اعجبني ان قمت
حرف مصدري جعلها في معناه واما الفاء في قوله فاما قمت فهي فاء
جواب اما محذوف وكان حقها ان يكون في الخبر كما في قولك
اما زيد فمنطلق لكنها ابعدت الى مقامها الاصلي لانتفاء المانع وهو
اجتماع حرفي الشرط والجزاء مع وجود المقتضي التقدير اما ما قمت
اي الموصول مع صلته فهو في محل الاعراب وقع في بعض النسخ
ههنا فما قمت بحرف العطف وهذا وان كان صحيحا لكن الاول
احق الحاصل ان الموصول اذا كان حرفا يكون له مع صلته محل
من الاعراب لا يكون للموصول وحده ولا للصلة وحدها اما الموصول فلانه
حرف فلا يتصور فيه الاعراب اصلا لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا
واما الصلة وهي جملة قمت وحدها اي بلا اعتبار الموصول معها
فلا محل لها من الاعراب فصلة الاسم الموصول لا بد ان تشتمل
على ضميره بخلاف صلة الحرف الموصول فاتضح الفرق بينهما
بحسب الصلة وبحسب الموصول ايضا هذا فالتحقيق ان فطنت
الافراد في صلة الحرف الموصول يقتضي ان يكون الاعراب
المحلي لصلته وحدها والا لما صح اعراب محلي للجملة من الجمل اصلا
فعد الصلة الحرف الموصول من الجملة التي ليس لها محل من الاعراب
منظور فيه الجملة الثالثة من الجملة التي ليس لها محل من الاعراب

المسئلة الثالثة
جملة المعترضة

المعترضة يقال اعترضت النهر اذا ابتدأته من غير اوله فالجملة المعترضة
عند النحويين هي الجملة التي لا محل لها من الاعراب تأتي بين شيئين
لافادة الكلام تقوية او تبيانا وتحسينا انما اختار الشيئين لتناول
المعترضة بين جملتين وبين مفردين فان قلت هذا التعريف صادق
على صلة الاسم الموصول في قولك الذي معنا امس زيد مع انها ليست

قوله فلا اقسم فلا زائدة لتأكيد القسم او للنفي تعظيما للمقسم به بمواقع النجوم اي بمساقطها لغروبها او منازلها او بنجوم القرآن وهو نزوله منجما آية بعد آية او سورة بعد سورة وقرئ بموقع النجوم والمراد منه الجمع كما ذكره وانه اي القسم بالقرآن لقسم لو تعلمون عظيم اي لقسم عظيم لو تعلمون ذلك فمفعوله تعلمون

اعتراض بين الموصوف والصفة في اعتراض بين القسم وجوابه لان جواب القسم انه لقرآن كريم اي شريف على الله لكثرة ما فيه من التقديس والتنزيه والمواعظ والاحكام مو في كتاب صفة قرآن اي في لوح مكنون اي مستور من خلق الله لا يمسه الا المطهرون صفة كتاب اي لا يطلع على المكتوب في اللوح الا الملائكة المطهرون من الذنب وهم المقربون عند الله وان جعل صفة قرآن فالمعنى لا ينبغي ان يمس القرآن المكتوب في المصاحف الا المطهرون من الاحداث خبر في معنى النهي تفسير

من سورة الواقعة

اعتراضية قلت ان الصلة انما جئ بها لاجل الصحة والاعتراضية جئت
للفائدة الزائدة حتى لو لم يؤت بها لكان الكلام معتدا به فهما
فلذلك شابهت الموصولات الحروف فبنيت وان كان بينهما
فرق يدرك بالتحقيق نحو جملة معترضة بين القسم وجوابه في قوله
تعالى فلا اقسم قيل معناه فاقسم فيكون لا صلة للتأكيد كما في
قوله تعالى لئلا يعلم وقيل فلانا اقسم فحذف المبتداء وهو انا واشبع
فتحة لام الابتداء فيكون الالف منها الف اشباع كما وقع في قول
الشاعر اخوك اخو مكاشرة وضحك وحياك الاله فكيف انتا و
قراء الحسن فلاقسم وقيل فلا رد لكلام يخالف المقسم عليه فيكون
القسم تأكيدا له بعد الرد بمواقع النجوم بمغاربها لما في غروبها من
زوال اثرها والدلالة على وجود مؤثر لا يزول تأثيره ولانه وقت
قيام المتهجدين من عباده الصالحين وقيل بمنازلها ومجاريها
لان في ذلك ما لا يحيط به الوصف من الدليل على عظيم القدرة
والحكمة وقيل النجوم نجوم القرآن ومواقعها اوقات نزولها
وقرأ الكسائي بموقع النجوم الآية هي منصوبة على المفعولية عاملها
محذوف وهو اقرأ مثل قولك الحديث والبيت احتيج الى مثل
ذلك لتتميم الكلام وتصوير المرام فكانه قال اقرأ باقي الكلام الخ
قوله وانه لقسم لو تعلمون عظيم انه لقرآن كريم فنبه بذلك اشارة اولا الى
المقصود اجمالا ثم شرع في التفصيل بقوله وذلك اشارة الى بيان
وقوع الجملة المعترضة بين القسم وجوابه وبيان وقوع الاعتراض
الآخر في اثناء تلك المعترضة لان قوله تعالى هو فعل ماض فاعله مستتر فيه
لا محل له من الاعراب فيكون اعتراضا بين القول ومقوله وقيل انه حال
انه لقرآن كريم جواب فلا اقسم بمواقع النجوم اي هذا الحكم جواب القسم

وما هو قوله وانه لقسم لو تعلمون عظيم بينهما اي بين القسم وجوابه
اعتراض اي قول معترض فائدة العدول التفنن والمبالغة وفائدة
الاعتراض استعظام القسم الذي هو منشأ لعظم المقسم بحيث
يكون ذريعة اي زيادة تأكيد المقسم عليه كتصريح المقسم عليه واما
توصيفه بقوله لا محل له من الاعراب فمن قبيل التوصيف على سبيل التفسير
لا على طريق التخصيص كقولك الجسم الطويل العريض العميق وكقول
الشاعر الالمعي الذي يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمعا مع انه
لا يخلو عن الاشارة الدقيقة اي الى الواو في قوله وانه لقسم ليست
للحال وان كان الوهم يتبادر اليها بل للاعتراض بمنزلة الفاء
في قول الشاعر فاعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا
ففي ذلك التوصيف دلالة على ما قصده في تفنن العبارة في دفع
الاحتمال واما السبب في عدم الاعراب في محله فان الاعتراض لم يقع
ههنا مقام مفرد بناء على ان القسم تأكيد المقسم عليه فيوجد بينهما
اتصال تام فلا يصلح لمقامه وكل جملة لم تقع مقامه لا يكون لها محل
من الاعراب ثم لما فرغ من تمثيل الاعتراض الواقع بين القسم
والجواب وكان ذلك مشتملا على اعتراض آخر فيه بين الموصوف
والصفة اراد ان يبينه تمهيدا لما سيأتي من حيث جواز الاعتراض
بأكثر من جملة ومن توجه النظر على كلام الزمخشري فلهذا خصص المثال
بهذه الآية فقال وفي اثناء هذا الاعتراض وهو قوله وانه لقسم
لو تعلمون عظيم اعتراض آخر اي قول معترض غير الاعتراض الاول
وهو اي الاعتراض الآخر قوله لو تعلمون نبه على تغاير هذا الاعتراض
للاعتراض الاول بجواز ان يخفى على ذهن المبتدئ بقوله فانه
اي الاعتراض الآخر معترض بين الموصوف والصفة كما ان الاعتراض

الاول اعتراض بين القسم والجواب وهما اي الموصوف والصفة
قسم عظيم على سبيل التوزيع نظيره قولك هذا اسود وابيض الموصوف
قسم والصفة عظيم فيكون من قبيل اللف والنشر المرتب وهذه
الصفة قريبة من صفة الحال الموطئة في قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا
اقسم فعل مضارع فاعله مستتر فيه وهو انا والباء حرف الجر في حروف
القسم ومواقع مجرور بها مضاف الى النجوم والجار مع المجرور متعلق باقسم
والواو في وانه الاعتراض ليست للعطف وان قال بها بعض من شراح
هذا الكتاب في غير روية وانّ حرف من الحروف المشبهة اسمها الضمير
المنصوب المتصل بها العائد الى القسم المدلول عليه بقوله لا اقسم على
طريقة قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اللام لام الابتداء خبرها قسم
لو تعلمون فعل مع فاعله جملة فعلية لا محل لها من الاعراب لانها معترضة
وعظيم صفة قسم وانّ حرف منها اسمها ضمير متصل بها عايد الى القرآن
وان لم يكن مذكورا لفظا لكنه في حكم المذكور فان الكلام مسوق لشانه واللام
لام الابتداء ايضا خبرها قرآن كريم صفته فالمجموع جملة اسمية جواب القسم
لا محل لها من الاعراب كما ان جملة القسم جملة فعلية لا محل لها منه
اتفق النحاة على ان الاعتراض بين شيئين بجملة واحدة واقع واختلفوا
في الاعتراض باكثر من جملة واحدة بانه هل يصح اولا لكن الحق انه يجوز
الاعتراض اي ثبت الاعتراض في الاستعمال ثبوتا رايجا بقدر الاكثر
من جملة واحدة فعلم من هذا ان المراد بهذا الجواز بحسب الوقوع
بمعنى انه ثبت ويعتد به لا ان الجواز بحسب ورود الطرفين فانه لا يناسب
المباحث العربية وقد اجاز الزمخشري في سورة الاعراف الاعتراض
باكثر من جملة واحدة وقال ابن مالك في بيانه هذا اعتراض بكلام تضمن
سبع جمل خلافا فان مخالفة مذهب الشيخ وان كان مردودا بالوقوع

لابي علي

لابي علي الفارسي حيث قال في قول الشاعر اراني ولا كفران لله آية لنفسي
قد طالت غير متبل ان آية لا يقصد باويت لئلا يلزم الاعتراض
بجملتين وانتصابها باسم لا اي ولا اكفر الله رحمة لنفسي تعالى اويت
آية بمعنى رحمة رحمة وكل مقام يرى فيه الاعتراض باكثر من جملة
فهو يتكلف فيه بتأويل لكن الاصل عدمه عند تمام المقصود وحين
فرغ عن بيان الاختلاف بين النحاة اراد ان يشرع في بيان
مخالفة الزمخشري في الاعتراض في الشاهد مع الايماء الى الرد عليه
فقال وليس فيه هذه الآية اي ليس الاعتراض فيها من قبيل جواز الاعتراض صح
بين شيئين باكثر من جملة واحدة وان كان الذهن يتبادر اليه
فان الاعتراضين الواقعين فيها احدهما واقع بين القسم وجوابه
كما ان الآخر واقع بين الموصوف والصفة فيكون كل واحد
منهما واقعا على حدة بين شيئين فلا يكون كلاهما واقعين معا
بين شيئين بعينهما كالقسم وجوابه فان قلت الاعتراض الواقع
في اثناء الاعتراض بين شيئين واقع بينهما بالواسطة فيكونان
مما نحن فيه قلت سلمنا انه واقع بينهما في الجملة ولكن لا يسمى مثل
ذلك اعتراضا في الاصطلاح وانما سمي بذلك لانه لو حصل الاتصال
بهما او باحدهما معنى خلافا للزمخشري حيث قال في تفسير سورة آل
عمران في قوله تعالى رب اني وضعتها انثى والله اعلم بما وضعت
وليس الذكر كالانثى واني سميتها مريم فان قلت علام عطف
قوله واني سميتها مريم قلت هو معطوف على قوله اني وضعتها انثى
وما بينهما جملتان معترضتان كقوله وانه لقسم لو تعلمون عظيم فهم المصنف
من هذا القول ان الزمخشري اعتبر الاعتراض بين قوله فلا اقسم بمواقع
النجوم وبين قوله انه لقرآن كريم اعتراضا باكثر من جملة واحدة كما اعتبر الاعتراض صح

ما موصوفة ع

انثى عطفا اي ... فيكون خلاف الغرض بدخول حرف الجر عليها تم

بين قوله اني وضعتها وبين قوله واني سميتها مريم اعتراضا باكثر من جملة
فقال وفي التنظير نظر حاصله ان الاعتراض في قوله فلا اقسم بمواقع النجوم
الآية اعتراضان كل منهما واقع بين شيئين على حدة بجملة لا اعتراض
يكون بين الشيئين المعينين بجملتين معا بخلاف الاعتراض الواقع
في قوله رب اني وضعتها انثى الآية اعتراض بين الشيئين وهي المعطوف
والمعطوف عليه بجملتين احديهما قوله والله اعلم بما وضعت والاخرى
قوله وليس الذكر كالانثى فالجواب عنه ان وجه الشبه في قول الزمخشري
وما بينهما جملتان معترضتان كقوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم تعدد
جملة الاعتراض مطلقا سواء كانتا بين شيئين معا او كانت كل واحدة
منهما بينهما على حدة كما هو الظاهر لا كون الاعتراض بين الشيئين
المعينين بجملتين معا فانه خفي يقوي هذا الجواب ان الزمخشري قال في
تفسير سورة الواقعة وانه لقسم لو تعلمون عظيم اعتراض بين القسم
وجوابه وقوله لو تعلمون اعتراض بين الموصوف والصفة فلا يكون
مخالفا في هذا الاعتراض للجمهور كما ترى ومن اجاب عنه بانه لا اشكال
في كلام الزمخشري بناء على ان الجملتين قد تحققتا ههنا اتفاقا غاية
ما في الباب ان احدهما جملة اسمية كبرى والاخرى جملة فعلية في ضمن تلك
الكبرى فقد خفي عليه شيئان مناط الاشكال وتحرير محل البحث الجملة
الرابعة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب التفسيرية اي المفسرة
وهي الكاشفة اي الجملة التي تبين لحقيقة بازالة اجمالها اللام فيها
للتقوية كما في قوله تعالى وهزي اليك بجذع النخلة لا سيما في
اسم الفاعل ليس كالفعل في العمل فاحترز بها عن صلة الموصول فانها
وان كانت مبينة للموصول لكنها لا تبين حقيقته بل تشير اليها
بحال من احوالها فعلم ان الاشارة ليست كالتعريف ومن المعرفة

المسئلة الرابعة الجملة التفسيرية

وغيرها من الجمل التي لا محل لها من الاعراب فان قلت لا شك ان الجملة
المعترضة قد تجيء للبيان فيتجوز ان تكون كاشفة لحقيقة ما تليه
قلت البيان الحاصل من الاعتراض لا يكون بيانا لحقيقة والا فلا
يتصور الاعتراض حقيقة فان قلت هذا التعريف حد فلا بد من
معرفة الجنس وهو الجملة بناء على ان الجنس لا يحذف فيه قلت لا نم
ان هذا التعريف حد لجواز ان يكون رسما سلمناه لكن لا نسلم انه حد
تام سلمناه لكن لا نسلم ان الجنس لا يحذف فيه وانما يكون الحذف
ممنوعا فيه اذا كان مفوتا للمقصود وههنا غير مفوت لانسياق الذهن
اليه وقد اقيم الموصول في قوله الكاشفة مقام الجنس فلا يذهب
عليك ان المحذوف غير المتروك ما عبر به ليعم المفسر المفرد والمفسر
المركب وليندفع قول من قال ان المفرد لا يفسر الا بالمفرد والمركب
لا يفسر الا بالمركب كما يشهد به الشواهد ولكن حصل التعريف بجملة
مفسرة لا محل لها في الاعراب لانه بصدد بيانها تليه فعل مضارع
فاعله مستتر فيه عايد الى الكاشفة والضمير المتصل المنصوب المتصل
عايد الى ما في الجملة صلة ان كان ما موصولا وصفة اذا كان
نكرة ماخوذ من الولي وهو القرب يقال كلما يليك اي ما يقاربك
وفي بعض النسخ تلته على صيغة الماضي فهو من تلوت الرجل اتلوه
اذا اتبعته ومنه قولهم المتقدم والتالي ولعل هذا اقرب ثم ان
الجملة المخبر بها في قولك هو زيد قائم جملة مفسرة تكون لها
محل من الاعراب لانها خبر عن ضمير الشان فلا يكون مما نحن بصدده
فاحترز عنها بقوله فليست عمدة اي تكون فضلة لا يحتاج اليها
في افادة المعنى المراد بل احتيج اليها في ازالة الاجمال العارض للمفسر
فان قلت ما السر في انه عرف الجملة المفسرة دون غيرها وفي انه اخر بيان فايدة

فانه قلت النجوى لا تكون ح

انبيا

هذا القيد في بيان الامثلة على ما وقع في بعض النسخ مع ان الكتاب
ليس هذا مقام ذكر الحد قلت لما وقع الخفاء في المفرد دون غيرها
ازاله بتعريفها ثم لما كان يطول بحث بيان فائدة ذلك القيد
بين المثل والامثلة مع ان بيان الامثلة متعلق بالمقصود
الاصلي اخره عنه على ان التاخير اوقع في النفوس فان المحصول
بعد الطلب اعز من المساق بلا تعب فلهذا قال الشاعر ثلثة
تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر نحو قوله هل هذا
الا بشر مثلكم في قوله تعالى واسروا النجوى لا تكون الا خفية فما
معنى قوله واسروا النجوى قلت معناه بالغوا في اخفاء المسارة بحيث
لا يفطن احد لتناجيهم ومسارتهم لا تفصيلا ولا اجمالا ولا يعلم
انهم متناجون الا تراك اشتين يتساران فيعلم من حيث
الاجمال انهما يتساران وان لم يعلم تفصيل ما يتساران به اسروا فعل
فاعله الواو العائد الى الناس مفعوله النجوى الذين ظلموا الذين اسم
موصول صلته ظلموا الواو فيها عائد اليه فالموصول مع الصلة
او الموصول وحده مرفوع المحل على البدلية من فاعل اسروا وهو واو
الضمير وقيل انه مرفوع على انه فاعل اسروا على تقدير ان يكون
واوه كواو اكلوني البراغيث او على انه مبتدا خبره اسروا النجوى
او على الذم على انه خبر مبتدا محذوف او منصوب المحل على الذم
او منصوب باعني او مجرور على انه صفة للناس المذكور هل حرف
من حروف الاستفهام لكنها استعملت في معنى حرف النفي هذا
اشارة الى محمد عليه السلام الا بشر مثلكم في الاكل والشرب وسائر
ما يحتاج اليه لاعتقادهم ان الرسول لا يكون الا ملكا وان كل من
ادعى الرسالة من البشر وجاء بالمعجزة فهو ساحر ومعجزته سحر

فلذلك

فلذلك قالوا افتاتون السحر وانتم تبصرون على سبيل الانكار
هذا مرفوع المحل على انه مبتدا خبره بشر ومثلكم صفته تفيد فائدة الخبر
في الحقيقة والا الغيت عملها لوقوعها في كلام غير موجب غير تام
لفظة الا
فجملة الاستفهام اي جملة هل هذا الا بشر مثلكم مع ما بعدها جملة لا
محل لها من الاعراب لانها مفسرة للنجوى لما فيها من الابهام وكل جملة
مفسرة لا محل لها من الاعراب اما الصغرى فقطعية واما الكبرى وان
كانت ظنية لكنها كافية في المباحث الاستقرائية فالحاصل ان
الجملة المفسرة من حيث هي مفسرة لا يكون المقصود منها
الا كشف الحقيقة لا تتعلق بها شيء من المعاني الموجبة للاعراب
فكيف يكون لها محل منه لكن لا يخفى عليك ان تحقق ظنية المفرد
كاف في الاعراب المحلي وان كون المقصود الاصلي منها كشف
الحقيقة لا ينافي قصد تعلق معنى منها بها في الجملة فضلا عن التعلق
ثم لما كان كون هذه الجملة منصوبة المحل على البدلية على معنى اسروا
هذا الحديث كما ذهب اليه الزمخشري غير مرضي عنده اشار اليه
بقوله وقيل على صيغة التمريض والتضعيف هذه الجملة بدل
اي بدل من الاسروا قلت صح
منها اي من النجوى لكن كلام الزمخشري قوي كما اشار اليه قلت
الظاهر انه بدل الكل فان قلت قد صرحوا بان الجملة لا تكون بدل
الكل بناء على انه مقصود بالنسبة والجملة غير مقصود بها والا
لما حصل الفرق بينهما وبين التاكيد قلت اي فذلك التصريح في بدل
الجملة عن الجملة لا في بدليتها عن المفرد مسلم لكنها يجوز ان يكون
مقصودة بالنسبة من حيث هي اولت بالمفرد فبهذا اندفع سؤال
عدم الاتحاد بينهما ويجوز ان يكون بدل البعض كما في قوله تعالى امدكم
بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون ويجوز ان يكون معمولة

أَمْ حَسِبْتُمْ نزل لما اصاب المسلمين جهد في غزوة احد او في غزوة الخندق أم فيه منقطعة والهمزة
فيه لانكار الحسبان واستبعاده اي اَظَنَنْتُمْ أنْ تدخلوا الجنة ولما يأتكم اي والحال لم يجئكم
مثل الذين خلوا من قبلكم صفة الذين مضوا من قبلكم من النبيين والامم واصل لما لم ضمت
اليها ما يفيد معنى التدريج
اي اتيانه ذكر المثل متوقع
منتظر لكم والجملة الآتية مبينة
بحالهم حكاية قائلا يقول
كيف كان حالهم مثلهم فقيل
للاستيناف مستهم البأساء
والضراء اي اصابتهم الشدة
والفقر او البلاء والامراض
وزلزلوا اي حركوا وازعجوا
بانواع البلايا ازعاجا شديدا
لم يبق لهم صبر حتى يقول الرسول
برفع يقول واريد به الحال
وبنصب يقول باضمار ان بعد حتى
بمعنى الى ان يقول والمعنى على
المضي لا على الاستقبال اي الى
غاية قال الرسول فيها والذين
امنوا معه استبطاء للنصر
الموعود لهم لا شكا متى نصر الله
الموعود فاجيبوا وقيل لهم الا
ان نصر الله قريب اي عليهم منا خر
... سورة البقرة

بقول محذوف اي قالوا هل هذا الا بشر مثلكم كما في قوله جاؤا بمذق
هل رايت الذئب قط فهل رايت صفة لمذق على اضمار القول فيكون
التقدير جاؤا بمذق يقال فيه هل رايت الذئب قط ثم لما قصد زيادة
توضيح القاعدة بايراد الشواهد قال ونحو مستهم البأساء والضراء قال
الجوهري هما اسمان بمعنى الشدة مست فعل مفعوله عائد الى الذين فاعله
البأساء عطف عليه الضراء فالمجموع جملة فعلية لا محل لها من الاعراب
فانه اي لان هذا المجموع تفسير لمعنى مثل وهو ههنا بمعنى الحال
في قوله تعالى ولما يأتكم مثل الذين خلوا اي حال الذين مضوا من قبلكم التي
هي مثل في الشدة مستهم البأساء والضراء لما حرف من الحروف الجازمة
للفعل المضارع ويأت فعل مضارع مجزوم بها وعلامة الجزم سقوط
الياء منه مفعوله كم فاعله مثل الذين موصول وخلوا فعل مع فاعله
صلته والموصول وحده او مع الصلة مجرور المحل على ان مثل اضيف اليه
وصيغ فرغ من الوجه الراجح عنده اشار الى المرجوح على ما هو رأيه
بقوله وقيل هذه الجملة حال من الذين في قوله تعالى مثل الذين خلوا اي من
المضاف اليه هذا محمول على المسامحة اذ لا معنى لتقييد قوله ولما يأتكم
بهذه الحال ولا عامل يعتبر سواه بل انما هي حال من ضمير الموصول وهو
الواو في خلوا فيكون منصوبة المحل على الحالية بتقدير قد اي قد مستهم
قال ابن مالك تقدير قد في الفعل الماضي الواقع حالا مجرد دعوى
لم يقم عليها حجة مع ان الاصل عدمه الا ترى ان الحال قيد العامل سواء
كان ماضيا او غيره ثم ان الوجه الاول راجح على الثاني قطعا
لرجحان الصواب على الصواب وقيل هذه الجملة مستانفة كان قائلا
قال كيف كان ذلك المثل فقيل مستهم البأساء فان قلت ان
الجواب كاشف للمعنى المسؤول عنه كما ان المفسرة لحقيقة ما يليه فلأن

ثني

ثم جعل الاستيناف بمعنى الواقع جوابا عن سؤال مقدر مقابل للجملة
المفسرة قلت بناء على الاصطلاح فلنقل قوله لحقيقة ما يليه احتراز
عن امثال هذا فان قلت اي جملة من الجمل التي ليس لها محل من الاعراب
قلت الظاهر انها من قبيل السابعة وهي الجملة التابعة لما لا موضع
له بناء على ان الجواب واقع على حسب السؤال وما وقع له فان قلت
ما معنى قول الزمخشري ومستهم بيان للمثل وهو استيناف قلت ما معنى
البيان اللغوي لان التفسير الاصطلاحي الذي قصده المصنف ههنا فلا
مشاحة فيه بعدما وقع عن نكتة لكن ما ذهب الزمخشري اليه اضبط واحسن
ونحو خلقه من تراب في قوله تعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم الآية
الى ثوب كذا ان آدم إنّ حرف من الحروف المشبهة بالافعال
اسمها مثل مضاف الى عيسى وعند ظرف مضاف الى الله والظرف
مع متعلقه منصوب المحل على انه صفة مثل والكاف حرف تشبيه
او اسم بمعنى المثل كما هو الظاهر وآدم غير منصرف للعلمية والعجمة كآزر
وشالخ والجار والمجرور مع متعلقه او الاسم خبر ان والمجموع جملة
اسمية ابتدائية لا محل لها من الاعراب فان قلت المثل لغة بمعنى
المثل وهو النظير يقال مثل ومثل ومثيل كشبه وشبه وشبيه ثم قيل
للقول السائر المثل مضروبه بمورده وكلا المعنيين لا يصلح قلت
استعير المثل ههنا للحال الغريب مثل استعارة الاسد للمقدام فان
قلت من اي المعنيين استعير قلت من الثاني والجامع بينهما الغرابة
الا ترى انهم لم يستعملوا المثل بمعنى القول السائر الا في امر غريب ومن
ثمه حوفظ عليه وحمي من التغيير فان قلت كيف يصح التشبيه ووجد
عيسى بغير اب ووجد آدم بغير اب ولا ام قلت لا استبعاد في
ذلك لان الوجود من غير اب ولا ام اغرب واخرق للعادة

نادرة ... عند الله
مثل عيسى عليه السلام
... مع عيسى
... فاظهره ... في ... وسوله
... ... عند الله
... ولد الله
تعالى ... ... صفة
... تعالى ... آدم اي
... كمثل عيسى
غريب ... الله ... خلق
عيسى ... شبه ... قوله
... ... آدم ... الخلق
كشبه خلقه ... الله
خلقه من تراب اي خلق
له من الاعراب ... صورة
آدم ... من تراب ثم قال له كن
... حكاية
فيكون اي فكان ... بشرا
حال ماضية اي ... خلق عيسى
بغير اب ... كامر
بشرا من غير اب ... العادة
الوجود الخارج ...
المستمرة ...

في الوجود من غيراب فشبه الغريب بالاغرب ليكون اقطع للخصم واحسم
لمادة شبهته اذا نظر فيما هو اغرب مما استغربه على ان وجود كل
منهما في غيراب يصلح ان يكون وجه الشبه كما ان كونه خارجا عن
العادة المستمرة يجوز ان يكون وجهه بناء على ان التشبيه يكفيه
المماثلة من بعض الوجوه خلقه فعل فاعل مستتر فيه راجع الى الله
مفعوله ضمير متصل به عايد الى آدم اى خلق الله آدم من تراب
متعلق بخلق ووقع في بعض النسخ الآية الى ثم قال له كن فيكون لكن
المقصود يتم ههنا بدونها وان كان لها تعلق به فان قلت
ما معنى الامر ههنا بدون وجود المامور مع ان المامور به غير
مقدور قلت يكفيه وجود المامور في علم الآمر كما اذا قدر الرجل
ابنا له فامره بان يفعل كذا بعد الوجود واما الامر بغير مقدور وان
كان غير واقع في التكليف لكنه يجوز في غيره وجواب ذلك قبل الامر
ههنا مجاز عن سرعة الايجاد فثم ههنا لترتيب الخبر لا لترتيب
المخبر عنه ويجوز ان يكون له على معنى صوره طينا ثم قال له كن حيا
ودما قال الزمخشري قدره جسدا ثم قال له كن فجملة خلقه من تراب
تفسير للمثل في قوله تعالى كمثل آدم ولا يجوز ان يكون صفة لآدم
لانه معرفة والجملة نكرة ولا حالا منه لعدم مساعدة المعنى على ذلك
وتحو تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله باموالكم
وانفسكم فان تفسير التجارة لا يتم الا بهذا المجموع تؤمنون فعل
فاعله واو الضمير وقوله تؤمنون بالله ورسوله متعلق به قوله وتجاهدون ن
في سبيل الله باموالكم وانفسكم معطوف على قوله تؤمنون فالمجموع
تفسير التجارة فلا يكون له محل من الاعراب بعد قوله يا ايها الذين
آمنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم قرئ بالتخفيف والتشديد من عذاب اليم

هل ادلكم

هل حرف استفهام ادلكم فعل فاعله مستتر فيه وهو انا مفعوله كم تجارة
مجرورة بعلى تنجي فعل فاعله مستتر فيه وهو هي عايد الى التجارة مفعوله
كم عذاب مجرور بمن اليم صفته والجار مع المجرور متعلق بتنجي وهو مع
متعلقه صفة تجارة وهي متعلقة بادل فجملة الاستفهام جواب
النداء في محل النصب وقيل هذه الجملة مستأنفة كانهم قالوا كيف
نعمل فقال تؤمنون وهو خبر في معنى الامر بدليل قراءة ابن مسعود
رضي الله عنه آمنوا بالله ورسوله ولاجل هذا قال والمعنى آمنوا يعني
ان معنى قوله تؤمنون معنى آمنوا وان كان لفظه خبرا اما فائدة
العدول فهي الاشعار بوجوب الامتثال وكانه امتثل فهو يخبر عن ايمان
وجهاد موجودين ونظير ذلك قول الداعي غفر الله لك ويغفر
واما قراءة زيد بن علي تؤمنوا فوجهها على اضمار لام الامر كقوله محمد
تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا وعن ابن عباس رضي
انهم قالوا لو نعلم احب الاعمال الى الله لعملنا بها فنزلت هذه الآية
اي قوله هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم فمكثوا ما شاء الله
عز وجل يقولون ليتنا نعلم ما هي فدلهم الله عليها بقوله تؤمنون وهذا
يقوي انه مستأنف فان قلت الاستيناف ههنا تفسير لانه جواب
عن سؤال مقدر فالطعن فيه يؤدي الى قدح المختار قلت سلمناه لكن
المراد من التفسير ههنا هو التفسير المصطلح كما مضت اليه الاشارة
والحاصل انه لا فرق بين التفسير والاستيناف الا بتقدير السؤال
وعدمه فاذا نظر الى رعاية الامر اللفظي فالتفسير اظهر كما اذا لوحظ
ترتيب المعاني فالاستيناف ادخل بدليل ان يدل له قوله يغفر لكم
حال كونه مقرونا بالجزم وذلك ان المضارع لا يكون مجزوما بان المقدرة
الا في جواب الاشياء الستة الدالة على الشرط المحذوف نحو الكلام

فلما قرئ بالجزم دل على ان معناه معنى الامر اذ لا يناسب غيره في مقام
واما الاستفهام وان وجد صريحا ههنا فلا يظهر التعلق بينه وبين الجواب
لبعده معنى ولفظا الا بتكلف كما يجيء بعينه فقد ظهر من هذا ان الجواب
في الحقيقة هو جواب الشرط المحذوف لكن هذه الاشياء لما دلت
عليه اقيمت مقامه فاضيف الجواب اليها على سبيل التسامح واما على
الاول فهو ان يكون قوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله تفسير التجارة
منونا يغفر لكم مجزوما جواب الاستفهام الواقع في قوله هل ادلكم على تجارة
تنجيكم من عذاب اليم فان قلت هذا الجواب بمعنى جواب الشرط
اعني اللفظ الدال على توقف مضمونه على مضمون الشرط وجواب
الاستفهام لفظ دال على مسئول عنه كنعم ولا فاين احدهما عن الآخر
فلا يتم التقريب قلت الغرض ههنا بيان تعلق المغفرة بالدلالة على ما
تحققت في جواب الاشياء الستة قال الفراء قوله يغفر لكم بالجزم جواب
الاستفهام ثم لما خفي التعلق بين الدلالة على التجارة وبين المغفرة اذ
من المعلوم بالضرورة ان مجرد الدلالة بدون الامتثال لا يقتضي المغفرة

تنزيلا لسبب السبب وهو الدلالة التي سبب الامتثال منزلة السبب وهو الامتثال الذي هو سبب المغفرة اذ الدلالة سبب الامتثال كاشف الغطاء

لا عقلا ولا عادة قال المص ايضاحا لذلك التعلق وصح ذلك على ما
وقع في بعض النسخ اي جاز كون المغفرة جواب الدلالة على التجارة بناء
على قاعدة اقامة السبب وهو السبب الدلالة على التجارة المنجية
من العذاب الاليم مقام المسبب وهو الامتثال اي امتثال الايمان
والجهاد فيترتب المغفرة على الدلالة بذلك الاعتبار فان قلت الامتثال
يؤدي الى المغفرة فان سنة الله قد جرت فيمن آمن وعمل صالحا
بان يغفر ذنوبه ويدخله الجنة تفضلا من عنده لكن الدلالة ليست
كذلك فان الرسول عم قد ارشد كثيرا من الناس فلم يؤمنوا فضلا عن
العمل الصالح فلا يتم الاقامة قلت سلمناه لكن الغرض ههنا بيان التعلق

على أي وجه كان ومعلوم ان الدلالة تفضي الى الامتثال في الجملة الا ترى
ان من قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق فان القوم يقولون
فيه انه علق الطلاق على الدخول ولم يكن بينهما تعلق عقلي ولا عادي
فان قلت لما جاز كون قوله تعالى يغفر لكم جوابا لقوله تعالى تؤمنون
بالله ورسوله اذا كان استينافا على ما عرفت فليجز كونه جوابا له اذا
كان تفسير التجارة فلا حاجة الى تكلف اقامة السبب مقامه
والا فما الفرق بينهما قلت قوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله اذا
كان استينافا يكون خبرا في معنى الامر واذا كان تفسير التجارة
يكون خبرا لفظا ومعنى ومعلوم ان المناسب للشرط هو الاول لا
الخبر وذلك لان كل واحد من الامر والشرط غير ثابت الوجود
مع ان الطلب يكون غير مقصود بالذات غالبا كالشرط كلاهما
اذا ذكر بعد المطلوب بشيء يناسب ارتباطه بخلاف الخبر واعلم
ان الاستفهام لما اقتضى الجواب لفظا او تقديرا ولم يذكر الجواب
ههنا صريحا وكان قوله يغفر لكم غير جواب له في الحقيقة على ما اشرت
اليه وجب القول بالاستيناف البتة فمنشأ القول بالتفسير
المصطلح ههنا هو عدم الاطلاع على حقيقة ترتيب الكلام فخرج عن
تعريف الجملة المفسرة التي ليس لها محل من الاعراب بقوله
وليست عمدة الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن وان دخلت في قولنا
الكاشفة لحقيقة ما يليه نحو هو زيد قائم فعلم من هذا ان ذلك
التعريف تعريف لبعض الجمل المفسرة وتركه لجواز لقيام القرينة
عليه فانها اي لان تلك الجملة مفسرة كانت لضمير الشأن ولها
اي الجملة محل من الاعراب بالاتفاق اي باجماع جميع النحاة قوله
لانها الى آخره تعليل لما ذكر اي يكون الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن

محل من الاعراب بالاتفاق لانها عمدة اي مقصود في الكلام بناءً على انه
يحتاج الى المسند كما انه يحتاج الى المسند اليه فقوله لا يصح الاستغناء
عنها على ما وقع في بعض النسخ ضرب الخ ثم تفسير معنى العمدة قوله وهي
اي تلك الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن حالة اي نازلة محل المفرد اي
منزلة هو المقصود في التعليل فلما حلت محله يكون من الجمل التي
يكون لها محل من الاعراب فلا يكون مما هو بصدده وكون الجملة
المفسرة التي لا تكون عمدة في الكلام لا محل لها من الاعراب هو
المشهور عند النحاة فقوله كون الجملة مبتدأ خبره قوله هو المشهور
اعلم ان الجملة المفسرة نوعان الاول هي التي تكون عمدة في الكلام
ولها المحل من الاعراب بالاتفاق والثاني ثلثة اقسام الاول
مجرد عن حرف التفسير كما في الامثلة السابقة والثاني مقرون باي
كقوله وترمينني بالطرف اي انت مذنب والقسم الثالث مقرون
بان فاوحينا اليه ان اصنع الفلك فاختلفوا فيه فذهب الجمهور
لا محل لها من الاعراب سواء كان لمفسرها اعراب اولا وقال الاستاذ
ابو علي الشلوبين الاطلاق فيها ليس بتحقيق وصوب بل التحقيق
فيها ان نفصل ونقول ان حال الجملة المفسرة بحسب ما تفسره في الاعراب
وعدمه فالمفسر ان كان له محل من الاعراب فهي اي فالجملة المفسرة كذلك
اي يكون لها اعراب مثل اعرابه لكنه محلي ابدا وان كان له اعراب غير
محلي فاذا امعنت النظر فيما حكم فيه الاستاذ بالاعراب تجزم انه نازل
منزلة المفرد وهو السبب في اعراب الجملة فيكون خارجا عن توقف الجملة
المفسرة على ما قصده المصنف فلا يقع التفصيل في موقعه وقال في غير هذا الكتاب
ان جملة الاشتغال في نحو زيدا ضربته وفي نحو زيد الخبز اكله ليست من
الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة وان حصل منها تفسير للظاهر

فذا خرجها

فذا خرجها في تعريفها بقوله وليست عمدة كما اخرج به خبر ضمير الشأن والا اي
وان لم يكن للمفسر اعراب اصلا فالجملة المفسرة لا يكون لها اعراب ايضا
فقد حذف الفعل ههنا على سبيل الاكتفاء لقيام القرينة عليه كما في قوله
شعر انا خاطرت في هواك بقلب ركب البحر فيك اما واما ومثال
الثاني اي الجملة المفسرة لما ليس له محل ضربته من نحو قولك زيدا ضربته
التقدير ضربت زيدا ضربته ولا محل من الاعراب للجملة المقدرة اي ضربت
زيدا لانها اي الجملة المقدرة ههنا جملة مستأنفة اي ابتدائية قد مر بيان حالها
فكذلك تفسيرها اي فالجملة المفسرة لتلك المقدرة لا يكون لها محل من
الاعراب ايضا ومثال الاول اي الجملة المفسرة لما له محل من الاعراب
نحو خلقناه بقدر في قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر التقدير انا خلقنا
كل شيء خلقناه بقدر اي انا خلقنا كل شيء مقدرا مرتبا على مقتضى الحكمة
او مقدرا مكتوبا في اللوح المحفوظ قبل وقوعه ان حرف من حروف
المشبهة بالافعال اسمها نا في محل النصب وكل شيء منصوب بفعل يفسره
ما بعده وبقدر حال من كل شيء كما اشرنا اليها ومعناه التقدير وقرئ
باسكان الدال وفتحها والجملة في محل الرفع على انها خبر ان والتمثيل انما
يتم على انه منصوب بالمقدر ولكون النصب نصا في الدلالة على المنصوب
وهو ان كل شيء مخلوق بقدر الخبر ههنا على الرفع مع ارتكاب الاضمار
فجملة خلقناه المذكورة في الآية مفسرة لجملة خلقنا المقدرة فيها
وتلك الجملة المقدرة وقعت في موضع رفع لانها خبر ان فكذلك
الجملة المذكورة الواقعة موقعه ومن ذلك اي من قبيل كون الجملة المفسرة
جملة الاشتغال كما وقع في قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فلذلك غير
الاسلوب ويحتمل ان يكون اشارة الى كون الجملة مفسرة لما له محل من
الاعراب وعلى كل تقدير فائدته زيادة الايضاح والتقوية زيد الخبز اكله

اذ التقدير زيد يأكل الخبز يأكله فحذف يأكل لدلالة الثاني قصد السلوك في طريق
الاجمال والتفصيل وتقوية الحكم في ذهن السامع فجملة يأكله في موضع
رفع لانها مفسرة للجملة المحذوفة وهي اي الجملة المحذوفة في محل الرفع على
الخبرية اي على انها خبر المبتدا ولهذا يظهر الرفع في المفسر اذا كان بصيغة
المفرد نحو زيد الخبز اكله فان قلت ان الخبرية لا يستلزم الرفع لجواز
النصب في الخبر فلا يتم التقريب قلت اما اولا فلان الخبرية في حكم
المقيد كما اشرت اليه واما ثانيا فلان العمدة في هذا الاستدلال هي كون
الجملة المحذوفة واقعة في محل الرفع والخبرية قيد الرفع واما ثالثا فلما تقرر
من ان الاطلاق في المتعين تقييد واستدل على ذلك اي على اثبات
قول الشلوبين ان الجملة المفسرة يكون لها محل من الاعراب على حسب اعراب
مفسرها بعضهم اي بعض النحاة ممن يتبع رأيه فان قلت هذا استدلال على
العلوم فانه قد يظهر بالامثلة المتعددة قلت سلمنا انه مستدرك لكن الاهتمام ليس
باثبات المدعى بل هو من قبيل الاعانة في الصور الجزئية فان قلت في قوله تعالى
انا كل شيء خلقناه بقدر غنية عن مثل هذا الاستدلال فان كلام الله تعالى
اقوى الحجج واعلى الشواهد قلت قوله نؤمنه في البيت متعين للتفسير لا غير
واما خلقناه فظاهر فيه فكيف لا وقد قرئ كل شيء بالرفع فيحتمل قوله خلقناه
لان يكون صفة لكل شيء وان لم يكن مرادا فلهذا انتظم في سلك الامثلة
فان قلت اللازم من هذا الاستدلال غير مطلوب والمطلوب منه غير لازم
فان قول الشاعر وان سلم فانما يدل على ان للفعل المفسر وحده اعرابا
ولكن لا يلزم منه ان يكون لمجموع الجملة المفسرة وهو المطلوب الا ترى
الا ان قولك يقوم زيد جملة ابتدائية لا محل لها من الاعراب مع ان للفعل
وحده منه اعرابا فلهذا انسب الضعف الاستدلال الى البعض قلت ان المفسر
ههنا مفرد لفظا لكنه جملة معنى لانه هو الفعل المنسوب الى فاعله والفعل

اعتادته صح

مع فاعله

مع فاعله جملة غاية ما في الباب ان الاعراب قد ظهر في احد جزئيها
لصلاحيته له كما في قولك زيد يقعد ابوه وقام اخوه على ان سبب
الاعراب هو مظنة الافراد وقد تحققت ههنا بقول الشاعر
فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن التقدير فمن نؤمن نؤمنه ومن اسم
متضمن لمعنى الشرط مبتدا وحذف فعل الشرط لدلالة المفسر عليه
ونحن فاعل ذلك المحذوف ونؤمنه فعل مجزوم بمن فاعله مستتر فيه
وهو نحن مفعوله ضمير منصوب متصل به عائد الى من ويبت فعل
مجزوم على انه جزاؤه فاعله مستتر فيه عائد الى المبتدا والواو في قوله
وهو آمن للحال غير فاعل يبت والشرط مع جزائه خبر المبتدا وقوله
فظهر الجزم اشعار بتحقق جهة دلالة قول الشاعر على ذلك المطلوب
وتعليل لقوله واستدل في الفعل المفسر المذكور وهو نؤمنه للفعل المفسر
المحذوف وهو نؤمن قيل فكان الجملة المفسرة عنده اي الشلوبين
عطف البيان او بدل والجمهور لم يثبت وقوع البدل والبيان
جملة ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان واختلف
في المبدل منه فقيل ان حذفه لا يجوز وقيل يجوز الجملة الخامسة من
الجمل التي لا محل لها من الاعراب الواقعة جوابا للقسم نحو قوله تعالى
انك لمن المرسلين الضمير المنصوب المتصل بان اسمها وخبرها قوله
لمن المرسلين فالجملة لا محل لها لكونها جواب القسم بعد قوله تعالى
يس قيل معناه يا انسان في لغة طي فيكون قوله انك لمن
المرسلين جوابا لهذا النداء كما انه جواب لقولهم لست مرسلا فاجتمع
فيه ثلاثة اجوبة والقرآن الحكيم الواو فيه واو القسم القرآن مجرور
بها والحكيم صفته والجار مع المجرور متعلق بالفعل المحذوف اي اقسم
الله بالقرآن ذي الحكمة وجملة القسم لا محل لها ايضا وكذا المجموع لانه جملة

آخره
ومن نجره يمسي منا مودعا

مبحث فعل المفسر

مطلب الجملة الخامسة

ابتدائية القسم لغة اليمين واصطلاحا جملة انشائية او خبرية
مؤكدة بجملة اخرى اي جواب القسم نحو بالله لافعلن وزيد اقسم بالله
ليفعلن وتتعلق واحدة منهما بالاخرى تعلقا بمنزلة الشرط والجزاء
فان جملة القسم بها ليست مقصودة لذاتها بل ذكرت تاكيدا للجملة
المقسم عليها فههنا اعتبارات الاول اعتبار جملة القسم وحدها
والثاني اعتبار جملة جواب القسم والثالث اعتبارهما معا لكن لا شك
ان جملة القسم وحدها لا محل لها من الاعراب واما جملة الجواب
وحدها ففيها نوع اشتباه فلذلك نبه عليها بان ليس لها محل منه
وذلك لان جواب القسم جملة لا تقع في موضع المفرد بناء على انها
لا يكون الا جملة وكل جملة لم تقع فيه لا يكون لها محل منه واما مجموع
جملة القسم وجوابه فقد يكون له محل من الاعراب نحو زيد اقسم بالله
ليفعلن فالتحقيق ان جواب القسم اذا وقع بعد المبتدا يكون له
محل منه لا سيما اذا كان عين جواب النداء كما في الآية المذكورة
وان الخبر هو ذلك الجواب بناء على ان الجملة المقسم بها من
قبيل التاكيد الزائد على نفس الخبر واما كون جواب القسم جملة
دائما فلا ينافي الاعراب المحلي اذا وقع في خبر المبتدا ونظير ذلك
الجملة المحكية بالقول فانها لا يكون الا جملة ومع ذلك يكون
منصوبة المحل على المفعولية بناء على ان الاصل فيها الافراد نحو
قوله قال لي كيف انت قلت عليل ثم ان حكم ثعلب بان نحو زيد
ليقومن لا يجوز اصلا وكان ذلك الحكم خطاء اشار الى منشائه
بقوله ومن ههنا قال ثعلب من ائمة النحو واللغة اي منشاء قول
ثعلب الا من قول المقدم في جواب القسم انه لا يكون خبرا ولا يكون له
محل من الاعراب لا يجوز نحو زيد ليقومن فان ليقومن لا يصلح لان

اي ومن اجل كون جملة جواب القسم لا محل لها من الاعراب

يكون

جملة جواب القسم

يكون خبرا لزيد لانه جواب القسم اذ التقدير زيد اقسم بالله ليقومن
وكل جواب قسم لا يصلح لان يكون خبرا فضلا عن ان يكون خبرا
اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فقد اشار الى بيانها بقوله لان الجملة
الخبر لها غير المحكوم عليه فلا بد من هذا التقييد حتى لا يتوجه النقض بالجملة
الابتدائية لها محل من الاعراب لوقوعها موقع الخبر وجملة جواب القسم
لا محل له لعدم وقوعه موضع المفرد وحاصل ذلك ان الجملة المخبر بها لابد
ان يكون لها محل منه وجملة جواب القسم يلزمها ان لا يكون
لها محل منه وتنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات فامتنع اجتماعهما
في موضع فضلا عن يتحدا قال ثعلب لا تقع جملة القسم خبرا
منهم اصحاب هذا الاستدلال من ذلك القول ان جملة جواب القسم
وحدها لا تقع خبرا وصورة وهما في قولك زيد ليفعلن واقاموا عليها
البرهان كما ترى ومنهم غيرهم ومنهم المصنف ان جملة القسم مع الجواب
لا تقع خبرا فاعلم ان احد الامرين لازم ههنا اما عدم استلزام الدليل
للمطلوب او كون جواب المصنف الذي سيجي لغوا لان المراد بسلب
الجواز ههنا ان كان سلب جواز كون مجموع الجملتين خبرا للمبتدا
وسلب الجواز كليا لزم الامر الاول لقصور الدليل على افادته
على انه لو التزمه في صورة السلب الكلي لادى الى رد المجمع راو كان
سلب جواز كون جملة الجواب وحدها خبرا لزم الامر الثاني و
غاية ما يتكلف في الجواب عنه ان المراد منه سلب جواز كون جملة
الجواب وحدها خبرا كما هو الظاهر من ذلك الاستدلال واما ورد
جواب المصنف فعلى ما فهم من قول ثعلب ولهذا قال والجواب عما قاله
ولم ينقل عما استدل عليه ففي الجملة لا يخلو كلامه ههنا عن اضطراب وعن
عدم تحرير محل النزاع وذلك لان محل قول ثعلب على ان جملة القسم

مجموع

وحدها لا يقع خبرا كما هو الظاهر فيبلغ النزاع غير اصله ثم ان ابن مالك عارض
قول ثعلب فقال سلب جواز كون جملة جواب القسم وحدها خبرا مردود
بالوقوع وذلك انه يحمل كلام ابن مالك على المناقضة بناء على ان الوقوع
ينافي قوله ان جواب القسم وحده لا يكون له محل من الاعراب اشار اليه
بقوله ورد اي قول ثعلب ورايه بوقوع جواب القسم وحده خبر المبتداء في قوله
تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم اي لننزلنهم من التبوية وهي التنزيل
وقرئ بالثاء من الثواء وهي النزول للاقامة الذين اسم موصول مبتداء آمنوا
صلته قوله وعملوا الصالحات معطوف عليها قوله لنبوئنهم جواب القسم المقدر
وقع خبر المبتداء ثم لما كان هذا الرد وان كان موافقا لما اختاره
لكنه لا يفيد ما قصده ههنا من ان سلب جواز كون مجموع الجملتين
خبر المبتداء مردود اشار الى رد ذلك السلب بقوله والجواب عما قاله
اي عن الذي ذكره ثعلب من ان نحو زيد ليفعلن لا يجوز ان التقدير
اي تقدير قوله تعالى والذين آمنوا الآية والذين آمنوا وعملوا الصالحات
اقسم بالله على سبيل الاخبار نحو زيد اقسم بالله لافعلن جملة القسم
جيئت على طريق الغيبة نظرا الى الحكاية كما ان جملة جواب القسم
جيئت على طريق التكلم نظرا الى المحكي وقد يجيء كلتاهما على سبيل الغيبة
نظرا الى الحكاية قال الله تعالى يود احدهم لو يعمر الف سنة لنبوئنهم
هذا جواب القسم والقسم مع جوابه خبر المبتداء فبطل ما قاله ثعلب على ما
فهمه المص في قوله والتحقيق ان ذلك التقدير لا بد منه ههنا من جهة العربية
ولكن معنى الخبر يتم بدون ذلك التقدير لانه تاكيد للخبر وتقويه ومن المعلوم
بالضرورة ان التقييد لا يمنع اصل الفايدة فضلا عن ان يمنع الجواز
الا ترى ان نحو زيد قايم في مثل قولك زيد قايم في الدار يفيد بدون ذكر
الدار لا يمنع صحة الخبر فكذا ههنا وقد مر مثل هذا التحقيق في صدر المسألة

قال

فان قلت هل يمكن ان يراد من جواب المص ههنا ان يكون جوابا
من قبل ثعلب عما ذكره ابن مالك حتى يكون قول ثعلب في هذه المسألة
عين قول المص كما هو المتبادر من منشأيهما قلت نعم لكن الظاهر ان
قوله الجواب عما قاله يمنع تلك الارادة لا سيما ان المص قد حمل قول
ثعلب ههنا على سلب جواز المجموع كما مرت اليه الاشارة فان قلت
اذا كان الجواب جوابا عن قول كان المناسب ان يقول والجواب
عما قاله ان التقدير منه فما الفائدة في العدول عنه والتعرض لتقدير
قوله والذين آمنوا الآية قلت فايدته الاعلام بان المراد من قول
ثعلب ههنا قاعدة كلية لها صور جزئية لا خصوصية هذه الآية
كما يتبادر الى الوهم ولهذا قال وكذا اي مثل ذلك التقدير الذي في الآية
التقدير فيما اي في ساير الصور الجزئية التي يظن فيها ان جواب القسم
وحده وقع خبر المبتداء بحسب الظاهر كما في قوله تعالى والذين آمنوا الآية
اشبه ذلك المذكور فيها واذا عرفت ذلك التقدير وعلم ان الخبر
اي خبر المبتداء المذكور في قوله تعالى والذين آمنوا مجموع جملة القسم المقدرة
اي اقسم بالله وجملة الجواب المذكورة وهي لنبوئنهم لا مجرد جملة الجواب
يعني ان الخبر كلتا الجملتين معا لا جملة جواب القسم وحدها نعم مثل
هذا الكلام انما يتوجه على من قال ان الخبر هو مجرد الجواب وحده لكن
النزاع ليس معه فالمناسب على ما قصده المص في قول ثعلب ان يقول
ههنا فالخبر هو مجموع الجملتين بدون قوله لا مجرد الجواب فان قلت
هذا المجموع انشاء فكيف يقع خبرا قلت لا نسلم ذلك بل هو خبر سلمنا
لكن الانشاء يقع خبر المبتداء نحو كيف زيد واين عمرو وقال الكوفيون ان
النداء والدعاء والتوصية ونحوها ملحقة بالقول في حكاية الجملة بعدها
فقوله تعالى لئن انجيتنا من هذه لنكونن من الشاكرين في قوله تعالى ادعوا الله

مطلب جواب الشرط

مخلصين له الدين لئن انجيتنا من هذه لنكونن من الشاكرين منصوب المحل
على المفعولية محكي عندهم بالدعاء ولا بالقول المقدر وكذا رجلان في قوله
اضرابا رأينا رجلا عربيا واما عند البصريين فامثال هذا محكية بالقول المقدر
السادسة من الجمل السبع التي ليس لها محل من الاعراب الواقعة جوابا
لشرط غير جازم سواء كان الجواب مقترنا بالفاء او باذا الفجائية اولا
وقع في بعض النسخ غير عامل مقام غير جازم لكن غير جازم انسب واعم
مورد الجواب اذا الشرطية نحو اذا جاء زيد قام عمرو فجملة قام عمرو لا محل
لها من الاعراب لعدم المقتضي له واما جملة جاء زيد فقد عرفت انها
مجرورة المحل على انها مضاف اليها لانهم انها لما دلت على الوقت
المضاف الى الجملة مع ان ذلك الوقت ظرف لمضمون جملة اخرى
وفهم منه ارتباط احديهما بالاخرى ولو بمعونة المقام سميت شرطية
وجواب اذا الشرطية نحو اذا جاءني زيد فاكرمته فجملة اكرمته لا محل لها
من الاعراب لعدم وقوعها مقام المفرد واما جملة جاءني زيد فمجرورة
المحل على انها مضاف اليها وجواب لو نحو لو اكرمتني لاكرمتك وجواب
لولا نحو ولولا الشهوة بالعلا ويثربي لكنت اليوم اشوى من لبيد وجواب لما
الوجودية نحو لما جاءني زيد اكرمته وانما لم يعمل هذه الكلمات عمل الجزم اما
اذ فلانها تدخل على الماضي وعلى الجملة الاسمية وكل منهما لا يتصور فيه
الجزم ولذا قال النحويون ان لما لم يجزم لدخولها على الماضي وهو لا يستحق الاعراب
واما اذا فلانها تدل على التعيين وان الشرطية تدل على الشك والابهام
فلم يعمل عملها واما الجزم في قوله واذا تصبك من الحوادث نكبة فمن الشذوذ
واما لولا فلانها تدل على التعيين وان الشرطية تدل على الشك والابهام
الجملة الاسمية المحذوفة الخبر غالبا وجوابها ماض واما لما فلدخولها على
الماضي ايضا واذا لم تعمل هذه الكلمات في الشرط فباعتبار ان لا عمل في الجزاء

او جوابا

او جوابا لشرط جازم والحال ان ذلك الجواب لم يقترن بالفاء
ولا باذا الفجائية نحو ان تقم اقم وان جاءني زيد اكرمته اما الاول
فلظهور الجزم في الفعل وحده واما الثاني فلان المجزوم المحل هو الفعل
لا الجملة باسرها واما اذا اقترن ذلك الجواب باحديهما فجملة
الجواب مجزومة المحل لما عرفت في المسئلة الثانية السابعة
من الجمل السبع التي لا محل لها من الاعراب التابعة لما لا موضع له
نحو قام زيد وقعد عمرو اذا لم يقدر الواو واو الحال اذا لم يجعل الواو في
قوله وقعد عمرو للحال بل جعلت لعطفه على جملة قام زيد وهي جملة
ابتدائية لا محل لها من الاعراب فكذا قوله قعد عمرو واما اذا
جعلت للحال فيكون منصوبة المحل على الحال وقد مر بيانها واما
الجملة اذا كانت تابعة لما له محل من الاعراب سواء كان مفردا
او جملة فهي معربة بحسب اعراب المتبوع كما تحققت ثم ان المصنف
لما شرح الجملة واحوالها في المسائل الثلاثة المذكورة اراد ان يشرح
حالها بعد النكرات وبعد المعارف هل هي صفة او حال او هي محتملة
لهما وان يضبط كل نوع من تلك الانواع الاربعة فقال المسئلة
الرابعة من المسائل الاربع في بيان الجمل الخبرية وهي جملة تحتمل
الصدق والكذب التي لم يطلبها العامل وما وقع في بعض النسخ
لم يسبقها ما يطلبها لزوما وفي بعضها لم يستلزمها ما قبلها فراجع الى ما ذكر
وهذا القول يشتمل على اربعة قيود ويقتضي اتفاقا اربعة بحسب
اعتبار وقوعه اما بيان الاول فان ذلك القول يقتضي كون
الجملة خبرية وجواز الاستغناء عنها ووجود المقتضي وانتفاء المانع
فان اطلاق المقتضي يقتضي الاشارة الى انتفائه فاحترز بالقيد
الاول عن الجملة الانشائية فانها لا تقع نعتا ولا حالا كما هو المشهور

مطلب التابعة لما لا موضع له

مطلب المسئلة الرابعة في بيان الجمل الخبرية

الا بتأويل خلافا لبعض المحققين وبالثاني خرج نحو جملة الخبر وجملة الصلة
والجملة المحكية بالقول فانها لا تستغنى عنها وبالثالث خرج جملة فعلوه
في قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر فانها لا يجوز ان يكون حالا لعدم
تحقق المقتضي اذ لا عامل ههنا يعمل في الحال واحترز بالقيد الرابع عن جملة
هو راكب في قوله جاءني رجل وهو راكب فانها لا يجوز ان يكون صفة
لتحقق المانع وهو الواو فانها لا يوسط بين الموصوف والصفة خلافا
للزمخشري وانت تعلم ان وجود المقتضي وان لم يتحقق من حيث النظر الى
الحال في قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر لكنه يتحقق بالنظر الى الوصف
كما ان ارتفاع المانع متحقق هناك من حيث اعتبار الوصف وان لم
يتحقق من حيث النظر الى الحال فيكون المراد عدم تحقق المقتضي من حيث
النظر الى قسم دون قسم وكذا تحقق المانع فتامل واما بيان الثاني
فاشار اليه بقوله ان وقعت اي الجملة بعد الاسماء النكرات المحضة
اي التي لم تتخصص بشيء من المخصصات فتلك الجمل الواقعة بعدها
صفات سواء كانت مفسرة او مخصصة او للمدح او للذم او للتاكيد
فان قلت كيف يقع الجملة صفة لنكرة مع انها لا توصف بالتنكير
ولا بالتعريف ورعاية المطابقة بين الصفة والموصوف
واجبة قلت سلمنا لكن الجملة لما وقعت موقع المفرد نزلت منزلته
فاعطي لها حكمه في التنكير ومن المعلوم ان المفرد الذي نزلت منزلته
هو النكرة لقيام موجب التنكير وانتفاء مقتضي التعريف فان قلت
هذا الذي ذكرته يجوز كون الجملة صفة لنكرة لا يوجبه والكلام في الثاني
فاللازم غير مطلوب والمطلوب غير لازم فلا يتم التقريب قلت
التقريب تام فان الجملة لما وقعت موقع مفرد واسقط اعتبارها
في نفسها فالملاحظ كونها في قوة المفرد لا كونها جملة والدليل على ذلك

انهم

انهم قالوا ان مثل هذه الجملة ليس بكلام او ان وقعت بعد الاسماء
المعارف المحضة التي لم يختلط بها شائبة نكارة فهي احوال
سواء كانت مستقلة او غيرها او ان وقعت بعد الاسماء غير المحضة
اي التي يكون فيها شائبة تعريف من وجه وشائبة تنكير من وجه
آخر فيلزم الجمع بين المتنافيين لاختلاف الجهة كما ينبئ عنهما اسم
النكرة والمعرفة المطلقتين فان ذكر المقيد يستلزم تحقق المطلق
قوله فهي محتملة لهما اي للصفة والحال اشارة الى القسمين كما ان قوله
ان وقعت الى قوله فاحوال اشارة الى القسمين الاولين ثم بعد الضبط
والتقسيم اراد ان يبين الاقسام الاربعة بالشواهد والامثال
فقال مثال القسم الاول هو الجملة الواقعة صفة بعد النكرة المحضة
نحو جملة نقرؤه في قوله تعالى حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه قوله فجملة نقرؤه
صفة كتابا نتيجة لقياس حذف لظهوره تقريره ان جملة نقرؤه
جملة واقعة بعد النكرة المحضة مشروطة بالقيود المذكورة وكل جملة
واقعة بعدها مشروطة بها صفة للنكرة فجملة نقرؤه صفة لنكرة
وهي كتابا ولك ان تجعله جواب الشرط المحذوف اي اذا ثبت
تلك القاعدة فجملة نقرؤه يقع صفة لكتابا لكن التوجيه الاول
انسب وان كان الثاني اقرب الى الفهم وانما لم يجر كتابا لفظا باللام
جريا على قصد طريق الحكاية واشارة الى ان الجملة منصوبة المحل
وتكثير اللمعان لانه اي كتابا نكرة لصدق تعريف النكرة عليه ولكونه
عاريا عن سمات التعريف محضة فانه لم يتخصص بشيء من المخصصات
فكانه قصد بهذا التعليل الاشارة الى منشا الوصفية والى نفي ما في
الحالية اذ لو اراد الحال عن مثل هذه النكرة لوجب تقديمها عليها وقد
مضت امثلة من ذلك القسم الاول في المسئلة الثانية اي وقد عرفت

ان الامثلة مضت من قبيل الجملة الجزئية الواقعة صفة بعد نكرة محضة
فيها نحو من قبل ان ياتي يوم لا بيع فيه واتقوا يوما ترجعون فيه ليوم لا ريب
مبحث الجملة الواقعة حالا
فيه فلا حاجة الى اتيان زيادة الامثلة منه ههنا ومثال القسم الثاني
هو الجملة الواقعة حالا بعد المعرفة نحو تستكثر على قراءة الرفع في قوله
تعالى ولا تمنن تستكثر اى ولا تعط احدا شيئا طالبا به اكثر منه وهو قوله
نهي خاص برسول الله عم لانه اختص بمكارم الاخلاق ومحاسن الاعمال
او نهي تنزيه فان قلت كيف يتعين المثال المذكور للحالية مع انه يجوز
ان يكون الرفع فيه بحذف ان الناصبة وابطال عملها كما في قوله
وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه وقوله فقالوا ما تشاء فقلت اللهو
قلت قد تعين لما بنا على ان الضعيف يضمحل اثره حين مقابلة بالقوي
كاضمحلال انوار النجوم عند استيلاء ضياء الشمس على ان المناقشة في
المثال ليست من المناظرة المسموعة فان التمثيل يتم بمجرد الفرض فكيف
بالوقوع على وجه الرجحان واهل العربية يعدون الراجح كالمتعين
فجملة تستكثر حال من الضمير المرفوع المستتر وجوبا في تمنن فقوله المقدر
بانت صفة مؤكدة للضمير ويحتمل ان يكون صفة كاشفة له وذلك
ان المقدر ليس من قبيل المحذوف لا سيما اذا كان فاعلا ثم لما ثبت
ان هناك شيئا معتبرا قبل جملة تستكثر اراد ان يبين ان ذلك
الشيء معرفة محضة فقال لان انت من الضماير والضماير كلها سواء كانت
للمتكلم او للمخاطب او للغايب معارف ولذا قالوا ان الضمير
لا يوصف ولا يوصف به بل قال بعضهم انها من المفردات اعرف المعارف
والتحقيق ان الضماير وضعت للجزئيات بملاحظة امر كلي كاسماء
الاشارات لا انها وضعت للكليات بشرط استعمالها في الجزئيات
فلذا كانت الضماير من المعارف المحضة وقرأ ابن مسعود رضي الله عنه

مبحث الجملة المختلفة بعد النكرة
ولا تمنن ان تستكثر فيكون مفعولا له لكنه تعليل للمنفي لا للنفي وقرأ
الحسن تستكثر بالجزم فيكون بدلا من تمنن كانه قيل ولا تمنن لا تستكثر
ومثال القسم الثالث وهو المحتملة للوجهين الواقعة بعد النكرة الغير
المحضة كجملة يصلي في قولك مررت برجل صالح يصلي فان قلت
الاحتمال يستلزم ان يكون نحو يصلي حالا وصفة معا في حالة واحدة
لقيام مقتضى كل منهما والا يلزم الترجيح بلا مرجح قلت الاحتمال لا يستلزم
الوقوع والتنافي في الوقوع لا في الاحتمال سلمناه لكن الاختيار لاحد
المرجح كاختيار الجايع احد الرغيفين المتساويين وكاختيار الهارب
من السبع احد الطريقين فان قلت قيام مقتضى كل منهما يستلزم
اجتماع العلل المتخالفة على معلول واحد شخصي وهو لا يجوز كما لا
يجوز اجتماع العلل المتوافقة عليه قلت ليس المراد من العلل النحوية
العلل المؤثرة حتى يؤدي الى الامتناع بل المراد منها ما هو الوجود الا قاطعية
فلهذا تسمى امارات وعلامات فلا حجر من اجتماعها في محل واحد
سواء كانت متوافقة او متخالفة كما لا حجر من اجتماع اجتهادات
في مسئلة واحدة فان شئت توصيفا بعد توصيف فان في
رجل بها ما يقبل الشدة والضعف وكذلك التخصيص فالرجل
وان خصص بالوصف الاول لكنه لم يبلغ حد التعيين المحض الذي
ليس فيه شائبة شركة فيجوز له التخصيص مرة اخرى فقد رتبت جعلت
جملة يصلي صفة ثانية رجل فيكون المراد استمرار الصلوة له كما هو المتبادر
بوصف الصلاح لانه نكرة لخلوه عن علامات التعريف فيكون الوصف
الثاني مميزا له عن رجل آخر لم يتصف بالصلوة كما ان الوصف الاول
يميزه عن رجل غير صالح لكنه لا يميزه عن رجل آخر مثله في الصلاح والصلوة
فبقي الشركة في وصفه كبقائها في ذاته فيظهر ان المراد من التخصيص ههنا

هو التخصيص الاضافى فان شئت تقييد المرور بقيد كما اردت اطلاقه
فى التوصيف قدرته اى تجعل يصلى حالا منه فيكون المراد تجدد
الصلوة له وحدوثه له كما هو اللايق بفعل المرور لانه ار رجلا
قد قرب من المعرفة وان كان بعيدا منها بحسب ذاته لتحقق المناسبة قاه
بين المعرفة والنكرة بسبب اختصاصه بالصفة فيكون الباء
داخلة على الحاصة الاضافية كما اشرت اليه آنفا فظهر ان رجلا
فى المثال المذكور مغاير للمعرفة بحسب ذاته مشابه لها من حيث
الوصف ورفع الابهام فيصح ان يكون ذا الحال كالمعرفة المحضة
وانما احتيج فى الحال الى التوصيف لان الحال كالمحكوم به وذو الحال
كالمحكوم عليه والمحكوم عليه يجب ان يكون معرفة او مخصصا قوله مثال
القسم الرابع هو الجملة المحتملة للوجهين ايضا الواقعة بعد المعرفة الغير
المحضة نحو يحمل اسفارا فى قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا السفر
بالكسر الكتاب والجمع اسفار اى كتبا كبارا من كتب العلم فهو يمشى
بها ولا يدرى منها الا ما يمر بجنبه من الكد والتعب وكل من علم
ولم يعمل بعلمه فهذا مثله وبئس المثل قوله فان المراد بلفظ الحمار
الى اخره متعلق بقوله المحتملة تعلق التعليل بالمعلل الجنس من حيث
تحققه فى ضمن فرد من افراده فيكون من قبيل المعهود الذهنى كقولهم
ادخل السوق واشتر اللحم فلا يكون المراد منه الجنس من حيث هو ولا
من حيث الاستغراق ولا المعهود الخارجى كما لا يخفى وذو التعريف
الجنسى اى اسم الجنس المعرف بلام الجنس انما عدل عنه الى قوله ذو
التعريف الجنسى التفنن والايجاز والاشارة الى ان الاشتقاق فى
فى قولهم المعرف بلام الجنس على طريق النسبة كقولهم زيد تامر لا على
طريقة اشتقاق الحدوث كقولك زيد ضارب مثلا يقرب من النكرة

مثال الجملة المحتملة بعد المعرفة

تا المقصد ح

وان كان معرفة لفظا وفى قوله يقرب من النكرة وههنا قد قرب
من المعرفة اشارة الى ان مناسبة القسم الرابع للنكرة اشد من
مناسبة القسم الثالث للمعرفة ورمز الى ان الوصفية ههنا اولى
من الحالية فكيف لا وللعامل فى الحال ليس بظاهر ههنا وكذا المعنى
على الحالية كما ان الحالية هناك اولى من الوصفية فان قلت
الاولوية تنافى الاحتمال قلت المراد من الاحتمال الجواز بحيث لا يصل
احد الوجهين الى حد الوجوب والقطع فلا منافات بين الرجحان
والاحتمال الا ترى الى قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب مع ان احتمال
الصدق راجح ثم اعلم ان المعرف بلام الجنس يوجد فيه اعتبار
التعريف من حيث النظر الى الجنس نفسه واعتبار التنكير من
حيث انه يلاحظ حال كونه فى ضمن فرد من افراده فيعطى لكل واحد
من الاعتبارين ما يليق به من الاحكام فلهذا قال فيحتمل الجملة فى قوله
تعالى يحمل اسفارا اى يحمل حاله يحمل اسفارا وجهين احدهما الحال لان
الحمار قد جاء بلفظ المعرفة فيجعل حالا نظرا الى اللفظ والثانى من
الوجهين الصفة اى الوصفية لانه كالنكرة فى المعنى فجعلت صفة
نظرا الى المعنى ومن هذا القبيل قوله وآية لهم الليل نسلخ منه النهار
وكذا قول الشاعر ولقد امر على اللئيم يسبنى فان قلت كيف يكون
كالنكرة فى المعنى وان معناه جنس قد اشير اليه باللام فيكون معرفة
لفظا ومعنى معا قلت سلمناه اذا نظر الى نفس معناه لكن لا نسلم
اذا نظر اليه حال كونه فى ضمن فرد من افراده بل يصح معرفة لفظا
بدون معنى كما اشرنا اليه من قبيل اوحد نقول لما كان اسم الجنس ههنا وسيلة
الى تادية المعنى الجزئى منه وكان ذلك الجزئى بحسب العين والجنسى
ساقط الاعتبار كان تعريف الجنس كلا تعريف فيكون كالنكرة

الباب الثاني في الجار والمجرور

في المعنى فمن حيث قطع الاشارة الى معناه الباب الثاني من الابواب الاربعة
في بيان احكام الجار والمجرور وكذا في بيان احكام الظرف على سبيل
التبعية وفيه اي في الباب الثاني ايضا اي كالباب الاول لكن هذا التغيير
تغيير بالنسبة الى كل معناه لا الى نفس معناه فانه مصدر حذف فعله سماعا
تقديره آض ايضا بمعنى رجع رجوعا والغرض من اتيانه الاشارة
الى المناسبة بين البابين والى بيان الترتيب بينهما اربع مسائل
فالجملة حال من المبتدا العامل فيه معنى الاشارة المستفادة من
حرف التعريف الداخل عليه كما في قوله تع وهذا بعلي شيخا فيكون
الواو فيها للحال ويجوز ان يكون للاعتراض فتكون الجملة اعتراضية
احديها اي اوليها عدل عنه دفعا من اول الامر لتوهم سؤال الترجيح
بلا مرجح انه اي الشان قدر بضمير الشان اشعارا بان التي بعده ثاني مع
تتضمن معنى بديعا الاثر انهم لا تعقلون هو الذي ابتطاير لا بد
فيهما من تعلق الجار اولا كما لا بد من تعلق المجرور فالتعلق الاول
تعلق بالافضاء كما ان التعلق الثاني كتعلق المعلول بالعلة فلذا
افرد ذكر الجار عن ذكر المجرور ههنا ويجوز ان يكون تقدير الكلام لا بد من
تعلق الجار والمجرور كما هو المناسب لقوله في الجار والمجرور لكنه لا
يلايم ضمير الشان بفعل نحو صليت في المسجد فالنحاة يعلقون حروف
الجر بالفاظ الافعال وان كان في التحقيق بمعانيها لكون غرضهم اصلاح
الامور اللفظية اصالة اشارة الى ما ذكر بقوله او بما في معناه اي من
تعلق الجار باللفظ الذي يوجد فيه معنى الفعل الاصطلاحي لكن المراد
من معناه جزء معناه الذي هو الحدث لا الزمان اذ لا مدخل له في تعلق
حرف الجر وهذا يتناول شبه الفعل مع ما هو مأول بشبه الفعل وما يلاحظ
فيه معنى الفعل بمعونة المقام فمثال الاول زيد ساجد في المسجد ومثال

الثاني

الثاني آله في قوله تعالى وهو الذي في السماء آله فان آله اسم غير صفة تعلق به في
السماء لكونه مأولا بمعبود ومثال الثالث كقولك فلان حاتم في
قومه تعلق في قومه بحاتم لما يلاحظ فيه من معنى الجود وكقولك زيد اسد
على فاذا لم يوجد شيء من هذه الامور الاربعة قدر المتعلق به فهذا ثم انك
اذا قلت زيد في الدار قال الكوفيون في مثل هذا ان العامل ليس بمقدر
بل الناصب هو امر معنوي وهو كونه مخالفا للمبتدا وقال ابن طاهر
ان العامل ههنا ليس بمقدر لكن الناصب هو المبتدا فزعم ان
المبتدا يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه اذا كان
غيره وكلا المذهبين غير معول عليهما ثم اختلف النحاة في الافعال
الناقصة هل تتعلق حروف الجر والظروف بها ام لا فقال البعض
لا تتعلق بها لعدم دلالتها على الحدث فمنهم المبرد وابو علي الفارسي
وقال الاخر تتعلق بها متمسكا بقوله تعالى اكان للناس عجبا ان اوحينا
فان اللام في قوله للناس متعلق بكان اذ لا يتعلق بعجبا لكونه مصدرا مؤخرا يونس
وفيه بحث ولا يتعلق ايضا بأوحينا لفساد المعنى ثم التحقيق ان تعلق حروف
الجر بالافعال مطلقا انما تكون بحسب دلالتها على الحدث ولا شك ان
دلالة الافعال الناقصة عليه محققة وان لم يكن مقصودة فالتعلق
بحسب الدلالة لا بحسب الارادة فالحق ان الافعال الناقصة يتعلق بها
حروف الجر نعم اذا كان حروف الجر من اجزاء الكلام قبل دخول الافعال
الناقصة عليه لا يتعلق بها لئلا يلزم اختلال النظم وفساد المعنى واذا اعتبرت
بعد دخولها عليه فلا مانع من التعلق بها بل الواجب ان يتعلق بها فلعل
عدم التمييز بين الاعتبارين هو منشأ الاختلاف ههنا واختلفوا
ايضا في حروف المعاني هل يتعلق بها ام لا فالجمهور يمنعون ذلك مطلقا
وقال البعض يجوز مطلقا وقال الاخر ان كان الحرف المعين نائبا

في فعل محذوف جاز ذلك على سبيل النيابة لا الاصالة والا فلا فعال
في نحو يا لزيد ان اللام متعلقة بحرف النداء فالحق في هذا التفصيل لان
حروف المعاني معانيها اضافات مخصوصة بين امرين على ما سبق فلا يتصور
تعلق حروف الجر بها على سبيل افضاء معانيها الى احدهما نعم اذا جردت
عن الاضافات المخصة وتصور معانيها قصدا واريد تعلقها ينبغي ان يتعلق
بها حروف الجر والظروف تعلقها بما فيه معنى الفعل وفي كلام الله
نوع اشارة اليه قال ابن الحاجب ان اليوم في قوله تعالى ولن ينفعكم
اليوم ظرف للنفع المنفي او لما في لن من معنى النفي اي انتفى في هذا
اليوم النفع فالسلب على التوجيه الاول سلب نفع مقيد كما انه سلب
نفع مطلق على التقدير الثاني وقد اجتمعا اي التعلق بالفعل والتعلق بشبهه
او الفعل وما يشبهه في قوله تعالى انعمت عليهم غير المغضوب عليهم فالاول
للاول والثاني للثاني اي عليهم الاول متعلق بالفعل وهو انعمت وعليهم
الثاني متعلق بشبه الفعل وهو المغضوب والمغضوب مفعول من غضب
عليه وهو لازم الجار مع المجرور يقوم مقام الفاعل ولذا لم يجمع
لان اسم المفعول اذا عمل فيما بعده لم يجمع جمع سلامة فان قلت اذا
اجتمعا كان اللائق ان يعمل الفعل لا شبهه فان قولهم اذا جاء
نهر الله بطل نهر معقل مثل مشهور فيه الاثر ان من الارض في قوله
تعالى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض متعلق بالفعل لا بالمصدر قلت
الترجيح بعد صحة التعلق بكليهما لكن عليهم الثاني لا يصح تعلقه الا بشبه
الفعل لا غير الاثر ان في انفسهم في قوله تعالى وقل لهم في انفسهم قولا
بليغا لا يتعلق قوله قد اجتمعا جملة حالية متضمنة للتعليل والاستدلال
على ما ادعاه ولذلك قال فيما بعد فلا دليل فيه وكذا اجتمعا في قول ابي بكر
ابن دريد الازدي ان تر راسي حاكي لونه طرة صبح تحت اذيال الدجى

واشتعل

واشتعل المبيض في مسوده مثل اشتعال النار في جزل الغضا معنى
البيت ان شيب الرأس اشتعل في سواده من العشق ومقاساته
اشتعالا مثل اشتعال النار في الحطب العظيم من الغضا خص الغضا
بالذكر لانه شجر اذا وقع فيه النار تشتعل سريعا وتبقى فيه زمانا طويلا
فان قلت اليس قولهم اشتعل الرأس شيبا ابلغ من قولهم اشتعل شيب
راسي في سواده واوجز فلاي شيء عدل عنه ومثله غير عاجز عن اتيان
مثله قلت لقصد تصوير حاله على اوضح وجه ولكون المقام مقام
البسط والاطناب فلذا اطال الكلام مع الاختيار اشتعل
فعل ماض فاعله المبيض وهو من باب الافعلال وكذا المسود وقوله
في مسوده متعلق باشتعل كما ان قوله في جزل الغضا متعلق بالاشتعال
قوله مثل في مثل اشتعال النار منصوب على انه صفة مصدر محذوف
كضرب الامير في قولك ضربت ضرب الامير فالجملة الفعلية معطوفة
على جملة حاكي لونه في البيت السابق والحاصل ان الاجتماع في
الآية مقطوع به وفي النظم مظنون ويحتمل النظم غيره وان كان
ذلك الاحتمال غير مقصود بناء على ان تعين تعلق في جزل بالمصدر
تعين تعلق في مسوده بالفعل فانه اقوى واوفى لوجه التشبيه فلهذا قال
وان علقت الاول اي في مسوده بالمبيض لانه اسم فاعل باللام بمعنى
الذي فيكون معتمدا على الموصول فان قلت هذا ظاهر اذا لم يكن اللام
عوضا عن المضاف اليه بان كان اصله مبيضه فحذف الضمير وعوض
عنه اللام فصار المبيض فان قلت فعلى اي شيء يعتمد قلت يعتمد على الموصوف
ايضا فان التعويض من سنن الايجاز فلا يخرج الشيء عن معناه الا ترى
ان التاء في قولهم العدة ونحوه عوض عن فاء الفعل مع انها لا يثبت
او جعلته اي جعلت الاول حالا من المبيض حال كونه متعلقا بكائنا

بحث اللام في المعلل

واما اذا كان عوضا عن المضاف اليه صح

تأمل [illegible]

مثلا لا بكان واستقر لئلا يترتب الشرط بعينه الجزاء فيكون الالف مسودة متعلقات
ثلاث اولها اولى وثانيها وسط وثالثها ادنى ولا دليل حينئذ فيه الى في
قوله ابن ذر زيد عليه اي على اجتماع الفعل وشبهه ويستثنى في حروف الجر
الى يستثنى في قولنا انه لا بد لكل حرف جر من تعلقه بفعل او بما فيه معناه
اربعة حروف جر فان قلت الاستثناء ينافي القاعدة قلت نعم
اذا كانت القاعدة قطعية واما اذا كانت استقرائية ظنية فلا
ينافيها لان الاستقراء فيها غير تام فان قلت كان الاولى ان يقدم
الاستثناء على التمثيل متعلقاته وان تأخيره مختلف فيه وعدم تأخيره
متفق فيه وان الخروج من المختلف فيه الى المتفق فيه اولى قلت سلمنا
لكن لا نم ان ههنا تأخير الاستثناء رعاية مافي الباب ان فيه تأخير اختيار
الاستثناء عن اختيار اجتماع الشواهد لتعلقه بأخرج عن القاعدة كما ان
اختيار الاجتماع متعلق باثبات القاعدة وتوضيحها فعلم من هذا ان الواو
في قوله ويستثنى للعطف على قوله وقد اجتمعا بشهادة نحو الكلام
ويحتمل ان يكون للاعتراض واما فائدة الاستثناء فهي الاعلام بان احكام
الحروف المستثناة متغايرة لاحكام الغير المستثناة فلذلك فرع
عليه قوله فلا تتعلق بتعلق فعل فاعله النون الراجعة الى الحروف
الاربعة بشيء من الفعل وغيره والسر في اثبات التعلق ونفيه ان الفعل
عامل كالفاعل كما ان النجار اذا كان عاجزا عن ايصال اثره الى الخشب
يحتاج فيه الى المنشار واما اذا كان قادرا على ذلك فليس احتياج
اليه كما اذا وضع الخشب بعضها على بعض بنفسه مثلا كذلك الفعل
اذا كان قاصرا عن الوصول الى الاسماء فاتت تعينه على ذلك بحرف
الجر واما اذا كان متعديا بنفسه فلا حاجة الى التوسل بحرف الجر
احدها الحرف الجار الزائد لغرض من الاغراض يسمى حرف الزيادة

مبحث حرف الزائد احدها

صلة

صلة لانها يتوصل بها الى زيادة فصاحة او استقامة وزن او
حسن سجع او تأكيد الى غير ذلك وزائدا لانه لا يتغير بحذفه اصل
المعنى واما اللام في قوله تعالى مصدقا لما معهم فانها متعلق بمصدقا لانها
ليست زائدة محضة الا ان عمل اسم الفاعل لما ضعف بالنسبة
الى الفعل نزلها منزلة القاصر ولا متعدية محضة لاطراد صحة اسقاطها
فلمثلها منزلة بين منزلتين كالباء في قوله تعالى كفى بالله شهيدا
كفى فعل فاعله بالله فالباء صلة فان الفعل لكمال اتصاله بفاعله
لا يحتاج فيه الى حرف الجر وشهيدا منصوب على التمييز فان قلت
اذا كان زائدا غير مراد فلم عمل عمل الجر قلت رعاية صورة حرف
الجر على ان سلب الارادة لا يقتضي سلب الدلالة والدلالة متحققة
ههنا وان العمل يجب الدلالة لا بحسب الارادة كما ورد في قوله تعالى
وما ربك بغافل فغافل خبر ما التي بمعنى ليس فلا حاجة في ذلك الى
حرف الجر وفي قولهم احسن بزيد ان كان الهمزة فيه للتعدية يكون
الباء زائدة فان كان بزيد فاعل احسن يكون زائدا في الفاعل
كما في كفى بالله شهيدا كما هو مذهب سيبويه وان كان مفعوله
يكون زائدا في المفعول كما في لا تلقوا بايديكم كما هو مذهب الاخفش
وان كانت للصيرورة يكون الباء فيه للتعدية فلا يكون زائدة وكذا
في قوله تعالى ما لكم من اله غيره ما يحمل عليها لتقدم خبرها على اسمها
واله مبتدأ فيكون من فيه زائدة كما في قولك بحسبك درهم وغيره صفة
اله قوله لكم خبر مقدم عليه وفي قوله تعالى هل من خالق غير الله يرزقكم فاطر
من السماء والارض ذكر في الكواشي ان خالق مبتدأ محذوف الخبر
ومن صلة تقديره هل خالق غير الله واما احتيج الى حذف الخبر لكون
استعمال هل على القياس فانها لا تدخل على مبتدأ خبره فعل الا عند الكسائي وفي

نحو ان خرج زيد ولذا قال صاحب الكشاف ان الفعل ههنا مفسر بغيره يرزقكم
فان قلت قد جوز ايضا ان يكون قوله يرزقكم صفة لخالق فكيف يجوز وصف
لخالق غير الله بالرازقية وما الخبر حينئذ قلت اما اعتبار الموصوف
والتوصيف ههنا فمجرد تصوير للنفي لا للاثبات فان الاستفهام فيه
للانكار وكم من مستحيل يفرض ليعلم امتناعه على اوضح وجه الا ترى الى قوله
تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فقرر التوحيد على طريق قياس
الخلف والاستشهاد واما الخبر فهو الظرف المحذوف كما مر آنفا وقرئ
غير الله بالحركات الثلث فالجر والرفع على الوصف لفظا او محلا
والنصب على الاستثناء وزيادة من في النفي والاستفهام قياسية
واما زيادتها في الكلام المثبت ففيها اختلاف وعلى الباء الزائدة ومن
الزائدة من قبيل واحد لاطراد زيادتها في الكلام غير الموجب والحرف
الثاني من الحروف الاربعة لعل للطمع فلما لا يخلو عنه الانسان فلذا كثر (والثاني لعل)
دورها في اللسان ففيها لغات منها لعن وعل وعن ولعن الى غير
ذلك في لغة من يجر الاسم بها علم من هذا ان اسناد الجر الى المتكلم حقيقة
واسناده الى الحروف مجاز كاسناد القطع الى السكين وهم عقيل
تصغير عقل اسم قبيلة من قبائل العرب يعني انهم قبيلة معينة من
القبائل ولغتهم معتبرة عندهم فالمقصود من هذا الرد على من قال ان الجر
بلعل شاذ او على سبيل الحكاية وانها لم تتعلق بشيء لانها كالحرف
الزائد لان مجرورها في موضع رفع بالابتداء يدل على ذلك ارتفاع ما بعده
على الخبرية كما قال شاعرهم لعل ابي المغوار منك قريب ابي المغوار
مرفوع محلا على انه مبتدأ وقريب خبره ومنك متعلق به وانما دخلت
بجر افادة معنى الترجي لا للتعدية كما دخلت ليت لافادة التمني واما
الجر بها فللتنبيه على ان الاصل في الحروف المختصة بالاسماء ان تعمل

عملا

عملا مختصا بها وهو الجر والثالث من الحروف الاربعة التي لا تتعلق
بشيء لولا الامتناعية اذا دخلت على المضمر فان تقييدها بقوله البعض
يشعر بذلك واما لولا التحضيضية فانها لا يليها الا الفعل ظاهرا
او مضمرا معمولا في قول بعضهم اي في كلام بعض العرب واشعارهم وان
كان ذلك القول قليلا لولاي في التكلم كما وقع في شعر يزيد بن الحكم
فان قلت يزيد الحكم لحان فلا يعتبر بشعره قال المبرد ان النحاة
اخذوا ذلك القول من يزيد بن الحكم فلا يكون معقولا لانه كان
لحانا في شعره قلت اتفاق النحاة على صحة رواية لولاك دليل في الجملة
على صحة لولاي وقد وقع في شعر غيره ايضا لولاك في الخطاب
وكذا اخواته ولولاه في الغيبة وكذا اخواته الخمس الامثلة في ثمنية
لان الضمير لا يخلو عن الاعتبارات الثلث واما وجه الترتيب فلان (اصح)
اعرف المضمرات ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم ضمير الغائب فاختلف
في توجيه هذا القول والاستعمال فمذهب سيبويه ان لولا في مثل
ذلك القول والاستعمال حرف جر والضمير بعدها مجرور متصل
اذ لو كان منصوبا لجاز ان يلحق نون الوقاية مع الياء كما في الضماير
المتصلة بالحروف نحو ليتني وانني ولكنني ومني وعني ولو كان
ضميرا مرفوعا لكان من صيغ ضماير الرفع فتعين ان يكون مجرورا متصلا
ولا يتعلق بشيء من الفعل وغيره لانها جيئت للدلالة على ارتباط
مضمون جملة بمضمون جملة اخرى كحرف الشرط اما دلالتها على ارتباط
وجود جوابها بعدم مدخولها بحسب المنطوق فظاهرة واما دلالتها
على ارتباط امتناع جوابها بوجود مدخولها فبطريق صحيح قلت ودلالتها
على الامتناع لوجود الاول بنحو طريقة مفهوم الشرط بشهادة عرف
الكلام كما ان دلالتها على ارتباط تحقق جوابها بعدم مدخولها بطريق

(على امتناع جوابها لوجود الاول
لا للتعدية والافضاء فان قلت
انه لولا تبدل جه ط)

المنطوق بحسب شهادة استعمال اللغة فعلم من هذا ان دلالتها على ارتباط
امتناع الثاني بوجود الاول مترتبة على دلالتها على ارتباط وجود الثاني
بعدم الاول ترتب الثمرة على الشجرة ثم انك تشهد بان مدخولها
متعلق بجوابها من حيث دلالتها على ارتباط وجود الثاني بعدم الاول
لكن المراد من قوله لا يتعلق بشيء سلب التعلق بحسب المنطوق كما هو
المناسب للمباحث اللفظية فلا تغفل عن هذا اذ ربما يشتبه احد الاعتبارين
بالآخر قال الجوهري اما لولا فمركبة في معنى ان لولا تنها يمنع الثاني من اجل
وجود الاول بقوله لولا زيد لهلكنا اي امتنع وقوع الهلاك من اجل وجود زيد
هناك : هذا وان ابا الاخفش قال ان لولا في مثل ذلك القول غير جارة
وان الضمير المتصل الواقع بعدها ضمير مرفوع للضبط وللاحتراز عن التكثير
بلا ضرورة غاية ما في الباب انهم استعاروا صيغة المجرور المتصل مكان
الضمير المرفوع المنفصل وهو شايع كثير كما عكسوا في قولهم ما انا كانت
لكن المختار مذهب الاخفش لما ذكر ولان التقليل بالحق بالكثير في كلام
المصاشارة اليه ولان الضمير فرع الظاهر واذا لم تكن جارة الاصل
فكيف يكون جارة الفرع ولانه لا فرق بين قولك لولاك وبين
قولك لولا انت من حيث المعنى فكما انها ليست بجارة في الثاني انها ح
يجب ان تكون غير جارة في الاول رعاية لموجب اتحاد المعنى واحترازا
عن التحكم المحض فقد ظهر من هذا القول بان الكلام الواقع بعدها تكون جملة
واحدة اذا كانت حرف جر وجملتين اذا كانت غير جارة لكم ابعيه
واما القول بانها لو كانت حرف جر لاحتاجت الى شيء يتعلق به
ولا شيء يتعلق به فضعيف اذ ليس من لوازم حرف الجر تعلقه بشيء
لا سيما عند من قال لانها حرف جر والاكثر اي اكثر استعمال العرب
عند لحوق الضمير بها لا ان يقال لولا انا في التكلم بصيغة الضمير المرفوع

المنفصل

اما لولا فمركبة

المنفصل فان قلت ان لولا اذا دخلت على المرفوع المنفصل يكون خارجا
عما نحن بصدده فما فائدة قوله والاكثر ان يقال الخ قلت فائدته تكميل
وجوه استعمالها اذا دخلت على المضمر وارشاد للمتعلم الى وجه ترجيح
المذهب المختار كما مرت اليه الاشارة آنفا فعلم من هذا ان الواو فيه
واو الحال ويجوز ان يكون للاعتراض ويجوز ان يكون للعطف لكنه
من قبيل عطف القصة على القصة ولولا انت في الخطاب وكذا
اخواته ولولا هو فلولا هما ولولاهم الى آخره وهذا الاستعمال فصيح
وخال عن تكلف التوجيه المذكور كما قال الله تعالى لولا انتم لكنا مؤمنين
اخر الشاهد على سبيل الاستيناف عن قوله لولا هو وان كان الانسب
ان يقدم عليه لينتظم الامثال في سلك واحد بلا تخلل فصل وفيه اشارة
الى انه شاهد للكل من حيث المعنى ولولا حرف يدل على امتناع الثاني
لوجود الاول ويختص بالجملة الاسمية المحذوفة الخبر غالبا فانتم مبتداء
خبره محذوف وهو موجود ون واللام في الجواب للتاكيد وكان
فعل من الافعال الناقصة ونا مرفوع على انه اسمه ومؤمنين منصوب
على انه خبره وكان مع اسمها وخبرها جملة فعلية اقيمت مقام المحذوف
هذا وانها اذا دخلت على الاسم المظهر يكون ما بعدها مرفوعا لا غير
نحو لولا علي لهلك عمر قال الامام الشافعي ولولا الشعر بالعلماء يزري
لكنت اليوم اشعر من لبيد والحرف الرابع من حروف الجارة التي
لا تتعلق بشيء كاف التشبيه نحو زيد كعمرو واما الكاف بمعنى المثل
فهو اسم لا يتعلق بشيء من الفعل وغيره اتفاقا والفرق بينهما من
حيث المعنى ان الاول يدل على اضافة مخصوصة كساير حروف الجارة
والثاني يدل على ذات يلاحظ فيه معنى فيكون اسما مثل الكتاب واللام م
والخاتم واختلف في ان كاف التشبيه هل تتعلق بشيء او لا فرجحوا

للذكي ح

كاف التشبيه

الاخفش وابن عصفور انها اى كاف التشبيه لا تتعلق بشىء استدل
على ذلك بانه اذا قيل زيد كعمرو فان كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل
عليه بخلاف فى فى نحو قولك زيد فى الدار فانها تدل على الظرفية و
الاستقرار مناسب لها وان كان فعلا مناسبا لكاف التشبيه وهو اشبه
فهو متعد بنفسه لا بالحرف فالجواب ان الشرط فى حروف الاضافة
ان يدل على ان لها متعلقا ما واما الدلالة على خصوصية متعلقها فتستفاد
من غيرها وقال غيره انها تتعلق بشىء كساير حروف الجر ولذلك تقع
مع متعلقها صلة للموصول فى السعة وارتكاب حذف صدر الصلة
ضعيف اذ لا حاجة اليه ومجيئها على حرف واحد يدل عليه فى الجملة
ايضا فان الاسماء الظاهرة لا تجىء على حرف واحد الا محذوفا منها
وعلى سبيل الشذوذ فالتحقيق ان هذا النزاع مبنى على نزاع اخر فان
الاخفش قال ان الكاف تكون اسما فى الكلام وظاهر كلام ابى على
الفارسى على ذلك وقال سيبويه لا تكون اسما فى الكلام الا فى ضرورة
الشعر فاذا تقرر هذا عرفت ان لا نزاع ههنا فى الحقيقة حتى ان من
قال انها مشتركة بينهما فاللايق به ان يقول انها تتعلق بشىء من الفعل
وغيره اذا كانت حرف جر ولا تتعلق به اذا كانت اسما ثم ان المصنف
لما كان مذهب الاخفش ههنا غير مرضى عنده اسنده اليه الزعم اولا ثم اشار
الى بطلانه ثانيا بقوله وفى ذلك رد فى عدم تعلق كاف التشبيه بشىء
بحث فان جميع الحروف الجارة الواقعة فى موضع الخبر ونحوه تدل
على مطلق الاستقرار بمعونة المقام فالكاف موضوعة للتشبيه
لقصد افضاء الفعل او معناه الى ما بعدها وقد تزاد الكاف اذا امن
اللبس بان لم يصلح الموضع للتشبيه قال الله تعالى ليس كمثله شىء قال الفراء قد
تجىء الكاف بمعنى على كقول العرب كخير فى جواب كيف اصبحت هذا

كاف بمعنى على

وان

رب

وان رب عند الرمانى وابن طاهر لا تتعلق بشىء فاذا قلت رب رجل
صالح لقيته او لقيت فمجرورها مفعول فى المثال الثانى ومبتدا فى الاول
او مفعول على حد زيدا ضربته لكن يقدر الناصب بعد المجرور لا قبله لان
رب لها صدر الكلام من بين ساير حروف الجر وانما دخلت فى المثالين
وغيرهما لمجرد افادة التكثير او التقليل لا لتعدية العامل حتى يتعلق به واما
الجمهور فقد قالوا ان رب ههنا حرف جر وفيه بحث لانهم قالوا
انها عدت العامل المذكور فلا حاجة اليها لان العامل المذكور مما يتعدى
بنفسه مع انه قد استوفى معموله فى الاول وان قالوا انها عدت عاملا
محذوفا تقديره حصل ونحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير ما معنى الكلام
مستغن عنه ولم يلفظ به فى وقت وحروف الاستثناء كخلا وعدا وحاشا
فحرف جر عند الاخفش لا تتعلق بشىء فما قلت لتعدية الفعل على ما دخلت
عليه كان الا كذلك وذلك المعنى خلاف معنى التعدية الذى
هو ايصال معنى الفعل الى الاسم ولو صح انها متعلقة لصح ذلك فى الا
مع ان احدا لم يقل به والجواب ان المراد من التعدية ههنا هو التعدية
الاصطلاحية وهى التى تفيد معانى الافعال وتكملها على ما هى عليه لا
التعدية اللغوية حتى يتوجه ما ذكر والا فانى يتصور تعدية فعل تخص
الى غيره حقيقة الا ترى ان من والى فى قولك خرجت من البصرة الى
الكوفة مكملان معنى الخروج على ما هو عليه ولم ينصب المستثنى بمعنى
كما فى الا ليحصل الفرق بين كونها افعالا وبين كونها حروفا وفى حرف
جر عند هذيل بل لا تتعلق بشىء ايضا المسئلة الثانية من المسائل
الاربع فى بيان احكام الجار والمجرور بعد المعرفة والنكرة اخر هذه
المسئلة عن المسئلة السابقة لانها من الاولى بمنزلة الكل من الجزء
حكم الجار والمجرور اذا وقع بعد المعرفة سواء كانت محضة او غير محضة

المسئلة الثانية

والنكرة كذلك قبل وقوعهما بعدهما لاستيفاء الاقسام الاربعة
بتمامها الا ترى ان الجار والمجرور اذا وقعا قبل النكرة لا يكون صفة
كقولك رايت في الدار رجلا لحكم الجملة الخبرية التي عرفت حكمها على
التفصيل في الباب الاول من تعينها للوصفية او للحالية او لاحتمالها
معا فان قلت ان كان متعلق الجار والمجرور فعلا يكون جملة
فقد اندرج حكمهما في حكم الجملة الخبرية فلا فائدة في وضع هذه المسئلة
على حدة وان كان شبه فعل يكون مفردا كساير المفردات فليس في
افرادهما عنه وفي تشبيه احكامهما باحكام الجملة زيادة فائدة قلت
المراد من متعلقهما مطلق المتعلق سواء كان فعلا او غيره لبيان
وضع هذه المسئلة وضع المسئلة السابقة واللاحقة والجار والمجرور
لها شبه بالجملة بخلاف ساير المفردات وكذا شبه احكامهما باحكام
الجملة هذا ثم انه يريد تفصيل احكامهما بعد التشبيه واعلام احكامهما
اجمالا ليكون اوقع في النفوس فان المحصول بعد الطلب اعز من المنساق
بلا تعب فقال على طريق نشر غير مرتب فهو صفة اي اذا وقع الجار
والمجرور بعد نكرة محضة فهو يكون صفة لا غير لا يخفى عليك ان كون
مجموع الجار والمجرور مع متعلقهما بشهادة فحوى الكلام مثال القسم
الاول على غصن في نحو قولك رايت طايرا على غصن فقولك
على غصن جار ومجرور وقع صفة لانه اي الجار مع المجرور وقع نكرة بعد خ
محضة وهو طاير ذكر الضمير نظرا الى الخبر فيكون الجار والمجرور
مع متعلقهما منصوب المحل صفة لطايرا وحال اي اذا وقع الجار والمجرور
بعد المعرفة المحضة مثال هذا القسم نحو في زينته في قوله تع فخرج على قومه
في زينته قال الحسن في الحمرة والصفرة وقيل خرج على بغلة شهباء
عليها ارجوان وعليها سرج من ذهب ومعه اربعة آلاف على زيه

اي متبرنيا

اي متبرنيا تغيير للجار والمجرور بحاصل المعنى بمعونة خصوصية المقام
وعلل وقوع في زينته حالا بقوله لانه وقع بعد معرفة محضة وهي
الضمير المستتر في خرج العايد الى قارون خرج فعل ماض فاعله مستتر
فيه قوله على قومه ظرف لغو متعلق به كما ان قوله في زينته حال من ظرف مستقر
فاعله ويحتمل لكان للوصفية والحالية اذا وقع بعد المعرفة الغير المحضة
او بعد النكرة الغير المحضة اما مثال القسم الثالث نحو في اكمامه في
قولهم يعجبني الزهر في اكمامه الاكمام جمع كم بالكسر وهو غلاف النور
ووعاؤه واما مثال القسم الرابع فنحو على اغصانه في قولك
هذا ثمر يانع اي ناضج على اغصانه بين احتماله للوجهين في القسم الثالث
لان الزهر معرف باللام الجنسية وقد عرفت معنى التعريف في
مثل هذا فيما سبق اما كون اللام للتعريف فانما هو على مذهب الخليل
لان عند سيبويه حرف التعريف هي اللام وحدها كما ان عند يونس حرف التعريف
هي الهمزة وحدها فهو قريب من النكرة في المعنى كما عرفته فاذا نظر الى جهة
المعنى يكون صفة كما اذا نظر الى جهة اللفظ يكون حالا واما بيان
احتماله في مثال القسم الرابع لان قولك ثمر موصوف بيانع يعني
ان الثمر موصوف اذا كان بمعنى المفعول لا بمعنى المصدر فهو ثمر
قريب من المعرفة من حيث كونه موصوفا كما انه نكرة في ذاته فان نظرت
الى كونه موصوفا جعلت على اغصانه حالا منه كما لو نظرت الى ذاته
جعلته وصفا له وانما جمع بين القسم الثالث والقسم الرابع في العكس
والدليل لاشتراكهما في الوقوع بعد غير المحضة وفي الاحتمال للوجهين لكن
المقصود هو الذي فصلناه هذا ثم انه لما بين تعلق الجار بالفعل او بما
في معناه وبين حاله اذا وقع بعد المعرفة والنكرة اراد ان يبين تعلقه
بالمحذوف في المواضع الاربعة ليحصل للطالب زيادة الانكشاف

بزيادة التفصيل فقال المسئلة الثالثة من المسائل الاربع في بيان
متعلق الجار في هذه المواضع الاربعة فان قلت فعلى هذا كان
اللايق ان يقدم هذه المسئلة على المسئلة السابقة ليترتب زيادة
التفصيل على اصله بلا تخلل شيء بينهما قلت نعم لكنه ترك هذا التلايم
بين الجار والمجرور وبين احكامهما زيادة فاصلة ط ان المسئلة الرابعة
هي كتتمة الثالثة متى وقع الجار والمجرور صفة او صلة او حالا او خبرا
تعلق بعامل محذوف حذفا واجبا لا يجوز اظهاره الا في الضرورة
كقول الشاعر فانت لدى بحبوحة الهون كاين نعم يجوز ان يقال
استقر في داره لكن لا يكون من قبيل ما وضعت المسئلة لبيانها
كما يشهد بذلك سياق الكلام اختلف النحاة في تقدير ذلك
العامل اذا كان ذلك الجار والمجرور خبر المبتدا فالمذهب فيه ثلاثة
قال الاخفش متعلقه شبه الفعل كما قال جمهور البصريين متعلقه
الفعل فاشار المص الى الاول بقوله وتقديره كاين كما اشار الى الثاني
بقوله او استقر وقال بعضهم يجوز تقدير كلا الامرين ههنا وان كانا
لا يجتمعان عنده العمل وكلام المص يحتمل لهذا ايضا فان او فيه لاحد
الامرين من غير تعيين لكن المختار مذهب البصريين لان الاصل
في العمل هو الفعل لا شبهه لا سيما اذا كان العامل محذوفا ثم انهم
مستمرون على الاختلاف في كل جار ومجرور واقع في هذه المواضع
الاربعة الا الواقع صلة اي متى وقع الجار والمجرور صلة اتفقوا
في جعل العامل المحذوف الفعل لا شبهه فيتعين فيه اي في الواقع
صلة استقر اي تقدير الفعل لا غير وفي قوله فيتعين نوع ايماء الى
ان الجار والمجرور متى وقع خبرا او حالا يجوز جعل متعلقه الفعل
وشبهه والى ان المختار عنده هو المذهب الثالث لان الصلة لا تكون

الاجملة

الا جملة فان قلت اللازم من هذا الدليل ان الجار والمجرور يكون جملة
اذا وقع صلة فمن اين يلزم وجوب كون متعلقه فعلا قلت
اذا لزم من الدليل انه جملة لزم بالضرورة ان يكون متعلقه فعلا لانه
مع فاعله جملة بخلاف اسم الفاعل مع فاعله فههنا ثلثة ابحاث
اما الاول فهو كون الصلة جملة بشهادة الاستعمال ولان الموصول
مبهم يراد ان يعلم بحاله فيذكر الجملة ليعلم ذلك المبهم واما الثاني
فهو كون الفعل مع فاعله جملة لان اسناده اليه اسناد تام لكونه
مقصودا بالذات اليه وايماء واما الثالث فهو كون اسم الفاعل مع فاعله
ليس بجملة لانه لا يقتضي الاسناد اليه من حيث انه اسم وهذا لا ينافي
اسناد اسم الفاعل الى فاعله لتضمنه معنى الفعل فان الاسناد الى
الفاعل اعم من اسناد الكلام والجملة فتعليل البحث الثالث هو سر
قولهم ان اسم الفاعل لما اشبه الخالي عن الضمير في عدم التفاوت
في التكلم والخطاب والغيبة في قولك انا عارف وانت عارف
وهو عارف كما في قولك انا رجل وانت رجل وهو رجل لم يكن مع فاعله
جملة فان قلت اذا وقع اسم الفاعل في سياق حرف النفي يكون
مع فاعله جملة كما صرحوا به فليكن كذلك اذا وقع في سياق الموصول
والا فما الفرق بينهما قلت الفرق ان حرف النفي لما اختص معناه
بالافعال تراه اسم الفاعل بمنزلة الفعل فحكم عليه بانه مع فاعله
جملة بخلاف الموصول فانه لا اختصاص له بالافعال وقد تقدم
مثال الصفة نحو رايت طايرا على غصن والحال نحو فخرج على قومه
في زينته ومثال الخبر اي مثال الجار والمجرور اذا وقع خبرا الا نحو
الحمد لله الحمد مبتداء ولله متعلق بعامل محذوف ونقل فاعله الى
الظرف فالجار والمجرور مع متعلقه خبره فان قلت لله في قولهم

حمدت حمد الله متعلق بالحمد فكيف يكون خبرا له ومتعلقاً بالمحذوف
قلت لما عدل المصدر من النصب الى الرفع لقصد الاستمرار واعتبر جنس
الحمد مع قطع النظر عن متعلق امر به صح ان يكون خبرا عنه ومتعلقاً بالمحذوف
على ان الله في ذلك القول متعلق بالفعل لا بالمصدر ومثال الصلة في
السموات في قوله تعالى وله من في السموات فمن اسم موصول وصلته في السموات
ويحذف متعلق الجار والمجرور ايضا في قولك افي الدار زيد فان زيد
فاعل الظرف على الوجه الراجح وفي قولك والله لاقومن وفي قولك
افي يوم الجمعة صمت حينه وفي قولهم بالرفاء والبنين هذا ثم انه اراد ان
يبين حكم المرفوع الواقع بعد الجار والمجرور هل هو مرفوع به او بغيره فقال

المسئلة الرابعة

المسئلة الرابعة من المسائل الاربع في بيان حكم المرفوع بعدهما وبعد نفي
واستفهام يجوز في الجار والمجرور في هذه المواضع الاربعة الاول موضع
الصفة والثاني موضع الحال والثالث موضع الخبر والرابع موضع الصلة
وحيث وقع اي الجار والمجرور بعد نفي وبعد استفهام فيكون المواضع ستة
حصّل وقوعها بهذه المواضع الستة لما ان اعتماد ستة اشياء على احد
ستة اشياء اخر شرط في عملها على مذهب البصريين ان يرفع على بناء
المجهول الفاعل فايدة اختيار بناء المجهول هي الايجاز والتشويق الى معرفة
العامل في الفاعل والاشارة الى الاختلاف الواقع بينهم في عامل
المرفوع بعد الجار والمجرور فان بعضهم قال هو مرفوع بالجار والمجرور
لا غير وقال بعضهم هو مرفوع بالفعل المحذوف فقط وقال بعضهم يجوز
ان يكون مرفوعا بالجار والمجرور كما يجوز ان يكون مرفوعا بالابتداء لكنه
يرجح الرفع بالجار والمجرور على الرفع بالابتداء فالمصنف اختار هذا المذهب
حيث قال اولا يجوز في الجار والمجرور الى آخره وثانيا وهذا هو الراجح تقول
في موضع الوصف مررت برجل في الدار ابوه فيجوز لك نحو ابوه وجهان

ففي

ففي هذا القول اشارة الى ان ههنا وجها غير هذين الوجهين كما عرفت
احدهما ان تقدره فاعلا اي ان يجعله مرفوعا بالجار والمجرور على انه
فاعل لنيابته عن استقر حال كونه محذوفا لا سيما قد يعتمد ههنا على العامل
باعتماده على الموصوف وهذا اي كونه مرفوعا بالجار والمجرور على انه
فاعله هو الوجه الراجح لحصول الاستغناء بالنايب عند حذف الفعل
لحصول الغرض بالتيمم عند فقدان الماء ولامتناع تقديم الحال في نحو زيد
في الدار جالسا فلو كان العامل هو الفعل المحذوف لما امتنع ولان
القول بان الفعل اذا حذف حذفا لازما ضعف عمله فلم يجز التقديم
فليس بسديد الا ترى ان زيدا في قولهم زيدا ضربته منصوب بفعل
واجب الاضمار سواء قدرته قبلا او بعده والوجه الثاني وهو الوجه
المرجوح ان تقدره مبتدأ اي يجعله مرفوعا بالابتداء مؤخرا عن الخبر
وان يجعل الجار والمجرور خبرا مقدما عليه لقصد الاهتمام فيكون الجار
والمجرور عاملا في الضمير المستتر فيه لاعتماده على المبتدأ في هذا الوجه
كما اعتمد على الموصوف في الوجه الاول وان يجعل الجملة الاسمية
صفة لرجل في المثال المذكور كما جعلت الجار والمجرور صفة له في الوجه
الاول تقول في موضع الحال مررت بزيد عليه جبة وفي مقام الخبر
زيد عندك اخوه كما تقول في موضع الصلة جاءني الذي في الدار ابوه
وتقول في موضع النفي ما في الدار احد كما تقول في موضع الاستفهام
افي الدار زيد قال الله تعالى افي الله شك هذا مثال الاعتماد الجار
والمجرور على الاستفهام كما ان قولك ما في الدار احد مثال الاعتماد
على النفي فان قلت الاستفهام ههنا للانكار والنفي فكيف يصح
تمثيل الاعتماد على الاستفهام ههنا قلت يصح نظرا الى انه اعتماد على
حرف الاستفهام من حيث اللفظ والصورة وهو كاف

وكذا في

في التمثيل ومناسب البحث النحو وفيه تنبيه في قرب ذكر تنبيه على ان الاعتماد
يجوز على حذف الاستفهام بدون اعتبار معناها كما يجوز الاعتماد عليها
مع ملاحظة معناها واذا قلت في الدار زيد يجوز ان يكون زيد في
مثل هذا القول مرفوعا بالجار والمجرور على انه فاعل عند الكوفيين ويجب
ان يكون مرفوعا على الابتداء عند البصريين فيكون الجملة ظرفية عندهم
كما انها اسمية عند البصريين وهذا مبني على ان الاعتماد شرط
في عمل الجار والمجرور عندهم لا عند الكوفيين هذا ثم انه لما فرغ من تفصيل
بحث الجار والمجرور وكان الظرف مشابها له فيه ومعرفة احكام
الجار والمجرور كافية في معرفة احكامه لكن يجوز مع ذلك الغفلة عنها
على الاذهان اراد ان ينبهها عليها فقال تنبيه اي هذا تنبيه
تقول نبهت تنبيها وهو في الاصطلاح عبارة عن عنوان البحث
الآتي بحيث يعلم من البحث السابق اجمالا وان لم يذكر لكنه قد يغفل
عنه فيذكر لقصد التفصيل واحترازا عن فواته جميع ما ذكرناه من المباحث
الاربعة في الجار والمجرور ثابت للظرف ايضا اما الاول فالظرف
لابد من تعلقه بفعل تعلق المحل بالحال واما تعلق الجار بالفعل فتعلق
الافضاء على ما عرفته فلذلك ذكر كل واحد منهما على حدة لكن
لما كان بينهما مناسبة ظاهرة وكان تعلق الجار اولى من تعلق
الظرف ذكرهما في باب واحد وجعل الاول اصلا والثاني تبعا له
نحو وجاؤوا اباهم عشاء ويكون فعشاء ظرف زمان متعلق بجاؤوا
ويكون جملة حالية من فاعله واطرحوه ارضا فارضا ظرف
مكان متعلق باطرحوه والضمير المنصوب المتصل عائد الى يوسف عم
فان قلت ارضا ليس من المبهم على ما فسر وكان حق الفعل ان لا يتعدى
اليه الا بلفظة في قلت انها لما دلت لتنكيرها على ارض مجهولة بعينه

بحث ظروف

من العوان حصل لها ابهام فالحقت بالجهات الست كما الحق
بها عند لابهامه فنصب نصب الظروف المبهمة وقيل لما كثر استعمالها
حذف حرف الجر منها وجعلت من قبيل قولهم كما عسل الطريق الثعلب
او معنى فعل اي او لابد من تعلقه بمعنى فعل كاسم الفاعل واسم
المفعول وافعل التفضيل وغيرها فانه استعملا منهما على سبيل
المنفصلة الحقيقية نحو زيد مبكر اي مسرع يوم الجمعة فزيد مبتدأ
خبره مبكر ويوم الجمعة ظرف زمان متعلق به وجالس امام
الخطيب امام ظرف مكان مبهم متعلق بجالس والمجموع معطوف
على قوله زيد مبكر يوم الجمعة فالمرفوع على المرفوع والمنصوب على
المنصوب ففي عطف ظرف المكان على ظرف الزمان اشارة
الى ان ظرف الزمان اصل بالقياس الى ظرف المكان لشدة
احتياج الفعل اليه كما ان في خصوصية المثال ارشادا الى ذات
يوم الجمعة واما البحث الثاني لعنوان الظرف سواء كان ظرف
زمان او ظرف مكان اذا وقع بعد نكرة محضة تكون صفة وحالا
ان وقع بعد معرفة محضة ويحتمل لهما ان وقع بعد غير نكرة محضة
فيكون الاقسام اربعة على قياس ما عرفت في الجار والمجرور
ومثال وقوعه صفة اي مثال الظرف الواقع صفة لنكرة محضة
نحو فوق غصن في قولك مررت بطاير فوق غصن ففوق
ظرف مكان مبهم متعلق بمحذوف ان كان متعلقه الفعل
يكون الجملة الفعلية مجرورة المحل على انها صفة طاير وان كان
شبه الفعل يكون مجرورا وصفة له من حيث اللفظ وان كان
المجموع هو الصفة من حيث المعنى ومثال الظرف الزمان الواقع صفة
نحو رايت قمرا ليلة البدر ومثال وقوعه حالا من معرفة محضة

نحو رايت الهلال بين السحاب فبين مع متعلقه المحذوف حال
من الهلال فانه معرفة محضة لكون حرف التعريف فيه للعهد
لا غير وقد يجعل اسما معربا على حسب العوامل بدون اعتبار الظرفية
فيه وقد قرئ لقد تقطع بينكم برفع النون ومثال وقوعه محتملا لهما
اي للوصفية والحالية نحو يعجبني الثمر الكاين او كاينا فوق الاغصان
فان الثمر معرف بلام الجنس وقريب من النكرة على قياس ما تحققت
ونحو رايت ثمرة يانعة كاينة فوق غصن فان ثمرة نكرة موصوفة
قريبة من المعرفة وذكر ههنا غصنا بصيغة الافراد والتنكير لتناسب
افراد ثمرة وتنكيرها كما جمع الاغصان وعرفها لتناسب الجنس
وتعريفه واما البحث الثالث فهو ان الظرف متى وقع بعد مبتدا
او موصول تعلق بمحذوف تقديره كاين او استقر مثال وقوعه خبر
نحو والركب ثابت مكانا اسفل منكم اي من مكانكم فالركب مبتدا
واسفل افعل التفضيل استعمل بمعنى صفة مكانا محذوفا اقيم مقامه فيكون
مع متعلقه خبرا له ومثال وقوعه صلة نحو ومن عنده لا يستكبرون فمن
اسم موصول مبتدا وعنده مع متعلقه الفعل المحذوف صلته وقوله
لا يستكبرون خبره فان قلت ما معنى من عنده والله منزه عن مكان
قلت لان اطلاقها يؤدي الى اعادة بحث الجار والمجرور في بحثها
نحو زيد في داره مال واما تخصيص نصبها بالعامل المحذوف في بعض
الابحاث الاربعة فليكون لترتيب بحث الجار والمجرور فان قلت
فالظرف يكون منصوبا بتقدير في فيكون بحثه من قبيل بحث
الجار والمجرور من حيث المعنى فما السبب الباعث الى افراد بحثه
عن بحثهما قلت السبب ههنا سببان لفظي ومعنوي اما اللفظي
فلان الظرف منصوب بعامل بتقدير حرف الجار وذلك مجرور

بظرف

بظرف حرف الجر واما المعنوي فلقيام الفرق بين قولك صمت في
رجب وبين قولك صمت رجبا فان الاول يفيد ظرفية للصوم
كما ان الثاني يفيد مقارنته له نهاية ثم انه لما ابتدا بابحاث الجمل
التي تنتهي الى الكلمات وهي متاخرة عنها من حيث التحليل وان كانت
متقدمة عليها من حيث الجزئية والتركيب وقد فرغ من تعليم
ابحاث الجمل ومن ابحاث لواحقها اراد ان يعلمك ابحاث
كلمات مخصوصة من بين الكلمات لا يكون فيها علم اللغة
كما هو حقها بخلاف ساير الكلمات مع انك تحتاج الى معرفتها
لكثرة دورها في اللسان ولغموض معانيها على الاذهان فقال
الباب الثاني من الابواب الاربعة في تفسير كلمات من جهة هيآتها
ومعانيها ووجوه استعمالاتها فعلم من هذا ان من قال ان الذي ذكره
بعد هذا لا يصدق عليه حقيقة التفسير لا لغة ولا اصطلاحا فقد سهى عن
مقصوده من هذا الباب كما ترى يحتاج احتياجا تاما اليها اي الى معرفتها
من هذه الحيثيات المعرب اي العارف بالاعراب والقاصد
ان يعرف الاعراب فالاول ابلغ والثاني انسب وهي اي
الكلمات المحتاج اليها غاية الاحتياج عشرون كلمة سواء كانت
اسما او حرفا اما دليل الاقتصار على هذا العدد المخصوص فهو الاستقراء
فلا يمنع وجود كلمة سواها لا على عدم وجودها على ان هذا الكتاب
رسالة في النحو لبيان الاحكام على سبيل الايجاز وهي اي عشرون
كلمة ثمانية انواع بحسب اعتبار وجوه الاستعمال فظهر صحة الحمل فلا يكون
بمنزلة قولك العشرون ثمانية بل يكون كقول الشاعر كما غيرهم قل وان
كثروا اما سبب الحمل عليها فهو ان تلك الكلمات لما كانت متوافقة وجوه
استعمالاتها نزلت منزلتها فحمل حكمها عليها واما دليل الاقتصار على الثمانية

لا يكفي مح

الباب الثاني في تفسير كلمات

محتاج اليها ايضا فانه الاستقراء النفي انما يدل على عدم علم وجوده كلامه مح

ط وانه كثيرا ما غيرهم قل مح

النوع الاول

لفظ الاول

لفظ الاستغراق ايضا احدها اي احد الانواع الثمانية ما جاء اي يستعمل على وجه
واحد قدم هذا النوع على سائر الانواع لانه يستعمل على وجه واحد وهو اربعة
الفاظ فان قلت لم لا يقول هنا اربعة احرف كما هو المناسب في مقابلة
ذكر النوع قلت قوله احدها قط بفتح القاف اي في ذلك على ان النوع
ههنا ليس بنوع منطقي حتى يراعى مقابلته بل هو بمعنى الامر الشايع كيف كان
قوله بفتح القاف متعلق بمحذوف هو صفة قط تقديره قط الملتبس بفتح
القاف قوله وتشديد الطاء وضمها عطف على قوله بفتح القاف كائنا في
لغة الفصحى وهو تانيث الافصح كفضلى تانيث الافضل اما فائدة القيد
الاول فهي الاشارة الى انه ثابت فيها سالم عن التغير والتحريف
واما فائدة القيد الثاني فهي الاشعار ان في قط لغات اخر فصيحة وفي
قط بضم القاف والطاء مشددة على سبيل اتباع الضمة للضمة وقط
بفتح القاف وضم الطاء مخففة وبعضها حال كون الطاء مخففة على سبيل
اتباع ضمة القاف لضمة الطاء ايضا ولا يخفى عليك ان هذه اللغات
موصوفة بالفصاحة ايضا لخلوها عما يخل بها فما وقع في بعض النسخ
من الفصيحة بدل الفصحى ليس كما ينبغي لاشعاره بان هذه اللغات
غير فصيحة وهو ظرف لاستغراق ما مضى من الزمان اي قط
لفظ موضوع للزمان ليدل تحقيقا على الزمان الماضي المستغرق
لنفي الفعل الماضي لوقوعه في سياق النفي فيكون ظرف زمان للمنفي
لا للنفي فلهذا اختص استعماله بالنفي غالبا فعلم من هذا التقرير انه موضوع
للزمان لا للزمان الماضي المستغرق فيكون اللام في قوله لاستغراق
ما مضى من الزمان لام التعليل لا لام الصلة للوضع فكثيرا اشتبه
الاولى بالثانية في مثل هذا المقام فلهذا قال بعض الشارحين ههنا
وعند البعض ليس هذا الوضع بل من وقوع قط في سياق النفي نحو ما فعلته

قَطُّ قُطُّ قَطْ قُطْ قَطِّ قَطُ

قط

قط اشتقاقه من قططته اي قطعته فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع
من عمري فان الزمان الماضي منقطع عن الحال والمستقبل وبنيت
لتضمنها معنى مذ والى اذ المعنى ما فعلته مذ ان خلقت الى الآن واما
بناؤها على الحركة فلئلا يلزم التقاء الساكنين فبنيت على الضم
تشبيها بالغايات وقد تكسر فان الاصل في تحريك الساكن هو الكسر
ثم انه لما ادعى اختصاص استعماله بنفي الفعل الماضي وجود استعماله
مع نفي الفعل المضارع مخالف له بحسب الظاهر اشار الى دفع مخالفته
بنفي اعتباره بقوله وقول العامة لا افعله قط لحن اي استعمال على سبيل
الخطاء فيكون منقولا من عند انفسهم فلا يلتفت اليه كما لا يلتفت
الى المحرفات فيكون وجوده كعدمه فان قلت لا يكون اللحن في الاستعمال
بل في الاعراب قال الجوهري اللحن الخطاء في الاعراب قلت سلمنا لكن
استعمل ههنا في الخطاء في الاستعمال على سبيل المجاز فان قلت لا يلزم
من استعمال العامة مع نفي الفعل المضارع ان يكون خطاء لجواز ان
يكون استعماله معه على سبيل المجاز واما القول بان ائمة اللغة
لم ينقل عنهم انهم استعملوه معه لا حقيقة ولا مجازا فهو لا يمنع الاستعمال
لجواز ان يوجد الاستعمال مع عدم نقله عنهم قلت ان استعماله مع نفي
الفعل الماضي قد ثبت عند ارباب اللغة ولم يثبت استعماله مع نفي
الفعل المضارع قول العامة وقولهم ملحق باصوات الحيوانات عند اهل
البلاغة فلا يكون اقوالهم معتبرة اصلا سواء كانت حقايق او
مجازات فلذا لا يستدل باقوالهم على شيء اصلا ولا يخفى عليك
ان المص في صدد اثبات اللغة فاذن مقصوده ان هذه اللغة
لا تثبت بمجرد قول العامة سواء كان قولهم حقيقة او مجازا وان كان
يفيد معنى عندهم كالمحرفات ثم ان قط بفتح القاف وسكون الطاء

[illegible]

تارة تجئ بمعنى حسب تقول قطك هذا الشئ فبنيت على السكون لكونها
موضوعة على الحرفين ولكون السكون اصلا في البناء واخرى تجئ
بمعنى يكفي تقول قطني بنون الوقاية كما تقول يكفيني واما قط في قولك
اضرب زيدا فقط فقد قيل انه اسم فعل بمعنى انته صدر بالفاء تزيينا
للفظ فكانه جزاء شرط محذوف اي اذا ضربت زيدا فانته عن ضرب
غيره والثاني من الالفاظ الاربعة عوض بفتح اوله اي بفتح العين — لفظ الثاني
وتثليث آخره اي بالحركات الثلث في الضاد وكلها حركة بنائية
فبناؤه على الضم كقبل وبناؤه على الكسر كامس وبناؤه على الفتح
كاين ومعناه الابد الا انه مختص بالفعل المضارع المنفي تقول
عوض لا افارقك تريد لا افارقك ابدا ولا يجوز ان تقول
عوض ما فارقتك كما لا يجوز ان تقول قط ما افارقك وهو ظرف
من الظروف الزمانية لاستغراق ما يستقبل في الزمان اي هو
لفظ موضوع للزمان المستقبل واما دلالته على الاستغراق فمن — نسخة
بالنفي قال الجوهري عوض للزمان المستقبل كما ان قط للزمان
الماضي وسمي الزمان عوضا اي يطلق عليه عوض كما يسمى مدة
ودهرا لانه كلما ذهبت منه اي من الزمان مدة بالرفع فاعل
ذهبت عوضتها مدة اخرى التعويض اعطاء العوض تقول فلان
عوضني اذا اعطاك العوض فالمقصود ان الزمان اذا مضى
جزء منه يجئ جزء آخر بدله وكذلك اي مثل عوض ابدا في نحو
قولك لا افعله ابدا وان كان بينهما فرق من حيث ان
استعمال عوض مختص بالنفي كما ان استعماله يعم تقول فيهما اي في
ابدا ظرف لاستغراق ما يستقبل في الزمان اي لفظ موضوع للزمان — لفظ الثالث
المستقبل المستغرق للفعل الواقع فيه الثالث مما جاء على وجه

التعويض اعطاء العوض تقول فلان عوضني اذا اعطاك العوض فالمقصود ان الزمان اذا مضى جزء منه يجئ جزء آخر بدله ححح

واحد

واحد اجل بسكون اللام وهو حرف موضوع لتصديق
الخبر ولا يجئ بعد الاستفهام تقول جاء زيد في الاثبات وما
جاء زيد في النفي فيقول المقابل اجل قوله اي صدقت تفسير
مقدر وهو متعلق ذلك الحرف فان قلت كان المناسب
لقوله لتصديق الخبر ان يقال صدّق قلت المراد من تصديق
الخبر نسبة الصدق الى المخبر فيكون ذلك الحرف دالا على
تلك النسبة هذا قول الزمخشري وابن مالك ومن تابعهما وقيل
هو حرف جواب مثل نعم فيكون تصديقا للمخبر واعلاما للمستخبر
ووعدا للطالب فاذا قيل قام زيد او اقام زيدا و اضرب زيدا
يقول اجل قال الاخفش مثل نعم الا انه احسن من نعم في التصديق
ونعم احسن منه في الاستفهام والصنف الرابع من الاصناف — لفظ الرابع
الاربعة التي تستعمل في الكلام على وجه واحد بلى لانها اصلية
عند الجمهور وقال بعض النحاة اصلها بل فالياء زائدة حرف
موضوع لايجاب المنفي واثباته فاذا قال رجل ما قام زيد
فان اردت تصديقه قلت نعم وان اردت تكذيبه
قلت بلى ثم ان ذلك المنفي لما جاء استعماله على احد الوجهين
اشار اليه بقوله مجردا عن الاستفهام كان المنفي الذي وقع
قبل هذا الحرف نحو زعم الذين كفروا اي ادعى مشركوا مكة
ان لن يبعثوا يوم القيمة قال صاحب الكشاف في سورة
التغابن في تفسير هذا القول الزعم ادعاء العلم ومنه قوله عم
زعموا مطية الكذب وعن شريح لكل شئ كنية وكنية الكذب — الزعم
زعموا ويتعدى الى مفعولين تعدي العلم قال الشاعر ولم ازعمك
عن ذاك معزلا وان مع ما في حيزه قائم مقامهما انتهى قل يا محمد لهم

بلى وربي اي اقسم بربي لتبعثن بعد الموت فبلى حرف
دال على اثبات ما وقع بعد لن وهو البعث الواو في وربي واو القسم
قوله لتبعثن جوابه او مقرونا معطوف على قوله مجردا اي او كان
ذلك المنفي مقرونا بحرف الاستفهام نحو قوله تعالى الست بربكم اعراف
قالوا بلى اي بلى انت ربنا فان قلت كان حق العبارة ان
يقول في تفسير المقدر اي انت ربنا فما الفايدة في اثبات بلى فيه
قلت فايدته التصريح بتعلقه بذلك المقدر مع دفع توهم كون
حرف التفسير فاصلا بينه وبين متعلقه فبلى حرف دال على
ايجاب المنفي الواقع بعد ليس المقارن بحرف الاستفهام فان
قلت ان الاستفهام فيه للانكار فيكون مثبتا بناء على ان نفي
النفي اثبات لعدم الواسطة بين النفي والاثبات فمن اين
يتصور ايجاب المنفي قلت مع تجريد النظر عن الاستفهام الانكاري العارض
له واما الفرق بين الايجابين كالفرق بين المصباح والاصباح
فظهر ان بلى لا يستعمل الا بعد النفي ولذا قال ابن عباس لو قالوا
نعم مكان قولهم بلى لكفروا لانها تكون مقررة لما سبق وقد قال بعض
الفقهاء فيما اذا قال رجل لاخر اليس لي عليك الف فقال بلى لزمته
ولو قال نعم لم تلزمه وقال الاخرون يلزمه فيهما لانهم قد مضوا
في ذلك الى موجب العرف لا الى مقتضى اللغة فجملة بلى انت
ربنا منصوبة المحل على انها مقولة للقول المذكور كما جملة الست
بربكم منصوبة المحل على انها مقولة القول المحذوف تقديره قال
الست بربكم هذا ثم انه لما فرغ عن ابحاث النوع الاول الجاري
على وجه واحد المشتمل على اربعة الفاظ اثنان منها اسمان واثنان
منها حرفان فالاسمان قدما على الحرفين لكونهما ظرفا مع انهما مستقلان

[illegible] يتصور [illegible] تجريد النظر [illegible]

في الدلالة

في الدلالة على معناهما كما قدم الاسم الاول الدال على الماضي على
الثاني الدال على المستقبل وقدم الحرف الاول الاعم استعمالا على
الحرف الثاني الذي لا يكون الا للايجاب بعد النفي اراد ان شرع
في ابحاث النوع الثاني الجاري على وجهين فقال النوع الثاني النوع الثاني
من الانواع الثمانية ما جاء على وجهين بحسب موارد الاستعمال
واما بحسب المورد الواحد فلا يستعمل الا على احد الوجهين وهو
اذا اي هذه اللفظة من حيث هي سواء كانت للظرفية او للمفاجاة جاءة
فلذلك فرع عليها بقوله فتارة يقال فيها فتارة مأخوذة اذا
من التارة اي مثل ذلك تارة بعد تارة اي مرة بعد مرة فيكون
مفعولا مطلقا للعدد اي فيقال في كلمة اذا مقالة واحدة هي
فيوقت باحد الاستعمالين انها ظرف لوقوع مضمون جزائه
فيه كقولك اذا جئتني اكرمتك مستقبل لدلالتها على الزمان
الاتي واما قول البعض انها تكون للحال ~~[illegible]~~ على ذلك بقوله استدلالا
تعالى والنجم اذا هوى فضعيف لعدم استلزام الدليل لما ادعاه
على ما لا يخفى خافض لشرطه لاضافته اليه وقد عرف هذا
الحكم في المسألة الثانية من الباب الاول لكن ذكرها هنا لاتمام م
ما يفيد تمييزه ولموافقته لقوله منصوب بجوابه على انه مفعول فيه
هذا عند الجمهور وقيل ان عامل اذا شرطه كمتى وحيثما فلا يكون
مضافا الى شرطه وهذا القول النفع اي ازيد نفعا من قول النحاة سابرجو
لان فيه الدلالة على ان له جوابا يعمل فيه وان له شرطا يخفضه
بخلاف قول النحاة فانه ساكت عن ذلك والناطق اولى من
الساكت فيكون قوله اولى من قوله فهذا اول وجه الترجيح من حيث
النفع الى المتعلم واوجز اي اقصر نظما مطلقا سواء كان من جهة التركيب
نظما

او الكلمات والحروف فهذا ثاني وجه الترجيح من حيث سهولة
الجريان على لسان المتكلم فاذا كان قوله مرجحاً بكل واحد من الترجيحين
على حدة ففي حال اجتماعيهما يكون ارجح فلذلك قرائه بالواو الدال على
التشريك والاجتماع في قوله واوجز فان قلت الاولى ان يقدم
وجه الترجيح الثاني على وجه الترجيح الاول لكونه راجعا الى اللفظ
ويكون وجه الاول راجعا الى المعنى ولا شك ان الالفاظ متقدمة
على المعاني في استفادة المعاني منها ووسيلة اليها قلت نعم لكن
المعاني مقصودة بالذات نصب عين الطلب فلذلك قدمه عليه
من قول الموضحين المعتنين ببيان ظاهر الاعراب بدون الاعتناء
في درك المعاني فلذلك لم تقبل بدله من قول النحاة قوله من قول الموضحين
تنازع فيه انفع واوجز فانت مخير في الاعمال ظرف لما يستقبل
من الزمان اي اذا كلمة موضوعة للوقت المستقبل فان قلت كيف
صح قولهم اذا ظرف لما يستقبل من الزمان بناء على ان الزمان يمتنع
ان يكون له زمان قلت لما جعلت الظرفية صفة اللفظ على سبيل
تسمية الدال باسم مدلوله وقيل هذا اكثر في الاستعمال الاسماء النحو ... الاستبعاد فيه اي في معنى اذا معنى حرف الشرط فيكون الاضافة
بمعنى اللام اما اذا فسر بالمعنى الذي هو الشرط اي التعليق فيكون
الاضافة بمعنى من غالبا حال في معنى الشرط بقيد فايدة الظرفية
اي يكون فيه معنى الشرط في اكثر الاستعمالات تحققها في الكلام
فيكون الغلبة فوق الكثرة ودون الدوام واللزوم كما ان النادر
دون القليل والكثير وانما قيده بذلك لمجيئها لمجرد الوقت
نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو على معنى وقت قيام زيد وقت
قعود عمرو على ما جوزه سيبويه ولمجيئها للمفاجاة وللعطف على الحكم

اذا يجي لمجرد الوقت

الواقع السابق

السابق اولاً فايدته دفع توهم عدم الاختصاص الناشي من كونها
غير معمول في الشرط تختص اختصاص ظروف التعريف بالاسم الناشي
في الاختصاص عنوان الاصل في باب الشرط والتعليق هو الفعل
كما هو المقرر عندهم اذا هذه اي الشرطية احترز بذلك عن اذا النجائية
فانها تختص بالجملة الاسمية بالجملة الفعلية سواء كان فعلها ماضيا
او مضارعا وقد اجتماعهما في قولي ذويب والنفس راغبة اذا
رغبتها واذا ترد الى قليل تقنع لا يخفى عليك ان دخول الباء على المكل
ههنا غير المتعارف الوجهي فان المشهور في الاستعمال ان يدخل
الباء على المقصور كما في قوله تعالى والله يختص برحمته من يشاء
وههنا دخلت على المقصور عليه كما اشرنا اليه فاذا دخلت على
الاسم نحو اذا السماء انشقت ونحو ذلك اذا زيد جاءك فاكرمه
فلابد في التأويل محافظة على قاعدة الاختصاص فالسماء فاعل
الفعل المحذوف على شرطية التفسير لا مبتدأ خلافا للاخفش تقديره
اذا انشقت السماء انشقت فيكون داخلة على الفعل تقديرا فيكون
المراد من الاختصاص اختصاصا مطلقا سواء كان تحقيقيا او
تقديريا ثم لما فرغ من بيان الوجه الاول اراد ان يشرع في بيان
الوجه الثاني فقال وتارة اخرى تجئ للمفاجاة اي في تحقق اذا وبيان
معناها حرف مفاجاة تمسكا بالظاهر المتبادر الى الفهم هذا مذهب
الكوفيين وظرف زمان عند المبرد وظرف مكان عند الزجاج
فاختار المصنف الاول كما اختاره ابن مالك والثاني ابن عصفور
والثالث الزمخشري وتختص اي اذا الفجائية بالجملة الاسمية
نحو ونزع يده فاذا هي بيضاء للناظرين وان تصبهم سيئة بما قدمت
ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون ونحو خرجت فاذا السبع

الباء على المقصور

واقف وأما ما حكي عن العرب من نحو خرجت فاذا قد قام زيد فنادر
لا عبرة به وأما السبب لاختصاصها بالاسمية فللفرق اللفظي بين اذا هذه
وبين اذا الشرطية المناسبة للفعل على ما هو شأن طريق الاستنباط
التعليل بعد الوقوع وقد اجتمعا اي اجتمع استعمال كل منهما جاريا في مقتضاه
كما انفرد استعمال احديهما في كلام واحد ثابتا في محله وفائدة صورة الاجتماع
زيادة الايضاح مع الاغناء عن تعداد صور الانفراد في قوله ثم اذا دعاكم
دعوة من الارض اي دعاكم اسرافيل على صخرة بيت المقدس ثانيا بدعوة
واحدة يا اهل القبور اخرجوا اذا انتم تخرجون بسرعة من غير توقف
ولا تلبث فاذا الاولى للشرط والثانية للمفاجاة وهي تنوب
مناب الفاء ومن الارض صفة دعوة او متعلقة بدعاكم فان قلت
لا نسلم الحصر لجواز ان يكون متعلقة بدعوة قلت لا مانع عن الجواب لكن
الاصل عدم اعتبار الضعيف في مقابلة القوي واذا قيل اذا جاء نصر الله
بطل هذا الحصر النوع الثالث من الانواع الثمانية ما اي لفظ جاء اي
استعمل على ثلثة اوجه كوجوه استعمال المشترك في معانيه وهو اي جاء اي
على الوجوه الثلثة لسبعة الفاظ احدها اي احد الالفاظ السبعة
كلمة اذ من حيث هي فيقال فيها اي لبيان وجوه استعمالها انها تستعمل
في معنى اللام كما في قوله تعالى واوذوا في سبيلي تارة اي مرة مطلقة
من غير قصد الى واحد بعينه كما لا يقصد الى العدد بعينه في قولهم فعل
ذلك مرتين ظرف اي اسم لكن اطلق عليه اسم مسماه اشعارا بالمناسبة
بينهما وتعبيرا عن المقصود بما هو فيه لما مضى من الزمان نحو فقد نصره
الله اذ اخرجه الذين كفروا واما اذا عبر به عن الزمان المستقبل نحو يومئذ
تحدث اخبارها فالجمهور انه من باب تنزيل المستقبل الواجب الوقوع
منزلة الواقع اعلاما بتحققه كما في قوله تعالى ونفخ في الصور فان قلت

النوع الثالث

اذا الدال

اذ قد يستعمل للوقت المجرد

اذا الدال على الزمان الماضي قد يستعمل للوقت المجرد عن معنى الظرفية
كما في قولهم يوم منذ وقد قالوا ان اذ في قوله تعالى واذكر في الكتاب
مريم اذ انتبذت بدل اشتمال من مريم على حد البدل في قوله تعالى يسألونك
عن الشهر الحرام قتال فيه قلت اطلاق الظرف عليه انما هو باعتبار
بعض استعمالاته يدل عليه قوله لما مضى من الزمان وتعديه بعض
التقوية قوله وتدخل اذ على الجملتين سواء كان لفظا او تقديرا
احديهما الاسمية والاخرى الفعلية مثال الاسمية في صورة [illegible]
انتم قليل في قوله تعالى واذكروا اذ انتم قليل فانتم مبتدا وخبره قليل يستوي
فيه المفرد والمثنى والجمع والجملة في محل الجر لكون اذ مضافة اليها واذ
منصوب المحل على انه مفعول به لاذكروا اي واذكروا وقت كونكم قليلا عددكم
هذا على مذهب من يرى كالاخفش والزجاج انه يقع مفعولا به كما هو المختار
الغير المحتاج الى تأويل واما من لا يرى انه مفعول فهو يقول انه ظرف لمحذوف
يدل عليه محذوف الكلام فيكون التقدير واذكروا حالكم اذ انتم قليل على
هذا سائر ما وقع من هذا القبيل يدل على ذلك قوله تعالى واذكروا نعمة
الله عليكم اذ كنتم اعداء واما كلام المص فيمكن حمله على كلا المذهبين
لكن حمله على الثاني اظهر كما لا يخفى ومثال الجملة الفعلية واذكروا اذ كنتم
قليلا الحال على ما ذكر آنفا قال الزمخشري اذ منصوب على انه مفعول به
لا ظرف اي اذكروا وقت كونكم اقلة اذلة ثم لما فرغ من بيان استعمال
الوجه الاول اراد ان يذكر الوجه الثاني وان يبين استعماله فقال
ويقال تارة اخرى انها حرف المفاجاة نص على ذلك سيبويه اي
لا تقع الا بعد بينا او بينما ويحذف بعدهما وهو يسير واما من انكر
وقوعها بعدهما فهو محجوج بالسماع وفيها اربعة اقوال الاول انها حرف
المفاجاة وهو المختار عند المص والثاني انها زائدة والثالث انها ظرف

قوله واذكروا اذ كنتم قليلا فكثركم اي كثرتكم عددكم في سورة الاعراف

زمان

والرابع انها ظرف مكان وبينا ظرف مكان مضاف الى الجملة التي
يليها بتقدير بعده امر متعدد لتصحيح معناه واما كونها ظرف مكان فبناء على
الظاهر المتبادر او على تنزيل ما بين الازمان بمنزلة المكان والا فما بين
الازمان زمان لا غير فاذا قلت بينا انا قايم اذ جاء زيد يكون العامل في
بينا جاء واذا قلت بينا انا قايم اذ جاء زيد يكون العامل فيه جاء ايضا
عند من قال بزيادتها واما من قال انها حرف مفاجاة يكون العامل
فيه معنى المفاجاة بشهادة مجرى الكلام او عامله محذوف
يدل عليه المذكور بعدها ولا يبعد ان يعمل المذكور بعدها فيه بشهادة
استقامة المعنى واما من قال انها ظرف زمان يكون العامل فيه
وفي اذ محذوف يدل عليه معنى الكلام تقديره فاجاءنا زيد
بين ازمان قيامي بعد وقت مجيئه فيكون اذ بدلا من بينا بدل
الكل مثلا الى المعنى والتحقيق واما من قال انها ظرف مكان يكون
العامل فيه وفي اذ ما بعدها فالتقدير جاء زيد في مكان بين اوقات
قيامي فيكون اذ بدلا من بينا بناء على ان العامل الواحد لا يجوز
ان يعمل في ظرفي [illegible] مكان الا على سبيل البدل ولا يخفى عليك ان بينا
ههنا ليس بظرف مكان في التحقيق ههنا وجوه اخر غير ما نقلنا ح
فاذا تقرر هذه الصور شرع في تقدير البيت كقوله اي قول عنترة بن شداد العبسي
فبينما العسر اذ دارت مياسير تشهد بذلك قوله تعالى ان مع العسر يسرا
وقوله عم لن يغلب عسر يسرين مياسير جمع ميسر وميسر ضد عسر
فان قلت الضدان لا يجتمعان في زمان واحد فما تقول في
معنى البيت قلت ان الشاعر لما جعل اليسر كالمقارن للعسر لقرب
زمانه من زمانه اخبر بان المياسير الكثيرة موجودة في زمان وجود العسر
زيادة تقوية للقلوب وتسلية لمن اصابه الفقر فيكون الغرض من قوله

خيرا
اوله واستقدر الله خيرا وارضين
به اي بحكم الله تع فبينما العسر
اذ دارت مياسير استقدر الله
اي اطلب من الله ان يجعلك قادرا
على الخير وارضين به اي بما قدر الله
لك ولا تضجر العسر الذي قدر لك
الفاء في فبينما للسبب من المحذوف
واصل بينما بين وزيد للتنويع
العموم

تحصيل

تحصيل هذا المعنى لا بيان وقوعهما في شخص واحد في زمان واحد ولما القول
بان ما بين ازمان وجود العسر لا ينافي ان يكون ظرفا للدوران
المياسير فبعيد عن معنى البيت بمراحل فيكون التقدير عند من قال
بحرفيتها فاجاء دوران المياسير العسر بين اوقات وجوده واذا
تحققت ما قدمت لك في التصوير لا يخفى عليك تقدير ساير
الاقوال فيه وقيل التقدير وقت وجود العسر وقت دوران اليسير
فيكون مبتدا وخبرا وقيل التقدير بين اوقات وجود العسر
دون المياسير فيكون بينهما خبر المبتدا المحذوف يدل عليه قوله
واذا دارت مياسير ويقال فيها تارة اخرى انها حرف تعليل
عند البعض اي حرف دال على تبيين علة الشيء سواء كان تعليلا
لميا او انيا فان قلت ينبغي ان يكون مثل هذا لا يضبط ولا يندرج
تحت القاعدة لجواز ان يكون مجازا وباب المجاز مفتوح قلت
احتمال هذا محمول على ان يكون مشتركة كما هو مختار البعض كاذ وقد
وقع في بعض النسخ اللام موقع الكاف فان قلت مثل هذا لا يصح
ان يكون شاهدا للتحقيق لاحتمال غير التعليل فيها كما يجي قلت
امثال هذه جايزة في الكلام وواقعة في العلوم فان عدم صلاحية
امر لامر من وجه لا يستلزم عدم صلاحيته له من وجه آخر كما لا يستلزم
سلب الخاص سلب العام ففي قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ
ظلمتم انكم في العذاب مشتركون لن ينفعكم يوم القيمة اشتراككم صحار
في العذاب لكون كل واحد منكم من في العذاب ما لا يطيقه طاقته
كما لا ينفع الواقعين في الامر الصعب اشتراكهم فيه لتعاونهم في تحمل
اعبائه اي لاجل ظلمكم في الدنيا فان قلت اليوم هل هو متعلق بينفع
حتى يفيد السلب الجزئي او بمعنى النفي المستفاد من لن حتى يكون

سلبا كليا قلت كل منهما جائز لكن الثاني راجح فالاول يفيد غاية شدة
عذاب يوم الآخرة حتى لا يحصل نوع من التخفيف بالاشتراك فيه
كما يحصل من الاشتراك في عزه من العذاب والثاني يفيد استغراق نفي
نفع على ابلغ وجه لكن تعلق الظلم بالنفي يرجح الثاني لرعاية انتظام
الكلام والواو فيه للحال ويجوز ان يكون للعطف باعتبار كما يجوز ان يكون
للاعتراض ولن حرف ناصب تنفع منصوب بها وكم مفعول واليوم
مفعول فيه واذ ظلمتم بمعنى المصدر مفعول له وانكم في العذاب مشتركون
في تاويل المصدر فاعله وقيل فاعله مستتر فيها عايد الى التمني المذكور قبله وانكم
في العذاب مشتركون مفعول له واذ ظلمتم بدل من اليوم بدل الكل اي لن
ينفعكم تمنيكم يوم القيمة لان حقكم ان تشتركوا في العذاب كما كنتم
تشتركون في سببه وهو الكفر اذ صح ظلمكم وتبين ولم يبق لكم ولا لاحد
شبهة في انكم ظالمون الثانية من الكلمات المستعملة على ثلاثة اوجه
لما احد اوجهها ان يختص استعمالها بالماضي لفظا او تقديرا فيقتضي
جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود اوليهما ولاجل ذلك يقال فيها
تارة في نحو لما جاء زيد جاء عمرو انها حرف وجود لوجود اي حرف
يدل على ارتباط تحقق الجملة الثانية بتحقق مضمون الجملة الاولى
ارتباط السببية فيكون شبيهة بحرف الشرط قال سيبويه انها
حرف بمعنى اللام فمعنى لما جاء زيد جاء عمرو لان يجيء عمرو لاجل مجيء
زيد وقال بعضهم ان جواب لما قد يقترن بالفاء وقد يحذف
لقيام الدليل عليه فلما اختار حرفيتها اشار الى رد القول بخلافها
بقوله زعم وقد وقع في بعض النسخ الواو قبل زعم فالظاهر انه لا يحتاج
اليه ابو علي الفارسي ومتابعوه انها ظرف بمعنى حين مركبة من لم النافية
وما فاذا ركبت نقلت من الحرفية الى الاسمية وبنيت لمشابهتها

في الكلمات المستعملة

اي لوجود الثاني لوجود الاول

سعد ثرات

بلما

بلما الجازمة في الصيغة اذا دخلت على الماضي لفظا او معنى
فمعنى لما جاء زيد جاء عمرو ان مجيء عمرو في وقت مجيء زيد فقولك
لما قتل زيد عمروا اقتص له منه يدل على ان مذهب سيبويه اليق
بالمقبول فان المعنى في مثله على التعليل لا على التوقيت لكن الظاهر
المتبادر من الكلام هو مذهب الفارسي فمثل هذا القول المذكور
وجب ان يؤول بانه استحق الاقتصاص منه الا اقتصاص واريد
منه استحقاقه اشعارا بلزوم تحقق ذكره الوجه الثاني من اوجهها انها
حرف يختص بالمضارع فيجزمه ويقلبه ماضيا فينفيه كلم الا
انها تفارقها في امور اشار اليها بقوله ويقال فيها تارة اخرى
في نحو بل لما يذوقوا عذاب بل من حروف العطف للاضراب
يذوقوا مجزوم بلما وعلامة الجزم سقوط نونه وعذاب مفعوله
وكان تقديره عذابي فحذف الياء اكتفاء بالكسرة انها حرف
جزم للحرف موضوع لنفي معنى الفعل المضارع المنقول الى الماضي
اصالة وهو معنى المضارع واما لفظه فيوصف بالنقل تبعا
ولهذا قال المبرد انها قالبة لمعناه دون لفظه فان قلت
كان حق العبارة ان يقول لنفي المضارع بعد قلبه فان المعلوم
بالضرورة ان معنى لما هو النفي المذكور لا غير قلت لما كان القلب
من لوازمها نزل بمنزلة المعنى المستفاد منها مع انه يمكن ان يكون
من قبيل علفتها تبنا وماء باردا واما تقديم ذكر النفي على ذكر
القلب فلانه هو المقصود مع انه اقل قيدا فان قلت المضارع
اذا انتقل الى الماضي فهل يكون مستقبلة في المعنى الاول قلت لا
بل يكون منقولا عنه نعم هو حقيقة في المعنى الثاني فان قلت
فكيف تسميه مضارعا قلت باعتبار الشيء على ما كان

حقيقة

اي حرف يعمل الجزم وحرف ... وبسيط عند بعض ومركب عند بعض

والقلبه اي المضارع كانك ان المنقول الى الماضي

فان قلت فهل يجوز ان يكون حقيقة في المعنى الاول بهذا الاعتبار
قلت لا مانع في الجواز لا سيما ان الاثبات هو الاصل في الاستعمال
والنفي فرع له كما ان الافراد اصل والتركيب فرع له لكن الاستعمال
ما تحقق فيه فعلاً ماضياً فان قلت يكفي في تحقق القلب اعتبار
معنى المضارع فلا حاجة فيه الى اعتبار معنى الفعل الماضي قلت
هو غير محتاج اليه من حيث التعقل لكنه محتاج اليه من حيث لقصد
تفهيم المعنى والمقصود هو الثاني فلما فرغ من بيان الامر المشترك
بينهما اراد ان يشرع في بيان الامر المختص بلما فقال متصلاً نفيه
بزمان التكلم فاذا قلت لما يقم زيد يفهم منه انتفاء قيامه في
الزمان الماضي متصلاً بزمان النطق فلذلك لم يحسن ان يقول
لما يقم ثم قام بخلاف لم لان لما لنفي قد فعل وقد فعل اخبار عن
الماضي المتصل القريب من الحال ولم لنفي فعل وكلما تحقق قد فعل
تحقق نفي فعل من غير عكس فلذلك قيل ان النفي بلم يحتمل الاستمرار
نحو ولم اكن بدعائك رب شقيا والانقطاع مثل لم يكن
شيئا مذكورا فان قلت النفي على طبق الاثبات فينبغي ان يستمر
الى قريب من الحال فلذا قال بعضهم ان النفي بلما اشتراط استمراره
الى قريب من الحال فقط ولا يشترط ذلك في النفي بلم وجاز
ان يقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولم يجز ان يقول
لما يكن فيه مقيما قلت نعم لكن استمرار النفي اصل فلذلك استمر
الى الحال فان قلت هل يمكن جعل استمرار النفي مدلولا لها كاصل
النفي قلت يجوز ذلك بمعونة معنى المقام سلوكا في طريق الاستنباط ع
والضبط وكلام المص لا يخلو من اشارة الى هذا قال الزمخشري الها
لنفي قد فعل وليست لاستمرار النفي في الزمان الماضي كله وانما ما يقم

منه

منه ذلك في نحو عصى ابليس ربه ولما يندم فانه يفهم منه بمعونة
معنى المقام لا بسبب اللفظ وضعت له متوقعا بفتح القاف
ثبوته اي حصول الفعل كقولك لقوم ينتظرون ركوب الامير
لما يركب قوله الا ترى الى آخره زيادة توضيح لما ذكره وهو من رأى — راى بمعنى ابصر
بمعنى ابصر كما هو المتبادر رعاية تنزيل المعقول بمنزلة المحسوس
اشعارا بان ذلك المعقول امر متحقق لا شبهة فيه بلا احتياج ح
الى تأمل او بمعنى علم ان المعنى اي معنى الآية والمراد من معناها
ههنا هو ما يستفاد منها في الجملة ولو بمعونة المقام انهم
اي الكافرين لم يذوقوه اي العذاب الى الآن اي زمن التكلم
اي استمر نفي الذوق الى الحال وهذا بيان استمرار النفي بلما
الى الحال كما ان قوله وان ذوقهم له اي للعذاب متوقع
اي متوقع ثبوته منتظر بعد الحال بيان توقع ثبوته فاذا ذاقوه
زال عنهم الشك وصدقوه مضطرين وح لا ينفعهم التصديق
فان قلت ان الكافرين ينكرون ثبوت ذوق العذاب
ولا يتوقعون فكيف قلت ان ذوقهم له متوقع ثبوته قلت
التوقع اعم من ان يكون منهم ومن غيرهم او الكافرون لما
لم يصدقوا رسول الله عم وشكوا فيه وفيما جاء به من القرآن
حداً منهم قد اكتسبوا اسباب العذاب فكانهم قد توقعوا ثبوت
ذوق على ان منهم من يعتقده في نفسه حقا ويقينا وانما ينكره
طغيانا وضلالا ويجوز حذف الفعل في لما دون لم نحو ندم زيد — ويجوز حذف الفعل في لما دون لم
ولما ولا تقول ندم زيد ولم الا على وجه الضرورة والشذوذ
ثم لما فرغ من بيان الوجه الثاني من اوجهها شرع في بيان الوجه
الثالث منها بقوله وتعال فيها تارة اخرى انها حرف استثناء

كالا حكاه الخليل وسيبويه والكسائي فلا اعتبار لانكار البعض ذلك
او يأول بانها لا يكون بمعناها على سبيل الحقيقة واما انها لا تستعمل الا
في معناها فانما هو على سبيل المجاز بشهادة نحو الكلام ومعونة المقام
في نحو ان كل نفس لما عليها حافظ في قراءة التشديد اي تشديد الميم
فان قلت اذا كانت حرف استثناء فاين المستثنى منه قلت
هو محذوف ههنا تقديره مثلا ما كل نفس على حالة من الحالات
الا على حالة الحفظ عليها الا ترى توبيخ لمن انكر كونها حرف استثناء
ان المفسرين قالوا المعنى اي معنى الآية ما كل نفس الا عليها
حافظ من الملائكة يحفظ اعمالها من خير وشر او يحفظ كل
نفس من الشيطان لما روي عن النبي عم في قوله وكل بالمؤمن مائة
وستون ملكا يذبون عنه كما يذب عن قصعة العسل الذباب
ولو وكل العبد الى نفسه طرفة عين لاختطفه الشياطين وان
نافية وكل مبتدأ خبره ما بعد لما وعليها متعلق بحافظ والمجموع
جواب القسم واما من قرأ بتخفيف الميم فالمعنى ان كل نفس
لعليها حافظ فان مخففة من الثقيلة وما في لما صلة للتأكيد واللام
هي الفارقة بين ان النافية وبين ان المخففة من الثقيلة
والمجموع جواب القسم ايضا قيل الحب الكلمة كلمة لما ان دخل
هذا تفصيل لما
على الماضي يكون ظرفا وان دخل على المضارع يكون حرفا وان
دخل على غيرهما يكون بمعنى الا الكلمة الثالثة من الكلمات السبع
المستعملة على ثلثة اوجه نعم بفتح العين وبكسرها وبعضهم بكسر النون
مبحث نعم
اتباعا لكسرة العين اما ضبط وجوه استعمالها في الثلثة فهو ان نعم
يكون جوابا في الكلام لفظا او تقديرا والكلام اما خبر او انشاء والانشاء
اما استفهام او غيره والجواب على حسب ما يجاب عنه فان وقعت بعد

الخبر

الخبر فالمناسب ان يسمى حرف تصديق وان وقعت بعد الاستفهام
فالمناسب ان يسمى حرف اعلام كما اذا وقعت بعد طلب الفعل
يسمى حرف وعد وهذا امر تقريبي على طبق ما في الباب والا فليس فيها
امر مانع عن تقليل وجوه الاستعمال وتكثيرها فلهذا قال سيبويه
واما نعم فحرف عدة وتصديق اي عدة في المستقبل وتصديق
في الماضي فيقال فيها حرف تصديق لدلالتها عليه ان وقعت
بعد الخبر مطلقا سواء كانت مثبتا او منفيا مثال المثبت نحو
قام زيد ومثال المنفي نحو ما قام زيد فنعم في الجواب في كلا الموضعين
يدل على اعتقاد المتكلم مطابقة نسبة ذلك الخبر لما في الواقع
فان التصديق اعتقاد تلك المطابقة فان قلت لا شك
ان نعم ههنا متعلقة بمضمون الخبر المقدر بعدها فيدل على مطابقة
نسبة ذلك الخبر الواقع فما معنى دلالتها على ذلك الاعتقاد
قلت نعم يدل اولا على تلك المطابقة وبواسطتها يدل ثانيا
على اعتقاد تلك المطابقة فالمعنى الاول هو المعنى الوضعي
والمعنى الثاني هو المعنى الموضوع له الكلام على حسب اقتضاء
الكلام فالمعتبر عند البلغاء هو المعنى الثاني كما هو الظاهر من عبارة
الكتاب نعم على هذا نظائره ويقال فيها تارة اخرى حرف
اعلام لدلالتها عليه هذا شروع في بيان الوجه الثاني من وجه
استعمالاتها اذا وقعت بعد الاستفهام سواء كان استفهاما عن
موجب او منفي فان قلت فهل ما ذهب اليه ابو حيان من الغاء
في السؤال عن الموجب تصديق الثبوت وفي السؤال عن المنفي
تصديق النفي يكون له وجه قلت نعم اذا نظر الى ما بعدها من الخبر
مع قطع النظر الى كونها جوابا عن سؤال المستفهم لكن ما ذهب اليه

المصنف هو الظاهر الراجح فان الجواب انما يجيء به لاجل تحصيل غرض المستفهم و
غرضه هو اعلام المجيب لا تصديقه فان كلامه انشاء ليس محلا للتصديق
مثال الموجب نحو اقام زيد فتقول في جوابه نعم ومثال المنفي نحو الم يقم زيد
فتقول نعم ويقال فيها حرف وعد لما التزم عليه اذا وقعت بعد
الطلب اي بعد طلب فعل غير نهي فخرج به الاستفهام فانه طلب فهم
نحو احسن الى فلان اي اذا قال قائل احسن الى فلان فانت تجيبه بقولك نعم
احسن اليه فيكون وعدا له بالاحسان اليه فان قلت قد ذهب بعض
النحاة الى انها تكون حرف تذكير اذا وقعت صدرا نحو نعم هذه اطلالهم
فيكون لها وجه رابع في الاستعمال فلا يكون وجوهها منحصرة في الثلثة
قلت الظاهر انه يجعل مندرجا تحت الوجه الاول لا يخفى من ان يكون
جوابا كما مرت اليه الاشارة واما التذكير المستفاد فليس من معناها
وانما هو بمحوى الخطاب في بعض الصور الرابعة منها اي بكسر الهمزة
وسكون الياء ان وقع بعدها حرف القسم نحو اي والله لافعلن
واما اذا حذف حرف القسم وبقي لفظة الجلالة فيجوز فيها ثلثة
اوجه الاول حذف يائها لالتقاء الساكنين وهي الياء واللام
فتقول الله لافعلن والثاني اثباتها مفتوحة فتقول اي الله لافعلن
والثالث ابقاء يائها ساكنة فتقول اي الله لافعلن فيجمع الساكنين
وهو جائز اذا كان الاول حرف مد والثاني مدغما واما اي بفتح
الهمزة وسكون الياء فتارة يكون حرف نداء نحو اي زيد و
اخرى تكون حرف تفسير عند الجمهور نحو عندي غضنفر اي اسد واما
عند السكاكي فهو حرف عطف وهي بمنزلة نعم في وجوه استعمالاتها
الثلثة فيكون لتصديق المخبر ولاعلام المستفهم ولوعد الطالب فتقع
بعد نحو قام زيد وهل قام واحسن الى فلان كما يقع نعم بعدها فهي هنا

نعم

القول

القول اشارة الى الرد الى من زعم انها لا تجيء الا بعد الاستفهام ثم
لما اشار الى الامور المشتركة بينهما بين المختص بها في الاستعمال بقوله
الا انها تختص بالقسم اي يكون حالها كحال نعم الا حال اختصاص استعمالها
بالمجيء قبل القسم قال الزمخشري سمعتهم يقولون في تصديق المخبر اي
فيصلونه بواو القسم ولا ينطقون به وحده نحو ويستنبئونك
اي يستخبرونك فيقولون أحق هو الضمير عائد الى العذاب
مبتدأ خبره حق والهمزة للاستفهام فالمبتدأ مع خبره جملة اسمية
في موضع المفعول الثاني ليستنبئونك قل امر للرسول صلى الله عليه وسلم
اي وربي اي هو حرف اعلام ههنا وواو القسم وربي مجرور بها تقديرا
اي اقسم بربي انه اي العذاب لحق القسم مع جوابه بمقول القول
كما انه جواب الاستفهام الكلمة الخامسة منها حتى وهي مستعملة
في الكلام على احد وجوه ثلثة فاحد الوجوه ان يكون جارة اما اصالة
عند بعض واما نيابة عن الى عند آخرين كواو القسم عن الباء فاطلاق
العبارة يكون اولى من تعيينها ومعناها جارة كمعناها عاطفة وهو
انتهاء الغاية كالى فاذا دخلت حتى على غير الفعل لا يخفى معنى
الغاية سواء كانت حرف جر او عاطفة او ابتدائية واذا دخلت
على الفعل فان اصل صدر الكلام الابتداء وآخره الانتهاء وعليه يكون
للغاية والا فان صلح لان يكون سببا للثاني يكون بمعنى كي والا
فللعطف المحض كالفاء فتدخل بالنصب عطفا له على يكون على
الاسم اما الظاهر فقط كما هو مذهب الجمهور فامتنع دخولها
على المضمر استغناء عنه بدخول الى عليه كما امتنع دخول الكاف على
المضمر استغناء عنه بدخول المثل عليه واما مطلقا كما هو مذهب
المبرد والصحيح لا شك ان المراد من الاسم الصحيح ههنا اسم ظاهر

مبحث حتى

لا يحتاج الى كونه اسما الى تأويل وتأمل كان المراد من الاول لاهنا بخلافه فلا يتوجه
الاعتراض بان مقابل الصريح هو الكناية لا المأول كما ان مقابل المأول هو
الظاهر لا الصريح ذهابا الى مصطلح اهل الاصول بمعنى الى متعلق بتدخل على
انه حال من فاعلها فائدته انها اذا دخلت على صريح الاسم لا تنفك
عن معناها كما اشرنا اليه لكن بينهما فرق من حيث الاستعمال فذهب الاكثر
الى المجرور بها يجب ان يكون جزءا آخرا نحو اكلت السمكة حتى رأسها او
ملاقيا لآخر جزء نحو نمت البارحة حتى الصباح ويجب ان يكون داخلا
تحت حكم ما قبلها مع كونه ارفع او اخس بخلاف مجرور الى فهذا الحكم
انما يظهر اذا كانت بمعنى الغاية واما اذا كانت بمعنى التعليل فلا
نحو جئتك حتى تكرمني نحو حتى في قوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر
هي مبتدأ وخبره سلام قدم عليه للتخصيص وحتى حرف جر ومطلع
مجرورها وجار للفجر قرئ بفتح اللام وكسرها والجار مع مجروره متعلق بسلام
بشهادة صحة المعنى ويجوز ان يتعلق بقوله تنزل الملائكة قيل لا يجوز
ان يكون هي مبتدأ ويكون حتى مطلع الفجر في موضع الخبر لانه لا فائدة
فيه اذ كل ليلة على هذه الصفة اقول لما كانت ليلة القدر اختصت
من بين الليالي بفضائل كانت مظنة تغاير حالها لحال سائرها
فاخبر عنها بانها على حال غيرها لحصول الفائدة كما ترى ونظيره قول
الشاعر وان تفق الانام وانت منهم وحتى بمعنى الى ايضا في قوله
اقول عنهم حتى حين تول فعل فاعله انت مستتر فيه خطاب للنبي عم
وعنهم متعلق به وحتى حين متعلق به ايضا فمن زعم ان حتى يكون
تغيير الحكم مطلع الفجر بمعنى الى وقت طلوع الفجر فقد سها سهوا بينا
ووضع غير مقصود المتن وعلى الاسم المأول عطف على الاسم الصريح
من متعلق بالمأول وان المصدرية الناصبة للفعل المضارع حال

فان المسك بعض دم الغزال

كونها

كونها مضمرة عند سيبويه فانه قال انها في مثل هذا حرف جر والنصب
بعدها باضمار ان ومذهب الفراء انها ناصبة بنفسها وليست جارة
والجر بعدها بنيابتها مناب الى كما مرت اليه الاشارة ومن الفعل
المضارع عطف على قوله من ان نحو يكون تارة ان تجيء تارة بمعنى
الى فيكون حرف غاية نحو حتى في قوله تعالى لن نبرح عليه عاكفين
العجل عاكفين حتى يرجع الينا موسى لن من النواصب ونبرح منصوب
بها وهو منصوب بها وهو فعل من الافعال الناقصة اسمه مستتر
فيه وخبره عاكفين وعليه متعلق بعاكفين وحتى حرف جر بمعنى
الى ويرجع منصوب بان مضمرة بعد حتى والينا متعلق بيرجع وموسى
فاعله والفعل مع فاعله ومتعلقه في تأويل مصدر مجرور بحتى والجار
مع المجرور متعلق بلن نبرح الاصل اي اصل هذا القول حتى ان يرجع
فعلم من بيان الاصل على سبيل الاستيناف ان الفعل المضارع
منصوب بان مضمرة بعدها كما علم من التعبير اي على سبيل
التصريح في قوله اي الى رجوعه اي الى زمن رجوعه ان حتى بمعنى
الى وان المراد من ذلك الفعل هو المصدر وان المضاف
مقدر في ذلك المصدر لاستقامة المعنى ولعدم قلة مجيء المصدر
غير الزمان والوقت يقدر كثيرا في المصادر نحو آتيك خفوق
النجم اي وقت خفوق النجم الخفوق الغروب ويكون اخرى
بمعنى كي فيكون للتعليل قال بعضهم ان حتى اذا استعملت في
كي يكون مجازا اما قول المتأخرين من النحاة انما تكون بمعنى كي
فيكون مشتركة فليس بحجة اذ لم يقل احد من المتقدمين منهم انها
يكون للتعليل بل قالوا انها للغاية واما نحو اسلمت حتى ادخل
الجنة فتقديره اسلم اي اسلمت وابقى على الاسلام حتى ادخلها فيكون

قالوا ح

يقدر الزمان والوقت في المصادر

بمعنى الى انما حذف اسلم للقرينة الدالة عليه وهي ان غاية النهي آخره
وآخره جزء منه والمستقبل ليس جزءا من الماضي فلا يكون غايته
فيقدر ما هو غاية والتقدير اولى من الاشتراك فان الاصل عدم
الاشتراك اقول لا شك ان التقدير اولى ان دل عليه الكلام وتعين
مقصودا ظاهرا منه لكن الامر ههنا ليس كذلك على ما لا يخفى فالرجوع
الى الاشتراك اولى كما هو مذهب بعض وقد رجح هذا بانه اقرب فيكون
معناه كي ادخل الجنة اي اسلمت لاجل دخول الجنة وما وقع في بعض
النسخ بدل المثال المذكور من نحو اسلم حتى تدخل الجنة فهذا ايضا صحيح
فان الامر سبب الاسلام والاسلام سبب دخول الجنة والمراد من السبب
ههنا ما يكون مفضيا الى المسبب المقصود في الجنة وان لم يكن مستلزما
له وقد يحتملهما اي يستعمل في كلام واحد كثيرا منفردة لكل واحد من معنى
الغاية والتعليل ويستعمل فيه قليلا محتملة لهما لصلاحية معنى الكلام لهما
بحسب الاعتبارين وقد عرفت من قبل ان الاحتمال لا يمنع التمثيل ولا
الشهادة كحتى في قوله تعالى فقاتلوا التي تبغي اي الطائفة التي تظلم
وتتعدى بان يعصي الله ورسوله حتى تفيء الى امر الله اي حتى ترجع اليه
الفيء الرجوع قاتل فعل امر من باب المفاعلة فاعله الضمير المرفوع المتصل
به اعني الواو مفعوله الموصول وحده او مع الصلة على ما عرفت
من الاختلاف تفيء فعل فاعله ضمير مستتر فيه عايد الى الموصول
والى امر الله متعلق به والفعل مع فاعله ومتعلقه في تاويل المصدر
مجرور المحل بحتى والجار مع المجرور متعلق بقاتلوا اما تعلق الغاية
واما تعلق التعليل فلذا فسره على سبيل الانفصال الحقيقي بقوله
اي الى ان تفيء فيكون للغاية وهو الاحتمال الظاهر لانه المناسب
لسياق الآية او كي تفيء فيكون للتعليل وما وقع في بعض النسخ

بدون

بدون حرف التفسير فهو صحيح ايضا فانه من قبيل تفسير المجمل
فان قلت استعمال او في التفسير ينافي فيه لانها للترديد والتشكيك
قلت انها تستعمل كثيرا للتنويع بحسب معونة المقام وههنا منه
على ان الابهام الحاصل من ملاحظة الاجتماع لا ينافي التمييز
الحاصل من ملاحظة الانفراد الذي هو منشا التفسير لاختلاف
الجهة ثم ان المصنف لما حصر استعمالها في الوجهين اذا كانت جارة
اراد ان يشير الى رد قول من قال انها تستعمل قليلا بمعنى حرف
استثناء منقطع لانتفاء شرط الاتصال فقال وزعم ابن
هشام وابن مالك انها قد يكون بمعنى الا اي تستعمل قليلا بمعنى
حرف الاستثناء نحو لا اقوم حتى تقوم فان المعنى لا اقوم الا
ان تقوم كقوله ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود
وما لديك قليل اي ليس اعطاؤك من الشيء الكثير عندك سماحة
بشيء اي سخاء معتبرا الا ان تحسن بمعنى حال كونه قليلا عندك
فالغرض هو الحث على البذل من القليل فانه اشق كما ان القليل
اعز قال الله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون العطاء
اسم بمعنى الاعطاء وهو المراد ههنا وقد يجيء بمعنى العطية والسماحة
هو الجود وهو يستعمل بمعنى مبدا افادة ما ينبغي لمن ينبغي وبمعنى
الافادة والمراد ههنا هو الثاني بقرينة العطاء فان قلت
اثبات الجود ينافي نفي السماحة لانها نفسه قلت المراد من
نفي السماحة نفي اعتبارها لا نفي تحققها حتى ينافي قضية الاثبات كما اشار
اليه ويجوز ان ينفي وجود السماحة على سبيل المبالغة لغرض الاعتداد
ببذل القليل والحث عليه فان قلت في فليحمل على الاستثناء المتصل
كما في قولك ما ضربت الا زيدا فيبطل ما زعموه من الاستثناء المنقطع

قلت الحمل عليه بعيد من جهة الاستعمال وان كان جائزا عقلا فعلم
هذا انه وقوله ثم قال ان قوله حتى تجود وما لديك قليل في تأويل
المصدر منصوب على انه بدل من سماحة او مستثنى منها فانه خارج
عن موارد استعمالها وعن قانونها فان قلت اي القولين اولى عندك
قلت ما ذهب اليه المص اولى فانه اضبط فانظر فيه بمعنى الا فيمكن
حملها فيه على معنى الغاية او على المعنى المجازي فان قلت لم تجعلها
للقدر المشترك بين المعنيين فانه اضبط واسلم من الاشتراك اللفظي
قلت لتعذر تحقق المعنى المشترك بينهما ليس فعل من الافعال الناقصة
اسمه العطاء من الفضول متعلق بالعطاء خبره سماحة حتى حرف جر
بمعنى الا تجود فعل مضارع فاعله مستتر فيه منصوب بان مضمرة
بعدها مفعوله محذوف الواو في قوله وما لديك للحال او واو وما اسم موصول
مبتدا او موصوف لديك جملة ظرفية صلته او صفته خبره قليل
والجملة الاسمية حال عن مفعول تجود محذوف فانه بشهادة المعنى اي تجود
بشيء حال كونه قليلا عندك ويجوز ان يكون حالا عن الفاعل او عنهما
فتجود مع معموله مجرور المحل بحتى متعلق بليس على حسب لا لانه يحرف
الكلام والوجه الثاني من الوجوه الثلثة ان يكون حرف عطف
عند البصريين اذا دخلت على اسم غير نكرة فلا يجوز قام القوم
حتى رجل واما اذا خصصت فيجوز نحو جاءني القوم حتى رجل كبير منهم
وسبب اختصاص دخولها بالاسم ان اصلها ان يكون حرف
جر وهي لا تدخل الا على الاسم لفظا او تقديرا هذا وان ظاهر عبارة
المفتاح تشعر بانها يكون لعطف جملة فلذلك قال بعض الشارحين
انها حتى في قول الشاعر وكنت فتى من جند ابليس فارتمى بي الحال
حتى صار ابليس من جندي لعطف جملة صار على فارتمى ثم الحق انها

فى

في امثال هذا ليست بحرف عطف بل انما هي حرف ابتداء يدل
على التدريج فلهذا جعل المص الوجه الثالث ان يكون حرف ابتداء
تفيد الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم فيكون كل منهما
موصوفا بذلك الحكم نحو جاء الحجاج حتى المشاة المطلق عن اعتبار
زمان ذلك الحكم سواء كانا مجتمعين في زمانه او متعاقبين فيه فان قلت
كيف يصح الاطلاق مع اشعاره بتقييدها قلت لاختلاف جهتي التقييد
والاطلاق فان انضمام كل واحد منهما مجتمع مع الاخر في اتصاف ذلك
الحكم مثلا خال عن اعتبار رتبته المعية والترتيب في زمان وقوعه فان
قلت لم تعتبر الجمع المطلق فيما بين المعطوفين بدون اعتبار الحكم
كما هو الظاهر المناسب لمعناها قلت لعدم تحصيل معناها بدون
اعتباره فان قلت قد وقع في بعض النسخ مطلق الجمع بدل الجمع
المطلق فهل بينهما فرق من حيث المعنى المراد قلت لا بل فيه قبيل جرد
قطيفة فما وقع عن بعضهم من الفرق بينهما فان مطلق الجمع يتناول
صورة المعية والترتيب على قياس الفرق بين مطلق الماهية
والماهية المطلقة فلا يناسب هذا المقام كالواو في افادة الجمع
المطلق وان كان بينهما فرق زعم المص انها كالواو كما قال ابن مالك
انها لا تقتضي ترتيبا على الاصح ومن زعم انها تقتضي الترتيب في الزمان
فقد ادعى ما لا دليل عليه فيجوز ان يكون المعطوف بها مصاحبا
وسابقا كما يظهر ذلك في المثال المذكور ومنشا الزعم انه راى
حصول الحكم لما بعدها على اربعة اوجه الاول حصوله بعد حصوله لما قبلها
نحو جاءني الجيش حتى اميرهم اذا كان الامير اخرهم مجيئا والثاني
بالعكس نحو مات كل اب حتى آدم والثالث حصوله في اثناء
حصوله لما قبلها نحو مات الناس حتى الانبياء والرابع حصوله مع حصوله

اى من المعطوف والمعطوف عليه مم

حصوصا منهم نبينا عليه الصلوة والسلام قال الشاعر وما احد يبقى عن الموت سالما فان المنايا قد اصابت محمدا
فلو كان يبقى انسان في الدنيا لكان رسول الله فيها مخلدا مولانا زاده

حتى نقصها لا انتفاء الشرط الثاني نحو مات الناس حتى الانبياء
قد تحقق فيه الامران فان الانبياء عليهم السلام بعض الناس
وفرد له وغاية له في شرف المقدار وشرف المنزلة فان اشرف
ما يبلغه نوع البشر من الكمالات الانسية والمراتب القدسية
هو وصف النبوة ورتبة النفس القدسية وعكس المثال
المذكور في حيث الاشتمال على غاية خسة المقدار نحو قولك
زارني الناس حتى الحجامون فانهم بعض منهم وغاية لهم في خسة
المقدار وانحطاط الرتبة فان الحجامة احقر صناعة عند العرب
وقد اتى بهذا المثال على طريق ترك صريح التعليل لتخييل انهم غاية
في نقصان لا يندرج تحت سعة دائرة البيان وان الناس
منه يهون مبرون عن كونهم غاية لهم لفظا وذكرا فضلا عن ان يكونوا
غاية لهم معنى وذكرا لما ذكر مثالا لكل واحد منهما على حدة اتفق
لما اراد ان يجمع بينهما في قول البليغ على حسب ترتيبهما استدلالا
عليهما فقال او نحو قول الشاعر عطفا على مجموع المثالين على سبيل
التوزيع الاول للاول والثاني للثاني مع جواز عطفه على كل
واحد منهما على انه زاده قد وقع في بعض النسخ وقال الشاعر بدل
وقول الشاعر لنوع عطف ايضا ميلا الى المعنى قهرناكم حتى الكماة
فانتم تهابوننا حتى بنينا الاصاغرا اي غلبناكم في المحاربة
حتى ابطالكم فانتم تخافون منا ومن ابنائنا الذين لا يتصور منهم
الحراب عادة قد تحقق فيه شرطا العطف بحتى في كلا الموضعين
فان الكماة جمع كمي من قولهم كمى فلان شهادته اذا كتمها والكمي الشجاع
المتكمي في سلاحه لانه كمى نفسه اي سترها بالدرع والبيضة وقيل
جمع كام مثل قضاة وقاض بعض المخاطبين وغاية لهم في القوة

لا قبل لهم نحو جاء القوم حتى خالد اذا جاءك معا ويكون خالد اضعفهم
او اقواهم ثم اعتقد ان معنى الترتيب لا يستقيم في الوجوه الثلثة الاخيرة
حملا على الترتيب بحسب الخارج فقط فحكم بانها لا تفيد الجمع المطلق كالواو
فالصواب ان المراد من الترتيب هو الترتيب بحسب الذهن لا بحسب
الخارج فيستقيم معناه في الاوجه كلها فيفيد الجمع مع الترتيب كالفاء
وثم فان قلت توافق ما في الذهن لما في الواقع اصل فحمل الترتيب على الترتيب
بحسب الذهن فقط خروج عن ذلك الاصل فلا يعتبر قلت لا نسلم ان التوافق
اصل مطلق اذ ربما يكون دلالة الالفاظ بحسب الاذهان فقط كما في
الانشاء والحروف قال ابن الحاجب انما تفيد الترتيب مع مهلة وقال
الزمخشري الفاء وثم وحتى تقتضي الترتيب وقال اهل المعاني انما تفيد
الترتيب الذهني على سبيل التدريج ولما فرغ عن بيان المشابهة بينهما
اشار الى الفرق بينهما من وجهين بقوله الا ان المعطوف بها اي بحتى
مشروط بامرين ليس بشرط في المعطوف بالواو اي يكون حتى كالواو في
جميع الاحكام الا في حكم الاشتراط احدهما اي احد الامرين اللذين اشترطا
فيه ان يكون اي المعطوف بها بعضا من المعطوف عليه نحو قدم
الحجاج حتى المشاة او جزء من كل نحو اكلت السمكة حتى رأسها او كجزء
نحو اعجبتني الجارية حتى حديثها فلاجل هذا الشرط امتنع نحو قولك
اعجبتني الجارية حتى ابنها لكن لا يلزم من هذا الامتناع امتناع قولك
عجبت من القوم حتى بنيهم لان اسم القوم يشتمل ابناءهم واسم الجارية
لا يشتمل ابنها والضابط في ذلك انها انما يصح دخولها حيث يصح دخول
حرف استثناء متصل وانما يمتنع دخولها حيث يمتنع دخولها
والامر الثاني منهما ان يكون اي المعطوف بها غاية له اي المعطوف عليه
في شيء سواء كان شرفا او نقصانا فامتنع قولك نمت البارحة

والبنون جمع ابن الاصاغر جمع صغير التوصيف بالصغر مما يحصل به وصف
غاية الضعف فانه مبينة غاية في الضعف وفي شروط العطف بحتى
ان يكون المعطوف بها اسما ظاهرا كما ان مجرورها كذلك فلذلك
امتنع عطف الجملة بها فان شرط معطوفها ان يكون جزءا مما قبلها
او كجزء منه فمعلوم انه لا يتأتى ذلك الا في المفردات هذا هو المذهب
الصحيح فمن جوز عطف الجملة بها ذاهبا الى كون معطوفها جزءا
او في حكمه ليس بشرط فيه وان الاتصال بينهما من حيث السببية كاف
فيه فقد سهى فان الانفصال من جهة السببية من كمال الاتصال وانه
يمنع العطف مطلقا كما قرر في موضعه فالحق انها اذا دخلت على الجملة
تكون حرف ابتداء كما قلنا في مطلع الكلام واذا عطف بها على المجرور
اعيد الخافض فرقا بين كونها عاطفة وبين كونها جارة نحو مررت
بالقوم حتى بزيد وقيل ان اعادة الجار معها احسن وليست بواجبة واهل
الكوفة ينكرون ان تكون للعطف فيحملون نحو جاء القوم حتى ابوك
ورأيتهم حتى اباك ومررت بهم حتى ابيك على انها في مثل هذا حرف
ابتداء وان ما بعدها معمول العامل مضمر يدل عليه العامل الظاهر لكن القول
بالاضمار بلا احتياج ضروري اليه غير معتد به فان قلت قد وقع في
قليل من النسخ ههنا وتقول الحجتين الجارية حتى كلاهما ان الكلام
او كلاهما الجزئيات كون كل منهما تابعا للغير ومستتبعا له فهل له فايدة
قلت فايدته دفع اعتراض على الشرط الاول فان كلاهما ليس بعضها
سواء اريد من البعض الجزء او الجزئي فان قلت فح كان الواجب
عليه ان يقول او كبعض منه تتميما له قلت اذا كان بين كل اثنين نوع
اتصال ولاحدهما اصالة باستتباعه للآخر استغني بالمستتبع عن الآخر
كثيرا طلبا للاختصار واعتمادا على ذهن السامع ومعلوم ان الذي نحن بصدده

من هذا القبيل نعم مثل هذا يحتاج الى تنبيه كما وقع في بعض النسخ
والوجه الثالث منها ان يكون حرف ابتداء اي حرف يبتدأ
بعدها بجمل لا تعلق لها بما قبلها من حيث الاعراب وان وجب تعلقها
من حيث المعنى نحو مرض فلان حتى انهم لا يرجونه فجملة انهم لا يرجونه
لا تعلق لها بما قبلها من حيث الاعراب لكنها متعلقة به من حيث
المعنى فان المرض سبب عدم الرجاء وقال الزجاج وابن درستويه
الجملة الواقعة بعدها مجرورة المحل بعدها فيكون حرف جر عندهما
وقد عرفت حال قولهما فيما سبق وزعم بعضهم انها اذا دخلت
على الماضي تكون جارة فتكون ان مضمرة بعدها لتجعل ما بعدها
في تأويل المصدر لا يخفى عليك ان القول بالاضمار تكلف
اذ لا حاجة اليه في تحصيل المعنى المقصود من الكلام فان قلت كيف
تجعلها قسيما للعاطفة مع انها قسم منها قلت قد عرفت
ان المختار عنده انها ليست بعاطفة فما ذهب اليه البعض
من انها عاطفة فهو فاسد فتدخل على ثلثة اشياء الفعل
بالجر على انه بدل ويجوز الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف الاول
اي تدخل على جملة فعلية فعلها ماض نحو قوله ثم بدلنا مكان
السيئة الحسنة اي اعطيناهم بدل ما كانوا فيه من البلاء والمحنة
الرخاء والسعة والصحة حتى عفوا اي كثروا من عفا النبات
اذا كثر ومنه قوله عم واعفوا اللحى عفا فعل فاعله الواو والجملة
فعلية ابتدائية لا تعلق لها بما قبلها في حيث الاعراب لكنها
متعلقة به وهو جملة بدلنا وقالوا عطف على جملة عفوا او
تدخل على الفعل المضارع المرفوع اذا اريد منه الحال حقيقة
او تقديرا نحو قولك سرت حتى ادخل البلد وانت في حالة الدخول

كان للتعليل بمعنيان احدهما الى ان
والثاني بمعنى كي فالاول قولك سرت حتى ادخلها اى سرت الى ان ادخلها فالسير والدخول قد وجدا جميعا ففي الآية
حتى غاية بمعنى الى ان ينصب ما بعدها باضمار ان وحصل قول الرسول غاية لخوف اصحابه لان معناها وزلزلوا الى ان قال
الرسول والفعلان قد مضيا والثاني اطع الله حتى يدخلك الجنة اى كي يدخلك الجنة والآية من الضرب الاول
والرفع قراءة نافع ويكون المعنى وزلزلوا حتى قال الرسول لان الفعل المستقبل اذا ارتفع بعد حتى يكون بمعنى الماضي وكان
ما قبل حتى سببا لما بعدها كقولك سرت حتى ادخلها اى حتى دخلها فالسير سبب للدخول وكذلك في الآية الزلزلة
سبب لقول الرسول ويجوز ان يكون
سرت حتى ادخلها اذا رفعت ادخلها
ان يكون السير والدخول واقعا والدخول الآن
فيكون الفعل فعل الآن وعلى هذا ايضا
يحمل قراءة نافع وزلزلوا حتى يقول الرسول
حتى ان بلغ من شان الرسول ان يقول هذا
فيكون حكاية الحال كقوله تعالى فوجد فيها رجلين
يقتتلان هذا من شيعته وهذا من
عدوه ويحكى تلك الحالة الاخرى
انه لو لم يحمل على حكاية الحال لم يصح لان
هذا اشارة الى الحاضر وليس الآن
رجلين حاضرين فالمعنى فوجد فيها رجلين
حالهما انهما يقتتلان يقال لهما الآن
هذا من شيعته وهذا من عدوه
وحكاية الحال في التنزيل كثير جدا توضيح

فيكون المراد منه الحال حقيقة او في حالة الاخبار بعد وقوع السير والدخول
على سبيل الحكاية فيكون المراد منه الحال المقدرة المحكية واما اذا
اريد منه المستقبل من حيث النظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا
عند الاخبار او لم يكن فمثال الاول نحو قولك سرت حتى ادخل
البلد وانت في حالة السير قبل حصول الدخول ومثال الثاني
نحو قولك اليوم سرت امس حتى ادخل البلد فيكون منصوبا
بان مضمرة بعدها فيكون معناها اما غاية واما تعليلا لا يخفى عليك
ان ذلك كله بشهادة فهم المرام واستقامة معنى الكلام نحو
وزلزلوا اى ازعجوا ازعاجا شديدا شبيها بالزلزلة بما اصابهم
من الاهوال والافزاع حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى
مع الرسول متى نصر الله في قراءة من رفع يقول وهي قراءة نافع
فيكون حالا محكية والمعنى على المضي عبر عنه بالمضارع الدال
على حصول مضمونه في الوقت الحاضر فيكون مجازا فان قلت
كيف يكون مجازا وقد استعمل فيما وضع له قلت لا نسلم انه مستعمل
فيه وانما يكون مستعملا فيه لو كان وقت حصول مضمونه وقت
الاداء عنه وهو الحال حقيقة ومعلوم ان الامر ليس ههنا كذلك
يقول فعل فاعله الرسول الواو واو العطف الذين اسم موصول
صلته آمنوا معه ظرف منصوب المحل على انه حال من الموصول او صفته
ويجوز ان يكون في قوة الصلة فان الزمخشري قال في تفسير هذه الآية
حتى قال الرسول ومن معه كما يجوز ان يتعلق بيقول والموصول مع
صلته عطف على الفاعل متى ظرف مرفوع المحل على انه خبر مبتدأ
وهو نصر الله والمبتدأ مع خبره جملة اسمية منصوبة المحل على انها
مقول القول والقول مع مقوله جملة فعلية استئنافية لا تعلق بما قبلها

لى

من حيث الاعراب لكنها متعلقة به من حيث المعنى فان الزلزلة
والازعاج سبب القول واما من قرأ يقول بالنصب فيكون
منصوبا بان مضمرة بعدها مستقبل ليتحقق علامة الاستقبال
تقديرا وهي ان لكن انما هو من حيث النظر الى وقت حصول
الزلزلة لا من حيث النظر الى زمان تحقق قصص ذلك علينا
فيقول مع معموله مجرور المحل بها فيكون للغاية ويحتمل التعليل
والجار مع المجرور متعلق بزلزلوا وتدخل على الجملة الاسمية كقوله
حتى ماء دجلة اشكل قد مر بيان هذا في الباب الاول وقد يكون
الكلام صالحا للوجوه الثلاثة نحو اكلت السمكة حتى راسها فيجوز
فيه الرفع والنصب والجر اما النصب والجر فظاهر واما الرفع
فهو على تقدير ان يكون الراس مرفوعا على الابتداء وخبره
محذوفا اى راسها ماكول فيكون جملة اسمية ابتدائية لا محل لها
من الاعراب الكلمة السادسة من الكلمات السبع كلا حرف

السادسة حرف كلا

معناها الزجر وهي بسيطة كما هو الاصل وقال ثعلب انها
مركبة من كاف التشبيه ومن لا النافية لكن شددت لامها
لدفع توهم بقاء معنى الكلمتين ثم قال بعضهم انها تكون للردع
فقط وهو الاحسن لانه اضبط فيكون سائر المعاني ان ثبت
متولدا منه بحسب معونة المقام وقال بعضهم انها تكون لمعنيين
الردع والتصديق وهو حسن وقال البعض انها تستعمل على وجوه ثلثة
وهو جائز فان قلت الوجوه اربعة كما سيجيء قلت المختار عنده
فلهذا استعمل في بيان الوجه الثالث كلمة او الدالة على احد الامرين
واحال الدليل على ما اختاره منهما كما وقع في بعض النسخ فيقال فيها
حرف ردع وزجر وهو مذهب سيبويه واكثر البصريين فان قلت

الظاهر ان يكون اسم فعل بمعنى ارتدع كما كان عليك اسم فعل بمعنى
الزم فما الذي يعرف غير ذلك الظاهر قلت عدم استقلال معناها بنفسها
يعرفه غير ذلك بخلاف اسماء الافعال في نحو فيقول ربي اهانن
الفاء فاء جواب اما يقول فعل فاعله مستتر فيه عائد الى الانسان
ربي مبتدا واهانن فعل فاعله مستتر فيه عائد الى رب مفعوله ياء المتكلم
حذفت اكتفاء بكسرة نون الوقاية والجملة خبره وهو مع خبره
منصوب المحل على انه مفعول القول كلا كلمة تدل ههنا على ردع
الانسان عن قوله المنكر اي تغيير المقصود من الردع والا فمعنى
الانتهاء معنى الارتداع لا معنى الردع ولا يصح ايضا تغيير معنى
الحرف بمضمون الكلام انته فعل امر فاعله مستتر فيه وهو انت
خطاب للانسان عن مثل هذه المقالة فان الانتهاء عن نفس
المقالة الواقعة غير متصور فان قلت قد فسره بعضهم بلبس الامر
كما نطق هذا الانسان فهل له وجه قلت نعم فانه مناسب لمعنى
الردع ومستلزم لتغييره الصحيح ومشعر بما قاله ثعلب ويقال
تارة اخرى انها حرف تصديق بمنزلة اي ونعم وهو مذهب البصريين
في نحو قوله تعالى كلا والقمر المعنى اي معنى قوله تع كلا اي بكسر
الهمزة وسكون الياء والقسم والقمر مجرور بها متعلق باقسم
محذوفا فان قلت قد قال الزمخشري في تفسير هذا القول كلا
للانكار او للردع فهل بين كلاميهما تدافع قلت شتان ما بينهما
فان مدار كلام المصنف ما يتبادر من ظاهر القول ومدار كلامه
اساس البلاغة والاعجاز فلهذا كان كلامه احسن فمن اين يجي التدافع
والوجه الثالث من الوجوه الثلثة انها قد يكون بمعنى حقا وهو
مذهب الكسائي ومن تابعه فيكون اسما وبني لموافقته كلا التي

هي

هي حرف في لفظه فيكون مشتركا بين الحرف والاسم وهذا
ضعيف لان مثل هذا الاشتراك قليل جدا مع كونه مخالفا
للاصل ومحوجا الى تكلف سبب بنائها او بمعنى ألا وهو مذهب
ابي حاتم وهي بفتح الهمزة وتخفيف اللام مركبة من همزة الاستفهام
وحرف النفي فيفيد التنبيه على تحقق ما بعدها والاستفهام اذا
دخل على النفي افاد تحققا وتدخل على جملة اسمية نحو ألا انهم هم
الفاسقون وعلى جملة فعلية نحو ألا قد قصدوا والنحاة يسمونها
حرف تنبيه لدلالتها عليه كما يسمونها حرف استفتاح
لافتتاح الكلام بها الاستفتاحية اي المنسوبة الى الاستفتاح
وهو استقصار انما قيده بها لانها تستعمل على خمسة اوجه الاول
للاستفتاح والثاني للانكار والتوبيخ والثالث للتمني والرابع
للاستفهام والخامس للعرض والتحضيض كائنا على خلاف بين
الكسائي وبين ابي حاتم في ذلك اي في مجيئها بمعنى حقا او بمعنى
حرف تنبيه او في مجيئها لمجرد الاستفتاح وهو المناسب لترجيح
المذهب الثاني والمحل لتصحيح ما نقل عن ابي حاتم من انها تكون
للاستفتاح وبمعنى حقا في نحو كلا لا تطعه كلا اما بمعنى حقا او بمعنى
ألا لا تطع فعل نهي فاعله مستتر فيه وهو انت خطاب للنبي
عم مفعوله ضمير منصوب متصل به عائد الى ابي جهل فمعناه على مقتضى
مذهب الكسائي حقا لا تطعه فمن قال معناها ههنا على مذهب الكسائي
ردع لابي جهل فقد خرج عن مقتضى المقام وانتظام الكلام ومعناها
ههنا على مذهب ابي حاتم ألا لا تطعه فان قلت اليس قول الزمخشري
في تفسير هذا القول كلا ردع لابي جهل عن قوله المنكر وقوله احسن من قولهما
قلت احسن واضبط وقد نظير هذا انفا ثم لما فرغ من بيان الحقيقي

الاستفهام اذا دخل على النفي افاد تحققا.

تحقيقا لانها

وكان الثاني مختاراً عنده اراد ان يقيم عليه البرهان فقال والقول
الثاني اي الاول خطاء والثاني هو الصواب وهو ان يكون لمجرد
الاستفتاح لوجوب كسرة الهمزة اي همزة انّ بعدها لكونه منطقة
جملة كما بعد حرف تنبيه نحو الا انهم هم المفسدون ولو كانت
بمعنى حقاً لما كسرت بعدها لكونه منطقة مفرد كما في نحو قولك حقاً انّ
زيداً قايم لا يخفى عليك ان مثل هذا الاستدلال لا يعطي استعمالها على
كلية وعمومي فلا يفيد شيئاً منها تمامه كما ترى فالحق ان كلاً منهما
محتمل وان الثاني هو الظاهر في نحو قوله تعالى كلا ان الانسان
ليطغى كلا حرف بمعنى الا الاستفتاحية انّ حرف من الحروف
المشبهة بالفعل اسمها الانسان اللام لام التاكيد يطغى فعل مضارع
فاعله مستتر فيه عائد الى الانسان الجملة خبره الكلمة السابعة منها
لا من حيث هي فاندفع الاعتراض بان استعمالها على سبيل الزيادة
هل هو من استعمالاتها الحقيقية او المجازية وهي مستعملة على ثلثة
اوجه فتكون نافية اي فالوجه الاول منها ان تستعمل للنفي وناهية
اي الوجه الثاني منها ان تكون مستعملة على صيغة النهي سواء كان
المراد نهياً حقيقة نحو لا تضرب او دعاء نحو ربنا لا تكلني الى نفسي
طرفة عين وزائدة اي الوجه الثالث منها ان تكون مستعملة
في الكلام لمجرد التقوية والتاكيد فالنافية الفاء فيه لتفصيل الاحكام
كما ان الفاء الاولى في صدر الكلام لتفصيل الوجوه والاقسام
تعمل في النكرات اتفاقاً واما في المعارف فلا تعمل عند البصريين
وتعمل عند الكوفيين نحو لا زيد ولا عمرو فتقييد العمل بالنكرة يشير الى
اختلاف في معرفة العمل واما سر عملها في النكرة اجماعاً فلانها
لنفي جنس من الاجناس وذا من حيث انه نفي جنس لا يظهر الا في النكرة

فلهذا

(هامش: اي الكلمة السابعة)

(هامش: السابعة حرف لا)

(هامش: قال ان قلت القرآن كلام هدى وبيان فكيف حكم بزيادة حرف منه قلت لا نفع بالمزيد اللغو الضايع بل لم يوضع لمعنى يراد منه وانما وضعت لان يذكر مع غيره فيفيد الكلام وثاقة وقوة وهو زيادة في الهدى غير قادح فيه تامل كذا قاله البيضاوي في انوار التنزيل حل معاقد القواعد)

فلهذا تسمى بلا التي لنفي الجنس عمل انّ منصوب على انه مفعول
مطلق مضاف الى انّ من حيث حكاية لفظها فيكون اسمها
على ما هو المعهود عندهم اي يعمل فيهما لمشابهتها اياها من حيث
انها لتحقيق النفي كما انها لتحقيق الاثبات وفي حيث انها
للنفي كما انها للاثبات وان كانت تخالفها من حيث
انها لا تعمل الا في النكرات على المذهب المنصور ومن حيث
ان خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفاً ما دامت عاملة فيه
ومن حيث تجوز عملها وتركه اذا تكررت نحو لا حول ولا قوة
بخلافها نحو انّ محلاً وانّ مرتحلاً اي انّ لنا محلاً وانّ لنا مرتحلا
فهذه المخالفة من حيث الجنبات تقتضي فرعية عملها والا (هامش: فهذه نخ)
فلا يخفى عليك انها ينبغي ان تكون عاملة اصالة من حيث
النظر الى انسحاب معنى النفي في مضمون الكلام عملاً كثيراً وتجوز
ان يكون ظرفاً بمعنى انها تعمل فيه عملها في اكثر اوقات استعمالها (هامش: تها)
والحاصل انها اذا كانت لنفي الجنس كثر عملها في النكرة وندر في
المعرفة كما اذا كانت بمعنى ليس قل واما عمل ان فدايم ما دامت
مشددة فحصل لك ههنا اربع اعتبارات اعتبار الدوام
والكثرة واعتبار القلة والندرة واما عملها في الاسم والخبر فانما
يكون على مذهب البصريين واما عند الكوفيين فانها تعمل في الاسم
وحده نحو لا غلام رجل ظريف في الدار واما نحو لا اله الا الله
فهو سهل من حيث التمثيل لكنه مختلف فيه فان مذهب الاخفش
والمبرد انها مع اسمها مبني على الفتح كخمسة عشر فيكون اسمها
منصوب المحل ومذهب الكوفيين والزجاج ان حركة اسمها اعرابية
فيكون منصوباً لفظاً وعدم التنوين لا ينافيها فانه ليس من لوازم الاسم

(هامش: كثر عملها في النكرة وندر في المعرفة)

والاعراب فيجوز زواله ومذهب قوم انها لم تعمل فيه اصلا وهو
وحده في محل رفع وخبرها محذوف اي لا اله موجود ويكثر
حذفه اذا علم وبنو تميم لا يذكرونه ح والا حرف استثناء
والجلالة مستثنى من اسمها بدل في محله وللعطف على ليس
قليلا لمشابهتها اياه في الدلالة على النفي وان كانت
تخالفه من حيث ان عملها قليل ومن حيث ان ذكر خبرها
قليل حتى ان الزجاج لم يظفر به فادعى انها لا تعمل الا في الاسم
وحده ومن حيث انها لا تعمل الا في النكرة خلافا لابن جني
وانما ثبت عملها فيها على مذهب سيبويه في الشعر لا في السعة
والاختيار كقوله تعز فلا شيء على الارض باقيا ولا وزر مما
قضى الله واقيا الغرض من البيت التحمل على صبر البلايا حق
الصبر على حسب الطاقة فان شيئا من الاشياء لا تبقى على الكل
بل الارض ومن عليها يفنى ولا شيئا من الملجئ يحفظه مما قضاه
الله عليه وحكم عليه بالفناء تعز فعل امر من تعزى قال الجوهري
التعزي ايضا بمعنى الصبر يقال عزيته تعزية فتعزى فاعله مستتر
فيه وهو انت عام في كل مخاطب حذف لامه لاجل الوقف
او للجزم على اختلاف المذهبين فيه الفاء فيه تفيد معنى لام
التعليل بمعونة المقام لا عملت عمل ليس فاسمها شيء خبرها
باقيا وعلى الارض متعلق بالخبر والوزر الملجأ اسم لا الثانية
خبرها واقيا وقوله مما قضى الله متعلق بقوله واقيا وربما زيدت
عليها تاء التانيث كما زيدت على رب وثم للتاكيد وتغير
بذلك حكمها حيث لم تدخل الا على الاحيان ولم يبرز من مقتضاها
الا الاسم او الخبر فامتنع بروزهما جميعا نحو لات حين مناص

تعزيه الخبر للخبر ي ماست

الفاء فيه تفيد معنى لام التعليل

وربت ما زيدت عليها تا التانيث

نحو لات حين مناص

الى ليس

٨٣

اي ليس الحين حين مناص فلا بمعنى ليس اسمها مقدر وهو الحين وحين
منصوب على انه خبرها مضاف الى مناص وهو الملجأ هذا مذهب
الخليل وسيبويه واما عند الاخفش فانها لنفي الجنس بنيت عليها التاء
والمعنى ولا حين مناص لهم وحين منصوب بها على انه اسمها وخبرها
محذوف وهو لهم تذنيب الجاري للعطف نحو جاء زيد لا عمرو
وللجواب نحو لا في جواب من قال هل جاء زيد ويجب تكرارها اذا
دخلت على الفعل الماضي نحو لا قتل زيد ولا ضرب ونحو فيك اعزم
من لا شرب ولا اكل ولا نطوع ولا اسهل قال الله تعالى فلا صدق
ولا صلى وكذا اذا دخلت على المعرفة او على النكرة التي لم تعمل
فيها نحو لا زيد في الدار ولا بكر ونحو ولا حول ولا قوة الا بالله
وقد تجيء معترضة بين الجار والمجرور نحو جئت بلا زاد ولا غضبت
زيد من لا شيء فالتحقيق ان مثل هذه بمعنى غير فيكون اسما
فلهذا انفك الصدارة عنها وللعطف الناهية بند وشروع
في حكم القسم الثاني يجزم الفعل المضارع المستقبل نحو ولا تمنن
تستكثر مثال النهي التنزيه الواو واو العطف ولا ناهية
وتمنن فعل نهي مجزوم بها فاعله مستتر فيه وهو انت وتستكثر
حال من الفاعل اي لا تعط مستكثرا وقد علم حاله من قبل فان قيل
كيف يتوجه النهي الى المن وهو ههنا بمعنى الانعام اجيب بان
معنى النهي انما يتوجه في الحقيقة الى الحال كما تقرر في موضعه من ان
النفي والنهي انما يتوجهان الى القيد فلا يسرف في القتل مثال
لنهي التحريم الفاء هي الفاء الفصيحة وهي جواب شرط محذوف
عند النحاة ولا ناهية يسرف فعل مضارع مجزوم بها فاعله
مستتر فيه عائد الى ولي المقتول في القتل متعلق به اخرجه غير جنبه

تذنيب

ع

ولا تمنن مستكثرا بالرفع في محل الحال من فاعل تمنن والتقدير

الا شكال الى موضح البيان اي فلا يقتل غير القاتل ولا اثنين والقتيل
واحد كان اهل زمان الجاهلية يقتلون جماعة اذا قتل واحد منهم
فلذلك قيل كل قتيل في كليب غرة حتى ينال القتل آل مرة وقرأ
ابو مسلم صاحب الدولة فلا يسرف بالرفع على انه خبر في معنى الامر
وفيه مبالغة ليست في الامر الوجه الثالث منها ان يكون زائدة
للتاكيد وتحسين الكلام الى غير ذلك من الاعتبارات المناسبة
لزيادتها فيكون المراد منها ان لا يتغير اصل معنى الكلام بتركها لا
ان لا يتغير منه اصلا فلذا قال دخولها في الكلام كخروجها في عدم تغير
اصل المعنى نحو ما منعك ان لا تسجد اي ان تسجد بشهادة استقامة
المعنى اذ فيكون للتاكيد كما جاء اي ان تسجد بدون لا في موضع آخر
من القرآن فيدل على ان لا في قوله تعالى ان لا تسجد صلة جيء بها
للتاكيد فان القرآن يفسر بعضه بعضا قيل معناه ما حملك الى ان
لا تسجد فيكون للنفي ما اسم استفهام مبتدأ فان قلت فكيف
يحسن فيه الاستفهام بدون ان يمكن فيه الاستفهام فان الله تعالى
عالم بكل شيء وقد علم المانع من السجود فالاستفهام لاي شيء ههنا
قلت لا استبعاد في ذلك فان اسم الاستفهام ههنا للتوبيخ
ولاظهار معاندته وكونه وكبره منع فعل فاعله مستتر فيه عائد الى ما
مفعوله متصل به وهو خطاب لابليس ان حرف من النواصب
وتسجد منصوب بها فاعله مستتر فيه وهو انت خطاب له
ايضا والمجموع في قوة المصدر على انه مفعول لمنع بتقدير من
فمنع مع معموله خبر المبتداء النوع الرابع من الانواع الثمانية النوع الرابع
ما يأتي على اربعة اوجه وهو الذي ياتي عليها اربعة الفاظ احدها
لولا فيقال فيها تارة حرف يدخل على جملتين اولهما اسمية حرف لولا

على الاصح

اقوى

على الاصح والثانية فعلية تقتضي امتناع جوابه لوجود شرطه اي يدل على
استلزام تحقق شرطه لانتفاء جوابه بحسب محوى الكلام فحينئذ
مقابلة الوجود بالامتناع فان الاعتبار للمعنى لا للفظ فقط
فلا يتوجه ما يقال من ان الاحسن ان يقابل الوجوب بالامتناع
فانه غير مناسب لمعنى الكلام كما ترى ولا يتوجه ايضا الاعتراض
بان الشرط يستدل بعدمه على عدم المشروط فكيف يستدل بوجوده
على عدمه فان قلت الدال على ما ذكر هو المجموع المركب من لولا ومدخولها
فكيف يستقيم الحكم عليه وحدها قلت المعتبر في الدلالة
على ما ذكر هو لولا فانها هي العمدة فيها والباقي شرط لها كما
هو شان الحروف فصحت اضافة المعنى اليها وحدها من
هذه الحيثية كما صحت في سائر الحروف فالتحقيق ههنا
ان لها دلالتين على معنيين الاولى بحسب المنطوق والثانية
بحسب محوى الخطاب اما الاولى بحسبه فهي ان يدل على
استلزام انتفاء شرطه لتحقق جوابه كما ان الثانية بحسب
المحوى هي ان تدل على استلزام وجود شرطه لانتفاء جوابه فان
ع قلت الشرط مع المشروط جائز الاجتماع فكيف يقتضي امتناع
مشروطه قلت المراد من الشرط ههنا هو الشرط بحسب اصطلاح
النحاة لا بحسب اصطلاح اهل الاصول على انه في التحقيق شرط
لانتفاء الجواب لا لتحققه وتختص في استعمالها بالجملة الاسمية
خلافا للكسائي فانه قال اذا قلت لولا زيد لاكرمتك يكون
التقدير لولا حضر زيد لاكرمتك فيكون زيد مرفوعا على انه فاعل
لفعل مضمر فيكون جملة فعلية عنده المحذوف الخبر لقيام قرينة
دالة عليه فيكون المذكور بعدها مرفوعا على الابتداء لا مرفوعا

بنفس لولا كما ذهب اليه الفراء وابن كيسان ولا بفعل مضمر كما ذهب اليه
الكسائي قال ابن الطراوة ان جواب لولا يكون خبر المبتدا دايما فلا يكون
الخبر محذوفا عنده ورده البعض بانه لا رابط بينهما فان قلت الجواب
منوط بالشرط من حيث اللزوم بينهما فلا حاجة الى زيادة الرابط و
الفائدة في اللزوم نعنيه عن ذلك قلت الارتباط الحاصل ههنا
هو الارتباط بين الشرط وجوابه لا بين المبتدا وخبره والكلام
في الثاني لا في الاول ففسد الاستدلال واجيب بان المقصود
من الرابطة هو الدلالة على نوع تعلق وقد حصل ههنا فان الاتصال
لما حصل بين الشرط وجوابه بحيث يفيد الارتباط بين المبتدا وخبره
استغنى بذلك عن الرابطة بينهما كما استغنى عنهما اذا كانت الجملة
ضميرا غير ضمير انك ان يجوز اتصال بينهما والى حاصل ان مذهبه اقرب
الى التحقيق والعقل كما ان مذهب غيره انسب الى المباحث النحوية
والنقل هذا وان الخبر يجب حذفه اذا كان عاما كالحصول والوجود
نحو لولا زيد لهلك عمرو واما اذا كان خاصا فلا يحذف ان لم
يوجد الدليل عليه فلهذا قال غالبا وفيه اشارة الى رد قول من قال
ان الخبر بعدها واجب الحذف دايما فيجعل نحو لولا زيد يدفع عدوه
لاهلكه من قبيل المحذوف الخبر تقديره لولا زيد موجود دافعا عدوه
لاهلكه فان مثل هذا محل لحن خارج عن سنن الكلام نحو لولا زيد شرط
لاكرمتك فلولا حرف امتناع وزيد مبتدا خبره محذوف وهو
موجود واللام لام جواب اكرم فعل فاعله متصل به ومفعوله متصل به
ايضا فالجملة الفعلية جوابها كما ان الجملة الاسمية شرطها واما نحو
لولاي ولولاك ولولاه فقد مر بحثه في الباب الثاني فما وجد
ههنا في بعض النسخ من قوله ومنه اي من قبيل المذكور قولك لولا كذا لكان كذا

امتنع الالزام الذي هو الجواب لوجود زيد
الذي هو الشرط موصل

لولاي لكان كذا اي لولا انا موجود
فاقام المتصل مقام المنفصل وحذف
الخبر لكونه كونا مطلقا موصل

فاما

فانما يستقيم على مذهب الاخفش فلهذا فسره بقوله اي لولا انا
موجود ويقال فيها تارة اخرى حرف تحضيض اي حرف يدل
على طلب امر على سبيل الازعاج والعنف التحضيض ماخوذ من
حضه على القتال اي حثه عليه وطلبه منه فيكون ابلغ في افادة
هذا المعنى لزيادة تائه على بنائه وعرض اي حرف يدل على طلب
امر على سبيل الرفق وهو ماخوذ من قولهم عرض فلان حاجته
على فلان اذا اظهرها عليه فابرزها لديه فيكون المراد منه الطلب
على سبيل الرفق بحسب معونة المقام ومنه التعريض خلاف
التصريح كقول الفقير للغني جئتك لاسلم عليك ولانظر الى وجهك
الكريم فيكون مراده من هذا طلب المعروف على سبيل ترك التصريح
والرفق فكانه يطلب حاجته منه من جانب وناصيته لداعيته
دعا اليه سواء نظرت الى فلان غير عرض اي من جانب ناحيته
فمن هذا علم ان قول من قال العرض يلزمه الطلب وليس بموضوع له
غير وارد ههنا لما عرفت من قبل ان المراد من المعنى في امثال هذا
اعم سواء حصل اللفظ بالوضع او بحسب معونة المقام فلهذا جعل
الوجوه وجوه الاستعمال لا وجوه الوضع فتامل فان قلت فلم جعلهما
فيهما وجها واحدا قلت لاشتراكهما في معنى الطلب وان اختلفا
في جهته فلهذا اشار الى التمييز بينهما بقوله اي طلب بازعاج وعنف
في صورة التحضيض يقال ازعجه اذا قلعه من مكانه او طلب برفق في صورة
العرض فيكون من قبيل اللف والنشر المرتب فان قلت لم استعمل
اولا الواو وثانيا او قلت لان المقام الاول مقام الاشتراك والمقام
الثاني مقام الامتياز والتنويع فكل منهما ثابت في مقامه بحسب
توافق الوضع والطبع فظهر الفرق بينهما ان التحضيض طلب على سبيل

العنف والوصف طلب على سبيل الرفق فان قلت هل الفرق الحاصل بينهما
بحسب التعقل كاف في الفرق بينهما بحسب تحقق موارد الاستعمال
قلت لا بل هو مفوض الى صلاحية المقام لاحدهما او لكليهما لو امكن
فتخصص اي لولا التي للتحضيض والعرض بالفعل المضارع اي الفعل الدال
على معنى مقترن بالزمان المستقبل حقيقة لا شك ان دخولها
انما هو على لفظ المضارع حقيقة وعرفا لا على معناه المستقبل فلا
يتوجه الاعتراض بان الصواب ان يقول المستقبل بدل قوله المضارع
فان قلت ان النحاة قد قالوا ان المضارع بعد هذه الحروف يحتمل
المضي والاستقبال فمن اين يتم التقريب قلت الكلام في لولا التحضيضية
لا في لولا مطلقا فيكون المضارع بعدها دالا على معنى مقترن بالزمان
المستقبل فيحصل التقريب بلا ريبة فان قلت لا يحصل التقريب
ههنا الا بعد حصول القرينة المعينة المضارع للاستقبال فمن اين
لك هذه القرينة قلت قد حصلت من حيث انها تدل على طلب
فعل وهو لا يكون الا في المستقبل لا في الحال ولا في الماضي فقد ظهر من
هذا ان المقتضي للاختصاص هو الطلب المذكور فلاجل هذا ادخل
الفاء في قوله فتخصص بالمضارع فان قلت قد استعمل الفاء مع الاختصاص
قبيل هذا في قوله وتختص بالجملة الاسمية وبعيد هذا في قوله وتختص
بالماضي فلم تركها ههنا قلت حذفها وحدها ههنا طلبا للاختصار وعدى
الفعل الى مفعوله على سبيل نزع الخافض او حذفهما جميعا فالمعنى
فيخصص المضارع بالمستقبل قال الجوهري اختصه بكذا اي خصه به لا يخفى
عليك ان هذا المعنى وان كان غير ظاهر بل نوع الشبه يجد فيه ما نبه
على ما وجد ههنا في اكثر النسخ واما على ما وجد في بعضها هكذا فتخصص بالفعل
المضارع فلا مجال للاشكال فيه او تختص بما في تاويله اي تاويل المضارع

اي لفظ

اي لفظه ماض ومعناه مستقبل فيكون مجازا فان قلت ما العلاقة
بين معنى الماضي والمستقبل حتى يصح المجاز فما الفائدة فيه حتى يكون
معتبرا قلت اما العلاقة فهي ان الزمان معتبر في كل منهما مع ان
المستقبل يؤول الى الماضي في الجملة واما الفائدة فيه فكمال عناية
المتكلم بوقوع المطلوب فكانه قد وقع فهو يخبر عنه على سبيل
الابتهاج نحو اطال الله تعالى بقاءك مثال المضارع الصريح الواقع
بعدها نحو تستغفرون في قوله تعالى لولا تستغفرون الله (او تستغفرون ولا بد موصل)
اي قال صالح عم لقومه هلا تستغفرون الله قبل نزول العذاب
لولا حرف طلب الاستغفار فان قلت هل يصح ههنا عارية
للتحضيض او للعرض قلت الظاهر انها ههنا تكون للعرض ويحتمل
ان تكون للتحضيض تستغفر فعل مضارع فاعله الواو والنون
علامة الرفع ومفعوله لفظة الجلالة مثال ما في تاويل المضارع نحو
اخرتني في قوله تعالى ونحو لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق واكن (منا مفعول)
من الصالحين اي هلا تؤخرني الى اجل قليل التقدير ليكن منك تاخير
فيصدق مني وكوني من الصالحين ونحو قولك الا تزورنا فنكرمك
وتكون من المحسنين توضيح هذا بعض ايضاح لولا حرف عرض اخرتني
فعل ماض بمعنى المضارع اذ لا معنى لطلب تاخير في الزمن الماضي
فاعله ضمير مرفوع متصل به وهو التاء مفعوله ياء المتكلم والنون
نون الوقاية هذا ما قصده ههنا وهو تكلف فان الظاهر انها
في امثال هذا تكون لمجرد التمني فيكون التقدير ليتك اخرتني
الى اجل قريب مثل ليت الشباب يعود يوما فلهذا قال الزمخشري (فلبلح)
ههنا هلا اخرت موتي الى اجل قليل فان قلت القاعدة انها
اذا دخلت على الماضي يفيد التنديم لكنه لا يصح ههنا اصلا فلا يتم

فلا تم ما ذكرته فلهذا جعلها للعرض ههنا قلت معناها التمني والتندم
ليس من لوازمه بل هو متولد منه فيجوز ان يحصل العرض لانتفاء شرطه
او لقيام مانع الفاء فاء جواب الاشياء الستة التي تكون ان مضمرة
بعدها اصدق فعل مضارع منصوب بها فاعله مستتر فيه وهو انا واصله
اتصدق من باب التفعل فقلبت التاء صادا فادغمت الصاد
في الصاد قراءة اي فاتصدق على الاصل الفعل مع فاعله في تاويل
المصدر مرفوع المحل على انه معطوف بها على ما قبله كما ان ما بعد الواو
واو العطف اكون منصوب على انه معطوف بها على لفظ اصدق
وهو فعل من الافعال الناقصة اسمه مستتر فيه وهو انا خبره من الصالحين
واكن بالجزم عطفا على محل فاصدق كانه قيل ان اخرتني اصدق
واكن من الصالحين فلما فرغ من بيان الوجه الثاني اراد ان يرتب
عليه بيان الوجه الثالث فقال وتجال منهما تارة حرف توبيخ
اي حرف دال على تهديد وتعنيف ولوم على ترك فعل في الزمن الماضي
فلهذا رتب على ذلك قوله فيختص بالفعل الماضي قال بعضهم فلما
تخلو صاحبها عن توبيخ فلهذا قيل انها تدخل على الماضي غالبا لكن
عبارة المص هو اشد وادق نحو فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون
الله قربانا آلهة القربان ما تقرب به الى الله اي اتخذوهم شفعاء
متقربا بهم الى الله حيث قالوا هؤلاء شفعاؤنا عند الله والمعنى
فهلا منعهم من الهلاك آلهتهم الفاء تدل على ترتب التوبيخ
لولا حرف توبيخ نصر فعل ماض هم مفعوله عائد الى الكفار المهلكين
الذين اسم موصول اتخذوا فعل فاعله الواو العائد الى الكفار ايضا
من دون الله متعلق به ومفعوله الاول ضمير عائد الى الاسم الموصول
محذوف ومفعوله الثاني آلهة وقربانا حال من المفعول وقيل هو

حرف توبيخ

احقاف

فهلا نصرهم موصل

مفعول

مفعول له وقيل هو مفعول ثان لاتخذ بمعنى ذات وآلهة مقدم على مفعوله
الاول وهو الهة والفعل مع معموله جملة فعلية وقعت صلة للموصول
وهو مع صلته مرفوع المحل على انه فاعل نصر ثم انها لما استعملت في
معنيين احدهما استفهام والآخر نفي كل منهما غير مرضي عنده لكن كونها
للاستفهام اقرب من كونها للنفي جعله وجها رابعا على سبيل الحكاية
عن غيره بصيغة التمريض فقال قيل وهي للعطف على الوجه الثالث
فيكون من المحكي لا من الحكاية فيكون مقول القول هو المجموع الى الواو
ومدخولها فاندفع ما قيل ان الواو لا تقع بين القول ومقوله كما لا
تقع بين الفعل ومفعوله تكون للاستفهام اي يكون لولا تارة موضوعة
للاستفهام مستعملة والا فليس بمستنكر ان يستعمل الحرف في غير معناها
على سبيل المجاز ولو بمعونة المقام نحو لولا في قوله تعالى لولا اخرتني
الى اجل قريب اي هل اخرت موتي الى زمان قليل وفي قوله تعالى لولا
انزل اليه ملك اي هل انزل الى الرسول ملك انزل فعل اليه متعلق
به وملك قائم مقام فاعله قاله الهروي اي قال الهروي ان لولا تكون
للاستفهام كما في هذين القولين واما فائدة هذا القول فهي التحميل على
غيره والاعتراض عليه على سبيل المعارضة مع الترجيح والاشعار
بان صيغة التمريض في الوجه الرابع ليست لكون قائلها مجهولا بل لعدم
الاعتبار بهذا القول فلاجل هذا قال والظاهر اي كونها للاستفهام
محتمل بعيد خفي دليل يدل عليه ظاهر من حيث اللفظ والنحو والظاهر
المتبادر لا يجوز العدول عنه الا بدليل انها اي لولا في القول الاول
اي في لولا اخرتني الى اجل قريب للعرض اي لطلب تأخير الموت
على سبيل الخضوع وفي القول الثاني اي لولا انزل اليه ملك للتحضيض اي
لطلب الانزال على سبيل العتو والعصيان فيكون استعمالها ههنا من الوجه

جعله وجها رابعا

اي هلا انزل موصل

الثاني

فلا يكون للاستفهام عنده فان قلت مثل هذا لا ينفي اصل الدعوى فكيف يكون ردا عليه قلت لما كانت تلك الدعوى مبنية على ذلك وقد خرج غير الدلالة عليها لظهوره في خلافها سقطت لعدم بقاء اساسها فان قلت هذا قول بلا دليل ايضا فمن اين له الترجيح قلت الجلي لا يحتاج الى الدليل فلاجل هذا نبه عليه بقوله والظاهر انها في الاول للعرض فعلم مما ذكر ان من قال ان قوله والظاهر انها اه من كلام الهروي فقد خبط عشواء وركب متن عمياء وزاد اي الهروي كما يدل عليه ذكره سابقا وواو العطف كذلك قيل الضمير في زاد عايد الى علي بن عيسى فلعل جوازه ههنا مبني على ادعاء اشتهاره في التوضيح لهذا المعنى لكن لا يخفى انه تكلف معنى للولا آخر اي غير المعاني الاربعة فيكون وجوه استعمالها خمسة عنده ففي قوله وزاد اشارة الى انه مخترع من عنده لا اصل له ولا يلتفت اليه فيكون مردودا كما يصرح به بعد هذا وهو ان تكون نافية اي المعنى الزايد الغير المعاني الاربعة هو النفي ففي عبارته ادنى مسامحة غاية ما تقرر ذلك المعنى بمنزلة لم في الدلالة على النفي في الزمان الماضي ثم لا تحكي ان ذلك المعنى اصل ثابت عند الهروي ولكل اصل له فرع واراد ان يظهر بعض موارد ذلك الاصل اللايح ايضا على ما يقصده قال وجعل اي الهروي فيكون على بناء المعلوم كما هو الظاهر فمن جوز ان يكون على بناء المجهول فقد قطع انقطاع الكلام منه اي من ذلك المعنى فيكون من ههنا كمن في قولك زيد من الاناس فيكون بعضا من الكل بمعنى جزء له ويجوز ان يكون بمعنى البعض من الكل فيكون التقدير جعل من موارد ذلك الاصل معنى لولا في قوله تعالى فلولا كانت قرية آمنت اي لم تكن قرية

مطلب: وزاد الهروي للولا معنى آخر

مطلب: وجوه استعمالاته خمسة

مطلب: من التبعيضية

يونس

آمنت

آمنت من القرى التي اهلكناها آمنت قبل معاينة العذاب فنفعها ايمانها اي نفع اهل القرية ايمانهم بان تقبله الله منها ويكشف العذاب عنها الا قوم يونس عم فيكون الاستثناء متصلا لان المراد من القرى اهاليها كانه قال ما آمن اهل قرية من القرى العاصية فنفعهم ايمانهم الا قوم يونس عم ويؤيده قراءة الرفع على البدل فان قلت لما اختار الزمخشري وغيره الاستثناء المنقطع ههنا قلت لان حملها على معنى التحضيض النفي والاستثناء المتصل لا يحسن ههنا على ارادة التحضيض كما لا يحسن ان يقول هلا قرأ قومك القرآن الا الصلحاء منهم تريد استثناء الصلحاء من المحضضين على قراءة القرآن لا سيما اذا وقعت منهم قراءة القرآن اذ التحضيض بلفظ الماضي يفيد اللوم على الترك وقوم يونس عم قد آمنوا وما تركوا الايمان فكيف يستقيم اللوم على ترك الايمان فان قلت ليس الاستثناء من الحكم فضلا عن التحضيض وانما هو من اهل القرى وقومه داخلون فيهم دخول زيد في العموم في قولك جاء القوم الا زيدا فيكون متصلا قلت نعم لكن لما كان الظاهر المتبادر الى الفهم من القول استثناء قومه من القوم المحضضين على الايمان ولم يستقم معنى التحضيض في حق قومه لما عرفت حمل الاستثناء على الاستثناء المنقطع فلهذا اختاره وجوز الاستثناء المتصل ههنا الفاء على التعقيب ولولا حرف للنفي وكانت فعل من الافعال الناقصة اسمه قرية وآمنت فعل فاعله مستتر فيه عايد اليها الفاء للعطف نفع فعل مفعوله متصل به عايد اليها وايمان مضاف الى الضمير المجرور فاعله الا حرف استثناء قوم منصوب مستثنى من اسم كان على ما عرفت تحقيقه ويونس عم غير منصرف للعجمة والعلمية مجرور للاضافة قوم اليه لكنه بالفتحة

طلباً للخفة هذا وان المص رد قول البدري لعدم اسناده الى اصل
ولعدم ثبوت الدعوى بغير دليل لا سيما هناك من معارض فان ارتكا
استعمال لولا في قوله تع فلولا كانت قرية آمنت من قبيل الوجه الثاني لئلا
فيفيد التوبيخ قصداً واصالة والنفي التزاماً وضمناً ثم نبه على دليل
الاول بقوله والظاهر الذي يشهد له بالصدق النقل من ائمة
العربية ان المراد من لولا في قوله تعالى فلولا كانت قرية آمنت
معنى فهلا فكانه قيل فهلا كانت قرية آمنت فلا شك ان هلا
ههنا يفيد التوبيخ فكذا لولا ففائدة ادخال الفاء عليها ههنا
هي زيادة تقرير المقصود ودفع الاشتباه والا فلا يخفى ان
تقدير معنى التوبيخ ههنا تم بدونها وهذا القول الذي ذكرنا
من ان المراد ههنا معنى هلا قول الاخفش وقول الكسائي ثم
والفراء ويؤيده اي ما ذكر قراءة ابي ابن كعب فهلا ههنا بدل
فلولا فان القراءة كالروايات يحصل تقوية من بعضها لبعض
وما وقع ههنا في بعض النسخ بدل قراءة ابي من ان في حرف
ابي اي في مصحفه واصله وقيل اي في قراءته فهلا فالكل واحد لكن المذكور
اولى واظهر فان قلت الواو ههنا حرف عطف فاين المعطوف
عليه قلت المعطوف عليه مقدر تقديره القول الذي ذكرناه
يشهد بصدقه قول ائمة النحو ويؤيده قراءة ابي فيكون حالهما
كحال الشاهد والمزكي فان قلت ينبغي ان يكون الامر بالعكس على
ما لا يخفى فما السر في العدول قلت السر ان قول النحاة مقصود
على النظر الى المعنى قصداً والمقصود بيانه وقراءته متوجهة الى النظم
والكلم اصالة والى المعنى ضمناً فلهذا جعل قولهم شهادة وقراءته
تقوية على ان يحصل بيان معنى التواتر من بيان معنى غير المتواتر

قراءة ابي

حرف ابي المصحف

مما يأباه

مما يأباه الطبع ظاهر ثم لما فرغ من التنبيه عليه اشار الى الاستدلال
على النفي بقوله ويلزم اي لولا يفيد التوبيخ قصداً كما على ما مر
تحقيقه ويلزم من ذلك اي كونها مفيدة اياه ههنا فلهذا
اضاف لفظة معنى الى النفي في قوله معنى النفي الذي ذكره البدري
بيان ذلك ان لولا قد افادت التوبيخ على ترك الفعل
في امثال هذه الصورة بالاستقراء وكلما افادته فقد دلت على
انتفاء ذلك الفعل التزاماً لضرورة تعيين توجيه التوبيخ الى
عدم الفعل فقط فكلما افادت التوبيخ على ترك الفعل فقد
دلت على انتفاء ذلك الفعل فبهذا اندفع ما قيل ههنا من ان
كلام المص لا يستلزم النفي كلياً في جميع الصور وان استلزمه
في هذه الصورة فلا يلزم رد اصل دعوى البدري وسقط ايضاً
ما اورد ههنا من جواز اللوم على وجود الفعل مع عدم الدلالة
على نفيه لان امثال هذا المبحث مباحث عربية يكفي فيها
ملازمة اقناعية ومناسبة عادية واضمحل ايضاً ما اعترض
في هذا الموضع من ان التوبيخ يجوز ان يكون مستفاداً
من لولا ومدخولها جميعاً فلا يلزم دلالتها وحدها على الانتفاء
بالالتزام لان دلالتها عليه قد تحققت بتتبع موارد استعمالها
مع شهادة نحو الكلام ومعونة المقام واما احتياجها فيها
الى متعلقها فلا يقدح فيها كما لا يقدح في دلالة سائر الحروف
وقد اشار الى جميع ما قلنا في تحقيق هذا المحل بقوله لان اقتران
التوبيخ المدلول عليه بلولا بالفعل متعلق بالاقتران فان قلت
ما المراد من اقتران التوبيخ بالفعل الذي هو فعل ماض قلت المراد
مقارنة فعل التوبيخ ومدلوليته للفعل الذي دخلت عليه لولا

وحينئذ يكون للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي وسواء وقع بعدها لفظا او تقديرا واعلم ان هذه
تقتضي الجملتين احديهما شرطية والاخرى جزائية ويقال الشرط والجزاء لم يخلوا من ان يكونا مضارعين
او الماضيين او الشرط مضارعا والجزاء ماضيا او العكس وقد اجتمعا مضارعين نحو قوله تعالى قل ان تخفوا ما الآية

في زمان تحققه بالاستعمال سلوكا في طريق توصيف المدلول بوصف
الدال وانما عدل اليه لان التوبيخ اقرب الى الدلالة على الانتفاء من
لولا الماضي صفة الفعل تشيعها اي اقران التوبيخ بانتفاء ذلك
اي بانتفاء تحقق مدلول الفعل الماضي بمعنى انه ما وقع ومما يقوي ما ذكره
قول الزمخشري في تفسير هذا الكلام والجملة في معنى النفي كانه قيل ما آمنت
قرية وكذا قول البيضاوي هيهنا ويجوز ان يكون الجملة في معنى النفي
لتضمن حرف التحضيض معناه وقال المص في مغني اللبيب لعل الزمخشري
اراد بقوله والجملة في معنى النفي ما ذكرناه فلهذا قال والجملة في معنى النفي
ولم يقل ولولا للنفي فان قلت بعد التيا والتي انه تسليم قول الهروي
في الحقيقة لا رد له قلت ليس الامر كذلك بل هو حمل كلامه على غير محل
النزاع الذي استعملت اللفظ فيه هل هي حقيقة فيه او لا او تخطئة له
لاشتباه غير المقصود بالمقصود عليه الكلمة الثانية من الكلمات
الاربع المستعملة على وجوه اربعة ان المكسورة اي مكسورة الهمزة
الخفيفة بسكون نونها تكون بناء شرطية اي الوجه الاول ان تكون
لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فلهذا تعمل فيهما
عمل جزم لفظا او محلا في نحو قوله خطاب للنبي عم ان تخفوا ما في انفسكم
اي ان تكتموا او تبدوا ما في صدوركم من ضمايركم او تبدوه من الآية
وهو الاظهار يعلمه الله ان حرف شرط جازم لهذا جيء جوابه بالجزم
وحذف من شرطه النون علامة له وكذا حذفت في تبدوه وهو عطف
تبدوا كما ان تخفوا اصل تخفوا لكونه معطوفا عليه تخفوا فعل فاعله
مستتر فيه وهو انتم خطاب للمؤمنين وما اسم موصول وفي صدوركم
جملة ظرفية صلته والموصول مع صلته منصوب المحل على انه مفعول به
لتخفوا او للعطف وتبدوه معطوف على تخفوه فاعله مستتر فيه

ولولا هي في معنى النفي كانه قيل ما آمنت

مبحث ان المكسورة

مطلب

ومثال الثاني ان اكرمتني اكرمتك
والثالث ان تكرمني اكرمتك والرابع
ان اكرمتني اكرمك ومثال المقدر
نحو قوله تعالى وان احد من المشركين
استجارك اي وان استجارك احد الآية
منه رحمه

ويجيء الجزاء بالفاء اذا كان جملة اسمية او
امرا او نهيا او دعاء او ماضيا بقد
نحو ان تأتني فانت مكرم وان جئت
فاكرمه وان اتاك فلا تهنه وان
فعلت كذا فجزاك الله خيرا وان
احسنت الي فقد احسنت
اليك امس
منه رحمه

ايضا

ايضا والضمير المنصوب المتصل به العايد الى الموصول مفعوله ويعلم فعل
مفعوله متصل به عايد اليه ايضا فاعله لفظة الجلالة والشرط مع جوابه
جملة شرطية منصوبة المحل على انها مقولة القول وما وقع هيهنا في بعض
النسخ من قوله وحكمها ان تجزم فعلين فقد عرفت تحقيقه آنفا
والظاهر انه غير محتاج اليه هيهنا لانه في صدد بيان وجوه الاستعمال
لكنه ذكر على سبيل الاستطراد ويقال فيها تارة نافية اي الوجه الثاني
ان تستعمل لتدل على معنى النفي نحو ان عندكم من سلطان بهذا ان
ما عندكم من حجة بهذا القول وهو قول اتخاذ الولد قالوا اتخذ الله
ولدا قال الزمخشري في بيان هذا كانه قيل ان عندكم فيما تقولون
سلطان ان للنفي عندكم ظرف مستقر فاعله سلطان لاعتماده
على ما قبله ومن زيدت لتأكيد النفي وقيل سلطان مبتدأ خبره
الظرف وهذا حال من الضمير المستتر في الظرف العايد الى السلطان
على تقدير كونه مبتدأ فكانه قيل ما حجة عندكم واقعة في هذا القول
فيكون القول مكانا ومحلا للسلطان والعامل فيها الظرف والظاهر
انه صفة له على معنى ما عندكم سلطان يتعلق بهذا القول وقد
اجتمعا اي حرفا الشرط والنفي في قوله تع ولئن زالتا اي زالت
السموات والارض ان امسكهما من احد ما يمنعهما احد من الزوال
من بعده اي من بعد الله وامساكه ومنعه من الزوال الواو واو الاعتراض
وقيل واو الحال وقيل واو العطف فانها قد تدخل على واو القسم كما في
قول القائل ووالله لولا تمرة ما حببته فمن قال انها واو القسم فقد سهى
اذ لم يعهد اظهار واو القسم مع حذف المقسم به فواو القسم مع
المقسم به محذوف هيهنا لقيام التوطئة مع طول الكلام طلبا للتخفيف
اي والله واللام تسمى اللام الموطئة واللام المؤذنة لايذانها بان الجواب

نافية

فتنه خبر على الحجة مطلقا
يونس

اي ما عندكم من حجة بهذا تقولوا فانهم
قالوا اتخذ الله ولدا سلطان
فاعل الظرف على المذهب الراجح
او مبتدأ متأخر على المرجوح
منه رحمه

اي ما يمنعهما من احد من بعد الله بعد الزوال
اللام موطئة للقسم المحذوف دخل على
الشرط بعد تقدم القسم لفظا او
تقديرا ليؤذن ان الجواب بعدها
وان حرف الشرط في السابق على
الشرط وان في ان امسكهما
نافية وسد مسد جواب القسم المحقق
والشرط جميعا والجملة المنفية
جواب القسم المقدر وسادة
مسد جواب الشرط ومن في
من احد زايدة
منه رحمه

بعدها جواب قسم قبلها لا جواب شرط بعدها فمن قال وههنا انها لا جواب
القسم من حيث النظر الى ان جميع ما ذكرنا بعدها جواب له يجب الظاهر
فاله راجع الى ما ذكرنا في التحقيق وان شرطية وزالت فعل الشرط فاعله
مستتر فيه عايد الى السموات والارض وهو مجزوم المحل بها وان نافية
امسكهما فعل الجزاء مجزوم المحل ايضا مفعوله متصل به عايد اليهما فاعله
احد فيكون من صلة فيه كما ان من الثانية في قوله من بعده للابتداء
والجملة جواب القسم المقدر سدت مسد جواب الشرط فلهذا احذف
ههنا وجوبا ومخففة اي الوجه الثالث ان تستعمل مخففة من ان
المكسورة الثقيلة فتدخل على جملتين فعلية واسمية اما اذا دخلت على
الفعلية فيجب الغاء عملها نحو ان كان زيد لقائما واما اذا دخلت على
الاسمية فيجوز اعمالها خلافا للكوفيين اعتبارا للاصل وجاز ترك اعمالها
نظرا الى زوال المشابهة اللفظية للفعل بعروض التغيير عليه الشاهد
للاول في نحو وان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم على قراءة من خففهما
والمعنى ان جميع المختلفين في الكتاب والله ليوفينهم ربك اعمالهم من
حسن وقبيح وايمان وجحود والواو للعطف وان مخففة من الثقيلة
عاملة وكلا منصوب اسمها والتنوين فيه عوض عن المضاف اليه اي
كلهم واللام الاولى للتاكيد والثانية موطئة للقسم وقيل بالعكس
وما مزيدة للفصل بينهما ويوفي فعل والنون نون التاكيد ومفعوله الاول
هم عايد الى كلا وفاعله رب وهو مضاف الى الضمير وهو خطاب للنبي عم
ومفعوله الثاني اعمال وهي مضافة الى هم وهو عايد الى كلا ايضا والفعل
مع معموله جملة فعلية وقعت جوابا للقسم المحذوف والقسم المحذوف
مع جوابه جملة قسمية مرفوعة المحل على انها خبر ان المخففة وقراءة التشديد
الميم على ان اصله لمن ما فقلبت النون ميما للادغام فاجتمعت ثلاث ميمات

ومخففة

ظرف

فحذفت اولئهن والمعنى وان كلا لمن الذين ليوفينهم ربك جزاء اعمالهم
فيكون الجار والمجرور خبرها وقرئ لما بالتشديد والتنوين جميعا كما
قيل وان كلا جميعا كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون هذا وانها اذا
شددت وخففت ورفعت كلا فلا يكون مما نحن بصدده
والشاهد الثاني في نحو ان كل نفس لما عليها حافظ المعنى ان الشان
كل نفس لعليها رقيب فان قلت فعلى هذا لا يكون الشاهد الثاني
مثالا للمقصود ههنا بيان المعنى لا بيان العمل فصح ان يكون مثالا له
بناء على ما هو المشهور عندهم من ان العمل في ضمير الشان المقدر تحقيق
بان المفتوحة المخففة من الثقيلة فلاجل هذا لم يتعرض الزمخشري في تخريج
هذا الكلام لتقدير الشان وان مخففة من الثقيلة بدون الاعمال
على قراءة من خفف ميم لما وكل مبتدا مضاف الى نفس خبره حافظ
وعليها متعلق به واللام لام الفاصلة وهي لام الابتداء فيكون
للفرق بين ان المخففة من الثقيلة وبين ان النافية وللتاكيد
ايضا ومن قال انها للفرق لا للتاكيد فنظره مقصور على حال اللفظ
وقاصر عن اعتبار شان المعنى وما صلة جيء بها لزيادة الحسن والتاكيد
والمبتدا مع خبره جملة اسمية وقعت جوابا للقسم المقدر في اول
السورة وانما ذكرت هذه الابحاث مع انها قد ذكر اكثرها في قبل
لطول العهد ولفوايد لم تذكر هناك في قراءة من خفف ميم لما انما
احتيج الى هذا القيد لاجل التطبيق لما ادعاه ولعدم صحة الاطلاق
لانها تكون للنفي على قراءة التشديد على ما عرفت وانما صحت
الظرفية في القراءة بناء على قاعدة التشبيه والتنزيل والظاهر ان
في ههنا بمعنى على كما في قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل فان قلت
ما محله من الاعراب قلت محله نصب على الحالية فان قلت فاينما

في معنى على

ذو الحال قلت الضمير المستتر في قوله مخففة فكأنه قيل ان مخففة من
الثقيلة غير عاملة في نحو هذا الكلام حال كونها على قراءة التخفيف
ويقال فيهما تارة اخرى زايدة اي الوجه الرابع ان يزاد في الكلام
لفائدة كالتاكيد وغيره يدخل على جملتين فعلية واسمية اما الفعلية
فنحو ما ان اتيت بشيء انت تكرهه واما الاسمية فزيد قايم في نحو
قولك ما ان زيد قايم ما نافية مشابهة بليس بطل عملها لزيادة
ان بعدها وزيد مبتدأ وخبره قايم والمجموع جملة اسمية واكثر زيادتها
بعد ما النافية وكان تصور اجتماعهما على وجهين احدهما ان تكون
متقدمة عليها والثاني بالعكس وليست زائدة على كل وجه اراد
ان يضبطها على وجه كلي بحيث يعلم زيادة ما النافية ضمنا والا
كان يكفي ان يقال وزايدة بعدها من اه والامر بلا تطويل الكلام
فقال وحيث اجتمعت ما وان في كلام الظاهر ان العطف
ههنا من قبيل عطف الخاص على العام من حيث المعنى ان تضمن حيث
معنى الشرط كما تشعر به الفاء التي في قوله فان تقدمت ما يحتمل
ان يكون للاعتراض لاجل تغيير ما ذكر اولا ويجوز ان يكون
معطوفا على قوله نحو ما ان زيد قايم فح يكون من قبيل عطف
العام على الخاص فيكون الفاء حينئذ للتفريع والتفصيل فان تقدمت
ما على ان فهي اي ما نافية مكفوفة عن العمل وان زائدة كافة لما
عنه لا يخفى عليك انه اشار في هذا الكلام الى ادراج بيان السبب في
ضمن بيان الاصل حيث ضمنه تعليل حكم الاصالة والزيادة على ما
هو المطابق لاستعمال النقل وحكم العقل فيكون من قبيل قضايا
قياساتها معها وللعطف ان تقدمت ان على ما فهي اي ان شرطية
وما زائدة للتاكيد نحو واما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على
سواء

حيث تضمن معنى الشرط

على سواء اي واما تخافن من قوم معاهدين لك نقض عهد
بامارات تلوح لك فاطرح اليهم عهدهم ثابتا على طريق قصد سوي
في العداوة بان تخبرهم اخبارا ظاهرا انك قطعت ما بينك وبينهم
من المعاهدة بحيث ينقطع امارة الغدر واخفا نكث العهد والواو
للعطف واما اصلها ان ما فقلبت النون ميما وادغمت في الميم
فصار اما وتخافن فعل فاعله انت مستتر فيه والنون نون
التاكيد من قوم متعلق به وخيانة مفعوله الفاء جزائية انبذ
فعل امر فاعله انت ايضا واليهم متعلق به ومفعوله محذوف
كما اشرنا اليه وعلى سواء حال من فاعل انبذ وحده كما اوضحنا اليه
وقيل من المنبوذ اليهم فقط كانه قيل فانبذ اليهم ثابتين على السواء
في العلم بنقض العهد وقيل حال منهما جميعا هذا وانما تستعمل عند سيبويه
مرادفة لنعم والمصنف لم يلتفت اليه لندرة استعمالها في هذا المعنى
مع امكان رده الى ما ذكر فلهذا لم يجعله وجها خامسا واما استعمال
ان الزائدة فكثير معتد به فلهذا جعل وجها رابعا وبهذا اندفع ما
قيل من ان عدها في الوجوه اولى من عد كونها زايدة فيها واما الجواب
بان كونها مرادفة لنعم غير محتاج عنده فليس بمحتاج اليه اذ لا يشترط
ان يكون جميع ما ذكر في بيان الوجوه محتاجا عنده يدل عليه قوله
في بيان وجوه قيل وتكون للاستفهام الثالثة من الكلمات
المستعملة على اربعة وجوه ان المفتوحة الهمزة المخففة على
اللسان بسبب اسكان نونها وبالقياس الى ان المفتوحة المشددة
واما الغرض من التوصيف فهو التمييز ودفع الالتباس والاشتباه
على الاذهان فيقال فيها حرف مصدري اي الوجه الاول ان
يكون حرفا يجعل معنى مدخوله في قوة معنى المصدر فيختص في دخوله بالجملة الفعلية

اما اصلها

بحث ان المفتوحة

فينصب المضارع اذا دخل عليه سواء كان مبتدا نحو وان تصوموا خير لكم
او خبرا نحو المعروف ان تفعل الخير او لا نحو يريد الله ان يخفف
عنكم فعل فاعله الله وان حرف مصدري ناصب ويخفف فعل
مضارع منصوب به في تاويل المصدر وعنكم متعلق به والخطاب
للمؤمنين والفعل مع معموله منصوب المحل على انه مفعول يريد كانه قيل
يريد الله التخفيف عنكم ويدخل على الفعل الماضي نحو اعجبني ان صمت
اي صيامك قال بعض النحاة ان صلة موصولات الحروف
وجب ان تكون خبرية كصلة موصولات الاسماء والظاهر انها
تدخل ايضا على فعل الامر والنهي نحو كتبت اليه بان قم وكتبت اليه
بان لا تفعل وهذا مذهب البعض قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى
ان طهرا بيتي بان طهرا اي يريد بذلك انها يجوز ان يكون حرفا مصدريا
ويجوز ان يكون حرف تفسير كأي والحق انها حرف مصدري ان صح
تعلق معنى ما قبله بمعنى الفعل المأول بالمصدر وحرف تفسير ايضا ان
كان فيما قبله ابهام واريد ازالته نحو امرته ان قم والا يكون حرف
تفسير فقط نحو كتبت اليه ان قم فعلم من هذا ان قول من زعم انها
اذا دخلت على الامر والنهي يكون حرفا تفسيريا لا غير اذ لو جاز
ان يكون حرفا مصدريا لجاز التقدير فلو قدر به لفات معنى الامر
على انه لا يصح ان يقول اعجبني ان قم وكرهت ان قم كما يصح ان تقول
اعجبني ان تقوم واريد ان قمت ليس كما ينبغي اذ فوات معنى الامر
عند التقدير وحين ارادة التاويل بالمصدر لا يمنع ان يكون حرفا
مصدريا كما ان فوات معنى الفعل الماضي وقت التاويل به لا يمنعه
واما امتناع قولك اعجبني ان قم وكرهت ان قم فلان القصد الى طلب
القيام بدون قصد التاويل به وامتناع تعلق الاعجاب بطلب القيام

يريد

او اي طهرا

حتى لو قصد التاويل به يصح تعلق الاعجاب به بلا شبهة كما صح
تعلقه به في قولك اعجبني ان تقوم والوجه الثاني من الوجوه
الاربعة ان تكون زائدة لتوضيح في الاغراض فلا يكون لغوا وانما
قدم هذا الوجه الثالث مع ان عكسهما في كتاب المغني كما هو الانسب
لقلة مباحثها بالقياس الى مباحث ان المفسرة في نحو فلما ان جاء
البشير القاه على وجهه اي فلما جاء البشير طرح البشير القميص على
وجه يعقوب عم الفاء فيه تدل على التعقيب ولما بمعنى حين
وان صلة وجاء فعل فاعله البشير القاه فعل فاعله مستتر فيه عائد
الى البشير والضمير المنصوب المتصل به عائد الى القميص وعلى وجه
متعلق بالقاء والضمير المجرور في وجهه عائد الى يعقوب عم وقيل
عائد الى البشير وهو يهودا من اولاد يعقوب عم فلما اقام [illegible]
لما ادعاه من الزيادة اراد زيادة استحكامها مع رفع توهم ان [illegible]
فقال وكذا اي وكما كان صلة فيما ذكر تكون زائدة ايضا حيث جاء
اي ان بعد لما نحو لما ان جئت اكرمتك وتزاد بين لو والقسم
نحو والله ان لو قمت قمت وتزاد قليلا بعد الكاف نحو كأن
ظبية والوجه الثالث منها ان تكون مفسرة بمنزلة اي فيكون
مفسرة للمجمل لكن اي اكثر منها دورانا في الكلام فانها تفسر كل مجمل سواء
كانت بعد مفرد او بعد جملة وسواء كانت بعد صريح القول او معناه
واما ان فلا تكون مفسرة الا بشروط الاول ان تسبق بجملة فلذا
رد قول من قال ان ان في قوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين
مفسرة كما يصرح به بعد هذا والثاني ان يتأخر عنها جملة فلا تقول
ذكرت عسجدا ان ذهبا والثالث ان تكون في الجملة السابقة معنى
القول فلا يقال كتبت ان زيدا والرابع ان لا يوجد فيها حرف القول

على الوجه

ص

ان لا يكون مفسر الا بشروط

نحو ما قال ابن عصفور فلا يقال قلت له ان افعل وابن النحاس ان لا يوظر
عليها جاز فلو قلت كتبت اليه بان افعل كانت مصدرية ثم بعد
ذلك كله لا تغير عند الجمهور الا مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى
القول ومؤوله نحو وناديناه ان يا ابرهيم فهي مفسرة لمفعول مقدر
لناديناه كانه قيل وناديناه كلاما وهو قوله يا ابرهيم وجوز بعضهم
ان يكون مفسرة لمفعول به مذكور نحو اذ اوحينا الى امك ما يوحى
ان اقذفيه وانكر الكوفيون ان تجي للتفسير لانه اذا قلت كتبت
اليه ان افعل لم يكن افعل نفس كتبت كما كان الذهب نفس
العسجد في قولك هذا عسجد اي ذهب والمفسر ان يكون نفس المفسر بجب
فلهذه الوجيبة باي مكان ان في المثال المذكور لم تجده مقبولا في
الطبع والظاهر ان كلامهم ههنا مبني على ان يكون لتفسير نفس
الفعل لا المفعول وعلى ان الفعل لا يصدق على الكتابة لكن لا يخفى
عليك ان التفسير في امثال هذا للمفعول لا للفعل يشهد بذلك تتبع
موارد استعمالاتها وان الفعل يصدق على الكتابة صدق الاعم
على الاخص فان قلت لعلهم ارادوا ان مفهوم المفسر يجب
ان يكون نفس مفهوم المفسر والفعل مع الكتابة ليس كذلك
قلت لا يمكن حمل كلامهم على هذا لما تقرر في العلوم والعقول ان المفسر
يجب ان يكون اوضح من المفسر في المفهوم والا امتنع التفسير وما
عدم قبول الطبع في المذكور على تقدير الاستبدال فلتبادر الذهن
الى ان التفسير للمفعول لا للفعل وهم قصدوا انه للفعل لا للمفعول
في نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك الوحي لغة الكلام الخفي
المسموع ويجي بمعنى الاشارة والكتابة والرسالة والالهام
وفي اصطلاح اهل الشرع هو كلام الله المنزل على نبي من انبيائه عم

وجوز بعضهم ان يكون مفسرة

مؤمنون

الف

الفاء فاء جواب شرط محذوف ويحتمل العطف واوحى فعل
فاعله نا واليه متعلق به والضمير المجرور عايد الى نوح عم ومفعوله
مقدر يفسره ان اصنع الفلك واصنع فعل امر فاعله مستتر
فيه وهو انت خطاب لنوح عم والفلك مفعوله والمجموع جملة
مفسرة لا محل لها من الاعراب على ما عرفت والظاهر ان لا يحتاج
متعلق بها ههنا تعلق مفعولية فتكون منصوبة المحل ثم لما فرغ
عن بيان مطلق دعوى التفسير اراد ان يوردها زيادة تقرير ليكون
اثبت في الاذهان واوقع في القلوب وان يشرع في بيان
ضبط قانونه على ما هو دابه بحيث يشير الى شروط التفسير ويحصل
الفرق بينها وبين اي التفسيرية عند من يتنبه بالرموز والاشارات
فقال وكذا اي كما كانت مفسرة ههنا يكون مفسرة ايضا حيث
وقعت اي ان بعد جملة هذا اشارة الى الشرط الاول ترك
الاشارة الى الشرط الثاني لظهوره فيها اي في الجملة المتقدمة
معنى القول هذا يشير الى الشرط الثالث قوله دون حروفه اي
حروف القول في اية مادة كانت اشارة الى الشرط الرابع كما ان
قوله ولم تقترن اي ان بجار فقط اي جار اشارة الى الشرط الخامس
وهو حال عن فاعل وقعت ويجوز ان يكون معطوفا على جملة
وقعت وهي مجرورة المحل للاضافة حيث اليها وهو منصوب
المحل على الظرفية عامله مقدر كما اشرنا اليه ثم شرع في بيان
فوايد بعض الشروط مع الاشارة الى رد قول من غفل عن
اعتبار الشرط بقوله فليس الفاء فاء جواب شرط محذوف
وليس فعل من الافعال بل قصة منها اي من قبيل ان المفسرة جزء
مقدم على اسم ان في قوله تع واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين

ولا يحكى بعد صريح القول لانه لا يحتاج الى التفسير لانه الجملة تقع مفعولا الصريحه لسعيد الله

يونس

اي وخاتمة دعايهم الذي هو التسبيح ان يقولوا الحمد لله رب العالمين
فان قلت ما المقصود من آخر دعويهم مع ان اقوال اهل الجنة
واحوالهم لا آخر لها فان الجنة دار البقاء والخلود قلت قال المفسرون
معناه خاتمة تسبيحهم في كل مجلس ان يقولوا الحمد لله رب العالمين
فان اهل الجنة يسبحون الله تعالى ويتلذذون بلا تكليف عليهم الواو
للعطف وآخر مبتدأ مضاف الى دعوى وهو مضاف الى هم وهم
عايد الى اهل الجنة وان مخففة من الثقيلة فلا يكون استعمالها
ههنا من الوجه الثالث بل من الوجه الرابع وهي عاملة في ضمير الشان
المقدر اصلا لانه ضعف ان وحذف ضمير الشان كما في قوله ان هالك
كل من يحفى وينتعل الحمد مبتدأ لله خبره رب العالمين صفته والمجموع خبر
ضمير الشان وضمير الشان مع خبره جملة اسمية مرفوعة المحل على انها
خبر المبتدأ والمجموع وقع ههنا اسم ليس على سبيل المسامحة وفي
التحقيق ان كما اومانا اليه قوله لان المتقدم عليها ههنا تعليل
السلب غير جملة وهو آخر دعويهم فلو كانت تفسيرية ههنا لوجب
ان تتقدم عليها جملة لكنها ما تقدمت عليها فلا تكون تفسيرية وانما
قيل مفرد بدل قوله غير جملة مع انه اخصر واوضح لزيادة التنبيه على الشرط
فان قلت لم قيل لانتفاء الشرط بدل قوله لان المتقدم عليها
غير جملة مع انه اظهر وانسب للسلب قلت للتنبيه على انها لا تصلح
للتفسير ههنا اصلا فيكون ابلغ في الرد وللعطف لا اي وليس ههنا ان
ن في نحو قولك كتبت اليه بان افعل بحرف الخافض عليها وهو الباء فتكون
مصدرية وما وقع ههنا في بعض النسخ من لفظ عليه موقع الى فليس مما
لا نحن بصدده فتامل وللعطف ايضا اولا اعتراض فان قلت كيف ينتظم
معنى العطف ههنا قلت ينتظم اذا نظر الى المعنى فكانه قيل انما ليست للتفسير

فيما ذكر

فيما ذكر المقام مانع ولا في قوله تع ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله
كذلك وقيل ليس القول بالتفسير صحيحا فيما ذكر ولا في قوله تعالى ما قلت لهم الآية
فان قلت لم غير اسلوب الكلام قلت لانه قد ذكر ههنا قولا لا يتعلق بشرطها
ولا بغايتها وهو قوله انه لا يصح ان يكون اعبدوا الله ربي وربكم مقولا
لله تعالى فان قلت لم لا يحملها على ابتداء كلام فتصح في هذا المحل قلت
لوجوب رعاية الاصل مهما امكن قول بعض العلماء في توجيه ان قوله تع
مائده ما قلت لهم الا ما امرتني ان اعبدوا الله ربي وربكم ما نافية وقلت فعل
وفاعل ولهم متعلق به والضمير المجرور المتصل فيه عايد الى الناس والا حرف
استثناء وما اسم موصول وامر فعل فاعله متصل كما ان مفعوله
كذلك وبه متعلق به والضمير فيه عايد الى الموصول والفعل مع معموله
وقع صلة له والموصول مع صلته او الموصول وحده وقع مستثنى مفرغا
منصوب المحل على انه مفعول القول عيسى عم وان حرف تفسير واعبد
فعل فاعله الواو والله منصوب على المفعولية وربي صفته وربكم
معطوف على ربي والفعل مع معموله جملة فعلية وقعت مفسرة
لمفعول قلت ان اول بامرت ويجوز ان يكون حرفا مصدريا موصولا
بفعل الامر فالموصول مع صلته يكون في قوة المصدر فيكون مجرور
المحل على انه عطف بيان للهاء في به هذا اذا نظر الى الضمير المجرور وحده
واما اذا نظر الى محل الجار مع المجرور فيكون الموصول مع صلته منصوب
المحل على المفعولية انتهى ان المذكورة في قوله تع ان اعبدوا الله مفسرة
لما قبلها انما حرف من الحروف المشبهة بالفعل مكسورة الهمزة لوقوعه
بعد القول اسمه الضمير المتصل به خبره مفسرة والمجموع جملة اسمية منصوبة
المحل على انها مقولة بقول بعض العلماء ان حمل اي قول بعض العلماء
على انها اي ان المذكورة فيه مفسرة لا ورشي حتى يكون بعد جملة منها

قول بعض العلما

معنى القول دون حروفه فان قلت هذا يدل على انها مفسرة للفعل
وقد ذكرت فيما سبق انها مفسرة للمفعول فما وجه الجمع بينهما قلت
وجهه انها مفسرة للامر تنبيها باعتبار متعلقه فانه قول يقتضي مقولا
فيكون قوله ان اعبدوا الله ربي وربكم مفسرا له فان قلت هل يجوز
ان يكون مفسرا للقول ايضا قلت لا لامتناع صدقه عليه والمفسر يجب
ان يكون مفسر القول ايضا يجب ان يصدق على المفسر اللهم الا على
قول من قال ان مفعول القول مفعول مطلق او على تقدير مضاف فيه
قوله دون قلت متعلق بمفسرة منع فعل ماضي على صيغة المعلوم
مفعوله محذوف وهو الحامل بدلالة معنى الكلام منه اي من الحمل
على التفسير فمن قال في بيان هذا اي من الذهاب اليه فما اعطى
الكلام حقه وان كان صحيحا بحسب الميل الى الحاصل معناه واما من
قال ههنا اي من ان يكون مفسرة له فقد خرج عن سمت الصواب لانه
اي الشان لا يصح اي يستحيل ان يكون اعبدوا الله ربي وربكم هذا
اعني اعبدوا الله ربي وربكم مرفوع المحل على سبيل الحكاية وقع اسم
يكون وخبره مقولا لله تعالى اي تقدس عنه لا شك ان في استعمال
هذا اللفظ ههنا منافية من النجاة بحسب نفسه وبحسب وقوعه في مقام
التنزيه ويكون مع اسمه وخبره في تأويل المصدر بسبب ان مرفوع
المحل على انه فاعل لا يصح والفعل مع فاعله جملة فعلية خبر ان ان
والمجموع مرفوع المحل على انه فاعل منع فكانه قيل منع الحامل على الحمل على
التفسير عدم صحته هذا ما وقع ههنا في بعض النسخ من لام التعليل الداخلة
على ان هكذا الانه لا يصح الى آخره فليس لمعنى الا ان يقرأ منع بصيغة
مجهول ومنع مع معموله جملة فعلية وقعت جوابا للشرط والشرط مع جزائه
جملة شرطية مرفوعة المحل على انها وقعت خبر المبتدأ وهو قول بعض

العلماء

العلماء او للعطف على سبيل الانفصال الحقيقي اي او ان قول ذلك محل م
البعض على انها اي ان المذكورة فيه مفسرة تعلقت دون ان اوقع
بحروف القول واما قال حروف القول ولم يقل صريح القول
اشارة الى ان الاعتبار بحروف القول في اي مادة كانت
لا بخصوصية نفس قول من الاقوال تعلقت مثلا بايا ه اي بمنع
حروف القول الحمل على التفسير له لانتفاء شرط التفسير وهو
ان لا يكون في جملة متقدمة حروف القول تاما مع معموله وقع
خبر المبتدأ وهو حروف القول والمبتدأ مع خبره جملة اسمية
وقعت جوابا للشرط مقدر كما اشرنا اليه فلاجل ذلك جيئت
بالفاء والشرط مع جوابه جملة شرطية مرفوعة المحل لكونها معطوفة
على الشرطية الاولى فحاصل الكلام ان بعض العلماء قال انها
مفسرة والمصنف يريد ابطال ذلك بالترديد التقسيم فكانه قال بالسبر اسم
لو كانت مفسرة فهي اما مفسرة لامر تنبيه وحده او مفسرة
لعلقت وحده اذ لا يتصور ان يكون مفسرة لمجموعهما ولا يتصور
وجود مفسر بدون وجود مفسر وقد بطل ان يكون مفسرة
لكل واحد منهما لما عرفت فيكون القول بالتفسير ههنا باطلا
قلت لعل بعض العلماء اراد من كونها مفسرة ههنا انها
مفسرة لعلقت اذ كان مأولا بامرت فيوجد في الجملة المتقدمة
معنى القول دون حروفه من حيث التأويل فظهر ان يكون
مفسرة له بهذا الاعتبار فلاجل هذا صح بطلان قولهم بل ربما
اشار الى اصلاحه بقوله وجوزه الزمخشري اي جزم بعض العلماء
ههنا بانها مفسرة وجوز الزمخشري في تفسير هذا القول كونها مفسرة
تعلقت بشرط ان اول علقت بامرت لا على كونه مؤ لا غير

كأنه قيل ما أمرتهم إلا بما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم وهذا
معنى حسن فإن قلت لما ذكر القول وأراد الأمر ولم يأت بالأمر
نصا على المقصود قلت لأجل السلوك إلى طريق حسن الأدب حيث
لم يجعل نفسه وربه معا آمرين فعلى هذا علم أن تأويل القول بالأمر
لا يكون مطردا في كل موضع فاندفع توهم الاستبعاد بهذا التأويل
في هذا الموضع وأما إذا لم يؤول به فلا يجوز أن يكون تفسيرا لما لا
يجوز أن يكون تفسيرا لأمرتني هذا وقد عرفت أن التفسير في الحقيقة الى ح
راجع مفعول مقدر للفعل لا إلى الفعل نفسه فيجوز أن يكون مفسرة
بعد صريح القول بهذا الاعتبار فلهذا جوز ابن عصفور أن يكون مفسرة
بعد صريح القول والحاصل أن من أمعن النظر ههنا فقد جوز أن يكون
مفسرة بعد صريح القول بدون تأويل ومن قصر النظر على ظاهر اللفظ
فلا يجوزه إلا بالتأويل لامتناع تفسير الصريح لإفضائه إلى تحصيل بحث أن المصدرية
الحاصل وجوز الزمخشري أيضا مصدريتها أي كونها حرفا مصدريا
موصولا بفعل الأمر فإن قلت أيهما أرجح قلت التفسير أرجح قوله
على أن المصدر بيان للهاء منصوب المحل على الحالية من الضمير عطف بح
المجرور في مصدريتها أي كائنة على أن المصدر الحاصل من أن
ومدخولها عطف بيان للهاء في به فإن ضمير الغائب لما كان مبهما
فاقتضى البيان كما اقتضى التمييز في قولك ربه رجلا ونعم رجلا
زيد فإن قلت هل يجوز أن يكون عطف بيان لما في أمرتني به
أيضا قلت لا شك في الجواز ولكن لما تقول بالقرب من الهاء لفظا
ومعنى فإن قلت قد حصل البيان فيهما سواء كانت مفسرة
أو مصدرية فما الفرق بينهما قلت الفرق بينهما لفظي ومعنوي أما
اللفظي فلأن التفسيرية يكون ما بعدها كلاما تاما غير واقع في محل

مفرد

مفرد فلا يكون له محل من الإعراب على ما عرفت والمصدرية
يكون ما بعدها ليس بكلام تام فيكون في قوة المصدر فيكون له محل
منه وأيضا قد قصد في التفسيرية بيان اللفظ قصدا وبيان
المعنى ضمنا وفي المصدرية بالعكس وأما المعنوي فلأنها تفسر
مضمون الكلام السابق والمصدرية تبين معنى المفرد وأيضا
قد تعلق الفعل بما بعد المصدرية معنى ولم يتعلق بما بعد التفسيرية
لا للعطف بدل معطوف على بيان أي لا يجوز أن يكون
بدلا من ما في ما أمرتني به ولا من الهاء في به أما الأول فلأن المبدل
هو الذي يقوم مقام المبدل منه ولا يصح أن يقوم مقامه ههنا إذ لا
يقال ما قلت لهم إلا أن اعبدوا الله بمعنى ما قلت لهم إلا عبادته
لأن فعل العبادة مما لا يتعلق القول به لأنه فعل غير منطوق و
متعلق القول الكلام منطوق ألا ترى أنك لو قلت كلاما وجدته
مقبولا في الطبع بخلاف ما لو قلت قلت فعلا فإن قلت
فليكن القول مأولا بالأمر فيتعدى إلى الفعل بتعديته كما تقول أمرت
زيدا بالخدمة قلت القول ههنا ظاهر في معناه فلا حاجة
إلى التأويل لأنه خلاف الأصل لا يعدل إليه مع استقامة المعنى
على أنا نقول الأمر لا يتعدى بنفسه إلى المأمور به إلا قليلا فكذا
ما أول به بل هو أولى وأما الثاني فلأنك لو أقمت أن اعبدوا
مقام الهاء فقلت ما قلت لهم إلا ما أمرتني بأن اعبدوا الله
لم يصح لبقاء الصلة بلا عائد إلى الموصول ثم لما كان ما ذكره الزمخشري
ههنا باطلا في زعم المص أراد الإرشاد إلى الصواب فقال
والصواب على العكس يعني أن الصواب ثابت على عكس
ما ذكره الزمخشري أي لا يجوز عطف بيان للهاء ويجوز أن يكون

أي يكون ح

عطف البيان في الجوامد

الضمير يكون منعوتا — يكونه صح

بدلا منه اما الاول فلان عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في
المشتقات فكما ان الضمير لا ينعت كذلك لا يعطف عليه عطف بيان
نص على ذلك بعض النحاة والجواب ان الضمير الغائب له نوع ابهام
بلا شك خصوصا في هذا الموضع فكما ان الضمير يكون مميزا في نحو قولك
نعم رجلا زيد فكذا يكون معطوفا عليه عطف بيان ههنا على انه قد حكى بعض
النحاة انه منعوتا واما الثاني فلان المراد من قولهم البدل في حكم تنحية الاول
هو الاشعار بان البدل مستقل بنفسه بخلاف التاكيد والصفة لا
ان المقصود منه اطراح الاول واهداره فلا يبقى الصلة بلا عائد كيف والعائد
متحقق ههنا في الجملة التي الى قولك زيد لقيت غلامه رجلا صالحا
كلام صحيح النظم والمعنى مع انك لو اهدرت الاول لم يصح لخلوه
عن الراجع الى المبتدا والجواب عنه ايضا ان عطف البيان ههنا
اظهر فلذا حكم بان البدل لا يجوز عملا بالراجح على انه لو كان بدلا لكان
العبادة مامورا بها لكون البدل مقصودا بالنسبة لكن كون عيسى عم
مامورا بعبادة الناس ليس بظاهر من النظم ههنا بخلاف عطف
البيان فان الغرض منه مجرد التوضيح ولا يجوز ان ينسبك اي يجوز
ان يسبك الفعل مع معموله المادر معناه بمعنى المصدر بواسطة ان المصدرية
من العائد ولا يجوز ان يبدل ان بدل الفعل المذكور اعني قوله ان اعبدوا
الله ربي وربكم الا اذا اول قلت ما امرت كما حرمت ما في ما امرتني به
لان المصدرية تجعل ما بعدها في معنى المصدر فيكون بمعنى العبادة
والعبادة لا يعمل فيها فان قلت يعمل يتعدى بنفسه الى معموله فلم ادخل
في عليه وجعله مفعولا الخ قلت للاشارة الى ان القول لا يتعلق به اصلا
من حيث انه مفعول به وان تعلق به على وجه الظرفية من جهة اعتبار
السلب فعل القول اضافة الفعل الى القول اضافة بيانية للاشعار

بان

بان الفعل اذا كان غير قول يعمل فيها نحو اخلص العبادة عن السمعة
والرياء وعبر عنه قلت بالقول ليعم كل مادة حروف القول فما وقع
ههنا في بعض النسخ في قوله وهو قلت بعد قوله فعل القول فهو سهو تفض
لفائدة تغيير العبادة وان كان لا يخلو عن رعاية حق خصوصية
الكلام فان قلت فلم لم يقل والقول بدل قوله فعل القول مع انه
اخصر واظهر قلت للاشارة الى ان سلب العمل من جانب الفعل
اولى من سلبه من جانب القول فان سلب العمل عن الفعل يستلزم
سلب العمل عن القول استلزام الاخص للاعم لا سيما ان القول كثيرا
يستعمل بمعنى المقول واما سبب عدم عمل الفعل القول فيها فقد علم
فيما سبق فلا نعيده فان قلت فكم معنى صحيح باعتبار النفي وان لم
يصح باعتبار الاثبات نحو ما زيد ضربا فلم لا يجوز ان تتعلق بها فعل
القول بدخول حرف النفي عليه قلت لان الاستثناء بعد النفي
يدل على الاثبات ولو بالاشارة فلم يصح ان يعمل فيها لامتناع تعلقه
بها اذ لا يصح ان يقول قلت فعلا وعبادة كما يصح ان يقول قلت
لفظا وكلاما ثم لما كان الالهام القاء معنى في الروع بطريق الفيض
فمن نظر الى الالقاء من حيث انه يفيد معنى كاللفظ وانه يتضمن الحديث — الالقاء معنى
في قلب الملقى اليه حكم بانها يجوز ان يكون مفسرة بعده ومن نظر الى
نفس الالقاء وهو ليس بمعنى القول لانه لا يصدق عليه ومعنى القول
يصدق عليه القول في الجملة كما يقول الاخر قوله حكم بانها يمتنع ان يكون
مفسرة بعده والحق هو الاول واختاره المصنف بعدم اشارة اليه ولا
بقوله ولا يمتنع اي يجوز فان قلت فلم عبر عن الجواز بسلب الامتناع
قلت ليكون نصا في الرد على المخالف فان قلت الواو ههنا لاي شيء
قلت للعطف على مقدر من حيث المعنى كانه قيل يمتنع القول بامتناع

التفسير بعد الالهام ولا يمتنع القول بالتفسير بعده واما اذا جعل للاشارة
وللاغراض فهو حال غير رعاية انتظام ظاهر الكلام وان كان
سالما عن تكلف هذا التقدير في قوله تع واوحى ربك الى النحل
اي الهمها وقذف في قلوبها الواو للعطف واوحى فعل فاعله
ربك والى النحل متعلق به والنحل كالنخل يذكر حملا على اللفظ ويؤنث
حملا على المعنى فلذا انث الفعل في ان اتخذي من الجبال بيوتا ان
مفسرة لوقوعها بعد فعل فيه معنى القول وهو اوحى واتخذي فعل امر
من باب الافتعال فاعله الضمير المرفوع المتصل وهو الياء وقيل
فاعله مستتر فيه والياء علامة الخطاب ومن الجبال متعلق به ومن
فيه للتبعيض لانها لا تبنى في كل جبل بل في بعضها وبيوتا مفعوله اي اماكن
تبنيه لتتعسل فيه بيوتا شبهها ببناء الانسان لما فيه من حسن
الصنعة وصحة القسمة التي لا يقوى عليها حذاق المهندسين الا
بآلات وانظار دقيقة ان تكون مفسرة لما قبلها لتحقق شرط التفسير فيه
او مصدرية ناصبة ويكون فعل في الافعال الناقصة منصوب بها
مستتر فيه وهو هي عايد الى ان المفسرة للمذكور في قوله ان اتخذي
مفسرة والمجموع في قوة المصدرية مرفوع المحل على انه فاعل لا يمتنع فان
قلت فلم قدم المفعول فيه عليه قلت لكونه نصب العين ومورد الا...
لوقوع النزاع فيه هل صح مفسرة فيه اولا وللمقارنة لقوله مثلها لكونها
اصلا له وسنده اي جاز ان يكون مفسرة فيه كما جاز ان يكون مفسرة
في قوله تعالى فاوحينا اليه ان اصنع الفلك قد مر بيان هذا القول
فان قلت انها قد ذكرت في الآيتين بعد الايحاء فلم جعل جواز التفسير الثاني في
اصلا للاول قلت لان الايحاء في الآية الثانية فيه معنى القول اتفاقا
بخلاف الايحاء في الاولى فيكون من قبيل من رد المختلف فيه الى المتفق

النحل يذكر ويؤنث

من باب الافتعال

عليه

عليه بشهادة مخزون الكلام لقيام مقتضيهما فيهما خلافا لاي حال كون القول
بالتفسير هناك محلا لنفي القول من منع وهو ابو عبد الله الرازي
ذلك اي كونها مفسرة فيه ان في قوله واوحى ربك الى النحل
ان اتخذي قال الزمخشري وغيره انها مفسرة فيه لان الايحاء فيه
معنى القول وقال الرازي لا نسلم انها مفسرة فكيف وقد انتفى شرط
التفسير فان المراد من الايحاء في قوله واوحى ربك الى النحل هو الالهام
الهامي وليس فيه معنى القول ثم اذا امتنع القول بالتفسير عنده فيها
قال انها مصدرية كانه قيل اوحى ربك باتخاذ بعض الجبال بيوتا
ثم اشار المص الى الرد عليه بطريق الاستدلال على سلب الامتناع
بقوله لان الالهام في معنى القول من حيث الدلالة على المعنى فلا
يمتنع التفسير بعد الكتابة والرسالة والاشارة فان قلت فهل
يكون قوله لان الالهام في معنى القول ردا عليه وقد قال الرازي الالهام
ليس فيه معنى القول قلت نعم من حيث التامل في الالهام وشانه
كما اشرنا اليه فلهذا قال لان الالهام في معنى القول ولم يقل لان الالهام
فيه معنى القول ولم يقل ايضا الالهام بمعنى القول فحينئذ ثم ان الز
قد جوز جوازا في امثال هذا ان يكون للتفسير والمصدرية فاكتفى
ههنا ببيان التفسير ترجيحا لها على المصدرية نظرا الى غرض التفهيم
والتفصيل بعد الاجمال كما يدل عليه سوق الكلام فلهذا لم يتعرض
اصلا لا لبيان التفسيرية ولا لبيان المصدرية في قوله فاوحينا
اليه ان اصنع الفلك وانه لم يمتنع المصدرية ههنا من حيث
النظر الى مجرد معنى الكلام فاذن لا نزاع بينهما في التحقيق كما ترى
غاية ما في الباب ان نظر الرازي ههنا مقصور على مجرد معنى الكلام
لم يصل الى درك مراد غرضه فعلم من هذا ان قول البيضاوي ههنا

الهام

مخشري

بعد اختيار المصدرية وتجوز ان تكون مفسرة لان في الايحاء معنى
القول ليس على ما ينبغي ثم ان الفعل المضارع المقارن بلا اذا ولي
ان الصالحة للتفسيرية كما اشرت اليه ان لا يفعل جاز رفع ذلك
الفعل على انها نافية كما جاز جزمه على انها ناهية فيكون مفسرة
على كلا التقديرين وجاز نصبه ايضا على انها نافية فيكون مصدرية
لا غير واما اذا ولي الفعل المضارع اياها بدون لا جاز رفعه ونصبه
لا غير والوجه الرابع ان يكون مخففة من الثقيلة تنصب الاسم
وترفع الخبر كما كانت قبل التخفيف لكن اسمها ضمير الشان مقدر
ولا يثبت الا في ضرورة الشعر نحو فلو انك في يوم الرخاء سألتني
فراقك لم ابخل وانت صديق فما حكي عن بعض المغاربة من جواز
اظهار عملها مخففة في الاسم الظاهر على ضعف نحو علمت
ان زيدا قايم ومن جواز اظهار عملها مخففة فيه بلا ضعف
فليس باصل ملتفت اليه يعول عليه فيقع بعد فعل اليقين او
ما نزل منزلته فشاهد الاول في نحو علم ان سيكون منكم مرضى
علم فعل فاعله مستتر فيه عايد الى الله وان مخففة من الثقيلة فيه مؤول
اصلها انه وضمير الشان المقدر اسمها والسين للفصل بينها
وبين الفعل وليكون عوضا عن المحذوف وجبر النقصان
اللاحق لها ويكون فعل من الافعال الناقصة ومنكم خبره
او مرضى اسم والفعل مع معموله وقع خبرا لان وان مع معمولها
سد مسد مفعولي علم وشاهد الثاني في نحو وحسبوا ان لا تكون
فتنة اي حسب بنو اسرائيل انهم لا يصيبهم من الله بلاء وعذاب
في الدنيا والآخرة حسب فعل من الحسبان نزل منزلة اليقين
فان الظن والحسبان اذا قويا التحقا باليقين وههنا كذلك

شعر

مطلب ان مخففة يعمل في الاسم الظاهر على ضعف

وقيل بلا ضعف

مرضى

مائده

فلذا

فلذا وقع بعده ان التي للتحقيق فاعل الواو وان مخففة
من الثقيلة اصلها انه لا يكون فتنة خففت وحذف
ضمير الشان واسمها ضمير الشان المقدر ولا حرف نفي حجابه
لما عرفت آنفا ويجي قد بعدها للفصل المذكور ايضا نحو ليعلم
ان قد ابلغوا رسالات ربهم وتكون فعل تام وفتنة فاعله
وهو مع معموله مرفوع المحل وقع خبرا لان وهو مع معموله قايم مقام
مفعولي حسب وانما قيدها بقوله في قراءة الرفع اي رفع يكون
ليكون نصا على ما ادعاه واما على قراءة النصب فلا يكون
مما نحن بصدده بل يكون ناصبة فيكون الجملة ايضا منصوبة
المحل على انها سد مسد مفعولي حسب فهو مبني على معناه
من غير احتياج الى التنزيل فان قلت ايهما اظهر في التعبير عليهم
قلت قراءة النصب اظهر من بادي النظر واما قراءة الرفع
فاشد توبيخا عليهم حيث تمكن الظن الفاسد في قلوبهم
العمي تمكن يقين ثم لما فرغ من بيان المطلوب اراد ان توضحه
غاية الايضاح وسلك في ذلك طريق التعميم والتفصيل
فاشار اليه بقوله وكذا اي وكما كانت مخففة من الثقيلة
في هذين العقدين يكون مخففة منها ايضا حيث وقعت
اي ان المخففة بعد علم او لفظ دال على اليقين نحو علمت
ان سوف يقوم زيد او بعد ظن اي بعد لفظ يدل عليه قوله
نزل منزلة العلم صفة ظن نحو ظننت ان سيوجب الصعود
فان قلت التنزيل لا يخرج الشيء عن حقيقته في التحقيق فلهذا
استعمل ههنا او في قوله او بعد ظن فمن اين تحصيل التلازم وبينه
التنافي بينهما قلت من حيث النظر الى نفس التنزيل واما اذا لم

بعدهم

نعم

ينزل

منزلته فلا يقع المخففة بعده فانها تدل على تحقق ما بعدها بخلاف الظن
ويقع ايضا به ونهما نحو وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين
الرابعة من تلك الكلمات من فالوجه الاول لها ان تكون شرطية
كأن فتستعمل عملها في نحو من يعمل سوءا يجز به عاجلا او آجلا من اسم
موضوع لاولو العلم متضمن لمعنى ان الشرطية فلذا جزم الفعلين
ويعمل فعل شرط مجزوم به فاعله مستتر فيه عايد الى من وسوءا مفعوله
ويجز به جزاء الشرط فعل مجهول والضمير المستتر فيه قايم مقام فاعله عايد
الى من ايضا اصله يجزى حذف الالف لاجل علامة الجزم وبه
متعلق بيجز والهاء فيه عايد الى سوء والشرط مع جوابه او الجواب
وحده على اختلاف في ذلك خبر مبتدا او هو من والوجه الثاني
ان تكون موصولة في نحو ومن الناس من يقول الواو للعطف ومن
للتبعيض والناس مجرور بها ومن اسم موصول صلته يقول مبتدا خبره من الناس
كانه قيل وبعض الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر لا يخلو عن
ارتكاب خلاف الظاهر وقال الزمخشري ان قدرت لام التعريف
للعهد في الناس فهي موصولة وان قدرتها للجنس فهي موصوفة والوجه
الثالث استفهامية اي ان تستعمل للاستفهام في نحو من بعثنا من
مرقدنا من اسم متضمن بمعنى حرف الاستفهام مبتدا وبعث فعل
فاعله مستتر فيه عايد الى من ونا مفعوله ومن مرقدنا متعلق به والجملة
خبر المبتدا والوجه الرابع لها ان تستعمل نكرة موصوفة فلذا صح دخول
رب عليها نحو رب من انضجت غيظا صدره في نحو مررت بمن معجب
لك من مجرور بالباء متعلق بالمرور موصوف ومعجب صفته
ولك متعلق بمعجب ولا يخفى عليك ان في خصوصية هذا المثال لطافة
الرمز الى ان الصفة الاعجاب مناسبة مع النكرة ولست لها مع المعرفة

فاذا

قوله فان قدرتها موصولة او موصوفة رفعت الفعلين

فاذا قلت من يكرمني اكرمه فمن فيه يحتمل استعمالها وجوهها الاربعة فان
قدرتها شرطية جزمت الفعلين وان قدرتها استفهامية رفعت
الفعل الاول وجزمت الفعل الثاني لانه جواب الاستفهام بغير
فاء ومن على جميع التقادير مبتدا وخبر الاستفهامية الجملة الاولى
وخبر الموصولة والموصوفة الجملة الثانية وخبر الشرطية الجملتان
او الجملة الثانية على خلاف في ذلك واذا قلت من زارني
اكرمته تعين ما عدا الاستفهامية وقد يقع موصوفة بمعرفة اذا كانت
موصولة نحو قام من في الدار العاقل لكن المصنف لم يلتفت اليه لقلة
استعمالها في كلام العرب او لكونه من الوجوه المركبة وهو ليس
بصددها بل هو متصد لبيان الوجوه البسيطة فقط ثم لما فرغ
من بيان وجوهها الراجحة المنحصرة في الاربعة اشار الى بيان
وجهها المرجوح عنده بقوله واجاز اي جمهور النحاة لم يجوزوا ان
يكون لها وجه غير الوجوه الاربعة واجاز ابو علي الفارسي ما ورد
تلك الوجوه اي ان تكون تامة فوقع ههنا من ان يكون بدل
ان يقع فهو ابين نكرة منصوبة على انها خبر يقع لكونه بمعنى
تكون تامة صفتها والمراد من التام ههنا ما لا يحتاج الى الصلة ولا الصفة
فيكون الوجوه لها خمسة عنده وحمل الفارسي عليه اي على
كونها نكرة تامة قوله اي قول الشاعر فان قلت فلم لم يقل استدل
عليه بقول الشاعر كما هو الظاهر المناسب قلت لعدم استلزامه
لما ادعاه لقيام احتمال الغير فيه وان كان بعيدا ونعم من هو في
سر واعلان الواو للعطف ونعم فعل من افعال المدح فاعله
مستتر فيه ومن نكرة تامة مميزة لذلك المستتر لتوقير الابهام فيه
فلذا فسر بقوله اي ونعم شخصا وهو مخصوص بالمدح والتاء عنه الجمهور

ان يقع نكرة اي

فمن اسم موصول فاعل لنعم فيكون استعمالها ههنا من قبيل
الوجه الثاني وهو مبتداء خبره محذوف اى نعم هو هو فان قلت
هل المحذوف يحتاج ههنا في الافادة الى تاويل كما في قول ابي النجم
انا ابو النجم وشعري شعري قلت لا كما في قولك زيد شجاع فمن سمعه
يقاوم الاسد لانه هو يدل على ذلك تعلق الظرف به لتحقق
معنى الفعل فيه اى ونعم من هو ثابت في حالتي سر وعلانية
ثم بعد ذلك لا بد من القول بحذف مضاف على راى الجمهور ليكون
مخصوصا بالمدح فان قلت اى القولين اظهر ههنا قلت قول
الفارسي اظهر فلهذا ما زيفه المص فان قلت فلم لم يعده وجها
خامسا قلت لعدم التفاته اليه بعدم اشتهار استعمالها على هذا
الوجه واما التمسك بقول الشارح في باب الظن مفتوح فان قلت
شرط التمييز في باب نعم ان يكون المميز صالحا لدخول الالف
واللام ومن ليس كذلك فلا يصح قوله فيه فضل ان يكون تمييز
قلت الفارسي لا يسلم هذا الشرط يدل عليه قوله تع فنعما هي
ولو سلم فله ان يقول انه يصلح لها بمرادفه وان لم يصلح لها
بنفسه فلهذا لو قيل في تفسيره ونعم شخصا او انسانا استفهام
المعنى واما قول الكسائي ان تكون زائدة كما في قوله كفى بنا فضلا
على من غيرنا على رواية حفص غير فلم يلتفت اليه ايضا اما على
رواية الخفض فلانها موصوفة وغير صفتها واما على رواية الرفع
فلانها يحتمل ان يكون موصولة او موصوفة كانه قيل من هو
غيرنا فالجملة اما صلة او صفة النوع الخامس من الانواع الثمانية النوع الخامس من الانواع الثمانية
ما يأتي اى ما يستعمل في الكلام على خمسة اوجه وهي اى المستعمل
عليها شيئان اى هو نوع لمنحصر في صنفين باكتفاء احدهما

اى ام

اى احد الشيئين اى وهي بفتح الهمزة وتشديد الياء لكن المص مطلب اي
لم يقيده بذلك لكونه بصدد بيان الوجوه لا بيان التعريف
واكتفاء بما يبين حاله من بعد وهو بحسب ما يضاف اليه
واياما فان اضيف الى ظرف مكان كان ظرف مكان نحو
اى مكان تجلس اجلس معك وان اضيف الى ظرف زمان
كان ظرف زمان وان اضيف الى مفعول به كان مفعولا به
والى مصدر يكون مصدرا والوجه الاول ان تقع شرطية في سورة القصص ٢٨
كان نحو ايما الاجلين قضيت المعنى اى اجل وقتيك منهما
سواء كان اطولهما الذي هو العشر او اقصرهما الذي هو الثماني
فلا عدوان على المعنى لا يعتدى علي بطلب الزيادة عليه فاى
اسم متضمن بمعنى الشرط مضاف الى الاجلين منصوب على انه
مفعول لقضيت وما زيدت بين المضاف والمضاف اليه
للتاكيد وفاعله الضمير المتصل ت وهو فعل الشرط والفاء
جواب الشرط ولا عدوان على جملة اسمية جزاؤه والوجه
الثاني من وجوه الاستعمال ان يكون استفهامية نحو ايكم
زادته هذه ايمانا فاى اسم متضمن لمعنى الاستفهام مرفوع في سورة التوبة
بالابتداء وزاد فعل مفعوله الاول متصل ه عايد الى المبتدا
والتاء للتانيث فاعله وهو هذه اشارة الى السورة وايمانا
منصوب على انه مفعوله الثاني والجملة خبر المبتدا وكذا هي
اسم متضمن للاستفهام على قراءة النصب فلهذا اطلق المثال
ولم يقيده بقوله في قراءة الرفع كما قيد في غير هذا المحل فان قلت
منصوب بماذا قلت بفعل مضمر يفسره ما بعده كانه قيل ايكم
زادت زادته والوجه الثالث منهما ان تقع موصولة

كالذي في نحو اي في قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن
عتيا ثم للعطف على جواب القسم واللام لتاكيد العطف على جواب القسم في سورة مريم
وننزع فعل فاعله مستتر فيه وهو نحن والنون للتاكيد ايضا ومن حرف
جر وكل مجرور بها مضاف الى شيعة والجار مع المجرور متعلق به واي
اسم موصول مضاف الى الضمير وهو هم واشد افعل التفضيل مرفوع
على انه خبر مبتدا محذوف والمبتدا مع خبره جملة اسمية صلة الموصول
فاشار الى جميع ما ذكر بقوله اي الذي هو اشد وعلى الرحمن متعلق
باشد او بمحذوف يفسره عتيا لان المشهور ان معمول المصدر
لا يتقدم عليه والاظهر انه متعلق بعتيا لان معمول المصدر يجوز
ان يتقدم عليه اذا كان ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه
السعي ولا تاخذكم بهما رافة وعتيا منصوب على التمييز العامل فيه اشد
اصله عتوو على وزن فعول فابدلت ضمة ما قبل الواو الاولى كسرة
طلبا للخفة فقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثم قلبت الواو
الثانية لاجتماع الواو والياء مع سبق الياء عليها بالسكون فادغم بياء
الياء في الياء فصار عتيا وكسر العين ايضا اتباعا لحركة
التاء والموصول مع صلته منصوب المحل على انه مفعول ننزع
ثم لما فرغ عن بيان دعوى الموصولية واراد ان ينسبها الى امام فئة
من النحاة استحكاما لما ادعاه اشار الى هذا بقوله قاله سيبويه
اي قال اي اسم موصول مبني على الضم لكونه بمعنى الذي واذا
اعرب يكون محمولا على كل وبعض للزوم الاضافة فاذا حذف
صدر صلته عاد البناء اليه كما في قوله تعالى ايهم اشد فان قلت
كيف يقع الضمير المنصوب بعد القول والواقع بعده يكون جملة
فلذا كسر ان بعده قلت لا استبعاد في ذلك لكونه راجعا الى المذكور

الذي

الذي فيه الجملة ثم لما قصد زيادة ترغيب فيما اختاره فلذا اختار
ههنا تابع على تبع يقال تابع الرجل عمله اذا اتقنه واحكمه ويقال
تبع الرجل القوم اذا مشى خلفهم اشار اليه بقوله وللعطف على
سيبويه من تابعه تابع فعل فاعله مستتر فيه عائد الى من مفعوله
ضمير منصوب متصل عائد الى سيبويه وقال الخليل ويونس
اي ههنا اسم متضمن لمعنى حرف الاستفهام معرب بالرفع
على انه مبتدا وخبره اشد لكن الخليل يقول الجملة منصوبة
المحل على انها مقولة لقول مقدر كانه قيل لننزعن الذين يقال
فيهم ايهم اشد ويونس يقول المجموع منصوب المحل على انه
تعلق به ننزع معنى من جهة المفعولية وان لم يعمل لفظا على ما
قسم في هو شان التعليق فان قلت فلم صح التعليق ههنا مع انه
ليس من افعال القلوب قلت لتضمن النزع ههنا معنى التمييز
اللازم للعلم على ان التعليق ليس بمختص بها عنده بل يعم
جميع الافعال على ما عرفت والاظهر ههنا قول يونس لخلوه
عن ارتكاب محذوف ولتبادر الذهن اليه وقال الاخفش
ههنا ايضا ما قاله الخليل ويونس لكنه يقول كل شيعة مفعول
ننزع فيكون من فيه زيادة في المثبت على ما هو مذهبه فجملة
ايهم اشد لا تعلق به بل تكون مستانفة لا يخفى عليك ان قوله
ههنا ليس بقوي لخلوه عن رعاية حقوق النظم الظاهر واما قول
اي لا احد ثعلب من ان لا يكون موصولة اصلا ولا يكون الا شرطية
او استفهامية فمردود بشيوع استعمالها في غيرهما في كلام الفصحاء
والوجه الرابع ان تكون دالة على معنى الكمال ويخص استعمالها
في وجهين بالاستقرار فاحدهما ان تقع صفة لنكرة مذكورة غالبا

نحو هذا رجل اي رجل هذا مبتداء وخبره واي صفة مضاف الى رجل
فان قلت فلم لم يقل ويقع صفة للمعرفة اذا اضيف الى المعرفة
قلت لعدم ظهوره في فصيح الكلام كقولك مررت بالرجل اي الرجل مثلا
ثم انه لا بد من ان يكون مضافا الى مشتق او غير مشتق فان اضيف
الى الاول يكون الغرض من التوصيف المدح به خاصة اذا كان
مما يمكن المدح به وان اضيف الى الثاني يكون المقصود منه الثناء
بكل وصف يمكن ان يثنى به فاشار الى الثاني بقوله اي هذا رجل
كامل في صفات الرجال من الكمالات الانسانية سواء كانت علمية
او عملية او غيرهما وثانيهما ان تقع حالا للمعرفة كمررت بعبد الله اي
رجل اي كاملا في صفات الرجولية والوجه الخامس ان يكون وصلة
ووسيلة الى نداء ما فيه ال التعريفية لامتناع اجتماع اداتي التعريف
فان حرف النداء يكون للتعريف عند القصد ايضا في السعة
عند البصريين خلافا للكوفيين وانما نص على ال اشعارا بان امتناع
الاجتماع انما يتصور في صورة آلة التعريف لا في المعرفة نحو يا زيد
وانما لم يقل ههنا ال الجنسية كما قال من قبل اشارة الى ان لام
ان ال في يا ايها الرجل لتعريف الجنس قبل دخول اي وبعد دخوله
يكون للحضور كما يكون كذلك بعد اسم الاشارة نحو يا ايها الانسان ن
يا حرف نداء واي اسم مفرد مبهم مبني على الضم وها حرف تنبيه عوض
من المضاف اليه والانسان مرفوع حتما صفة واجاز المازني
نصب وصفه حملا على محله لان المنادى مفعول به معنى فما نقل عن الاخفش
من ان اي في نحو يا ايها الرجل موصول حذف صدر صلته وهو العائد
اليه كانه قيل يا من هو الرجل فليس بشيء لانه تحكم صرف ولانه لو صح ما نقل
عنه لجاز ان يظهر المبتداء ههنا وان يوصل باي جملة كانت سواء

كانت

كانت فعلية او ظرفية واما ما اجازه من انه يكون موصوفا نحو مررت
باي معجب لك كما يقال مررت بمن معجب لك فمردود ايضا
لانه غير مسموع من العرب ولانه لا يستعمل الا مضافا والا
في النداء والاستخبار بالاستقراء اما النداء فنحو قولك يا ايها
الرجل واما الاستخبار فنحو قولك ارايت قال لك جائني رجل هذا
ليس منهما كما ترى ثم لما فرغ من بيان احد الشيئين الذي هو اسم
اراد ان يشرع في ثانيهما الذي هو حرف فلهذا قدم ذلك على
هذا فقال الثانية من الكلمتين المستعملتين على الوجوه الخمسة
فان قلت كان المناسب بقوله احدهما ان يقول ههنا
ثانيهما فلم ترك هذا قلت للتعميم بان الحرف يذكر ويؤنث
فان اول باللفظ يكون مذكرا وان اول بالكلمة يكون مؤنثا وللتنبيه
على ان لو من الكلمات التي وضع الباب الثالث لتغييرها لو لها
وجوه خمسة فاحد وجوهها ان يكون حرف شرط اي حرفا
يستعمل ليدل على تعليق تحقق مضمون جزائها على تحقق مضمون شرطها
في الزمان الماضي كان في المستقبل فلو تفيد ثلثة امور نحو
قولك لو جائني زيد اكرمته الاول تعليق الثاني بالاول والثاني
تقييدهما بالزمن الماضي والثالث الامتناع لكن اختلف في الثالث
فقال الشلوبين انها لا تدل على امتناع اصلا لا على امتناع الشرط
ولا على امتناع الجواب فان اراد بعدم دلالتها عليه انها
لا تدل عليه بحسب الوضع فالحق ما ذكره وان اراد به انها لا تدل
عليه لا بحسب الوضع ولا بحسب التضمن والالتزام فقول باطل لان
فان التعليق على الوجه المذكور يقتضي ذلك فيدل عليه بالالتزام
وقال اكثر النحاة انها تدل على امتناعهما جميعا بنحو الخطاب

وان لم يدل عليه بحسب المنطوق والوضع وهذا هو الحق عندي وقال
البعض انها تدل على امتناع الشرط وحده ولا تتعرض للجواب
من جهة النفي وهذا ليس بشيء فان جل نظرهم مقصور على ظاهر
اللفظ الذي يليها لا يصل الى درك معنى الكلام ثم لما كان هذه
الاقوال في دلالتها على الامتناع مختلفة غير ظاهرة وكان المختار عنده
هو القول الاخير اشار اليه على سبيل البيان والتفريع بقوله فقال
فيها حرف يقتضي اذا كانت للشرط امتناع ما يليه واستلزامه
لتاليه كانه قال لو اذا كانت للشرط تدل على امتناع فعل الشرط بلغ
على استلزام فعل الشرط لجوابه من غير تعرض للدلالة على نفي جوابه
وانت تعلم ان تعليق حصول الجواب المقدر في الماضي على حصول
الشرط المقدر فيه يقتضي بالضرورة امتناع ذلك الجواب لما
يقتضي امتناع الشرط يقتضي فعل فاعله مستتر فيه عائد الى حرف
وامتناع مفعوله مضاف الى ما وهو موصولة ويلي فعل فاعله
مستتر فيه عائد الى الموصول ومفعوله الضمير المنصوب المتصل العائد
الى الحرف ايضا والجملة صلته والواو للعطف واستلزام منصوب
معطوف على امتناع مضاف الى الضمير المجرور العائد الى الموصول
واللام متعلق بالاستلزام وتاليه مجرور به مضاف الى الضمير العائد
الى الموصول ايضا والظرف مع متعلقه مرفوع المحل على انه صفة
حرف فحاصل هذه القاعدة انها تدل على سببية الاول ومسببية
الثاني وتدل على انتفاء الاول فقط واما انتفاء الثاني فيلزم
من انتفاء الاول ان لم يكن للثاني سبب غير الاول وان كان
له سبب غيره لا يلزم منه انتفاؤه نحو لو في قوله تعالى ولو شئنا
لرفعناه اي الى منازل الابرار من العلماء بها اي بسبب تلك

الآيات

الآيات وملازمتها الواو منها للعطف ولو حرف شرط وشاء
فعل الشرط فاعله نا ومفعوله محذوف يدل عليه جواب الشرط كانه
قيل ولو شئنا الرفع ورفع جواب الشرط فاعله نا ومفعوله الضمير المنصوب
العائد الى بلعم ابن باعورا والباء حرف جر وها ضمير مجرور عائد الى
الآيات والجار مع المجرور متعلق به ثم لما حقق ذلك الاصل وبينه
فرع عليه زيادة الايضاح بقوله فلو ههنا اي في قوله تعالى ولو شئنا
لرفعناه بها دالة على امرين فان قلت الدلالة على استلزام الاول
للثاني متقدمة على الدلالة على الامتناع فلم عكس الترتيب كما اشير
اليه آنفا قلت لاشتمال الدلالة على الامتناع على زيادة دقة
وتامل فللاشارة الى هذه النكتة قال احدهما ولم يقل اولهما
ان مشيئة الله تعالى لرفع هذا المنسلخ اللام حرف جر ورفع
مجرور بها وهو مصدر مضاف الى مفعوله وهو هذا والمنسلخ
صفته والجار مع المجرور متعلق بالمشيئة والمنسلخ اسم فاعل من
انسلخ يقال انسلخ الرجل من ثيابه اذا خرج منها والمراد من المنسلخ
ههنا بلعم ابن باعورا فانه قد انسلخ من آيات الله بان كفر بها
ونبذها وراء ظهره منتفية ففي هذا اشارة الى ان المراد من الامتناع
في باب لو هو الانتفاء المقابل للثبوت لا الامتناع المقابل
للوجوب والامكان فحاصل ما ذكر ان لو ههنا تدل على انتفاء
الشرط ولا يدل على انتفاء الجواب لكن يلزم من هذا اي من انتفاء
الشرط ههنا وهو المشيئة ان يكون رفعه اي رفع الله للمنسلخ
او رفع المنسلخ ففي الاول مصدر مضاف الى فاعله وذكر المفعول
متروك وفي الثاني بالعكس منتفيا فان قلت فالمناسب لما ذكر
ان يقول يلزم من هذا انتفاؤه فلم اطنب في الكلام وادخل عليه

الكون الدال على الثبوت والدوام قلت للايضاح والتنوير قوله اذ لا
سبب الى آخره اشارة الى باب الملازمة فيه اشعار بان فعل الشرط
يطلق عليه سبب عند النحاة لرفعه الجار مع المجرور في محل الرفع على الخبرية
واما حال اضافة المصدر فعلى ما ذكر الا المشية المخصوصة اي مشية الله تعالى
للرفع الا حرف استثناء والمشية مستثنى والمستثنى منه سبب فالمستثنى
ههنا يختار فيه الرفع على البدلية ويجوز النصب على الاستثناء والحال
قد انتفت تلك المشية المذكورة في الواقع وان كانت سببا له على سبيل
الفرض والتقدير فكانه قال يلزم من هذا انتفاء الرفع لانتفاء سبب ثبوته
المنحصر في تلك المشية ثم لما فرغ من بيان لزوم انتفاء الرفع بسبب لانتفاء
سببه اذا لم يكن معه سبب آخر واراد ان يبين عدم لزوم انتفائه
لانتفاء سببه اذا كان معه سبب آخر اشار الى هذا اولا بقوله وهذا
الذي ذكرنا ههنا من لزوم انتفاء المسبب لانتفاء ذلك السبب يخالف
ما فهم من قول الرسول عم نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه يعني الذي فهم
منه المدح بانه لا يعصي دائما سواء وجد الخوف او لم يوجد نعم فعل المدح
والعبد فاعله وصهيب مخصوص بالمدح ولو حرف شرط ولم حرف جزم
ويخف فعل الشرط مجزوم بها فكسر لالتقاء الساكنين فاعله مستتر فيه
عايد الى صهيب والله منصوب على المفعولية ولم حرف جزم ويعصي
جزاء الشرط فاعله مستتر فيه عايد اليه ايضا حذف منه لام الفعل
لاجل علامة الجزم فان قلت هل التقدير عم لو لم يخف الله لم يعصه متعلق
بقوله عم نعم العبد صهيب قلت له تعلق به على سبيل التفسير بعد الاجمال
والخصوص بعد العموم فان قلت فالخاص قاصر في احاطة العام فكيف صلح
لان يكون تفسيرا له قلت صلح له باشتمال استمرار عدم العصيان على جميع
صفات المدح والكمال ثم اشار الى الدليل على ذلك بقوله لانه ان لم

بحث نعم العبد

لا يلزم

لا يلزم ههنا من انتفاء لو لم يخف اي من انتفاء السبب انتفاء لم يعص
اي انتفاء المسبب لتحقق سبب آخر يقتضيه كما تراه هناك
على ما عرفت قوله حتى يكون اي معنى لو لم يخف الله لم يعص معنى
خاف وعصى على سبيل اللف والنشر المرتب كما في قوله تعالى
المدام ولونها ومذاقها في مقلتيه ووجنتيه وريقه غاية مسببية
في اللزوم المنفي لا على النفي فكانه قال لا يلزم من امتناع عدم الخوف
امتناع عدم العصيان لوجب ان يكون معنى لو لم يخف معنى
خاف ومعنى لم يعص معنى عصى لكن هذا ينافي غرض المدح بعدم
العصيان دائما وللاعتراض ذلك اي بيان عدم ذلك اللزوم
لان انتفاء العصيان له اي لانتفائه سببان فان قلت له
سبب غيرهما كالعصمة وغيرها فلا ينحصر سبب انتفائه فيهما قلت ليس
المراد منه حصر سببه فيهما حتى يتوجه ما ذكرته وانما المراد منه حصره فيهما
من حيث النظر الى حال الفريقين كما يشعر به الكلام الآتي اولهما خوف
العقاب بمعنى خوف من عقاب الله تعالى وان كان من
قبيل اضافة المصدر الى المفعول بحسب الظاهر
وللاعتراض ايضا اذ لا يظهر فيه ههنا معنى العطف ولا معنى للحال
هي اي خوف العقاب فان ثنيت باعتبار الخبر طريق العوام
فان عادة اكثر الناس في الطاعة وترك المعاصي خوف
العقاب حتى اذا لم يخافوا لا يطيعون وللعطف ثانيهما
الاجلال اي اجلال ذاته وشانه والاعظام اي اعتقاد عظمته
والاتيان بموجب امره ونهيه وهي اي المذكور منهما طريق الخواص
ثم لما فرغ من بيان السبب واراد ان يبين فائدة استعمال لو
ههنا اذ لا يستقيم ان يكون الغرض من استعمالها الدلالة على امتناع

الشرط كما في قوله تعالى ولو شئنا لرفعناه بها اشار الى هذا بقوله
والمراد من استعمال لو في قوله عم لو لم يخف الله لم يعصه هو الاشارة
الى ان صهيبا رضي الله عنه من هذا القسم ای من الخواص الذين
هم اهل الرغبة والرهبة لكن ينبغي ان لا يقع منهم عصيان لاجل
اجلالهم ورغبتهم كما هو المناسب لشانهم ورفعة منزلتهم عن رتبة
العوام فنقول من قال المراد انهم لا يعصون لله اجلالا مع عدم خوفهم
من العذاب بعيد عن مرام الكلام كما ترى والى انه اى صهيبا لو قدر
اى فرض خلوه اى صهيب عن الخوف متعلق بالخلو لم يقع منه
اى من صهيب معصية اصلا للاجلال والتعظيم فكيف يقع منه
والخوف حاصل له اى لصهيب فان العبد بين الخوف والرجاء
والمخلصون لفي خطر عظيم ولا يخفى عليك ان امتناع الجواب
انما هو على كونها شرطية اى على اعتبار تعلق تحقق مضمون الجزاء
بتحقق مضمون الشرط فقط فلو هنا ليست كذلك فلا ينافي ما ذكر
من الاصل بل هي شرطية تدل على ان الجواب دائم التحقق على جميع
التقادير في قصد المتكلم واذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه
لذلك الجواب وكان نقيض ذلك الشرط اليق باستلزام ذلك فيلزم
استمرار وجود الجواب على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون لازم
التحقق سواء كان الشرط والجواب مثبتين او منفيين او كان
الشرط منفيا والجواب مثبتا او بالعكس فمثال الاول نحو لو اهنتني
لا ثنيت عليك ومثال الثاني لو لم يخف الله لم يعصه ومثال الثالث
نحو لو لم تحسن الى الكريم لا كرمك ومثال الرابع نحو لو احسنت الى
اللئيم لم يكرمك فظهر مما ذكرنا ان قول من قال ان لو هنا بمعنى ان و
اذا دخلت على منفيين فلا تجعلهما مثبتين فلا يلزم المحذور ليس

نظاهر

بظاهر بل هو صرف الكلام عن المقصود بلا احتياج اليه واما قول من قال
لو هنا للدلالة على ارتباط الجواب بالشرط فقط بدون التعرض لامتناع
الجواب لثبوته في التحقيق راجع الى ما ذكرناه وللعطف على مقدر كانه قال
فقد ظهر لك مما حققناه ههنا ان لو اذا كانت شرطية فالحق انها
انما تدل على امتناع الشرط فقط وان امتناع الجواب لا يلزم منه الا اذا انحصر
سببه والا فلا من ههنا اى من بيان انها اذا كانت شرطية تدل
على امتناع الشرط وحده وان امتناع الجواب انما يلزم منه اذا
لم يكن له سبب غيره تبين اى ظهر لك ايضا منه فساد قول
المعربين ای قول اكثر النحاة على سبيل العموم في جميع موارد
استعمالاتها ان لو حرف امتناع لامتناع اى حرف دال على
امتناع جوابه لامتناع شرطه كما ذهب اليه الجمهور او دال على امتناع
شرطه لامتناع جوابه كما ذهب اليه ابن الحاجب فلهذا اطلق
الامتناع فقوله بلا تفصيل بل الحق الصواب في تحقيق امتناع
الجواب ان نفصل القول بها اى لو اذا كانت شرطية لا
تعرض لها الى امتناع الجواب اى لا يدل عليه اصلا فان قلت
فلم ذكر التعرض دون الدلالة مع انها اشهر قلت لان التعرض
اعم فيه بادنى من الدلالة لتبادر الوهم الى اختصاصها بالمطابقة الراى صح
لا سيما عند اهل النحو ولا زيدت لتاكيد النفي مع الدلالة على ان
النفي متعلق بكل واحد من الامتناع والثبوت على حدة الى ثبوته
اى لا يدل عليه ايضا فان قلت فكيف يصح هذا مع انها لتعليق
ثبوت مضمون الجزاء بثبوت مضمون الشرط كما يدل عليه بيان
الامر الثاني قلت لما جاز سلب الدلالة على نفي الجواب في زعمه
جاز ايضا في زعمه سلب الدلالة على ثبوت وان كانت تدل عليه

في نفس الامر فما قيل من انه اراد منه الثبوت في نفس الامر والتعليق
المذكور لا ينافي صحته فهو بعيد عن المرام بمراحل وما وقع ههنا في بعض
النسخ من قوله والاولى ثبوته بدل قوله ولا الى ثبوته فلا يناسب ايضا
لما نحن بصدده وان كان صحيحا في نفسه وانما لم يتعرض لامتناع
الشرط اي انما تدل عليه فقط بالالتزام ثم لما فرغ من بيان سلب الدلالة
على امتناع الجواب ومن بيان اثبات الدلالة على امتناع الشرط
واراد ان يفصل لزوم امتناع الجواب وعدمه مع ارادة التعميم اشار
الى هذا بقوله فان لم يكن للجواب سبب سوى الشرط لزم من انتفائه
اي انتفاء الشرط انتفاؤه اي انتفاء الجواب نحو لو كانت الشمس طالعة
لكان النهار موجودا وان كان له اي للجواب سبب آخر غير الشرط اي
ان تعدد اسبابه لم يلزم من انتفائه اي انتفاء الشرط انتفاء الجواب لما تقرر
عندهم من ان سلب الاخص لا يستلزم سلب الاعم نحو لو كانت الشمس
طالعة لكان الضوء موجودا فان الضوء كما يوجد عند طلوع الشمس
كذلك يوجد عند سطوع الكواكب واشتعال النار ونحوه ومن الجواب
الذي تعدد اسبابه نحو لو لم يخف الله لم يعصه هذا شرح ما انتهى اليه رايه
فان اردت الوقوف على تفصيل ما لها فاعلم اولا ان المراد من
الشرط ههنا عند النحاة ما دخلت عليه لو وغيرها من كلمات الشرط
وتعلق به الجواب سواء توقف عليه تحققه نحو لو كانت الشمس طالعة
لكان النهار موجودا او لا نحو لو كان النهار موجودا لكانت الشمس
طالعة ونحو ان دخلت الدار فانت طالق وان المراد من اللزوم
بينهما عندهم هو الارتباط بينهما باي وجه كان وان كلام ابن الحاجب
يدل على ان المراد منه هو السبب المقتضي وعلى ان المراد من اللزوم
هو اللزوم بمعنى امتناع انفكاك الملزوم عن اللازم على ما هو مصطلح النظار

فلهذا

فلهذا قال لو تدل على امتناع الملزوم لامتناع اللازم فان المصنف
مع ابن الحاجب في هذا الراي معنى من حيث لا يشعر وان انكره
لفظا غاية ما في الباب انه اقتصر على الدلالة على امتناع الشرط
فقط تقال واما امتناع الجواب فلازم منه ان اتحد سببه والا فلا
لما راى ان امتناع الشرط لامتناع الجواب لا يطرد في نحو لو لم يخف
الله لم يعصه فلهذا قال ههنا لا يلزم من امتناع عدم الخوف
امتناع عدم العصيان كما قال في نحو ولو شئنا لرفعناه بها انه لا يلزم
من امتناع المشية امتناع الرفع لكن قوله هذا لا يفيد الا التدليس
وعدم الاطلاع على حقيقة الحال ثم اعلم انها اذا كانت شرطية
داخلة على الماضي لفظا او تقديرا فالصواب هو التفصيل في
جوابها بان يقال ان قصد مجرد تعلق ثبوته بتحقق مضمون الشرط
فهو لا تدل على امتناع اصلا فلهذا قال بعض النحاة لو انما تدل
على مجرد الارتباط الا ترى الى قولك لو كانت الشمس طالعة
كان النهار موجودا لكن الشمس طالعة فيكون النهار موجودا
انما يتعرض للثبوت فقط وكذا ان قصد استمرار ثبوته على كل
تقدير لكن على ان الشرط الغير المناسب لنقيضه الجزاء ان تعلقه بنقيض
ذلك الشرط بالطريق الاولى نحو لو اهنتني لا اثنيت عليك ومنه
لو لم يخف الله لم يعصه واما اذا قصد تعلقه به على مجرد الفرض والتقدير
والمقصود بيان سبب انتفائه فهي تدل بالالتزام على امتناع
الجواب بامتناع الشرط نحو لو جئتني لاكرمتك وغالب استعمالها
في اللغة على هذا الاصل فعليه يحمل قول اكثر النحاة واما اذا قصد
الاستدلال بانتفائه على انتفاء الشرط مع قطع النظر عن بيان
سببه فلهو تدل بالالتزام ايضا على امتناع الشرط بامتناع الجواب

فنحو قولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا لكن النهار
ليس بموجود فلا يكون الشمس طالعة وارد على هذا القانون شهيد
بذلك قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ومثل هذا قليل
في المحاورات فعلى هذا يحمل قول ابن الحاجب واما قول المصنف
ليس بخارج عن قول ابن الحاجب في التحقيق على ما عرفت ثم لما فرغ
من اقامة الدليل على الامر الاول واراد التنبيه على دليل الامر الثاني
اشار اليه بقوله الامر الثاني مما دلت عليه الضمير المجرور عايد الى المذكور
لو فاعل دلت في المثال المذكور اي في قوله تعالى ولو شئنا لرفعناه
بها ان ثبوت المشية لو وقع يستلزم لثبوت الرفع فان قلت
الدلالة على هذا الاستلزام يستلزم الدلالة على الملزوم واللازم بالضرورة
وقد قال فيما قبل ان لو لا تدل على ثبوت الجواب فعلى هذا الآن تناقض
قلت نعم الا انه لم يلتفت الى مثل هذه الدقة او اعتبر هناك قوله اولا
بثبوته على ما يجيء في بعض النسخ وقد عرفت حاله ضرورة تعليق الاستلزام
مضاف الى قوله ان ثبوت المشية سبب لثبوت الرفع فان
ج قلت فلم لم يحتج في بيان الامر الثاني الى نفي سببية غير المشية كما احتاج
اليه في بيان الامر الاول حيث قال هناك اذ لا سبب لرفعه الا المشية
قلت لتحقق معنى الاستلزام بدون ذلك النفي بخلاف انتفاء اللازم
وثبوت الرفع سبب عنه ثم لما فرغ من بيان الامرين المذكورين في كلا معا
صحتها واراد ان ينبه الطالب على كيفية اندراجها تحت الكلام المذكور
وان يمرنه على استخراج الفرع من الاصل اشار الى هذا بقوله ومنهم ان
المعنيان المدلولان منه او لما امتناع الشرط فيما بينهما استلزام
ثبوت المشية لثبوت الرفع قد تضمنتهما اي المعنيين العبارة المذكورة
وهي قوله فيقال فيها حرف يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه فان قلت

العبارة

العبارة المذكورة قاعدة والمناسب لها ان يقول ومنها المعنيان
يندرجان تحت العبارة المذكورة كما هو المشهور فلم قال قد تضمنتهما
قلت لكون اشتمالها عليهما اشتمال الكل على اجزائه بحسب النظام وان
جاز ههنا اشتمال الكلي على جزئيه ايضا بحسب توزيع الاجزاء الى
الاجزاء الوجه الثاني منها ان يكون حرف شرط في المستقبل
فقوله فيقال فيها حرف شرط مرادف بالرفع على انه صفة
حرف لان الشرطية تفسير لما ذكر يعني انها تدل على ارتباط حصول الجزاء
في المستقبل بحصول الشرط وانما قيد به لدلالته ان عليه المشهور ان لو فيه هنا
مستعملة في معنى ان خلافا لابن الحاجب فيكون مجازا فالمراد من
المرادف ههنا ان يكون معناه معناها على سبيل المجاز دون الحقيقة
الا انها لا تجزم لعدم السماع والنقل ولان استعمالها بهذا المعنى خلاف
الاصل فلهذا اضعف فيه العكس واما قول من قال يجوز بها الجزم
على سبيل الاطراد او على سبيل الضرورة فليس بمعتد لقوله تعالى
القول مصدر باللام في بعض النسخ وفي بعضها بالكاف فكل منهما
حسن لكن المناسب للاستدلال على المطلوب اللام وليخش الذين
لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم الواو واو العطف
واللام لام الامر يخش فعل امر حذف لام فعله علامة الجزم والذين
اسم موصول مرفوع المحل على انه فاعله ولو بمعنى ان فاشار اليه بقوله
اي ان تركوا وتركوا بمعنى قاربوا ان يتركوا فاشار اليه ايضا بقوله
اي ان شارفوا ان يتركوا فان قلت فلم فسر الترك بمشارفته
قلت ليحسن انتظام معنى الخشية معها وتركوا فعل الشرط فاعله
الواو العايد الى الموصول ومن خلفهم متعلق به وهم عايد الى الموصول
ايضا وذرية منصوب مفعوله وضعافا صفته ويجوز ان يكون

مفعولا ثانيا لترك لتضمنه معنى التصيير كانه قول عنترة فتركته
جزر السباع ينشنه وفي قول الآخر هذا الذي ترك الاوهام حائرة
وقال الزمخشري ترك بمعنى طرح اذا علق بواحد فاذا علق بشيئين
كان متضمنا معنى صير ومنه قوله تعالى وتركهم في ظلمات وخافوا فعل
فاعله الواو العائد اليه ايضا وعليهم متعلق به والضمير المجرور عائد
الى ذرية والشرط مع جوابه جملة شرطية صلة للموصول وليخش
مع معموله جملة فعلية انشائية معطوفة على جملة مثلها مذكورة
فان قلت ما جواب الشرط ههنا قلت الظاهر انه خافوا عليهم
ثم لما فرغ من بيان المطلوب واراد الايضاح بما هو نص في المستقبل لفظا ومعنى — زيادة ح
اشار اليه بقوله وللعطف قول الشاعر ولو تلتقي
اصداؤنا بعد موتنا لظل صدى صوتي وان كنت رمة لصوت
صدى ليلى يهش ويطرب ولو بمعنى ان وتلتقي فعل الشرط — ن الواو للعطف ح
غير مجزوم بها فاعله اصداؤنا وهي جمع صدى والصدى لغة
هو الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال وغيرها وبعد موتنا
متعلق به واللام لام جواب لو وظل فعل من الافعال الناقصة
وهو بمعنى صار وصدى اسمه مضاف الى صوت وهو مضاف
الى ياء المتكلم والواو للحال وان للوصل كان فعل من الافعال
الناقصة اسمه التاء ورمة بالكسر العظام البالية منصوبة خبره
والجملة منصوبة المحل على الحالية واللام لام جر وصوت مجرور
بها ومضاف الى صدى وهو مضاف الى ليلى والجار مع المجرور
متعلق بيهش وهو فعل فاعله مستتر فيه عائد اليه ايضا والجملة
معطوفة على جملة يهش والهشاشة الارتياح والطرب خفة
تصيب الانسان لشدة حزن او سرور هذا وقال بعضهم يهش يتحرك

ن اي صدى صوتي والجملة منصوبة المحل على انها خبر ظل والواو للعطف ويطرب فعل فاعله مستتر فيه عائد اليه ح

لان غاية ما فيه ان ما جعل شرطا لها مستقبل في نفسه وتقييد
بمستقبل وهذا لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره ولا
يحتاج ايضا الى اخراجها عن معناها الاصلي الى غيره اقول القول بالاستقبال
ههنا ينافي القول بالماضي فلزم منه بالضرورة عدم استقامة
معنى الامتناع ههنا اصلا مع شهادة مجرى الكلام عليه فلا بد
ههنا من القول بالاستقبال سواء كان على سبيل المجاز
او على سبيل الاشتراك اللفظي وقال بعضهم انها لا تجيء للتعليق
في المستقبل لانك لا تقول لو يقوم زيد بعمرو منطلق والمصنف
لم يعتد بقوله هذا فانه قول بلا دليل وقد صرح اكثر النحاة بانها
تجيء بمعنى ان على استعمالها في المعنى الاصلي لا يظهر في بعض المو ضع
كقوله تعالى وما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين الوجه الثالث
منها ان يكون اي لو حرفا مصدريا اي بمعنى مدخولها بمعنى
المصدر مرادفا لان المفتوحة المصدرية وهذا مذهب الفراء
والفارسي وتبعهما المص فان قلت الباب الثالث موضوع
لبيان الاستعمال الحقيقي فقط فلا يكون استعمالها ههنا
في معنى ان مما نحن بصدده اصلا قلت لا بل هو معقود لبيان
مطلق الاستعمال كما يدل عليه التامل في الوجوه المذكورة
فيه على انا نقول يجوز ان يكون مستعملة في معناها على سبيل
الاشتراك اللفظي كالعين الا انها اي لا تنصب الفعل المضا رع
الواقع بعدها لعدم عراقتها في هذه المخالفة ولعدم السماع من
العرب ايضا فمعنى انها يكون ترادفها وتستعمل في معناها
كثيرا الكثير وقوعها اي اكثر استعمالها فيه بعد ودّ فان
قلت ما السر في ذلك قلت السر انها لا تخلو عن الاشارة الى التمني

التمني وان كانت مستعملة في معنى ان فيتقوى ذلك المعنى بانضمام معنى الوداد
اليه فلذلك قال الزمخشري لو ههنا بمعنى التمني نحو ودوا لو تدهن اي ودوا
ادهانك وتمنوه وتدهن فعل فاعله الواو ولو بمعنى ان وتدهن فعل فاعله
مستتر فيه وهو انت والفعل مع معموله في معنى المصدر منصوب المحل
على انه مفعول ودوا او بعد يود نحو يود احدهم لو يعمر الف سنة فيود فعل
واحد فاعله مضاف الى هم وهو عائد الى المشركين ولو بمعنى ان ويعمر
فعل مجهول من التعمير ونائب فاعله الضمير المستتر فيه عائد الى احد والف سنة
مفعوله والفعل مع معموله منصوب المحل على انه مفعول يود
وقال الزمخشري في تفسير هذا القول لو يعمر حكاية لوداده ولو في معنى
التمني وكان القياس لو اعمر بمعنى ليتني اعمر الا انه جرى على لفظ الغيبة
لقوله يود احدهم كقولك حلف بالله ليفعلن فان قلت اي الوجهين
انسب بتفسير حقيقة معنى الكلام قلت قول الزمخشري انسب كما ان قول
المصنف انسب برعاية ظاهر حال القول فهذا ما عليه كثير من النحاة وذكر بعضهم
لا نثبت هذا القسم لكونها حرفا مصدريا مرادفا لان هربا عن اكثار
وتقليل الاقسام وضبطها وهم يقولون ان لو في نحو يود احدهم
لو يعمر الف سنة شرطية ومفعول يود وجوابها كلاهما محذوفان
كانه قيل يود احدهم تعمير لو يعمر الف سنة لسره ذلك وانت تعلم
ان في هذا التوجيه حذف الكلام عن معناه المقصود بدون احتياج
اليه لمجرد رعاية ضبط الاقسام فمثل هذا لا يجوز الوجه الرابع منها
ان تكون للتمني وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة نحو لو تاتينا فتحدثنا
بالنصب اي ليت لنا اتيانا منك فتحدثنا فاختلف فيها فقال ابن هشام
هي قسم برأسها لا يحتاج الى الجواب الشرطية ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت
وقال بعضهم هي لو الشرطية اشربت معنى التمني فلهذا جاز ان يجمع لها جوابان

اي جواب صح

جواب

جواب منصوب بعد الفاء وجواب باللام كقولك لو تاتينا فتحدثنا
لحصل لنا السرور وبذلك نحو فلو ان لنا كرة الكرة الرجعة الى الدنيا
كانه قيل فليت لنا كرة قال الزمخشري يجوز ان يكون لو ههنا باقية
على اصلها ويحذف الجواب وهو لفعلنا كيت وكيت ثم لما كان
الاصل في بيان مثل هذا الوجه هو السماع والاستقراء مع شهادة
النحوي عليه فلهذا اقتصر في بيانه عليه واراد الرد على من ينبه بغير
ما ذكرناه اشار الى هذا اولا بقوله قيل لو ههنا بمعنى التمني واستعملت استعمال
ليت ولهذا اي ولكونها بمعنى التمني ولاستعمالها كاستعمال ليت نصب
فنكون من المؤمنين في جوابها اي في جواب لو الفاء فاء العطف
ونكون منصوب بان مضمرة بعدها وهو فعل من الافعال الناقصة
اسمه مستتر فيه وهو نحن خبره من المؤمنين والفعل مع معموله
جملة فعلية منصوبة المحل على انها معطوفة على اسم ليت في التقدير
كما انتصب فافوز بان مضمرة بعد الفاء في جواب ليت في قوله
تعالى يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا عظيما يا حرف النداء والمنادى
محذوف وليت حرف من الحروف المشبهة بالفعل وياء المتكلم
اسمها وكان فعل من الافعال الناقصة اسمه التاء ومعهم
خبره وهو مع معموله مرفوع المحل على انه خبر ليت والفاء فاء العطف
وافوز فعل منصوب بان مضمرة بعدها فاعله مستتر فيه وهو انا
وفوزا منصوب على انه مفعول مطلق وعظيما منصوب على انه
صفته والفعل مع معموله منصوب المحل على انه معطوف على محل
اسم ليت ثم لما فرغ من بيان اقامة الدليل على ما ادعاه ذلك القائل
واراد الرد عليه ثانيا اشار الى هذا بقوله ولا دليل في هذا اي في نصب
فنكون اي لا دليل بنصبه على ان لو ههنا استعملت في معنى التمني كما زعم

ذلك المستدل لجواز ان يكون النصب في فتكون ثابجر دكونها معطوفة
ولئلا يلزم عطف الفعل الصريح على الاسم لا لثبوت معنى التمني
فيها ههنا ثم ان الدليل لا يستلزم المدلول مع قيام الاحتمال فيه فظهر
ان ما ذكره المستدل في مقام الاستدلال ليس بدليل لهذا وان يجاب
عنه بوجوه الاول ان الدليل ليس ذلك النصب وحده كما اشار اليه
والثاني ان الدليل في الحقيقة هو الاستقراء مع معونة النحوي واما ما ذكره
ههنا في صورة الاستدلال فانما هو لزيادة التوضيح والاستظهار
ومثل هذا كثير في العلوم لا سيما في علم النحو والثالث ان المراد من استلزام
الدليل المدلول عند ارباب المتقدمين هو مطلوح الاستلزام لا الاستلزام
اليقيني الدائم فان قلت النصب ههنا ليس الا بان المقدرة بعد الفاء
سواء كانت للتمني او لغيره فيكون الفعل في تاويل المصدر معطوفا على
ما قبله على كل كل التقديرين فلم اعرض عن كونها للتمني قلت ليس المقصود
ههنا اعتبار احد الامرين دون الآخر حتى يتوجه ما ذكرته بل ليس
الغرض ههنا الا منع استلزام الدليل للمطلوب وقد حصل في زعمه
ثم وقع ههنا في كثير من النسخ فتفوز بدل فيكون فليس بمناسب
لما لا يخفى بعده على ان النصب في فتفوز نصب جواب التمني
بلا نزاع مثله اي مثل النصب في تقر في قوله اي الشاعر وللبس
عباءة وتقر عيني • احب الي من لبس الشفوف يقال فلان
قرير العين اذا بردت عينه تريد به الفرح والسرور ويقال هذا
ثوب شف اي رقيق واما الشفوف فمصدر يراد به الثوب الرقيق
غاية الرقة بحيث لا يحجب الرؤية منه بدن لابسه الواو للعطف
ولبس مبتدا مضاف الى عباءة والواو للعطف وتقر فعل
منصوب بان مضمرة بعد الواو وعيني فاعله والفعل مع فاعله بمعنى

المصدر

المصدر مرفوع المحل على انه معطوف على المبتدا واحب خبره
والي ومن لبس الشفوف متعلق به والمقصود منه ههنا ان النصب
فيه يجوز ان يكون نصبا بلا اعتبار معنى التمني كما ان النصب في
تقر نصب لا يتصور فيه معنى التمني اصلا ومثل النصب في او يرسل
في قوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء
حجاب او يرسل رسولا كانه قيل وما صح لبشر ان يكلمه الله الا
موحيا او مسمعا من وراء حجاب او مرسلا فيكون الكل مصادر
وقعت احوالا من الفاعل اما الوحي والارسال فاما ههنا ظاهر
واما من وراء حجاب فهو متعلق بمصدر محذوف كانه قيل
او اسماعا من وراء حجاب او قيل وما كان لبشر ان يكلمه الله
الا وحيا او اسماعا من وراء حجاب او ارسالا فيكون كل واحد
منها مفعولا مطلقا على هذا التقدير ويجوز ايضا ان يكون المعنى
وما كان لبشر ان يكلمه الله الا بان يوحي او بان يسمع من وراء
حجاب او بان يرسل رسولا فيكون كل واحد منها مفعولا به
بواسطة حرف الجر واما المستثنى فهو مستثنى مفرغ على كل تقدير
واما قول من قال الاستثناء ههنا استثناء منقطع نظرا الى ظاهر
القول فليس بشيء لعدم اعتماده على تحقيق مضمون الكلام
الواو للعطف وكان فعل من الافعال الناقصة ولبشر خبره
مقدم وان حرف ناصب ويكلم فعل منصوب به والهاء مفعوله
والله فاعله والا حرف استثناء ووحيا منصوب بجاوه
حرف عطف ومن وراء حجاب معطوف على وحيا باعتبار
متعلقه واو حرف عطف ايضا ويرسل فعل منصوب بان
مضمرة بعد او وفاعله مستتر فيه وهو عائد الى الجلالة ورسولا

مفعوله والفعل مع معموله في قوة المصدر منصوب المحل على انه معطوف
على وصبا ويكلم مع معموله بمعنى المصدر مرفوع المحل على انه اسم كان
وهو مع اسمه وخبره جملة فعلية معطوفة على ما قبلها عطف
قصة على قصة فان قلت ما الفائدة في هذا المثال بعد حصول المقصود
بالمثال الاول قلت الفائدة فيه هي الاشعار بان الفعل يكون
منصوبا بان مضمرة بعد او كما يكون منصوبا بها بعد الواو مع زيادة
الايضاح الوجه الخامس منها ان يكون للعرض وهو طلب حصول
الشيء على سبيل الرفق والتأديب نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا
لو تدل ههنا على العرض وذلك لان النصب في تصيب بان
مضمرة بعد الفاء وهي لا تضمر بعدها الا بعد احد الاشياء الستة
وليس المناسب ههنا الا معنى العرض فوجب الحمل عليها تشبها في
معنى الكلام عليه رعاية للقاعدة ذكره ابن مالك اي ذكر
هذا الوجه في كتابه المسمى بالتسهيل فان قلت فلم اسند اليه
هذا الوجه قلت للسند والتقوية او لانه لما كان وجها منقولا
عنه ولم يقدر على تمييزه عن الوجه الرابع لمناسبة تامة بينهما
ههنا حمله عليه فان قلت فما الفرق بينهما قلت الفرق ان
الاصل في التمني ان يكون المتمنى محالا بخلاف العرض فكذلك
الفرق بينه وبين الترجي ثم لما ذكر ابن هشام انها تفيد التعليل
في بعض المواضع ايضا واعتقد المصنف ان معنى التعليل خفي لكنه
لم يستفد منها بحسب الاصالة بل بحسب معونة خصوصية معنى
الكلام سواء وجدت فيه لو اولا فلهذا لم يجعله وجها سادسا وجعل
جميع وجوهها خمسة وكان ذلك المعنى دائرا عنده بين ما
اشار اليه بقوله وذكرها اي لو في بعض المواضع ابن هشام اللخمي

معنى

معنى آخر غير المعاني المذكورة وهو اي المعنى الآخر ان يكون لو للتعليل
اي ذلك المعنى هو معنى التعليل في العبارة او في مسامحة مثل
هذا في العبارة كثير نحو قوله عليه السلام تصدقوا ولو بظلف محرق المعنى
اعطوا صدقاتكم ولو كانت قليلة الظلف للغنم والبقر بمنزلة
الحافر للفرس والمقصود من هذا القول هو الاشعار بان بذلها
حسن والترغيب في اعطائها باي وجه كان وليس المقصود منه
بذل الظلف بعينه فانه لا ينتفع به عادة خصوصا اذا كان
محرقا تصدقوا فعل امر فاعله الواو والواو للحال ويجوز ان يكون
للعطف ولو يفيد التعليل ههنا والباء حرف جر وظلف مجرور
بها متعلق بمقدر ومحرق صفة ظلف كانه قيل ولو حصلت
الصدقة ببذل ظلف محرق ونحو اتقوا النار ولو بشق تمرة اي ولو
حصل الاتقاء بتصدق جانب تمرة والشق بكسر الشين الجانب اتقوا
فعل امر حذف الياء منه لاجل الوقف والواو فاعله والنار مفعوله
واما اعراب الباقي فعلى ما عرفت هناك هذا ومن قال في امثال
هذا انها شرطية وفعل الشرط وجوابه كلاهما محذوف فان كانه
قيل ولو دفعت الصدقة بظلف محرق لحصل الثواب ولو حصل
الاتقاء بتصدق جانب تمرة لكان جزاء عظيما فقد ارتكب امورا
لا احتياج اليها في معنى الكلام نعم انها تفيد ههنا معنى
الدوام ايضا بحسب محتوى الكلام مثل ان في نحو قولك اني اكرمك
وان لم تكرمني وقد مر نظيره في بيان الوجه الاول النوع السادس
من الانواع الثمانية ما يأتي على سبعة اوجه وهو اي الآتي
عليها من الكلام قد فيكون النوع منحصرا في فرد وهو مشترك
بين الاسم والحرف فاذا كان اسما يكون منحصرا في وجهين واذا كان

النوع السادس

مطلب في حرف قد

حرفا

يكون منحصرا في خمسة وجوه فلذا قدم بيان حال الاسمية على بيان
الحرفية فاحد اوجهها اي احد الوجوه السبعة ان يكون اسما بمعنى
حسب واذا كان هذا اما مبني لمشابهته بقد الحرفية في اللفظ نحو
قد زيد درهم وقدني درهم واما معرب فاشار اليه بقوله فيقال
قدي درهم قد اسم معرب مضاف الى ياء المتكلم فلذا كسر الدال
وهو مبتدأ ودرهم خبره بغير النون اي يستعمل بغير الحاق نون
الوقاية به اذا كان معربا لعدم بقاء الاحتياج الى الحاقها نعم
يلحق به اذا كان مبنيا مضافا الى ياء المتكلم لاجل المحافظة على السكون
ففي هذا علم ف وقوله مع قال ههنا معنى قول المص بغير النون
انه اذا كان مضافا الى ياء المتكلم يجوز استعماله بدون الحاق
نون الوقاية به على سبيل الجواز دون الوجوب والا فلا يستقيم
كلامه ههنا لكونه مخالفا لكلام الجمهور كما يقال حسبي درهم حسبي
مبتدأ ودرهم خبره ويقال ايضا قد زيد درهم كما يقال حسب زيد
درهم والوجه الثاني من الوجوه السبعة ان يكون اسم فعل
بمعنى يكفي فيكون مبنيا على السكون ويلزمه نون الوقاية اذا كان
مضافا الى ياء المتكلم فاشار الى هذا بقوله فيقال قدني بالنون
كما تقول يكفيني وتقول ايضا قدني درهم كما تقول يكفيني درهم
وتقول قد زيدا درهم كما تقول يكفي زيدا درهم والوجه الثالث
منها ان يكون حرف تحقيق اي تدل على تحقيق مدلول مدخولها
وتاكيده وهي مختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد عن جازم
وناصب وحرف تنفيس ولا يقع بينهما فاصل لكونها كالجزء
منه اللهم الا ان يكون قسما وقد يحذف الفعل بعدها لقيام القرينة
عليه ولها معان احدها التحقيق وتاكيد ودخولها على الماضي

اتفاقي

اتفاقي ودخولها على المضارع مختلف فيه فاشار الى الاول بقوله
فتدخل على الفعل الماضي نحو قد افلح من زكيها اي انماها بالعلم والعمل
قد حرف تحقيق وافلح فعل ماض ومن اسم موصول وزكى فعل
فاعله مستتر فيه عايد الى الموصول والهاء مفعوله عايد الى النفس
والموصول مع صلته مرفوع المحل على انه فاعل افلح وهو مع فاعله
جملة فعلية وقعت جوابا للقسم فهي تدل على تحقق مضمون
الفلاح وتاكيده ثم اشار الى الثاني بقوله قيل فتدخل على المضارع
هذا قول بعض النحاة واكثرهم قالوا اذا كانت حرف تحقيق تدخل
على الماضي فقط فلذلك قيل الفعل المضارع الواقع بعدها
يكون بمعنى الماضي فيكون راجعا من الماضي المطلق سواء كان
مطلقا لفظا ومعنى او معنى فقط نحو قد يعلم ما انتم عليه من الموافقة
والمخالفة ومن الاخلاص والنفاق وقد حرف تاكيد ويعلم
فعل مضارع فاعله مستتر فيه عايد الى الله تعالى وما موصول وانتم
مبتدأ خطاب للمكلفين وعليه خبره والضمير المجرور فيه عايد الى
الموصول وهو مع صلته منصوب المحل على انه مفعول يعلم
وهو مع معموله جملة فعلية فهي تدل على تاكيد مضمون العلم منها
والوجه الرابع منها ان يكون حرف توقع وانتظار فتدخل
عليهما اي على الماضي والمضارع فتدل على انتظار وقوع مضمون
كل واحد منهما ايضا اي كدخولها عليهما اذا كانت حرف تحقيق
اما مثال المضارع فنحو قولك لقوم ينتظرون الخبر قد يخرج زيد
فتدل ههنا على ان الخروج اي خروج زيد منتظر متوقع لهم واما
مثال الماضي فنحو قولك قد قدم زيد من السفر ومنه قول المؤذن
قد قامت الصلوة لان الجماعة ينتظرون ذلك هذا على راي بعض النحاة

وهو الجليل ومن تابعه وهو المختار عند الجمهور فلهذا قال وزعم بعضهم
اى بعض النحاة انها اى قد لا يكون للتوقع مع الماضي اى لا يجوز
اجتماع التوقع مع الماضي لان اجتماعه معه اجتماع متنافيين واجتماع
متنافيين لا يجوز فهذا لا يجوز اما الكبرى فبديهية فلذلك سكت
عنها واما الصغرى فكسبية فاشار الى بيانها بقوله لان التوقع
انتظار الوقوع اى انتظار ما سيقع والماضي قد وقع وانقطع
فى لهما كالزمان الماضي والمستقبل فكما ان بينهما تباينا
لا يجوز الجمع بينهما فكذلك بين التوقع والماضي وقال الذين
اثبتوا من النحاة معنى التوقع اى المعنى الذى هو توقع مع الماضي
ردا على النافى ونعنى انها اذا دخلت على الماضي تدل على انه اى
الماضي كان متوقعا قبل وقوعه وقبل الاخبار به فمنتظرا فيكون
وقوع الماضي مستقبلا نظرا الى الانتظار والاخبار فيكون توقع
كل شيء قبل حصوله سواء كان فى الماضي او فى المضارع فحاصل الجواب
فى التحقيق منع الصغرى فيجوز اجتماع التوقع مع الماضي فتدل
على التوقع اذا دخلت على الماضي ايضا تقول قد ركب الامير
لقوم ينتظرون هذا الخبر قبل الاخبار بوقوعه فمتوقعون الفعل
اى ركوب الامير قبل وقوعه وعطف متوقعون على ينتظرون
قريب من عطف تفسير والحاصل انك اذا قلت ركب الامير
يدل هذا القول على ركوب الامير بلا تعرض لمعنى التوقع فاذا دخلت
عليه قد يدل ذلك القول على التوقع ايضا شهد بذلك فحوى
الكلام فتستفاد هذه الدلالة الى قد لا الى غيرها فعلم من هذا ان قول
من قال لا نم ان التوقع مستفاد منها لجواز ان يكون مستفادا
من غيرها قادح غير اعتبار معنى الكلام والوجه الخامس منها التقريب

لماضي

لماضي من الحال اى حرف دال على قرب زمان وقوع الماضي
من الحال الا ترى انك اذا قلت قام زيد يدل هذا القول على قيام
زيد بدون التعرض لحال زمان وقوعه مع الحال فاذا ادخلت عليه
قد فقد دل على قرب زمان وقوعه من الحال فلهذا لا تدخل على
ليس وعسى ونعم وبئس لانها للحال ولا معنى لذكر المقرب من الحال
مع تحقق الدلالة عليها ولان صيغهن لا يفدن الزمان ولا
يتصرفن فاشبهن الاسم واما قول عدى لولا الحياء وان راسي
قد عسى فيه المشيب لزرت ام القاسم فعسى فيه بمعنى اشتد
وليس من افعال المقاربة فلهذا ما استعمل ههنا على طريق استعمالها
ولهذا اى لكونها للتقريب يلزم عند اكثر البصريين قد مع الفعل
الماضي الواقع حالا والسبب الداعى الى هذا دفع التنافى بين
الماضي والحال بقدر الامكان فاعترض على هذا بان لفظة
الحال مشتركة بين معان فيقال على قيد العامل سواء كان ماضيا
او مضارعا او غيرهما ويقال على زمان التكلم بمعنى الآن والمقصود
ههنا هو الاول لا الثانى وقد انما هى ههنا للتقريب من الحال
بمعنى الآن فلا يتم التقريب فاجيب عن هذا الاعتراض
بان المضي والحال والاستقبال امور اضافية فطوفان نوح عم
بالنسبة الينا ماض وبالنسبة اليه حال ونزول عيسى عم مستقبل
بالنسبة الينا وحال بالنسبة الى قوم ذلك الزمان واذا
تمهد هذا فالمضي والحال المستعملان ههنا منسوبان الى زمان
وقوع الفعل لا الى زمان تكلمنا فاذا قلت جاء زيد ركب كان
معناه ان الركوب يقارن وقت المجيء واذا قلت جاء زيد
وقد ركب كان معناه ان الركوب قد مضى فى وقت المجيء

ولذلك اشترط فيه قد ليقرب الركوب الى ذلك الوقت واما
المضارع بمعنى الاستقبال فلا يصح استعماله مع الماضي فلا يقال جاء
زيد يركب غدا لانه لا يدل على هيئة زيد في وقت مجيئه اللهم
الا ان يقال يجئ زيد غدا يركب فح يصير بمعنى الحال ولما ادعى
لزومها معه وكان فيه نوع اجمال اشار الى تفصيلها بقوله
الا ان يكون ظاهرة نحو قد في قوله تعالى وقد فصل لكم ما حرم
عليكم المعنى وقد بين لكم ما حرم عليكم ما لم يحرم الواو للحال وقد للتقريب
وفصل فعل مجهول ولكم متعلق به وما موصول وحرم بناء مجهول
ايضا فاعله مستتر فيه عايد الى الموصول وعليكم متعلق به والجملة
الفعلية صلة الموصول ثم مرفوعة المحل على انه حال وقرئ فصل لكم
ما حرم عليكم على تسمية الفاعل في الموضعين ففاعل فصل مستتر
فيه عايد الى الله تعالى كما ان فاعل حرم مستتر فيه عايد اليه والموصول
مع الصلة منصوب المحل على انه مفعول فصل او يكون مقدرة
نحو هذه بضاعتنا ردت الينا اي قد ردت هذه مبتدا وخبره
بضاعتنا وردت فعل مجهول فاعله مستتر فيه عايد الى البضاعة
والتاء لتانيث الفاعل والينا متعلق به وهو مع معموله منصوب
المحل على انه حال من البضاعة والعامل فيها اما معنى التنبيه واما معنى
الاشارة لكن الثاني اقرب واظهر كما في قوله تعالى هذا بعلي شيخا
هذا وان الكوفيين قالوا لا حاجة الى تقدير قد معه والاصل عدم
التقدير لا سيما فيما كثر استعماله بدونها للتقريب قال ابن عصفور
اذا اجبت القسم اي اذا اردت ان تجيب القسم بفعل ماضي
مثبت متصرف انما قيده بهذه الامور ليكون مظنة الاحتياج
اليها اذ لو كان مضارعا او منفيا او غير متصرف فلا حاجة الى ذكرها

ح والموصول مع صلته ح

ح على انه فاعل فصل والموصول مع معموله منصوب المحل على انه

لما عرفت

لما عرفت فما وقع ههنا في بعض النسخ بدل قوله اجبت من قوله
اجيب ببناء المفعول وان كان صحيحا في نفسه لكنه لا يلايم
لقوله فان كان اي الفعل المذكور قريبا زمان وقوعه من الحال
اي من زمان التكلم فان قلت اذا علم قربه من الحال فلا يبقى
الاحتياج الى الدلالة عليه لئلا يلزم تحصيل الحاصل قلت
انه معلوم عند المتكلم ومجهول عند السامع فاستمر الاحتياج اليها
بناء على ان المعلومية عند المتكلم لا يستلزم المعلومية عند السامع
وكذا حكم ساير الالفاظ جئت بجواب القسم مقرونا باللام
وقد معا اما اللام فللدلالة على تاكيد الجواب واما قد فلافادة
التقريب نحو قولك تالله لقد قام زيد تالله متعلق باقسم
محذوف واللام جواب القسم وقد للتقريب وقام فعل
فاعله زيد والجملة جواب القسم لا محل لها من الاعراب
وان كان اي الفعل المذكور بعيدا من الحال جئت بالجواب
مقرونا باللام لتاكيده فقط اي بدون قد لقيام المنافي
وعدم قابلية المحل فان قلت لا شك ان كلام ابن عصفور
انما سيق ههنا لاجل المناسبة لمعنى التقريب وهذه انما
يتصور في اتيان قد في محل قابل لمعناها فما الفائدة في قوله
وان كان بعيدا الخ قلت فائدته هي الاشعار باختصاص
استعمالها بمعنى التقريب مع التنبيه على ان معنى التقريب
قد استدل عليه بالدوران وجودا وعدما كقوله اي امرء القيس
حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صال
المراد من حلفة فاجر حلفة فاسق وكاذب والحديث هو الخبر
يقال على القليل والكثير ويجمع على احاديث على غير قياس وصال

ليس ح

مثل قاض من صلى مثل رمى يقال صليت اللحم وغيره اذا شويته ويجوز
ان يكون مأخوذا من صليت لفلان اذا عملت له في امر تريد ان
تمحل به وتوقعه في هلكة والاصل في الارادة لما قالت لا و النيس التي
ترى السماء اي دون الناس اصوالا خوفا من الاطلاع على الحال قال ذيه
لناموا كاذبا بأيمانها من خوفهم ثم افرغ ذلك القسم بقوله
حلف فان قلت لا يتم تمسك ابن عصفور بهذا البيت
على مطلوبه فان المراد منه ههنا ان زمان نوم اهلها قريب من
زمان التكلم فيكون للتقريب ايضا قلت الشاهد المذكور
لا يحصل بابتداء نومهم فانه لا يتقضى بل انما يطمئن خاطرها
اذا كان زمان شروعهم في النوم بعيدا من الشروع في اليمين
يدل عليه قوله فما ان من حديث ولا صال فلاجل هذا لم يقتصر
على الشاهد واتى بتمام البيت حلف فعل فاعله التاء ولها
متعلق به والها عائدة الى المراة وبالله متعلق به ايضا وحلفة
فاجر مفعول مطلق على طريقة قولك ضربت ضرب الامير
اللام لام جواب القسم المشار اليه بقوله حلفت لها بالله ومن
المعلوم بالضرورة ان قوله حلفت ليس بقسم بل هو اخبار عنه
كما اشرت اليه آنفا وناموا فعل الواو فاعله والجملة جواب
القسم المقدر لا محل لها من الاعراب واما قول من قال انه جواب
حلفت فليس مبنيا على التحقيق بل على الظاهر وما بمعنى ليس
بطل عملها وان ومن كلاهما زايدان لتاكيد معنى النفي وحديث
مبتدا خبره محذوف وهو موجود ولا زايدة لتاكيد معنى النفي
وصال معطوف على حديث ثم لما فرغ من نقل كلام ابن عصفور
وفهم منه انها تفيد التقريب في الجواب ولا تفيد التوقع فيه واختاره

كما يدل

كما يدل عليه ظاهر كلامه ههنا ورأى قول الزمخشري في بيان قوله
لقد ارسلنا مخالفا لقول ابن عصفور واعتقد ان قول الزمخشري
فيه غير صحيح اشار الى هذا بقوله وزعم الزمخشري في الكشاف
عند ما تكلم عند تكلمه فيكون ما مصدرية وتكلم فعل فاعله مستتر فيه
عايد الى الزمخشري على قوله تعالى متعلق بتكلم لقد ارسلنا نوحا
الى قومه اللام لام جواب قسم مقدر وقد حرف يدل على التقريب
والتوقع معا وارسل فعل فاعله نا ونوحا مفعوله والى قومه
متعلق به في سورة الاعراف متعلق بالقول والمراد من التكلم
عليه ان الزمخشري قال اولا لقد ارسلنا جواب قسم محذوف
ثم قال فان قلت ما لهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام الا
مع قد وقل عنهم نحو قوله حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا
قلت انما كان ذلك لان الجملة القسمية لا تساق الا تاكيدا
للجملة المقسم عليها التي هي جوابها فكانت مظنة لمعنى التوقع
الذي هو معنى قد عند استماع المخاطب كلمة القسم انتهى فان قلت
ان الجملة المقسم عليها انما تكون مظنة للتوقع عند استماع المخاطب
كلمة القسم ولا شك ان المقسم به والمقسم عليه كليهما محذوفان ههنا
فكيف يتصور اتيان قد في الجواب قلت لا استبعاد في ذلك
لما تقرر من ان المحذوف كالمذكور والمسموع من حيث النظر الى القرينة

مبحث لام القسم

الدالة عليه فالمعتبر وجود المظنة سواء كان بسماع المقسم به او
بقرينة دالة عليه ان قد مع لام القسم فان قلت فلم قدم ما يذكر (لبعد الخ)
قلت للاشعار بان اللام اصل في الجواب وان قد تبع لها فيه
وان دخلت على الجواب بلا واسطة وللتنبيه على ان دلالتها
على التوقع مشروط باقتران الكلام في قوله لقد ارسلنا نوحا للتوقع

يعني الخاذل على توقع وقوع مضمون قوله ارسلنا نوحا فظنه ونعلم
من هذا فاذ من قال ان التوقع ههنا مستفاد من قد بطريق
المنية كما انه مستفاد في جواب القسم بطريق المظنة ان حرف
من الحروف المشبهة بالفعل اسمها قد وللتوقع خبره والجملة منصوبة
المحل على انها مفعول زعم قوله لان السامع لحكاية القسم الى آخره
تعليل لزعم الزمخشري والمعلل هو المص فمن قال انه تعليل لمضمون
[illegible] قوله ان قد مع لام القسم للتوقع فقد خرج عن توفية نظم
الكلام حقه بتوقع الخبر الا وقع مضمون جواب القسم عند سماع القسم
فحاصل اعتراض المص ههنا ان القول بانها تفيد في نحو والله لقد قام
زيد التوقع دون التقريب على ما فهم من كلام الزمخشري كما فهم
عكس هذا من كلام ابن عصفور كما عرفت والجواب ان الزمخشري
ما ادعى الحصر في قولك والله لقد قام زيد وكذا ابن عصفور
وان التوقع والتقريب لا يجتمعان في جزء واحد اذ لا منافاة
بين الدلالة على توقع القارئ الخبر وقوع مضمونه وبين الدلالة
على قرب زمان وقوع مضمونه من الحال بل الظاهر ان بينهما مناسبة
تامة لكن جرت عادة الزمخشري بحمل اللفظ على معناه المتبادر
ولو بمعونة خصوصية الكلام فلهذا قال الخاذل في قوله لقد ارسلنا نوحا
الى قومه تفيد التوقع وسكت عن معنى التقريب فتامل قوله الوجه السادس
منها التعليل اي حرف يدل على قلة وقوع الفعل او على قلة متعلقه
وهو اي التعليل ضربان اي نوعان النوع الاول تقليل وقوع الفعل
الذي دخلت عليه نحو قد يصدق الكذوب قد حرف يدل ههنا على قلة
صدور صدق عن الكذوب ويصدق فعل والكذوب مفعول للمبالغة
يدل على كثرة الكذب فاعله فاجتمع القلة والكثرة في كلام واحد فالـ

بلغ

ط في الكذوب بيانه

يصح بان يشير اليه آخره على سبيل المقابلة وكذا حال آخره فيغني ذكر هذا المثال
وفي السكوت عن ضده نحو قد يكذب الصدوق ترغيب في الصدق
ولو كان في الكذب ط وتنفير عن الكذب لا سيما اذا كان في حق الصدوق
وارشاد الى ذكر المحاسن والى السكوت عن ذكر القبايح فتفطن على هذا
قوله ونحو قد يجود البخيل النوع الثاني تقليل متعلقه اي متعلق الفعل
الذي دخلت عليه كالمفعول نحو قد يعلم ما انتم عليه قد يدل ههنا على قلة
متعلق العلم كما يدل على تحقيق العلم اذ لا منافاة بينهما لاختلاف الجهة
فلهذا ذكر المص هذا المثال مرتين مرة في الوجه الثالث ومرة في الوجه
السادس وشرح الباقي معلوم بما سبق في بيان الوجه الثالث واما
التفسير بقوله اي ان ما انتم عليه هو اقل معلوماته تعالى تفسير للمعنى
المقصود ههنا بحسب مآل المعنى لا تفسير لمتعلق العلم حتى يتوجه ان
يقول انه غير معناه فكيف يصح ان يكون تفسيرا له فان قلت فلم
عدل الى التعرض لمعنى الاقلية عن التعرض لمعنى القلة مع ان الكلام
فيه قلت للاشارة الى ان القليل يكون اقل بالنسبة الى معلوماته
مع رعاية حسن الادب هذا ما عليه اكثر النحاة وهو الحق الظاهر
فلهذا لم يشتغل ههنا بابطال قول المخالف بالدليل بل اشار الى
بطلانه قوله بقوله وزعم بعضهم اي بعض النحاة انها لا تفيد التقليل
اصلا وانها في ذلك اي في نحو قد يعلم ما انتم عليه وغيره للتحقيق لا
للتقليل كما تقدم في الوجه الثالث من انها تفيد التحقيق وانت قد عرفت
الجواب عن هذا والتعطف اي التعقيب يحصل في المثال اي في نحو قد يصدق
الكذوب وقد يجود البخيل لم يستفد من قد وهي تدل على التحقيق فقط
فيهما على زعمهم بل استفيد من قولك البخيل يجود والكذوب يصدق
سواء وجد فيه قد او لا فلهذا غير ترتيب آخر الكلام فلما ادعى انه يستفاد

في القول المذكور وكان ذلك غير بديهي اشار الى دليله بقوله فانه
اي القول المذكور لح فان المعاني اللغوية طريق ثبوتها النقل والسماع
لا العقل والاستدلال فكيف يستقيم الاستدلال ههنا قلت دعوى
استفادة معنى التعليل غير دعوى معنى التعليل والاستدلال
على الاولى لا على الثانية فاستفهام الاستدلال ههنا على انه استدلال
صورة ونقل معنى والاعتبار للمعاني لا للصور وقد مر مثل هذا
كثيرا الا لم يحمل اي ذلك القول على ان صدور ذلك اي صدور
الجود وصدور الصدق من البخيل والكذوب قليل كان متناقضا
جواب الم يحمل ثم لما كان التناقض ههنا صفة اجزاء كل واحد
من القولين اولا بالذات وصفة القول ثانيا وبالعرض اشار
الى بيان هذا بقوله لان آخر كل واحد من الكلام يدفع اوله اي آخر
واحد منه وذلك لان الجود يدل على ثبوت الجود وكان البخيل
متعرض لنفيه والصدق على ثبوت صدق والكذوب يدل
على نفيه فوجب حمل صدور من الفاعل على التقليل المتبادر من
الكلام فحاصل ما ذكر استدلال بنفي اللازم على نفي الملزوم فان قلت
لزوم التناقض ادعى بالحمل صحتها بناء على ان المراد من التناقض
ههنا هو موافقة في الجملة والمدافعة انما تتصور في الحمل لا في عدم الحمل
قلت ليس معنى كلام المستدل كما فهمت بل معناه ان آخر قولك
يصدق الكذوب مثلا الا لم يحمل على قلة صدور صدق منه يدل
على لزوم صدق الكذوب دائما نظرا الى الصيغة والاطلاق وقد دل
اوله على صدور صدق منه فلزم التناقض بخلاف ما لو حمل عليها
فتامل ويجاب انما تمتنع لزوم التناقض وانما يلزم لو دل آخر الكلام
على صدور الكذب منه دائما على تقدير عدم الحمل وهو ممنوع على انا نقول

كون

بدل

كون التقليل مستفادا من الكلام بطريق الاشارة لا ينافي استفادته
من قد بطريق النص والظهور فلا يكون قولهم موافقا لما قلناه
والتحقيق ان مدلول الفعل يحتمل التقليل والتكثير فاذا اردت
الدلالة على احدهما بحسب قيام القرينة ادخلت عليه قد على قياس
ما عرفت في الوجه الخامس والوجه السابع منها التكثير وهو ربّ
تستعمل في التقليل وضعا وتستعمل للتكثير على سبيل الاستعارة
لمناسبة التضاد بينهما قاله سيبويه اي قال انها استعملت للتكثير
وهو حجة فيه فان القول ما قالت حذام في قوله اي في قول الهذلي
قد اترك القرن مصفرا انامله كأن اثوابه مُجّت بفرصادِ
للتكثير والقرن بالكسر هو الذي مثلك في الشجاعة والانامل جمع انملة
وهي رأس الاصبع ومجّت بفرصاد صبغت بماء الفرصاد
وحقيقته مج الفرصاد عليها من مج الريق ويجوز ان يكون ماخوذا
من مج الرجل الشراب اذا رمى به والفرصاد التوت الاحمر
والمعنى اترك كثيرا شجاعا مماثلا لي في الشجاعة حال كونه مصفرا
انامله كأن اثوابه صبغت بماء الفرصاد اترك فعل فاعله
مستتر فيه وهو انا والقرن مفعوله ومصفرا منصوب على انه حال
من القرن او انامله مرفوع على انه فاعل له لاعتماده على ذي الحال
وكأن حرف من الحروف المشبهة بالفعل يدل على التشبيه
واثوابه منصوب اسمه والضمير المجرور فيه وفي انامله عايد الى القرن
ومج فعل فاعله مستتر فيه عايد الى الاثواب والتاء علامة
لتانيث الفاعل وبفرصاد متعلق به والفعل مع معموله
مرفوع المحل على انه خبره والمجموع منصوب المحل على انه حال منه
ايضا وقال الزمخشري اي قال الزمخشري ايضا انها تدل على الكثرة

على سبيل الاستعارة صح

مبحث
قوله مصفرا انامله يريد به انه ... دمه
كأنه اثوابه مجت بفرصاد و
بالعرض كثيرا ما يماثلني في الحرب
اي اترك كثيرا انامله مصفرا اي مقتولا
حال كونه انامله مصفرا والفرصاد التوت
بالصفرة للتجنيس ... ذلك الاستعارة
الاحمر فاضافته ... بالنعت الاحمر
الذي ... الاحمر بسبب
نصبا ... بالحمرة
في دمه

في قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك في السماء فانه قال في الكشاف في
تفسير هذا القول قد نرى ربما نرى ومعناه كثرة الرؤية كقوله قد اترك
القرن مصفرا انامله والمعنى نرى تردد وجهك في جهة السماء
تطلع الوحي وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوقع في روعه
ويتوقع من ربه ان يحوله الى الكعبة لانها قبلة ابيه ابرهيم عم وادعى القبلتين
وادعى للعرب الى الايمان ولمخالفة اليهود وذلك يدل على كمال
ادبه حيث انتظر ولم يسأل فعلم مما ذكرنا فساد قول من قال المراد
من الكثرة ههنا كثرة متعلق الفعل لا كثرة الفعل اعني الرؤية
فان قلت هل فرق بين المثال الاول والمثال الثاني في افادة
الكثرة قلت بينهما فرق بعد اشتراكهما في مطلق كثرة الفعل
بان دلالة المثال الثاني على كثرة متعلق الفعل اظهر من دلالة
المثال الاول عليها نرى فعل فاعله مستتر فيه وهو نحن وتقلب
منصوب مفعوله ومضاف الى الوجه وهو مضاف الى الكاف
وفي السماء متعلق بتقلب النوع السابع من الانواع الثمانية ما يأتي
اي يستعمل في الكلام على ثمانية اوجه وهو اي المستعمل عليها الواو
فان قلت فلم لم يقل النوع السابع واو تأتي على ثمانية اوجه مع ان
هذا اخصر واظهر قلت ليفخم شان الواو وتقررها في الاذهان
وللتنبيه على ان ما يأتي على ثمانية اوجه منحصر فيها ولدفع توهم
انحصار الواو في تلك الوجوه وذلك اي انحصار الوجوه الثمانية
في الواو فبقوله الآن لان لن واو ينا الى آخره دليل في ذلك الانحصار
بحسب الاستقراء يرتفع ما بعدها اي يكون ما وقع بعدها مرفوعا
سواء كان فعلا او اسما فيكون الاول والوجه الثاني كلاهما مشتركين
في هذا الحكم فلهذا انظمهما في سلك واحد والجملة منصوبة المحل على انها

قبلته ح

النوع السابع

الوجه ح

صفة

صفة واو ين فقس على هذا حال ساير الوجوه وهما اي الواوان
الموصوفان بهذه الصفة احدهما واو الاستيناف والمراد منه
ههنا ان يكون ما بعدها كلاما لا تعلق له بما قبلها من جهة الاعراب
فيدخل فيه واو الاعتراض نحو ان الثمانين وبلغتها قد احوجت
سمعي الى ترجمان نحو الواو في قوله تعالى لنبين لكم ونقر في الارحام
ما نشاء الى اجل مسمى اللام حرف جر ونبين فعل منصوب
بان مقدرة بعدها فاعله مستتر فيه وهو نحن ولكم متعلق بمفعوله
محذوف وهو قدرتنا وحكمتنا والفعل مع معموله في تاويل
المصدر مجرور المحل بها متعلق بخلقنا المذكور قبله والواو واو
الاستيناف ونقر فعل مضارع مرفوع فاعله مستتر فيه ايضا
وفي الارحام متعلق به وما موصول ونشاء فعل فاعله مستتر فيه
ايضا ومفعوله محذوف وهو العايد الى الموصول والى اجل
متعلق به ايضا ومسمى صفة والمراد من الاجل المسمى ههنا
هو وقت وضع الحمل والفعل مع معموله صلته والموصول
مع صلته او الموصول وحده منصوب المحل على انه مفعول
نقر وهو مع معموله جملة فعلية مستانفة لا محل لها من الاعراب
هذا على تقدير قراءة الرفع واما على قراءة النصب فالواو ونقر
واو العطف ونقر معطوفا على نبين ثم لما فرغ من ايضاح
الدعوى بالمثال واراد ان يقيم عليها البرهان اشار الى هذا
بقوله فانها يعني ان الواو ههنا اما واو الاستيناف واما
واو العطف اذ لا احتمال بغيرهما ههنا وليست واو العطف
فتعين الاولى واما انها ليست واو العطف فلانها اي الواو
ههنا لو كانت واو العطف انتصب الفعل اي لوجب ان ينتصب نقر

عطف الواو

لكونه معطوفا على الفعل المنصوب وهو متبين لكنه ما انتصب بناءً
على القراءة المشهورة فلا يكون واو العطف فلزم منه ان لا يكون
واو الاستيناف وثانيهما تسمى واو الحال لدلالتها على ارتباطها
بذي الحال فيكون ما بعدها منصوب المحل على الحالية وتسمى واو
الابتداء لوقوع ما بعدها مبتدأ في بعض الصور كوقوع المرفوع
بعد واو الاستيناف ولان الحال لما لم يكن لها قوة اتصال التعلق
بذي الحال كاتصال الصفة بالموصوف فكانها منقطعة
عما قبلها ومستأنفة عنه فلذلك احتيجت الى الواو ايضا اي
كما يسمى واو الحال فان قلت فلم ذكره قلت للتنبيه على ان
الابتداء في واو الحال لا يمنع ان يكون لما بعدها تعلق بما قبلها
من جهة الاعراب بخلاف الابتداء في واو الاستيناف نحو الواو
في قولك جاء زيد والشمس طالعة الواو واو الحال والشمس مبتدأ
وطالعة خبره والجملة منصوبة المحل على الحالية فان قلت فاين
ذو الحال اذ لا يظهر ههنا امر يصلح ان يكون ذا الحال فلصعوبة
هذا الاشكال زعم بعض النحاة ان هذا الواو واو العطف وجاز
الآخر منهم اصلها واو العطف وانت تعلم ان كل واحد منهما ليس
بمعتنى به لعدم مساعدة المعنى ههنا على العطف قلت لا شك
ان الحال ههنا تبيين وقت صدور المجيء من زيد فيكون بيانا
لهيئة زيد بالآخرة من حيث المعنى فيكون زيد ذا الحال معنى فلاجل
هذا قال سيبويه بتقديرها اي واو الحال باذ اذا قلت جاء الامير
والشمس طالعة فكانك قلت جاء الامير اذ الشمس طالعة
اي وقت طلوعها وليس المراد من هذا التقدير ان واو الحال بمعنى
اذ كما زعم بعضهم اذ الحرف لا يرادف الاسم بل المراد منه ههنا

ان واو

ان واو الحال مع مدخولها قيد لعاملها دال على زمان وقوع مضمونها
مقترن بوقوع مضمون عاملها في زمان واحد فهذا فقد ظهر لك
من تقدير سيبويه ههنا ان الوقت الملحوظ في الحال التي
هي قيد العامل هو وقت الوقوع لا وقت التكلم بمعنى الآن و
للعطف واوين معطوف على الواوين المذكورين في صدر
النوع السابع كانه قال ان لنا واوين تنتصب ما بعدهما
وهما اي الواوان الموصوفان بهذه الصفة احدهما واو
المفعول معه نحو سرت والنيل سير فعل اصله سير فحذفت
الياء منه لالتقاء الساكنين والتاء فاعله والواو واو المفعول معه
نحو والنيل منصوب بالفعل على الرأي الاصح فان قلت
هل يجوز الرفع ههنا عطفا على الفاعل على تقدير تاكيد الضمير
المتصل بالمنفصل كما في قولك جئت انا وزيد قلت لا يجوز
لعدم تصور صدور السير من النيل هذا واما المفعول معه فهو
المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا او معنى وثانيهما
واو الجمع لدلالتها عليه الداخلة على الفعل المضارع المسبوق
بنفي او طلب اما الواو الداخلة على المضارع المسبوق
بالنفي فنحو الواو في قوله تعالى ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما يعلم
الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين قيل المعنى بل احسبتم
ان تدخلوا الجنة ولم يكن منه العلم بالجهاد والعلم بالصبر اي ولم
تجتمع الامران جميعا وقيل المعنى ان تدخلوا الجنة مع الجمع
بين عدم الجهاد وبين عدم الصبر ام حرف عطف وهي ههنا
منقطعة بمعنى بل والهمزة لكن الهمزة ههنا للانكار بمعنى ما كان
ينبغي او لا ينبغي ان يكون ذلك وحقيقته النهي عن الحسبان

وجب فعل و فاعله الضمير المرفوع المتصل به وان حرف ناصب وعلامة
النصب سقوط النون من تدخلون وهو اصله تدخلوا ويدخل فعل
فاعله الواو والجنة مفعوله وهو مع معموله في تأويل المصدر منصوب
المحل على انه مفعول حسب والواو واو الحال ولما حرف جازم
ويعلم فعل مضارع مجزوم به وكسر الميم لاجل التقاء الساكنين واما
فتحها فلالتقاء الساكنين ايثارا للاخف واتباعا لحركة اللام
وابقاء لتفخيم اسم الله تعالى وقيل لان اصله لما يعلمن فحذف النون
والله مرفوع على انه فاعل يعلم والذين موصول وجاهدوا فعل فاعله
الواو ومنكم حال من فاعله والفعل مع معموله صلة الموصول وهو
مع صلته منصوب المحل على انه مفعول يعلم وهو مع معموله جملة
فعلية منصوبة المحل على انها حال من فاعل تدخلوا والواو واو الجمع
ويعلم فعل مضارع مسبوق بنفي منصوب بان مضمرة بعدها عند
البصريين ومنصوب بالواو عند الكسائي والجرمي وكلام المصنف
يحتملهما فمن حمل كلامه على مذهب الكسائي والجرمي فقد ترك رعاية
حق كلامه وفاعله مستتر فيه عائد الى الله تعالى والصابرين مفعوله وهو
بمعنى المصدر مرفوع المحل على انه معطوف على مصدر الفعل السابق
كما اشرنا الاتى ان معنى قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن
على تقدير انتصاب تشرب راجع الى معنى قولك لا يكن منك اكل
السمك وشرب اللبن اى لا يكون منك الجمع بينهما فكذا المعنى ههنا
فان قلت واو الجمع واو العطف فلم افردتم عنها قلت سلمناه
لكن افردناها عنها لاختصاصها بمعنى وتميز ليس في مطلق العطف اعتناء
بشانها اما الواو الداخلة على المضارع المسبوق بالطلب فنحو الواو
في قول ابي الاسود لا تنه عن خلق وتأتي مثله المعنى لا يكون منك النهي

عن

عن خلق واتيان مثل ذلك الخلق اى لا يكن منك الجمع بينهما وانت
تستخرج الاعراب ههنا بادنى فكر لما عرفت نظيره آنفا والكوفيون
يسمون هذه الواو واو الصرف لنقل حركة الفعل في حالة الرفع الى
حالة النصب بدخولها عليه وان لنا واوين يجر ما بعدهما بهما الاول
احدهما واو القسم وهي حرف جر لا تدخل الا على مظهر ولا تتعلق الا
بمحذوف نحو والتين والزيتون الواو الاول واو القسم والتين
مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بمحذوف وهو اقسم والواو الثانية
واو العطف والزيتون معطوف على التين وثانيهما واو رب وهي حرف
جر لا تدخل الا على منكر ولا تتعلق الا بمؤخر عنها كما ان رب كذلك
كقوله اى الشاعر وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس
المعنى رب بلدة ليس بها مونس الا اليعافير البقرة الوحشية والا الابل
الذي خالط بياضها شيء من الشقرة سميت الانيس المونس كل ما يونس
وقيل الانيس الانسان فعلى الاول يكون الاستثناء متصلا وعلى
الثاني يكون منقطعا واليعافير جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والواو
واو رب وبلدة مجرور به على الاصح وليس فعل من الافعال الناقصة
وبها خبره وانيس اسمه والا حرف استثناء واليعافير مستثنى مرفوع
على انه بدل من انيس بدل البعض من الكل عند بعضهم او بدل الغلط
عند الآخرين كما اشرنا اليه والواو واو عطف والا العيس معطوف
بها على الا اليعافير حكمه كحكمه وليس مع معموله مجرور المحل على انه صفة
بلدة والجار مع المجرور متعلق برب المقدر المتأخر وان لنا واوا
يكون حكم ما بعدها على حسب حكم ما قبلها وهي الواو الموصوفة بتلك
الصفة واو العطف وهي حرف تدل على ارتباط امر بامر اذا قلت
قام زيد وبكر فقيام زيد يحتمل ان يكون مع قيام بكر في الزمان او قبله

الوحشية والعيس بكسر العين الابل الابيض يخالط بياضه شيء من الشقرة

او بعده فالواو تدل على مطلق الجمع والاجتماع هذا هو المشهور
عند اكثر النحاة وقال قطرب والفراء وثعلب انها تفيد الترتيب
كالفاء والصحيح هو الاول لا غير ثم انما تختص من بين سائر حروف
العطف بامور احدها احتمال معطوفها للمعاني الثلثة وثانيها
اقترانها باما نحو جاء اما زيد واما عمرو وان لا اقترانها بلا اذا
سبقت بنفي لم يقصد به نفي الاجتماع نحو ما قام زيد ولا عمرو ليدل له
على ان القيام منتف عنهما سواء كان في حالة الاجتماع والافتراق ن
والرابع عطف العقد على النيف نحو احد وعشرون والخامس
عطف ما لا يستغنى عنه نحو اختصم زيد وعمرو واشترك بكر وخالد
والسادس عطف العام على الخاص نحو زرت العلماء والناس الى غير
ذلك وان لنا داد دخولها في الكلام نحو جاء اي وجوده
فيه كعدمه في عدم افادة اصل معناه وهي اي الواو الزائدة في الكلام
لغرض من الاغراض والقائل بها الاخفش والكوفيون فان قال
المص ولذا استدلالهم بنحو الواو في قوله تع حتى اذا جاؤها
وفتحت ابوابها بدليل الآية الاخرى اي بدليل مجيء جواب الشرط
بدون الواو في قوله تع حتى اذا جاؤها فتحت ابوابها بدليل على
الاخرى ان الواو في قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها زائدة
وصلة ههنا فان القرآن يفسر بعضه بعضا مع ان المعنى
يستقيم على حذفها وحتى في كلا الموضعين ابتدائية كما في قولهم حتى
فلان حتى انهم لا يرجونه وما بعدها غاية وسبب غير السوق
المذكور قبلها كما ان عدم الرجاء مسبب غير المرض واذا ههنا شرطية
وجاء فعل الشرط فاعله الواو وهو عايد الى الكافرين وها مفعوله
عايد الى جهنم وفتح فعل جواب الشرط والتاء علامة تانيث الفاعل

سبق الذين اتقوا اي بعده [illegible] زمرا حال جمع زمرة وهي الجماعة [illegible] الى الجنة [illegible] وفتحت ابوابها [illegible] تعالى جنات عدن مفتحة لهم الابواب [illegible] لا يحيط به الوصف [illegible] وفازوا الجنة
لا يرد انه مجيء جواب اذا الشرطية بدون الواو في هذه الآية ح
اي حكمه بزيادتها [illegible] بدليل الآية الاخرى

وابواب

وابواب فاعله مضاف الى الهاء وهي عائدة اليها ايضا
والعامل في اذا جوابها وهي مضافة الى شرطها والجملة الشر طية
وتعت بعد حتى الابتدائية لا محل لها من الاعراب على ما عرفته
في صدر الكتاب واما اذا في قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت منه ح
ابوابها فشرطية ايضا وجاء فعل الشرط وفاعله الواو العائدة الى المؤمنين ح
ومفعوله الهاء وهي عائدة الى الجنة والواو ههنا زائدة عند
الاخفش وفتح فعل جواب الشرط والتاء علامة التانيث
وفاعله ابواب وهي مضافة الى الهاء وهي عائدة الى الجنة
ايضا ثم اشار الى رد هذا الاستدلال بقوله قيل انها اي الواو
في وفتحت ابوابها واو العطف وفتحت ابوابها معطوف
بها على جاؤها وقيل انها واو الحال بدليل قوله تعالى جنات
عدن مفتحة لهم الابواب كانه قيل حتى اذا جاؤها وفتحت قد ح
ابوابها فيكون الجملة حالا من الهاء وقيل على كلا التقديرين
الجواب محذوف فان قلت لم حذف الجواب قلت
لانه لما كان بيان نعيم اهل الجنة وهو ما لا عين رأت
ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر حذف للدلالة
على انه امر لا يحيط به الوصف للتفخيم شانه وللتشويق اليه
والتقدير كان كيت وكيت اي تقدير الكلام حتى اذا جاؤها
وفتحت ابوابها كان كيت وكيت كان فعل من الافعال
الناقصة اسمه ضمير الشان وكيت منصوب المحل خبره وهو
كناية عن خبر اهل الجنة واحوالهم وكيت الثاني معطوف على كيت اي اطمانوا او فازوا وهو ح
الاول ثم لما فرغ من بيان وجه انحصارها في الوجوه الثمانية
واثبت الحريري وابن خالويه والثعلبي واو الثمانية فيما وراء تلك

الوجوه الثمانية حيث قالوا ان العرب اذا ارادوا العدّ يقولون
ست سبعة وثمانية يدخلون الواو عليها وحدها ايذانا بان السبعة
عدد تام وان ما بعده عدد مستأنف وكانت هذه داخلة في
تلك الوجوه في اعتقاد المصرات رالي رد قولهم واستدلالهم حتى تم
انحصارها في تلك الوجوه الثمانية بقوله وقول جماعة المراد منها هؤلاء
ومن تابعهم لكن المصنف عبّر عنهم بجماعة اشارة الى عدم الاعتداد بشأنهم
مع عدم المبالاة بقولهم كما في قول الشاعر لا ابالي بجمعهم كل جمع مؤنث
ولهم عليها تمسكات كثيرة فاشار المصنف اولا الى بعضها بقوله انها
اي الواو في قوله تعـ حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها واو الثمانية
اذ الجنة ابوابها ثمانية ولم يذكر الواو في قوله تعالى حتى اذا جاؤها
فتحت ابوابها لان ابوابها سبعة وواو الثمانية لا تدخل عليها
وان بالكسر معطوف على ان الاولى لكونها بعد القول منها
اي من واو الثمانية الواو في قوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم
كلبهم فاذا دخلت الواو ههنا اشعارا بان السبعة عدد تام
كما تحقق والعشرات وبان ما بعدها عدد مستأنف ثم اشار
الى بطلان قولهم واستدلالهم بقوله لا يرضاه نحوي اي لا يقبل
قول تلك الجماعة شخص منتسب الى النحو فضلا ان يرضاه
عالم محقق في الفن لما ان قولهم قد صدر عنهم على سبيل التقول
والاختراع اذ لا يساعده عقل ولا نقل والمصنف بالغ في التعريض بعدم
الاعتداد بهم حيث عبّر عنهم اولا بغير اسمائهم واشار ثانيا الى سلب
نسبتهم الى النحو اما عدم قبول قولهم في الآية الاولى فلانه لم يذكر فيها
العدد بل ذكر فيها الابواب وهي جمع لا يدل على عدد اصلا فضلا
عن ان يدل على عدد خاص على ان الواو لم يدخل على ذلك الجمع بل جملة

بتمامها

هو فيها فالواو اما واو العطف او واو الحال او زائدة على
ما اختاره المصنف فلا يكون فيها واو الثمانية فان قلت اي
الاعتبارات اظهر قلت اعتبار الحالية اظهر فقد ظهر لك
ان في هذه الواو اربعة اقوال واما عدم قبولها في الآية الثانية
فلان الواو فيها للعطف جملة على جملة كانه قيل هم سبعة
وثامنهم كلبهم او للحال كانه قيل هؤلاء سبعة وثامنهم كلبهم
فان قلت فلم قدر المبتدأ المحذوف هم اشارة على الحالية
قلت ليحصل في الكلام ما يعمل في الحال وقيل ثامنهم كلبهم جملة
اسمية مرفوعة المحل على انها صفة سبعة والواو دخلت
عليها للتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وللدلالة على
ان اتصافه بها امر ثابت مستقر كما في قوله تعالى وما اهلكنا
من قرية الا ولها كتاب معلوم فيكون في هذه الواو اربعة
اقوال ايضا هذا او قول واو الثمانية في التحقيق هي واو العطف
لكن لما اختص استعمالها بمحل مخصوص او بما يناسب ذلك
المحل بوجه من الوجوه وتضمنت امرا غريبا لطيفا كانها قد
خرجت من حقيقة واو العطف على ما هو المعهود في امثال
هذه فاشتاقت اليها النفوس اي اشتياق كما يشهد به
وجدانك شهادة صدق فاستحقت ان تسمى باسم غير
اسم جنسها سميت بواو الثمانية لاختصاصها بها وتمييزا
لها عن سائر استعمالاتها في غير ذلك المحل كما سميت الواو
في نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن واو الصرف وان
كانت هي في التحقيق واو العطف على ما عرفت ونظائر هذه
في الفنون كثيرة جدا ويؤيده قول بعض المفسرين انها لا [illegible]

ن

بانها تعداد سبعة وابتداء تعداد آخر معطوف عليه ولذلك
يسمى واو الثمانية فان قلت فلم اختص استعمالها بالثمانية
قلت لمناسبة بينها وبين السبعة وذلك ان السبعة عقد تام
كعقود العشرات لاشتماله على اكثر مراتب اصول الاعداد
وان الثمانية عقد مستانف فكان بينهما اتصال من وجه وانفصال
من وجه وهذا هو المقتضي للعطف وهذا المعنى ليس بموجود بين
السبعة والستة على ان التعليل النحوي توجيه بعد الوقوع
واستعمال تقريبا الى الاذهان فاذا وجدت للكلام محملا صحيحا
فاحمله عليه بقدر الامكان صونا له عن الالغاء ولله در من قال
وما غير الانسان عن فضل نفسه بمثل اعتقاد الفضل في كل
فاضل قوله قول جماعة مبتدأ وقوله لا يرضاه نحوي خبره
وما بينهما منصوب المحل على انه مقول القول ثم لما استدلوا
على مطلوبهم ثالثا بالواو في قوله تعالى التائبون العابدون
الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون
بالمعروف والناهون عن المنكر فانها من الثمانية اشار اليه — والناهون عن المنكر ح
بقوله والقول اي بثبوت واو الثمانية في قوله تعالى
والناهون عن المنكر ادخل الى القبول فان قلت فهذا
اثبات ما نفيت قلت لا بل بيان للتفاوت بين القولين
وان كان كل منهما غير مقبول عنده اي من القول في ثبوتها
في آية الزمر اي في قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها
فان قلت فلم عدل منها قلت للتلويح والايجاز مع
الاشعار بانها فيها ونعالالاشباه في اول سورة هود وجه
الاقربية ان الواو في والناهون عن المنكر قد دخلت على الثامنة

٨

وهو ملائم للثمانية والواو في آية الزمر فلم تدخل على عدد اصلا
بل دخلت على جملة فتحت ابوابها وليس فيها امر يدل على عدد
غاية ما في الباب ان الابواب المذكورة فيها ثمانية فان قلت
افلم تدل الابواب عليه قلت الابواب انما تدل على معناها
ولم تدل على الثمانية وانما هي معلومة لنا من دليل آخر وقد وقع — قع
ههنا في بعض النسخ هكذا والقول به في والناهون عن المنكر
ابعد منه في آية الزمر لكنه ليس بصواب اذ الابعدية انما تتصور
في آية الزمر لا في والناهون عن المنكر لما عرفت آنفا واجيب
عن هذا الاستدلال ايضا بان الواو في قوله تعالى والناهون
عن المنكر للعطف والمعطوف عليه الآمرون بالمعروف
فان قلت فلم وقع العطف بينهما دون ما عداهما من الصفات
الباقية قلت لثبوت التقابل بينهما دون ما عداهما ولا يخفى
عليك ان هذا الجواب في الواقع هو توجيه مراد القائلين بواو
الثمانية ههنا على ما حققت لك لا رد عليهم فارتفع النزاع
مرحبا بالوفاق ثم لما استدلوا على دعواهم رابعا بالواو في
قوله تعالى مسلمات مؤمنات قانتات تائبات عابدات
سائحات ثيبات وابكارا فان الواو في وابكارا قد دخلت على
الصفة الثامنة اشار المصنف ايضا الى هذا الاستدلال وبطلانه
بقوله والقول به اي بوجود واو الثمانية في قوله تعالى ثيبات
وابكارا ظاهر الفساد يعني ان القول بثبوتها في غير هذا
الموضع قول فاسد يحتاج الى بيان فساده بوجه من الوجوه
لكن القول به ههنا قول ظاهر الفساد ولا يحتاج الى بيانه اصلا
ووجه ظهوره ان ابكارا وثيبات منهما صفة تاسعة لا ثامنة

اذا اول الصفات الواقعة ههنا ضرا ايكن لا مسلمات فما قيل في
وجه الظهور من الواو في هذه الآية غير قابلة للسقوط وواو
الثمانية صالحة للسقوط ليس بشئ لان هذا من احكام الواو
الزائدة لا من احكام واو الثمانية والجواب الصحيح بان الواو
ههنا للعطف ابكارا على ثيبات وقد عرفت حال الجواب ايضا
فان قلت فلم وسط العاطف بينهما دون ما عداهما قلت
لمناسبة مخصوصة بينهما دون ما عداهما وذلك ان بينهما تضادا
من وجه وانفصالا من وجه فهذا هو الموجب المقتضى للعطف
فلهذا وسط بينهما واما الصفات الباقية فبينهما اتصال تام
فلا حاجة في ارتباط بعضها ببعض الى اتيان عاطف النوع

النوع الثامن

الثامن من الانواع الثمانية ما يأتي في الكلام على اثني عشر وجها
وهو ما فيكون استعماله منحصرا في تلك الاوجه بالاستقراء
انحصار الكلي في جزئياته وهو على ضربين احدهما اسمية واو

اي على نوعين فان الضرب والصنف والنوع في اللغة الفاظ مترادفة بركلي

وجهها

سبعة احدها ان يكون معرفة تامة والمراد من تمامها ان لا يحتاج
لا الى صلة ولا الى صفة نحو ما في قوله تعالى ان تبدوا الصدقات
فنعما هي الفاء فاء جواب الشرط ونعم فعل مدح وما معرفة

مبحث نعما

تامة مرفوعة المحل على انها فاعلها فاء شرابه بقوله اي فنعم
الشئ هي فما ههنا منصوب على التمييز وفاعل نعم ضمير مستتر
فيه عايد الى الصدقات فقد سهى عن مقصود الكتاب فان
قلت فكيف يكون ساهيا وقد قال بعض النحاة ههنا ما نكرة
غير موصوفة منصوبة على التمييز وفاعل نعم ضمير مستتر فيه عائد
الى الصدقات وقال ايضا ما ههنا لا محل له من الاعراب
والفاعل هو المرفوع بعده قلت المذكور في الكتاب ههنا هو مذهب

سيبويه

سيبويه فيكون قول ذلك القائل غير مطابق لمذهبه وان كان
مطابقا لمذهب غيره وهي عايد الى الصدقات مخصوص
بالمدح ظاهرا والمعنى على حذف مضاف لان مناط المدح
ابداؤها لا نفسها بشهادة معنى الكلام عليه ثم حذف المضاف
ونقل الضمير المجرور الى الضمير المرفوع واقيم مقامه فاشار الى انه
بقوله ابداؤها والفعل مع معموله جملة فعلية وقعت جواب
الشرط فاذا قلت نعما صنعت ونعما فعلت يكون المعنى على
مذهب سيبويه نعم الشئ شئ صنعت فيكون ما فاعل نعم والمخصوص
بالمدح محذوفا وصنعت مع مفعوله المحذوف العايد الى ذلك
المخصوص مرفوع المحل على انه صفته هذا ما ينساق اليه الذهن و
يشهد بصدقه القاعدة العربية وههنا قول آخر لا تخلو عن التمحل
فلذلك اعرضنا عن ذكرها وثانيها ان يكون معرفة ناقصة وهي التي
تحتاج الى صلة وهي الموصولة نحو قل ما عند الله خير من اللهو ومن
التجارة اي الذي عند الله من الثواب خير قل فعل فاعله مستتر فيه
وهو انت وما موصول بمعنى الذي والظرف صلته وهو مع صلته
مرفوع المحل على انه مبتدأ وخير خبره ومن اللهو متعلق به ومن
التجارة عطف عليه والجملة منصوبة المحل على انها مقول القول
والوجه الثالث شرطية اي تكون نكرة متضمنة لمعنى حرف
الشرط نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله فان قيل الله عالم بكل
شئ سواء كان خيرا او شرا فما الفائدة في تعليق العلم بالخير
وحده قيل المراد منه الحث عقيب النهي عن الشر ليستبدل به
ويستعمل مكانه وقيل المعنى على العموم لكن اقتصر على ذكر الخير على
سبيل الاكتفاء اظهارا لشرفه فان قلت ما الفائدة في هذا

التعليق مع ان علم الله تعالى متعلق بكل شيء قلت الترغيب في فعل
الحسنات والترهيب عن اكتساب السيئات على ان الشرط قد يستعمل
للدلالة على ان المشروط ثابت مستمر في كل حال ومنه اي من ترك
التبيين وقد عرفت ان المراد من التعليق في امثال هذه هو مطلق
الارتباط سواء كان على سبيل التوقف اولا وما اسم متضمن
لمعنى الشرط منصوب المحل على انه مفعول بفعل مثل ما ياته عند
وتفعل فعل الشرط فاعلا الواو وحذف النون علامة الجزم
ومن خير منصوب المحل على انه حال من المفعول وقيل منصوبا
المحل على التمييز والمميز ما وقيل منصوب المحل على انه نعت لمصدر
محذوف كانه قيل وما تفعلوا فعلا من خير ويعلم جزاء الشرط
مجزوم بما والضمير المتصل به العائد الى مفعوله والله فاعله والجملة
جملة شرطية لا محل لها من الاعراب والوجه الرابع ان يكون
استفهامية اي اسما نكرة متضمنة لمعنى حرف الاستفهام
فيكون بمعنى اي شيء نحو وما تلك بيمينك ما اسم متضمن
لمعنى الاستفهام مبتدأ وتلك خبره وبيمينك منصوب
المحل على انه حال من تلك مثل على جنوبهم في قوله تعالى الذين
يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم فالمعنى يذكرونه دائما
على الحالات كلها قائمين وقاعدين ومضطجعين على جنوبهم
واما العامل فيها لما فيه معنى الاشارة في تلك كما في هذا بعلي
شيخا وقال الكوفيون تلك اسم موصول وبيمينك صلته
ثم لما فرغ من بيان استعمالها في الكلام واراد ان يبين حال
الفها على سبيل الاستطرادات الى هنا بقوله ويجب حذف
الفها اي الف ما الاستفهامية لكثرة استعمالها وطول الكلام

مطلب حذف الف الاستفهام

اذا كانت

اذا كانت مجرورة بجار لكي يجب ابقاء فتحة الميم للدلالة
على الالف المحذوفة كقولك فيم والى م وعلام نحو عم
يتساءلون المعنى اي عن اي شيء يتساءلون عن حرف جر
دخلت على ما الاستفهامية فحذفت الفها فقلبت النون
ميما وادغم الميم في الميم والجار مع المجرور متعلق بيتساءلون
وهو فعل فاعله الواو والنون علامة الرفع والجملة ابتدائية
لا محل لها من الاعراب ونحو فناظرة بم يرجع المرسلون
المعنى باي شيء يرجع المرسلون في حاله اي من حال سليمان عليه السلام الفاء
فاء العطف وناظرة معطوفة بها على مرسلة والباء حرف
جر دخلت على ما فحذفت الفها والجار مع المجرور متعلق بيرجع
وهو فعل فاعله المرسلون ولهذا اي لوجوب حذف الفها
اذا كانت مجرورة رد الكسائي على المفسرين قولهم منصوب
على انه مفعول ردا لتوجيه ما التي في قوله تعالى بما غفر لي ربي انها
بالكسر لكونها بعد القول استفهامية المعنى باي شيء غفر لي ربي
الباء حرف جر دخلت على ما والجار مع المجرور متعلق بغفر
ولي متعلق به وربي فاعله والجملة متعلقة بيعلمون من حيث
المعنى وتقدير الرد انها ههنا ليست باستفهامية اذ لو كانت
استفهامية لما ثبت الفها ههنا لكنها قد ثبتت فلا يكون استفهامية
فيكون مصدرية فيكون مع مدخولها بمعنى المصدر فيكون الجار
والمجرور متعلقا بيعلمون ويجوز ان تكون موصولة فيكون
المعنى الذي غفر لي ربي من الذنوب فيكون الموصول مع صلته
مجرور المحل بالباء متعلقا بيعلمون ايضا والجواب انا لا نم لزوم
حذف الفها اذا كانت استفهامية وكانت مجرورة ولم يجز

فتقول

ان يكون اثباتها جائزا الا ترى انك تقول قد علمت بما صنعت
اى باى شئ صنعت كما قال حسان على ما قام يشتمنى لئيم كخنزير
تمرغ فى رماد وقال بعضهم اذا دخل عليها الجار يحذف الفها كثيرا
ويذكر قليلا قوله وانما جاز اى جاز اثبات الفها مع كونها مجرورة
اشارة الى جواب سؤال يرد على قوله ويجب حذف الفها
اذا كانت مجرورة فى نحو لماذا اللام حرف جر دخلت على ما
الاستفهامية وذا اسم اشارة مضاف المجموع بعد التركيب بمعنى
اى شئ ويجوز ان يكون استفهامية وذا زائدة فعلى كلا التقديرين
الجار مع المجرور متعلق بفعلت على سبيل التعليق وقدم عليه
لتضمنها معنى الاستفهام وههنا وجوه اخر احدها ان يكون
ما زائدة وذا اسم اشارة وثانيها ان يكون ماذا كله اسما جنسيا
بمعنى شئ او اسم موصول بمعنى الذى وثالثها ان يكون ما للاستفهام
وذا موصولا او اسم اشارة لان الفها صارت حشوا بالتركيب
اى بسبب تركيب ما مع ذا والحشو محل التوارد والثبات غير محل
التغير فلذا اجرى الاعراب فى آخر الكلمة فاشبهت ما الاستفهامية
ما الموصولة لفظا وان كان بينهما فرق معنى والمشابهة الصورية
كافية فى الاحكام اللفظية فلا يحذف الفها كما لا يحذف الف
الموصولة والوجه الخامس ان يكون نكرة تامة وهى التى لا تكون
موصوفة بشئ ولا موصوفا بها وذلك اى استعمال تلك النكرة
فى ثلثة مواضع فى كل واحد منها اى من المواضع الثلثة خلاف
مشهور بين النحاة والجملة الظرفية مجرور المحل على انها صفة
مواضع احدها اى احد المواضع باب نعم وبئس نحو فنعما هى
نعم فعل مدح فاعله مستتر فيه عائد الى الصدقات والمعنى على تقدير

مضاف

مضاف على ما عرفت وما نكرة تامة منصوبة على التمييز عند
بعض النحاة منهم الزمخشرى واما عند سيبويه فهى معرفة تامة
مرفوعة المحل على انها فاعله وهى مخصوصة بالمدح بتقدير مضاف
ونحو نعم ما صنعت الواو للعطف ونعم فعل مدح فاعله
ضمير مبهم مستتر فيه وما نكرة تامة منصوبة المحل على انها مميزة
لذلك الضمير المبهم عند البعض وقد عرفت مذهب سيبويه ههنا
والمخصوص بالمدح محذوف وصنع فعل فاعله التاء ومفعوله
ضمير محذوف عائد الى ذلك المخصوص والجملة الفعلية مرفوعة
المحل على انها صفة والمخصوص المحذوف فاشار الى جميع ذلك
بقوله اى نعم الشئ شيئا اى شئ صنعته والموضع الثانى منها
قولهم اى قول العرب اذا ادعوا ان صفة امر قد بلغت فيه
حدا لا يمكن فوقه حد وزيادة وارادوا التنبيه على ذلك جعلوا تلك
الصفة مادة ذلك الامر ومنبعه وادخلوا عليها كلمة تشعر
بذلك المقصود فقالوا ان زيدا مما ان يكتب مثلا وكذا اذا
اراد بعضهم اثبات ذلك المعنى لنفسه يقول انى مما ان افعل
فان قلت لما سبب لم يقول ان اكتب او اشتغل مثلا فلم
عدل الى انى افعل قلت للارشاد الى ان ذلك المطلوب ممكن
الحصول فى كل مادة من مواد الفعل وليس مختصا بمادة مخصوصة
كالكتابة مثلا ان بالكسر وهو حرف من الحروف المشبهة بالفعل
اسمها ياء المتكلم ومن حرف جر يدل على الابتداء ههنا وما نكرة
تامة بمعنى شئ والتعبير عن الشئ بما للتفخيم شان تلك الصفة
والجار مع المجرور متعلق بكائن وهو خبر انى فان قلت المتعلق
مخلوق لا حاصل كما يدل عليه تفسير هذا الكلام قلت المخلوق لازم

معنى هذا الكلام وليس متعلقا له لا لغة ولا اصطلاحا فان قلت
قد صرح بعض الناس انه متعلق له قلت ليس ذلك بيان المتعلق
المقصود ههنا بل هو ميل الى جانب حاصل معنى الكلام ونظيره
ان يقول معنى كتبت بالقلم معنى كتبت مستعينا بالقلم ولا شك
ان هذا بيان متعلق الباء فكذا هذا وان حرف مصدري ناصب
وافعل فعل منصوب به فاعله مستتر فيه وهو انا وهو مع معموله
في معنى المصدر مجرور المحل على انه بدل منها بدل الكل فائدته التفسير بعد
الابهام ليكون اغرد اوقع في القلوب فان قلت التفسير يدل على انه
صفته قلت ذلك ايضا ميل الى حاصل المعنى وان الفعل مع فاعله
بمعنى المصدر المضاف الى فاعله فيكون معرفة فكيف يكون
صفة لنكرة فان قلت نجعل الفعل وحده صفة لها ونجعل
الفعل مع فاعله خبر مبتدا محذوف وهو هو فيصح ان يكون
صفة ايضا قلت ذلك لا يعول عليه لكونه عدولا عن معنى
الكلام بدون الاحتياج اليه ثم لما كان المعنى اللغوي لهذا الكلام
وان كان ظاهرا لكن المعنى اللازم له غير ظاهر اشار الى بيانه
بقوله اي اي مخلوق من امر هو اي الا ومبتدا خبره فعل وهو
مضاف الى كذا او هو ههنا كناية عن فعل مخصوص واشارة اليه
كالكتابة مثلا وكذا عطف عليه والجملة مجرورة المحل على انها
صفة امر فان قلت هذا ينافي ما ذكرته قلت لا لان ما ذكرته
هناك انما هو بالنظر الى المعنى الاصلي للكلام والذي ذكرته ههنا
انما هو بحسب لازم معناه هذا عند اكثر النحاة وهو مختار المصنف
وقال السيرافي ومن تابعه انها معرفة تامة بمعنى الامر وان افعل
مرفوع المحل على انه مبتدا موخر وما خبره مقدم عليه والجملة

ليس في

مرفوعة

مرفوعة المحل على انها خبر ان وانت تعلم ان معنى الكلام على
هذا التوجيه وذلك اشارة الى مضمون قوله اي مخلوق الى اخره
جار على سبيل المبالغة وقد عرفت مما ذكر معنى المبالغة وسبيلها
شرع في بيان معنى البخل على سبيل المبالغة في قوله تعالى خلق الانسان
من عجل وان تلك الطريق المبالغة ههنا اظهر خلق فعل فاعله
الانسان ومن عجل متعلق به والموضع الثالث منها ما في قولهم
ما احسن زيدا معنى هذا الكلام شيء احسن زيدا ما نكرة تامة مبتدا عند
سيبويه واحسن فعل فاعله مستتر فيه عايد الى شيء وزيدا مفعوله
والجملة خبره وقال بعضهم ما موصولة فيكون معرفة ناقصة والجملة
الفعلية صلتها وهي مع صلتها او وحدها مبتدا خبره محذوف
وجوبا كانه قيل الذي احسن زيدا شيء عظيم والوجه السادس ان
يكون نكرة موصوفة كقولهم اي العرب مررت بما معجب لك
الباء حرف جر وما نكرة موصوفة بمعنى شيء مجرور به والجار مع
المجرور متعلق بمررت ومعجب مجرور صفة ما ولك متعلق بمعجب
فاشار الى هذا بقوله اي شيء معجب لك ومنه اي من هذا الوجه
ما في قولهم اي العرب نعم ما صنعت اي نعم شيئا صنعته
نعم فعل فاعله مستتر فيه عبارة عن الشيء وما نكرة موصوفة منصوبة
على التمييز وصنع فعل فاعله التاء ومفعوله ضمير منصوب به
عايد الى ما محذوف والجملة منصوبة المحل على انها صفة ما
والمخصوص بالمدح محذوف ففي ما هذه ثلثة اقوال الاول
انها معرفة تامة عند سيبويه والثاني انها نكرة تامة عند بعض
النحاة ومنهم الزمخشري والثالث انها موصوفة على راي بعضهم
والوجه السابع ان يكون نكرة قوله موصوفة بها صفة نكرة وجها

نكرة صح

ومرفوع المحل على انه فاعل موصوف والهاء عائد الى النكرة نحو ان الله
لا يستحيي ان يضرب مثلا ما ان حرف من الحروف المشبهة
والله اسمه ولا يستحيي فعل فاعله مستتر فيه عائد اليه وان حرف
ناصب ويضرب فعل منصوب به فاعله مستتر فيه عائد اليه ايضا
ومثلا منصوب مفعوله وهو مع معموله بمعنى المصدر منصوب المحل
على انه مفعول لا يستحيي وهو مع معموله مرفوع المحل على انه خبر ان
وما نكرة منصوبة المحل على انها صفة مثل كقولك اعطني كتابا ما
اي اي كتاب كان ونحو قولهم في مقام الابهام والتفخيم
لامر ما جدع قصير انفه اي لامر عظيم قطع قصير انفه وهذا مثل مشهور
عندهم واللام حرف جر وامر مجرور بها وهو واحد الامور
ومعناه ههنا الشان والحال كما في قول الشاعر لامر ما يسود من
يسود والجار مع المجرور متعلق بجدع وما نكرة مجرورة المحل على انها
صفة وجدع بالدال المهملة بمعنى قطع فاعله قصير وهو قصير بن
اسعد صاحب جذيمة الابرش فما وقع ههنا من تصغير قصير
فهو تصحيف وانف مفعوله وهو مضاف الى المجرور العائد الى
قصير فما هذه لا تخلو عن افادة احد الامور الثلثة التحقير والتعظيم و
التنويع كما لا تخلو عن افادة معنى الابهام وتاكيد معنى التنكير فاشار
الى الاول بتفسير لازم معناها في المثال الاول بقوله اي مثلا
بالغا صفة فيلا في الحقارة متعلق بها كما اشار الى الثاني بتفسير لازم
معناها في المثال الثاني بقوله ولامر عظيم واما مثال الثالث فنحو
قولك ضرب زيد عمرا ضربا ما اي ضربة نوعا من انواع الضرب
اي نوع كان ثم لما فرغ من بيان قول من قال ما هذه الصورة اسم
نكرة موصوف بها وقد قال بعضهم هي حرف زائد لا محل لها من الاعراب

وكان المختار عند المص هو القول الاول اشار الى الثاني بقوله
وقيل ان هذه اي ما في هذه الامثلة حرف زائد لافادة
معنى الابهام والتاكيد لا بمعنى انها لغو ضائع فان كلام العرب
بعيد عن مثل هذا بل اصل حضورها في حق القرآن لا موضع لها من
الاعراب لانتفاء المعاني الموجبة له في معاني الحروف و
الغرابة في حرفيته واوجهها حسنه بالاستقراء الوجه الاول
ان يكون نافية فتعمل في جزء الجملة الاسمية فان الجملة من حيث
انها جملة لا يعمل فيها عامل عمل ليس لكونها بمعناه في لغة الحجاز بين
نحو ما هذا بشرا ما حرف نفي بمعنى ليس وهذا مرفوع المحل على انه
اسمها وبشرا منصوب خبرها والوجه الثاني ان تكون مصدرية
غير ظرفية فتدل على معنى المصدر بدون التعرض لمعنى الوقت
نحو لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب اي بنسيانهم وهو
الضلال عن سبيل الله اياه اي يوم الحساب المعنى لهم عذاب شديد
بسبب نسيانهم يوم القيمة لهم ظرف وعذاب مرفوع فاعله
وشديد صفة عذاب والباء حرف جر وما حرف مصدري موصول
ونسي فعل فاعله الواو ويوم الحساب مفعوله والفعل مع معموله وقع
صلة الموصول وهو مع صلته مجرور المحل بالباء متعلق بقوله لهم
عذاب شديد وقيل يوم الحساب متعلق به ايضا المعنى لهم عذاب
شديد يوم القيمة بسبب نسيانهم وضلالتهم عن سبيل الله والوجه
الثالث ان يكون مصدرية ظرفية فتدل على المعنى المصدري اصالة
مع التعرض لمعنى الوقت بمعونة القرينة نحو واوصاني بالصلوة
والزكوة ما دمت حيا اي مدة دوامي حيا فاشار بالمدة الى دلالتها
على الوقت كما اشار بالدوام على دلالتها على المعنى المصدري والواو للعطف

واد هي فعل بمعنى امر فاعله مستتر فيه عائد الى الله تعالى والنون نون
الوقاية والياء مفعوله وبالصلوة متعلق به والزكاة عطف عليها
وما حرف مصدري يدل على معنى المصدر بحسب الوضع ويدل على
معنى المدة بحسب النيابة ومعونة المقام لا بحسب الوضع ولا يلزم
ان يكون اسما وذلك لان الاصل مدة دوامي حيا فحذف
الظرف وجعل الموصول مع صلته مقامه كما في قولك جئتك صلوة
العصر واتيك قدوم الحاج وهو منصوب المحل على انه مفعول فيه
للزكوة على مذهب البصريين ودام فعل من الافعال الناقصة
والتاء اسمه وحيا خبره والجملة وقعت صلة للموصول والوجه
الرابع ان يكون كافة اى يمنع العامل عن العمل وهي الكافة عن العمل
منحصرة بحسب النقل والاستقراء في ثلثة اقسام لانحصار الكلمة
في اقسامها لان المكفوف اما ان يكون مكفوفا عن عمل الرفع او عن
عمل النصب او عن عمل الجر فالقسم الاول ان يكون كافة عن عمل
الرفع كقوله اى الماء صددت فاطولت الصدود وقلما وصال
على طول الصدود يدوم المعنى اعرضت فاستمررت على الاعراض
ولا يدوم وصال على امتداد الاعراض صد فعل فاعله التاء وهو
خطاب للمرأة والفاء للعطف واطال فعل فاعله التاء ايضا
والصدود مفعوله والجملة معطوفة على جملة صددت والواو
واو الحال وقل فعل مكفوف عن عمل الرفع وما حرف كافة ووصال
مرفوع على انه فاعل محذوف وهو يدوم و على طول الصدود
متعلق به والجملة منصوبة المحل على الحالية ويدوم فعل مفسر لذلك
المحذوف فاعله مستتر فيه عائد الى وصال فقل فعل فقلما فعل مكفوف
عن عمل الرفع وما كافة اياه عن طلب الفاعل فتفصل عن العمل ثم انها لا تشعر

صح الكلمة

فعلها

بعدها

بعدها ان فعل لفظا او تقديرا اما الاول فنحو قلما يحيى زيد واما
الثاني فما نحن فيه بقوله ووصال فاعل بفعل محذوف وجوبا
يفسره اى الفعل المحذوف الفعل المذكور وهو اى الفعل
المذكور يدوم وقيل انه فاعل يدوم قدم عليه للضرورة ورد
بان البصريين لا يجوزون التقديم الفاعل مطلقا سواء
كان في النظم او في النثر ثم ان بعض الناس لما قالوا ان وصال
مبتدأ ويدوم فعل فاعله مستتر فيه عائد الى المبتدأ وهو وعلى طول
الصدود متعلق به والجملة الاسمية اقيمت مقام الجملة الفعلية
لاجل ضرورة النظم وكان هذا القول عدولا عن الظاهر اشار
المص الى رده بقوله ولا يكون اى وصال مبتدأ اى لا يجوز ان
يكون وصال مبتدأ ويدوم مع متعلقه خبره والمجموع جملة
اسمية لان الفعل المكفوف عن العمل لا يدخل الا على الجملة
الفعلية على ان قلما ههنا يتضمن معنى حرف النفي ووجه الرد
ان هذه الجملة مدخولة الفعل المكفوف فلو كانت اسمية
لما دخل عليها الفعل المكفوف لكن اللازم باطل فكذا الملزوم
هذا وقال بعضهم ما في قلما زائدة ووصال فاعل قل وقيل ما مصدرية
مطلقا سواء كانت مع قل او اكثر او طال فيكون ما بعدها
بمعنى المصدر مرفوع المحل على انه فاعل لهذه الافعال كانه قيل
وقل دوام الوصال على طول الصدود فان قلت اى الوجوه
اولى ههنا قلت الوجه الاول اولى لان المقصود في هذا
الكلام ههنا هو بيان تعلق معنى القلة بمعنى الدوام مع قصد
نفيه لا بيان تعلقه بمعنى الوصال ولا بمعنى الكلام الاول بمعنى
المصدر فلهذا اختاره المص ولم يلتفت الى غيره ولم يكتف بفعل

ية

ثم المكفوفة صح
ثم يكون ملكا وثانيا فعال صح

في الافعال عن العمل الا قلما وطالما وكثرما لانها شبهت برب من حيث
المعنى فكما يكون رب مكفوفة بما فكذلك مكفوفة بها فان قلت
فلم ذكر هذا الكلام بعد بيان القاعدة قلت للتفصيل بعد الاجمال
ولحصر المكفوف عن العمل في الصور المخصوصة ولرفع توهم جريان الكف
في جميع صور الافعال ثم انها اذا كانت كافة تكتب موصولة بالمكفوف
لغاية اتصالها نحو طالما واينما واذا كانت غير كافة تكتب مفصولة
نحو قل ما يقوم زيد اي قل قيامه والقسم الثاني ان يكون كافة
عن عمل النصب والرفع معا فان قلت قد علم الكف عن عمل الرفع
في القسم الاول فلم اعاده ههنا قلت للارشاد الى حصر الاجتماع
بعد الاعلام بصور الانفراد ولاقتضاء ذكر الكف عن النصب ذكر
الكف عن الرفع على سبيل الاستطراد لا لاجل الانتظام ودفع الاحتمال
والحق ان القسم الاول مختص بكف الفعل عن عمل الرفع فان المناسب صح
قلت لم اخر القسم الثاني عن القسم الثالث لتاخر التركيب
عن الافراد فلم قدمه عليه قلت للمحافظة على الطريق المعهود وللاعتناء
بشانه لكثرة فروعه ومباحثه وذلك لان الكف عنهما جميعا
منحصرة في ان واخواتها اي في الحروف المشبهة بالفعل نحو ما في
قوله تعالى انما الله اله واحد ان حرف من الحروف المشبهة بالفعل
وما حرف كافة والله مبتدأ واله خبره وواحد صفته والقسم
الثالث ان يكون كافة عن عمل الجر نحو ربما يود الذين كفروا رب جره صح
حرف مكفوفة عن عملها وما كافة ويود فعل والذين اسم موصول
وكفروا فعل فاعله الواو والجملة صلة الموصول وهو مع صلته مرفوع
المحل على انه فاعل يود ثم الغالب ان يقع بعدها جملة فعلية كما في هذا المثال
وقد يقع اسمية كما في المثال الثاني وهو قوله اي الا انه كما سيف عمرو ولم

تخنه

ولم تخنه مضاربه الكاف مكفوفة وما كافة وسيف مبتدأ مضاف
الى عمرو ولم حرف جازم وتخن فعل مجزوم به مفعوله متصل
عائد الى عمرو ومضاربه فاعله مضاف الى الضمير العائد الى السيف
جمع مضرب وهو طرف السيف وحده وقيل ان الكاف لا يكون
مكفوفة بما وانما في امثال هذا مصدرية موصولة بالجملة الاسمية
المأولة بالمصدر المجرورة المحل بها فان قلت قد ظهر اثرها في اللفظ
فهل لها فائدة من حيث المعنى قلت فائدتها هي القصد بحسب وقوع
مضمون الكلام المذكور بعدها اصالة مع الاشعار به فان قلت
ما الفرق بينها وبين ما الزائدة قلت الفرق بينهما لفظي ومعنوي
اما اللفظي فلان الكافة تبطل العمل حتما بخلاف الزائدة واما
المعنوي فلانها قد تبطل معنى الكلام باسقاطها بخلاف الزائدة
والوجه الخامس ان يكون زائدة لغرض من الاغراض لا بمعنى انها
لغو ضائع في الكلام كما يتبادر اليه الوهم فلدفع هذا التوهم مع
الاشارة الى الاغراض قال وتسمى على سبيل الاعراض ثم لما قصد
تعميم هذه الفائدة ودفع توهم الاختصاص واكد الضمير المرفوع المستتر
في تسمى العائد الى ما الزائدة فيما ذكر قوله وغيرها اي غير ما الزائدة
على سبيل الاستطراد عطف عليه قوله من الحروف الزائدة
بيان عن قوله صلة مفعول ثان لتسمى يشير الى انها وسيلة
الى زيادة حسن الكلام وتزيينه والى حصول ازدياد قوته
ومتانته بزيادتها وقوله وتوكيدا معطوف عليها يشعر بافادتها
الكلام التاكيد نحو ما زيد بقائم وما جاءني من احد وسيجئ تمام بحث
هذه التسمية في الباب الرابع فبما رحمة من الله لنت لهم الفاء حرف
يدل على التعقيب والباء حرف جر وما حرف زيدت للتاكيد

مجرور به والجار مع المجرور متعلق بلبث وفى الاله مجرور المحل على انه صفة وفلان
فعل فاعله الثار ولهم متعلق به ونحو عما قليل ليصبحن نادمين غير حرف
جر وما حرف صلة لتاكيد معنى القلة وقليل مجرور به والمعنى عن زمان
قليل والجار مع المجرور متعلق بيصبحن واللام جواب قسم محذوف
كانه قيل اقسم بالله ويصبح فعل من الافعال الناقصة اصله يصبحون
اسمه الواو وقد حذفت ههنا اكتفاء بضمة ما قبلها كما حذف الاسم
مع كان فى قولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخيرا والنون
نون الاعراب حذفت لمجيء نون التاكيد ونادمين خبره والجملة
جواب القسم لا محل لها من الاعراب اى فترجمة تغيير للمثال
الاول كما ان قوله وغير قليل تغيير للمثال الثانى الباب الرابع
من الابواب الاربعة فان قلت كان المناسب لقواعد النحو
والاعراب ان تجعل الابحاث المتعلقة بتلك العبارات
خاتمة الكتاب فلم جعلها بابا منه قلت سلمنا ذلك لكن لشدة
الاحتياج اليها جعلها بابا على حدة كما جعلت مبادى العلوم من العلوم
فان قلت فلم اخره عن سائر الابواب قلت لان المعانى مقصودة
اولا وبالذات والالفاظ مقصودة ثانيا وبالعرض وكون تلك
العبارات وان ثبت اليها الاحتياج ليست من الالفاظ التى
توقف فهم معانيها عليها توقف المعانى الموضوع لها بل من الامور
المحسنة والمكملة للفن والكتاب فى الاشارة الى عبارات
جمع عبارة من عبرت الرؤيا اذا فسرتها والمراد ههنا الالفاظ الظاهرة
الدالة على المقصود محررة من حررت الكتاب اذا قومته والمراد
ان تكون تلك الالفاظ بحيث لا يوجد فيها احتمال لخلاف المقصود
مستوفاة من استوفيت الحق اذا اخذته وافيا فان قلت التحرير

بهذا

بهذا المعنى يستلزم الاستيفاء فلم ذكر قلت للتصريح بالمقصود وللتفهيم
وذكرهما ههنا كذكر الحساس والمتحرك بالارادة فى تعريف الحيوان موجزة
اى مختصرة مكانه قال الباب الرابع فى بيان الالفاظ الظاهرة الدالة
الوافية بالمقصود على سبيل الايجاز بلا تطويل فان قلت الالفاظ
بهذه الصفة لا تحتاج الى الاشارة اليها قلت هى بتلك الصفة حاصلة
عند المصنف وليست بحاصلة عند المتعلم فثبت الحاجة اليها فى حقه فان
قلت بيان العبارات بهذه الطريقة تطويل لا اشارة قلت ذلك
البيان اشارة بالنسبة الى طريق الاطناب وان كان تصريحا بالنسبة
الى طريق الايجاز كما اشرنا اليه على ان المراد من الاشارة ههنا هو الاشارة
لا ان الاشارة
اللغوية لا البيانية ثم ان الغرض من وضع هذا الكتاب ارشاد المبتدين
الى طريق ينبغى ان يكون سلوكهم مقصورا عليها ليكونوا على جادة
الصواب ولئلا يقعوا فى طريق الخطاء والطغيان كما قال فى صدر الكتاب
يقتضى مقامها جادة الصواب وكما يقول فى آخره ايضا وفى هذا القدر
كفاية لمن تامله ثم لما اراد ان يشرع فى بيان تلك العبارات قال
على طريق الاستيناف ينبغى لك ان تقول فى نحو ضرب زيد
انه فعل ماضى لم يسم فاعله لكون هذا القول ظاهر الدلالة على المقصود
وافيا به على سبيل الاختصار الابتغاء ماخوذ لغة من قولهم بغيت العلم
اى طلبته فانبغى مثل كسرت الحطب فانكسر ومعناه فى العرف بمعنى
يستقيم ويصح والمراد منه ههنا بمعنى الوجوب والندب بقرينة قوله
ولا تقل فان قلت فلم لم يقل يجب ان تقول كذا وكذا قلت رعاية
الادب ولعدم ظهور الدليل الخاص عليه ولكن لما كان ذلك القول
مما يقبله الطبع والعقل وساعده معانى النصوص والنقل نحو قوله عم
دع ما يريبك الى ما لا يريبك وقال الله تعالى لا تقولوا راعنا وقولوا

انظر ما صدره بهذه العبارة المحتملة للمعاني الثلثة الوجوب والندب
والجواز وذلك لان ذلك القول ان كان مخلصا عن ارتكاب
محظور ولم يحصل بغيره ينبغي ان يكون واجبا وان حصل به الاجتناب
عن ارتكاب مكروه ينبغي ان يكون مندوبا وان لم يكن لا هذا ولا ذاك
فلا اقل من ان يكون جائزا ويحتمل ان يكون المعنى ههنا الاحسن والاولى
ان يقول كذا وكذا لما هو المناسب لمباحث العربية والعلوم الادبية
فان قلت ما الفرق بين قولك ينبغي ان يكون الشخص عالما
كما ينبغي او على ما ينبغي وبين قولك ينبغي ان يكون عالما قلت
الفرق بينهما جلي فان الاول يدل على اتصافه باصل العلم مع اتصافه
بوصف العلم وكماله والثاني انما يدل على الاتصاف باصل العلم فقط
فان قلت فلم اختار الثاني قلت لانه بصدد بيان تلك العبارة
على سبيل الايجاز فان قلت العبارة الاولى من تلك العبارات هي
قولك فعل ما لم يسم فاعله وهذا لفظ لانه مقول القول والكتاب
عبارة عن الخطوط وصور الالفاظ واشكال الحروف [illegible]
الكتاب وترتيب كتابا فلا يكون لفظا فكيف يكون تلك العبارة
جزءا من الكتاب وكيف يصح اطلاق الجزء عليها قلت لا استبعاد
في ذلك لجواز اطلاق الخطوط على الالفاظ لكونها دالة عليها كما جاز
اطلاق القرآن على الكتاب وعلى النظم المتلو وعلى المعنى على ان
الكتاب يذكر ويراد به اللفظ تقول قرأت الكتاب بتمامه ويقول
في مقامات الحريري الفاظ عذبة وعبارات غريبة واستعارات
لطيفة فاذا عرفت العبارة الاولى ومباحثها فقس عليها حال سائر العبارات
وللعطف لا تقل معطوف من حيث المعنى اي ولا ينبغي لك في نحو ضرب
وقتل واكل وشرب في نحو قولك ضرب زيد وقتل زيد واكل الطعام وشرب

الماء

الماء مبني لما لم يسم فاعله لما فيه اي في القول المذكور من التطويل
فان هذا القول اكثر حروفا من القول الاول سواء عد التنوين حرفا
اولا ومن الخفاء فان دلالته على المقصود خفية بخلاف دلالة
ذلك القول فان قلت مثل هذا الخفاء مغتفر وجائز فانه مثل الاول
في الدلالة على المقصود عند النحاة وكذا التطويل قلت الكلام في
الاولوية لا في الجواز فيكون الاول اولى لخلوه عن التطويل والخفاء
جميعا من الثاني لاشتماله عليهما فان قلت كل واحد من التعريفين باطل
لكونه غير مانع وذلك لان القول الاول يقتضي ان يصدق على
اعطى من نحو قولك اعطى زيد درهما بالنسبة الى درهما فعل ما لم
يسم فاعله كما يقتضي القول الثاني ان يصدق عليه بالنسبة الى
درهم انه مبني لما لم يسم فاعله قلت لا شك ان الغرض من التعريف
ههنا هو تمييز الفعل الماضي الذي لم يسم فاعله عن الفعل الماضي الذي
سمي فاعله لا غير فلا يتوجه ما ذكرته وينبغي لك ان تقول في زيد
من نحو ضرب زيد نائب خبر مبتدأ محذوف عن الفاعل المحذوف
لكونه قولا ظاهر الدلالة على المقصود وافيا به على سبيل الاختصار
ولا تقل اي لا ينبغي لك ان تقول في زيد في نحو ضرب زيد هو مفعول
ما لم يسم فاعله لخفائه اي لخفاء دلالة هذا القول على المطلوب
بالنسبة الى قولك زيد نائب عن الفاعل فانه اكثر منه من جهة
الحروف والكلمة ولصدقه اي لصدق القول الثاني على درهما من
نحو اعطى زيد درهما يعني يقتضي القول الثاني ان يصدق على درهما
من نحو اعطى زيد درهما بالنسبة الى اعطى انه مفعول ما لم يسم فاعله
بخلاف القول الاول فيكون اولى قلت لا شك ان الغرض من
التعريف ههنا تمييز مثل زيد عن فاعل اعطى لا عن مفعوله فيكون القول الثاني

صحيحا ايضا قلت هذا الكلام انما يدفع الاعتراض ولا يدفع الاولوية والكلام
فيهما فلهذا تعرض المصحح للصدق المذكور في بيان العبارة الثانية
ولم يتعرض له في بيان العبارة الاولى وينبغي لك ان تقول في قد من
نحو قد ضرب زيد وقد يضرب زيد حرف تقليل زمن الماضي وتقليل
حدث المضارع لكون كل واحد منهما ظاهرا وافيا بالمقصود ولا ينبغي
لك ان تقول فيهما ايضا تقييد التقليل مثلا فانه مجمل فان قلت
فلم لم تقل مهنا ولا تقل كما ذكره هناك قلت لقصد الايجاز والاكتفاء
بما ذكرنا هناك وللاشعار بان الباب الرابع معقود لبيان العبارات
اصالة واما ذكر غيرها فيه على سبيل الاستطراد وينبغي لك ان تقول
قد من نحو قد جاء القوم وقد يجيء القوم مثلا حرف تحقيق حدثيهما اي
حدث الماضي وحدث المضارع ولا ينبغي لك ان تقول انها
تقييد التحقيق فانه غير واضح الدلالة على المراد وينبغي لك ان تقول
في لن من نحو لن يضرب زيد حرف نفي لدلالتها على نفي الضرب
سواء كان ذلك النفي مؤبدا اولا وزعم البعض انها لاستغراق
النفي لجميع اجزاء الزمان المستقبل وهو مراد من قال انها لتاكيد
نفي المستقبل المستفاد من لا في نحو لا يضرب زيد مثلا وحرف
نصب لنصبها المضارع وحرف استقبال لدلالتها على نفي الضرب
في الزمن المستقبل وينبغي لك ان تقول في لم من نحو لم يضرب زيد
عمرا حرف جزم لنفي المضارع ولقلبه ماضيا وينبغي لك ان
تقول اما من قولك اما زيد فاكرمته واما بشر فاعرضت عنه
المشددة اذ لو كانت مخففة تكون حرف التنبيه المفتوحة الهمزة
اذ لو كان مكسورة تكون حرف عطف عند البعض حرف الشرط
لدلالتها على التعليق وحرف تفصيل وحرف تاكيد لدلالتها على التفصيل

الفعل

حرف لن

الن

النسب وتوكيدهما وتقول في ان من نحو اريد ان يقوم زيد حرف
مصدري لجعل مدخولها بمعنى المصدر ينصب المضارع وينبغي لك
ان تقول الفاء التي تجيء بعد فعل الشرط نحو اذا جاءك زيد فاكرمه
رابطة لجواب الشرط بفعل الشرط والرابط خارج عن المربوط
فلا يكون اي نفس الجواب ولا اجزاءه ولا تقل اي لا ينبغي لك
ان تقول هي جواب الشرط كما يقولون اي كما قال النحاة الفاء
جواب الشرط فلا يكون هذا القول ظاهر الدلالة على المقصود بخلاف
القول الاول فاندفع ما قيل ههنا من انهم يقولون جواب الشرط على
سبيل تقدير مضاف او على سبيل المجاز فان قلت الكاف
في قوله كما يقولون ونحوه هل يدل على التشبيه قلت يدل عليه
لكن المقصود ههنا ليس النهي عن المشابهة بل المقصود النهي عن
التحقيق والوقوع على سبيل العموم ومثل هذا الكاف تسمى
كاف القران والوقوع نحو جاء زيد كما قعد عمرو وقوله لان
الجواب اي جواب الشرط هو الجملة الجزائية باسرها اي بمجموعها
لا الفاء وحدها اي ليس الجواب الفاء وحدها بدون الجملة الجزائية
فلا يكون اطلاق الجواب عليها من باب الاطلاق على سبيل
الحقيقة فيكون القول الثاني غير واف بمقصوده بحسب الظاهر
فهذا علة النهي المذكور فان قلت فلم قيد الفاء بوحدها ولم يكتف
ليس الفاء جواب الشرط ولا جزاءه اصلا قلت لرعاية
المناسبة لقوله الجملة باسرها وللاشارة الى ان الرد ينبغي
ان يكون على قدر المذكور فانهم قالوا الفاء جواب الشرط من
غير التعرض بكونها جزء الجواب فان قلت وحدها حال من الفاء
فما العامل فيها قلت العامل فيها معنى النفي المستفاد من ليس

بعض حر

لك ان تقول في نحو زيد في قولك جلست امام زيد مخفوض
بالاضافة على ان يكون العامل في جر المضاف اليه معنويا وهو
احد الاقوال الثلاثة ولا تقل زيد مخفوض بالظرف لكون ذلك
القول قولا خارجا عن الاقوال الثلاثة ولا تقل زيد فيكون مخالفا
للاجماع المركب فانه اراد بقوله لان المقتضي للخفض اي الجر
المضاف اليه انما هو الاضافة على قول من قال ان العامل
في المضاف اليه معنوي فان قلت العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي
فلا يكون نفس المقتضي فكيف يصح هذا الكلام قلت لعل الشارح
لا يسلم تعريف العامل بهذا التعريف على ان المراد من المقتضي
ههنا اعم من المعنى المقتضي هناك يدل عليه قوله وللعطف قول
المضاف من حيث هو مضاف معطوف على الاضافة وهذا
على قول من قال ان العامل في المضاف اليه هو المضاف واما قول من
قال ان العامل في المضاف اليه حرف الجر المقدر فلم يلتفت اليه المص
ولا للعطف قوله كون المضاف ظرفا من حيث هو مضاف
معطوف عليها ايضا بدليل غلام زيد ووجه الدلالة ان زيدا
ههنا مخفوض فلو كان المقتضي للخفض في المضاف كون المضاف
اليه ظرفا لما كان ههنا زيد مخفوضا لانتفاء معنى الظرفية في
بالكلية فاللازم باطل وكذا الملزوم وينبغي لك ان تقول الفاء من
نحو فصل لربك صل فصل امر من باب التفعل فاعل مستتر فيه   فاء السببية
وهو انت وربك متعلق به فاء السببية لدلالتها على سببية
ما قبلها لما بعدها فان قلت الامر كاف في ايجاب الصلوة
فما الفائدة فيها قلت فائدتها هي الاشعار بان ما بعدها منتظم
مع ما قبلها معنى وعقلا كما انتظم الا مع معناه نظما وهل البيان

يكون

يكون بهذه الفاء فاء فصيحة ولا تقل هي فاء العطف لان ال
الشان لا يجوز اصلا عند البعض او يجوز ولكن لا يحسن عند الآخر   بين
عطف الطلب على الخبر لكمال الانقطاع بينهما والعطف يقتضي
اتصالا في الجملة بين المعطوف والمعطوف عليه فقوله عطف الطلب
مرفوع تنازع فيه يجوز ويحسن واعمل الثاني واضمر في الاول
على راي البصريين ولا العكس اي لا يجوز او لا يحسن عطف الخبر على
الطلب لما عرفت والجملة الفعلية مرفوعة المحل على انها خبر ضمير
الشان وفي الواو العاطفة من نحو قولك جاء زيد وعمرو هي حرف
عطف لمجرد الجمع اي ينبغي لك ان تقول الواو حرف عطف
يدل على الجمع بدون التعرض بالمطلق كما هو المشهور لكن هذا القول   بتقييد الجمع صح
ظاهر الدلالة على المقصود بلا احتمال لغيره ولا تقل الواو حرف
عطف للجمع المطلق وان كان صحيحا في نفس الامر لكونه غير ظاهر
على المراد لتبادر الذهن الى ان الجمع مقيد بالمطلق تقييد المطلق
بالمقيد نحو قولك رايت رجلا عالما فمن هذا علم فساد ما قيل   ههنا صح
ههنا من ان مثل التقييد ليس لبيان التقييد بل لبيان الاطلاق
كقولك الانسان من حيث هو والحيوان من حيث هو والماهية
من حيث هي ومن انه قد وقع فيما هرب عنه من حيث لا يشعر فان
التجريد وكونه بلا قيد قيد سلبي للجمع ايضا وينبغي لك ان تقول
في حتى من قولك جاء الحجاج حتى المشاة هي حرف عطف للجمع   نحو
والغاية وان تقول في ثم من نحو قولك جاء زيد ثم عمرو هي
حرف عطف للترتيب والمهلة وتقول في الفاء من نحو قولك
جاء زيد فخالد هي حرف عطف للترتيب والتعقيب فكذا قولهم
احسن من قولهم الالف واللام لكونه اخصر فالحاصل ان المعرب ينبغي له

ان يختار من العبارات اوجزها واحسنها هو اللايق بشان
العلوم الادبية ثم انه لما فرغ من تعريف ادب استعمالات
العبارات على الوجوه المذكورة اراد ان يعلم كيفية استعمالات
اصطلاحاتها على وجه اخصر فقال واذا اختصرت فينتهي
اي اذا اردت الاختصار في حروف العطف فقل فينتهي
حروف العطف اي في الواو وفي غيرها من نحو جاء زيد وعمرو او جاء
الحاج حتى المشاة هو عاطف وقل في التعبير عن المعطوفات
المذكورة معطوف كما يقول اذا اردت الاختصار في التعبير
عن الباء وعن زيد من قولك مررت بزيد جار ومجرور فان قلت
فعلى هذا التحقيق في العبارات المذكورة تطويل فلا يكون مقبولة
قلت التطويل فيما ذكر هو التطويل المعرض للمقصود فيكون
مقبولا واما التطويل المردود فهو التطويل المعرض لخلاف
المراد ويقول في ذلك اي مثل ذلك القول اذا اختصرت
اي اذا اردت الاختصار في نحو لن نبرح وفي اردت ان
يقوم زيد ناصب ومنصوب من غير احتياج الى ان تقول حرف
نفي ونصب واستقبال او الى ان تقول حرف مصدري ينصب
المضارع ويقول ايضا في نحو لم يضرب زيد جازم ومجزوم بلا احتياج
الى ان يقول حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا وينبغي لك
ان تقول في ان المكسورة من نحو قولك ان زيدا قايم حرف
توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر هذا على مذهب البصريين واما عند
الكوفيين فالخبر مرفوع على ما كان عليه وينبغي لك ان تزيد
على القول الاول في ان المفتوحة من نحو بلغني انك ذاهب
حرف توكيد مصدري ينصب الاسم ويرفع الخبر ثم لما فرغ الشيخ

في تعليم الآداب للمبتدئين في النحو واراد ان يبين ما يعاب على
المتمردين فيه وان يرشدهم الى الطريقة الحسنة على سبيل الرمز
والاشارة تغليظا لهم ورفقا بهم ثم قال واعلم الواو للعطف
واعلم معطوف على مقدر كانه قال اعلم ان ما ذكر يتعلق بالمبتدئين واعلم
ان ما يذكر يتعلق بالمنتهي في النحو انه اي الشان يعاب على الناشي
وان لم يعب على الاصل في النحو كان الناشي فيه فما وجد ههنا في بعض
النسخ من الناس بمعنى الناس بدل الناشي بمعنى المبتدي
فليس له معنى معقول ههنا فقوله في صناعة الاعراب اي في علم النحو
متعلق بالناشي وانما عدل اليها لكونها احسن مناسبة لما قبلها
واشارة الى انه علم صناعي يحصل بالممارسة والمزاولة واتعاب
الخواطر والاعراب ههنا بمعنى النحو ان يذكر فعلا الا حرف ناصب
ويذكر فعل فاعله مستتر فيه عايد الى الناشي وفعلا مفعوله والجملة
مرفوعة المحل على انها فاعل يعاب وهو مع معموله مرفوع المحل على انه
خبر ضمير الشان ولا يبحث عن فاعله اذ كل فعل لا بد له من فاعل فينبغي
ان يذكر فاعله نعم يجوز ان يسكت عنه اذا كان الفاعل معلوما
نحو خلق الله العالم مثلا او اذا كان المقصود بيان حال الفعل
فقط واذا التزم بيان الفعل ولم يلتزم بيان الفاعل والا لكونه
غير المفعول عنه ذكر الفعل فلا يعاب عليه لكونه فضلة في الكلام
الواو واو الحال ولا حرف نفي ويبحث فعل فاعله مستتر فيه
عايد الى الناشي ايضا وعن حرف جر وفاعل مجرور به فخطاب
الى الضمير العايد الى الفعل والجار مع المجرور متعلق به والفعل مع
معموله منصوب المحل على انه حال من فاعل يذكر ويجوز ان يكون
الواو ههنا للعطف كانه قال يعاب عليه ان يذكر فعلا

اذ ليس الدخيل
المتمرين
العلم الحاصل من التمرن في العمل ١٢
خلق العالم

وان لا يبحث عن فاعل ذلك الفعل فقط التعجب على كلا التقديرين وهو عدم
البحث عنه لا ذكر الفعل وحده فقس على هذا حال ما يذكر بعيد هذا من انه يذكر مبتدا
ولا يتفحص عن خبره لما بينهما من الاتصال التام فلا يحسن ان يذكر احدهما ويسكت
عن الاخر وبيانه فان قلت يجوز حذف الخبر بل يجب في مواضع فكيف يعاب
عليه عدم ذكره حال ذكر المبتدا قلت مثل هذا مستثنى عن تلك القاعدة
كما اشرنا اليه ولا استبعاد في تعلق التعجب بترك البليغ بحاله فان
المناسب لشانه ان يقول الخبر المحذوف كذا عقيب ذكر المبتدا
والتحقيق ان الحذف لا يستلزم عدم التفحص لتحققه بدونه او ان يذكر
ظرفا او ان يذكر مجرورا ولا ينبه على متعلقه بفتح اللام اي على متعلق
كل واحد منهما بان يقول متعلق المجرور كذا وكذا فان قلت فكيف يصح
على الاطلاق وقد قال في الباب الثاني ويستثنى من حروف الجر حروفا لا يتعلق
بها افضاء معنى الفعل الى المجرور كما يدل عليها الامثلة المذكورة هناك
واراد ههنا من المجرور مجرورا قد افضى اليه معنى الفعل الى المجرور كما يدل
عليه بواسطة حرف الجر فان حسن ذكر متعلقه به بواسطة حرف الجر
فاندفع ما توهم ههنا من نقض القاعدة فان قلت فلم ذكر ههنا التنبيه
وفيما سبق التفحص والبحث قلت للتفنن مع الاشارة الى ان الاطلاع
على الخبر والفاعل او ان يذكر جملة ولا ينبه على ان لها محلا في الاعراب ام لا يعني
او ولو ذكر او بدلها الحال احسن لا يكون لها محل منه لان الجملة مطلق تتناول
الجملة التي لها محل في الاعراب والتي لم يكن لها محل منه فلا يحصل المقصود بذكر
الجملة المطلقة فيحسن ان يقولوا هذه الجملة من الجملة التي لها محل ام لا كما
نعم لا باس بعدم الذكر عند قيام القرينة الدالة على تعيين احد الجملتين وانت
تعلم ان الكلام في الاولوية لا في الجواز او ان يذكر موصولا سواء كان اسما
او حرفا ولا يبين له صلة بان يقول هذه صلة اسم الموصول وهذه

بان يقول متعلق الظرف مذكور او محذوف او متعلقه كذا او ح

ويجوز لا تتعلق بشيء قلت اراد بها ما كان من حروف الجر ح

صلة

صلة حرف الموصول

ولا يبين عائده بان يقول هذه عائد الى الاسم الموصول وهذه مختص
بالاسم الموصول ويجوز ان يكون المراد منه الاسم الموصول او
الظاهر فيختص الاول بالاسم الموصول ايضا وللعطف ان
يقتص معطوف على قوله ان يذكر فعلا في بيان اعراب الاسم من ان
يقول قام فعل وذا اسم اشارة فاعل له في نحو قولك قام ذا او من
ان يقول قام فعل والذي اسم موصول فاعل له في نحو قولك قام الذي
في الدار فيكون من للابتداء متعلقة بيقتص ففاعل يقتص ويقول ضمير
مستتر فيه عائد الى الناظر ويجوز ان يكون لبيان الاسم متعلقة بمحذوف
كانه قال في اعراب الاسم الذي هو ذا في نحو قام ذا الكي المفيد للمطلوب
هو الاول لا غير على متعلقة بيقتص ان يقول في نحو قام ذا قام فعل
وذا اسم اشارة بدون التعرض بذكر الفاعل او من ان يقول القول
او ان يقول في نحو الذي في الدار قام فعل والذي اسم موصول بدون
التعرض بذكر الفاعل ايضا قوله فان ذلك الى اخره تعليل الاقتصار
على ذكر اي فان كون ذا اسم اشارة وكون الذي اسم موصول
لا يقتضي اعرابا فضلا ان يقتضي رفعا بدليل قام زيد على قياس
ما عرفت وذلك لان المقتضي للاعراب هو توارد المعاني
الثلاثة فيما هو قابل لها لا كون الاسم اسم اشارة ولا كون
الاسم اسم موصول ولا كون الاسم اسم ظاهر او اسم مضمر الى غير
ذلك والصواب فان قلت ذلك الوجه جائز غاية ما في الباب
انه معيب فلم ذكر الصواب ههنا ولم يقل والاولى قلت سلمنا
لكن لا اضمحلال الوجه المعيب عند المقابلة بالوجه السليم الحسن كانها
اذا صدر من الحاذق والا برار بمنزلة الخطاء فلهذا قال والصواب
ان يقال قام فعل وذا فاعله وهذا اسم اشارة في نحو قولك

اسم ذا

قام ذا كانه قال قام فعل وذا مرفوع لانه فاعل او ان يقال قام فعل والذي
فاعل وهو اسم موصول في نحو قولك قام الذي في الدار وان يذكر محله
اي محل كل واحد منهما فان الفاعل انما يقتضي رفعا اي رفعا ولا يقتضي
الرفع المحلي بخصوصه كما لا يقتضي الرفع اللفظي والتقديري بخصوصهما
فيقال قام فعل وذا فاعل مرفوع المحل في نحو قام ذا كما يقال قام فعل و
الذي فاعل مرفوع المحل في نحو قام الذي في الدار وانما ذكر لفظة نحو في المثالين
المذكورين اشارة الى ان الابحاث المذكورة ليست مختصة
بهما بل يشملهما وغيرهما فانك اذا قلت في بيان اعراب زيد
في نحو قولك قام زيد قام فعل وزيد علم او اسم ظاهر يعاب عليك
ايضا هذا القول بل الصواب ان يقول في بيان اعرابه في نحو قام زيد قام
فعل وزيد فاعل مرفوع لفظا وكذا يعاب عليك اذا قلت في اعراب
بكر في نحو رايت بكرا رايت فعل وفاعل وبكرا اسم علم ثلاثي ساكن الوسط
مثلا فالصواب ان تقول رايت فعل وفاعل وبكرا مفعول منصوب لفظا
فقس على هذا بيان سائر وجوه الاعراب فالحاصل ان الاصل ان المعرب
يجب عليه في بيان الاعراب ان يذكر المقتضي للاعراب تحصيلا للمطلوب
ويحترز عما لا يقتضيه جريا عن اللغو والعبث فلهذا فرع السؤال على قول المعرب
في بيان اعراب ذا في نحو قام فعل وذا فاعل وهو اسم اشارة بقوله فان قلت
لا فائدة في قوله اي المعرب او الناشي في صناعة الاعراب في بيان اعراب
ذا في نحو قام ذا انه اي ذا في المثال المذكور فاعل وهو اسم اشارة لان
الاقتصار على فاعل كان وحده في تحصيل بيان اعرابه فيكون ذكر القول
اي القول بانه اسم اشارة لغوا لخلوه عن افادة هذا المطلوب ههنا
بالكلية فعلم من هذا فساد قول من قال ههنا ان هذا السؤال في غاية
السقوط لان اسم الاشارة كم له فائدة باعتبار استعماله في الكلام بخلاف

قوله

قوله اي قول المعرب في بيان الذي في نحو قام الذي في الدار انه اسم موصول
بدون الاقتصار على فاعل فانه يفيد فان فيه اي في القول بانه
اسم موصول بلا اقتصار على فاعل اي في القول بذكرهما جميعا في بيان
اعراب الاسم الموصول في المثال المذكور فعلم من هذا فساد قول من قال
ههنا فان فيه اي في القول بالاسم الموصول وحده بدون التعرض
بذكر الفاعل لان هذا باطل فضلا ان يفيد فائدة على ما عرفت
تنبيها للمعرب والتنبيه في جملة الفوائد على ما يفتقر اليه على حرف جر
متعلق بالتنبيه وما اسم موصول ويفتقر فعل فاعله مستتر فيه عائد الى
قوله اسم موصول واليه متعلق به والضمير المجرور عائد الى ما قوله من الصلة
بيان لما منصوب المحل على انه حال قوله ومن العائد معطوف عليه والجملة
صلة الموصول ووجه التنبيه ان ذكر الاسم الموصول يشير الى العائد اليه
من الصلة قوله ليطلبهما تعليل التنبيه اي ليطلب الصلة والعائد المعرب
اي معرب هذا الاسم او معرب الاسم فيكون اللام اما للتعريف العهد
واما للتعريف الجنس وللعطف قوله ويعلم معطوف على ليطلبهما ان جملة
الصلة اي الجملة الظرفية جملة لا محل لها من الاعراب وانت تعلم مما ذكر
ان ذكر اسم الموصول هناك وان كان قد افاد هذه الفائدة في ذلك
الكلام لكنه لا دخل له في تحصيل اصل المقصود الذي عين له هذا الاصل يعني
بذكر الفاعل على ما عرفت فعاد المحذور في التحقيق قلت بلى فيه اي في
القول بانه اسم اشارة فائدة ايضا وهي الفائدة الحاصلة فيه التنبيه
الى تضمن معنى الاشارة فلهذا عدي بالى ان ما يلحقه من الكاف ما اسم
موصول ويلحق فعل فاعله مستتر فيه عائد الى ما ومفعوله الضمير المنصوب المتصل
به العائد الى اسم الاشارة ومن الكاف منصوب المحل على انه حال من فاعل
يلحق حرف خطاب لا اسم مضاف اليه لما تقرر ان اسماء الاشارة

في المعارف والمعارف لا تضاف وان التنبيه ايضا الى ان الاسم الذي يقع
بعد اي بعد اسم الاشارة في نحو قولك جاءني هذا الرجل نعت لاسم الاشارة
او عطف بيان له قال بعضهم اذا جعل نعتا يكون الالف واللام للعهد كما
اذا جعل عطف بيان له يكون الالف واللام للحضور كما ان اسم الاشارة
لا يفيد الا الحضور كانيا على الخلاف بين النحاة في الموصوف بالى الواقع
بالجر على انه صفة الموصوف بعد اسم الاشارة وقيل هذا تفصيل بعد الاجمال
وتنصيص على محل النزاع باوضح وجه فلا يكون تكرارا او بعد ايها معطوف
على بعد اسم الاشارة كانه قال في الموصوف بالى الواقع بعد ايها في نحو
قولك يا ايها الرجل فيكون الرجل صفة لاي او عطف بيان فيكون
ذكر هذا ههنا على سبيل الاستطراد او لاجل المناسبة فلا يكون داخلا
تحت التنبيه والتحقيق ان المقيد في بيان الاعراب هو ذكر المقتضي لا غير
فذكر اسم الاشارة ليس بذكر المقتضي له اصلا وان كان له فائدة في ايضاح ح
معنى الكلام ومما لا ينبغي عليه اعراب ان يقول اي المعرب او الناشي
في صناعة الاعراب الواو للعطف ومن حرف جر متعلق بمقدر وما موصول
وما موصول ولا حرف نفي وينبغي فعل وعليه متعلق به والضمير المجرور عايد
الى الموصول واعراب قائم مقام فاعله وان ناصب ويقول فعل منصوب
به فاعله مستتر فيه عايد الى المعرب او الى الناشي لتقدم ذكر كل منهما والفعل
مع فاعله مرفوع المحل على انه مبتدا والمقدم جزء والمجموع معطوف على مقتضى
كانه قال مما لا ينبغي عليه اعراب قول الناشي في بيان اعراب الكلام
كذا وكذا ومما لا ينبغي عليه اعراب ان يقول في بيان اعراب غلام زيد جاء .. في نحو جاء غلام صح
فعل وغلام مضاف فان المضاف من حيث انه مضاف ليس له اعراب
مستقر مستمر لعدم تعينه لاحد المعاني الثلاثة فلا يكون وصف المضاف
مقتضيا للاعراب اصلا فضلا ان يقتضي رفع الفاعل كما كان للفاعل

اعراب مستقر

مستقر مخصوص به حتى اذا قلت في المثال المذكور جاء فعل وغلام فاعل
علم انه مرفوع على ما عرفت ونحوه اي وكما كان لنحو الفاعل كالمبتدا و
الخبر وكالمفعول وكالمضاف وكالحال والتمييز الى غير ذلك من الامور
التي يلزمها احد المعاني الثلاثة مثلا اذا قلت في اعراب زيد في نحو قولك
زيد قائم زيد مبتدا وقائم خبره علم منه ان زيدا مرفوع لعين عليه حال
الخبر وقد وجد ههنا في بعض النسخ مستقل موضع مستقر او يريد بهذا قوله
وانما يكون اعرابه اي اعراب المضاف بحسب اقتضاء ما يدخل عليه اي
على المضاف فيرتفع في نحو جاء غلام زيد وينتصب في نحو قولك رايت
غلام زيد وينجر في نحو مررت بغلام زيد فهذا مختص بالعوامل اللفظية
فيخرج نحو غلام زيد قائم عندنا اللهم الا ان يراد من الدخول العروض فلو قال
بحسب ما يعرض عليه لكان اولى فالصواب ان يقال عند ارادة بيان
اعراب المضاف في نحو قولك جاء غلام زيد جاء فعل وغلام فاعل
فعلم منه انه مرفوع او يقال في نحو رايت غلام زيد رايت فعل وفاعل و
غلام مفعول فيعلم منه انه منصوب او نحو قولك او ان يقال في نحو
مررت بغلام زيد مضاف اليه بواسطة حرف الجر لفظا فيعلم انه عنه صح
مجرور او ان يقال في نحو غلام زيد قائم مبتدا وهذا الذي ذكرنا من حكم المضاف
بخلاف حكم المضاف اليه فان له اعرابا مستقرا وهو الجر فاذا قيل
في بيان اعراب زيد في نحو قام غلام زيد قام فعل وغلام فاعله وهو
مضاف الى زيد وزيد مضاف اليه علم منه انه مجرور وذلك بان
يقال زيد مضاف اليه وكل مضاف اليه مجرور فزيد مجرور وينبغي
ان يجتنب المعرب فان قلت لا اجتناب يعم الكل فلم خصه
بالمعرب قلت لان الاحتراز عن شيء بعد العلم بذلك الشيء والمكرر مثل
هذا القول صادرا من المعرب غالبا الا بتقدير في ظرف من كتاب ابيه تعالى

والظاهر ان المراد من الحروف ههنا اعم فيتناول حروف المباني
وحروف المعاني والاسم والفعل وغيرها انه زايد لانه قوله
لانه آخره تعليل الاجتناب اى لان الشان ان يجتنب من هذا
القول الا اذا كان ان الزايد هو الذي لا معنى له اصلا وكلام
الله تعالى منزه عن ذلك الزايد قال البيضاوي في تفسير قوله تعالى مثلا
ما بعوضة ما مزيدة للتاكيد ولا نعني بالمزيدة اللغو الضايع فان
القرآن كله هدى وبيان بل نعني بها ما لم يوضع لمعنى يراد منه
وانما وضعت لان تذكر مع غيرها فتفيده وثاقة وقوة وهو زيادة
في الهدى غير قادح فيه فظهر من قوله ان المراد انه اذا قيل حرف
مزيدة للتاكيد او زيدت للتقوية ومثل هذا في كتب التفاسير كثير فلا باس
به والثاني ان الحرف الذي ينبغي ان يجتنب عن ان يقول انه زايد اذا
اطلق كان يقال من زايدة بلا تقييد بقيد التاكيد والتقوية وغيرها
وقد وقع هذا الوهم اى التوهم وهو الزايد الذي لا معنى له اصلا للامام
فخر الدين الرازي فان قلت من اين علم المصنف رحمه الله ان هذا الوهم
وقع للامام فخر الدين الرازي قلت من امرين الاول انه نقل اجماع
الاشاعرة على عدم وقوع المهمل في كلام الله تعالى وهو يعني الاجماع على
عدم وقوع الزايد فيه اذ الزايد بهذا المعنى هو عين المهمل فلو لم يقع له
هذا الوهم لما احتاج الى التوسل بهذا الاجماع والثاني انه حمل ما في قوله
تعالى فبما رحمة على انها استفهامية بمعنى التعجب كقوله تعالى [illegible]
فاشار المصنف رحمه الله الى الاول بقوله فقال اى الامام فخر الدين
الرازي المحققون من المتكلمين وهم الاشاعرة على ان المهمل لا يقع
في كلام الله تعالى لترفعه عن ذلك واشار الى الثاني فاما ما في قوله تعالى
فبما رحمة من الله فيمكن ان تكون استفهامية للتعجب انتهى كلام الامام

فخر

فخر الدين الرازي والظاهر ان هذا الوهم لا يقع لواحد من العلماء فضلا
ان يقع لمثل الامام الرازي وانما انكر اطلاق القول بالزايد اجلالا لكلام
الله تعالى وللملازمة لباب الادب كما هو اللايق بحاله لا لوقوع هذا الوهم
منه واما نقل اتفاق الاشاعرة فمؤيد لما قصده من معنى الاجلال
لا لوقوع الوهم منه كما ترى واما حمل ما في قوله تعالى فبما رحمة على ان يكون
استفهامية بمعنى التعجب على سبيل الجواز والامكان فهو بمعزل عن
الدلالة على وقوع الوهم منه بمراحل ثم لما فرغ من نقل كلام الامام و
توجيهه واراد ابطاله قال والزايد عند النحويين معناه فان قلت
فلم ذكر معناه مع انه لو قال الزايد هو الذي لم يؤت به الا لمجرد التقوية
والتاكيد لتم التعريف وكان اظهر واشمل قلت لما كان بصدد
الرد على من زعم ان الزايد هو الذي لا معنى له اصلا حقيقة وان كان
صورة في بيان التعريف ذكر معناه للرد صريحا على الزاعم فلما بين انه
قال المهمل كما فهم من كلام الامام الرازي وانت قد علمت ان الامام
بري من ذلك فان قلت ما الفرق بين التقوية والتاكيد قلت
الظاهر ان التقوية اعم من التاكيد والتوجيه المذكور الحاصل من الامام
الرازي في الآية اى في قوله تعالى فبما رحمة من الله فاطلاق الآية عليه
مجاز كاطلاق الكل على الجزء باطل لامرين احدهما اى احد الامرين
الدليلين على بطلان توجيه الكلام فيهما ان ما الاستفهامية اذا خفضت
بحرف الجر وجب حذف الفها نحو بما التي حذفت الفها لدخول حرف الجر
عليها في قوله تعالى عم يتساءلون وتقريره ان ما في قوله فبما رحمة من الله
لو كانت استفهامية لحذفت الفها لدخول حرف الجر عليها لكنها ما حذفت
بالاتفاق والجواب ان حذف الف ما الاستفهامية اذا دخل
عليها حرف الجر اكثري لا دائمي فيجوز اثباتها للتنبيه على اصل الشيء

على اصله والامر الثاني الدال على بطلان توجيهه فيها ان خفض رحمة
في قوله تعالى فبما رحمة الخ اي اذا حملها على ان يكون استفهامية بمعنى التعجب
يشكل لانه يعسر تخريجه في القواعد الاعرابية لانه اي خفض رحمة لا يكون
بالاضافة اذ ليس في الاسماء الاستفهامية ما يضاف الى غيره اضافة
نحوية بالاستقراء الا اي عند الجميع اي عند جميع النحاة فانهم متفقون
على اضافتها لتحقق السماع والاستعمال وكم معطوف على اي عند غير الزجاج ج
اي ليس في الاسماء الاستفهامية ما يضاف الى كم عند الشيخ ابي اسحق
الزجاج خلافا لغيره نحو بكم درهم اشتريت فان كم استفهامية لا خبرية
اقول اولا هذا الدليل لا يستلزم بطلان توجيه الامام وانما يستلزم لو اجمع
النحاة على بطلان اضافتها ومعلوم ايضا ان عدم الاجماع على شي
لا يستلزم الاجماع على عدم ذلك الشي وثانيا ان الاعتبار للمعاني
لا للصور والمباني فيجوز اضافتها لوجود معنى اي فيها ومثل هذا كثير
في الكلام جدا ولا يحتاج الى السماع بخصوصه والامام فخر الدين الرازي
اشار الى هذا بقوله والتقدير فباي رحمة ولا يكون خفضها بالابدال
من ما لان المبدل من اسم الاستفهام لا بد من ان يقترن بهمزة
الاستفهام اشعارا بتعلق معنى الاستفهام بالبدل قصدا
وسبب اختصاص اقترانه بهمزة الاستفهام دون غيرها كونها
اصلا في باب الاستفهام مع كون بنائها على حرف واحد نحو كيف
انت اصحيح ام سقيم انت مبتدأ وخبره كيف وهو اسم استفهام وصحيح
ابدل منه مقترنا بهمزة الاستفهام وام للعطف وسقيم معطوف
على صحيح فان قلت فلم وقع الفصل بين البدل والمبدل منه قلت
لاقتضاء المبدل منه صدر الكلام لتضمنه معنى الاستفهام وتقرر الدليل
ان رحمة في قوله تعالى فبما رحمة لو كانت مبدلة من اسم الاستفهام لكانت

كيف

مقترنة

مقترنة بهمزة الاستفهام لكنها لم تقترن بها فلا يكون مبدلة من ما
ولا يكون جرها بان يكون صفة لما لان كلمة ما فان قلت فلم ادخل
الكلمة على ما ولم يقل لان ما لا توصف قلت تنصيصا على المراد ودفعا
للالتباس قوله اذا كانت شرطية مذكور ههنا على سبيل الاستطراد
لاجل تعميم الفائدة او استفهامية وكل ما لا يوصف لا يكون صفة
فرحمة لا يكون صفة لما ولا يخفى عليك ان حال هذا الدليل كحال الدليل
على عدم خفضها بالاضافة ولا يكون خفض رحمة بان يكون
بيانا اي عطف بيان لما لان ما هذه لا توصف لما عرفت وكل ما
لا يوصف لا يعطف عليه عطف البيان فرحمة لا يكون عطف
بيان لما قوله كالمضمرات اشارة الى بيان الكبرى يعني ان المضمرات
لا يكون موصوفة ولا معطوفة عليها عطف بيان وانت تعلم
ان المضمرات يجوز ان يكون موصوفة ومعطوفا عليها عطف البيان
عند البعض فلا يتم هذا الدليل ايضا ثم لما فرغ من الرد على الامام
واراد ان يقوي ما ذكر بكلام السلف في النحاة وكثير من النحاة المتقدمين
يسمون الزائد صلة لكونها وسيلة الى نيل غرض من الاغراض كتحسين
الكلام وتزيينه وتحصيل ازدياد قوته ومتانته بزيادة حرف
من الحروف الزائدة وبعضهم اي بعض النحاة المتقدمين كما هو الظاهر
المراد ويحتمل ان يكون المراد بعض النحاة مطلقا يسميه مؤكدا
لاعطائها اللفظ في التلفظ معنى التاكيد فان قلت قد قال في آخر
الباب الثالث ويسمى زائدا وصلة وتوكيدا فما الفائدة في هذا الكلام
عين قلت للتذكير وللتفصيل بعد الاجمال بذكر التوفيقين من النحاة المتقدمين
وللاشارة الى ان بعض ذلك القول منهم جار على سبيل
المسامحة والمجاز ثم لما وضع الباب الرابع لبيان العبارات المحررة

على اصله وآلامر الثاني الدال على بطلان توجيهه فيها ان خفض رحمة
في قوله تعالى فبما رحمة اي اذا حمل على ان يكون استفهامية بمعنى التعجب
يشكل لانه يعسر تخريجه في القواعد الاعرابية لانه اي خفض رحمة لا يكون
بالاضافة اذ ليس في الاسماء الاستفهامية ما يضاف الى غيره اضافة
نحوية بالاستقراء الا اي عند الجميع اي عند جميع النحاة فانهم متفقون
على اضافتها لتحقق السماع والاستعمال وكم معطوف على اي غير الزجاج ج
اي ليس في الاسماء الاستفهامية ما يضاف الى كم عند الشيخ ابي اسحق
الزجاج خلافا لغيره نحو بكم درهم اشتريت فان كم الاستفهامية لا الخبرية
اقول اولا هذا الدليل لا يستلزم بطلان توجيه الامام وانما يستلزم لو اجمع
النحاة على بطلان اضافتها ومعلوم ايضا ان عدم الاجماع على شيء
لا يستلزم الاجماع على عدم ذلك الشيء وثانيا ان الاعتبار للمعاني
لا للصور والمباني فيجوز اضافتها لوجود معنى اي فيها ومثل هذا كثير
في الكلام جدا ولا يحتاج الى السماع بخصوصه والامام فخر الدين الرازي
اشار الى هذا بقوله والتقدير فباي رحمة ولا يكون خفضها بالابدال
من ما لان المبدل من اسم الاستفهام لا بد من ان يقترن بهمزة
الاستفهام اشعارا بتعلق معنى الاستفهام بالبدل قصدا
وسبب اختصاص اقترانه بهمزة الاستفهام دون غيرها لكونها
اصلا في باب الاستفهام مع كون بنائها على حرف واحد نحو كيف
انت اصحيح ام سقيم انت مبتدا وخبره كيف وهو اسم استفهام وصحيح صح كيف
ابدل منه مقترنا بهمزة الاستفهام وام للعطف وسقيم معطوف
على صحيح فان قلت فلم وقع الفصل بين البدل والمبدل منه قلت
لاقتضاء المبدل منه صدر الكلام لتضمنه معنى الاستفهام وتقرير الدليل
ان رحمة في قوله تعالى فبما رحمة لو كانت مبدلة من اسم الاستفهام لكانت

مقترنة

مقترنة بهمزة الاستفهام لكنها غير مقترنة بها فلا يكون مبدلة من ما
ولا يكون جرها بان يكون صفة لما لان كلمة ما فان قلت فلم ادخل
الكلمة على ما ولم يقل لان ما لا توصف قلت تنصيصا على المراد ودفعا
لالتباس قوله اذا كانت شرطية مذكور ههنا على سبيل الاستطراد
لاجل تعميم الفايدة او استفهامية وكل ما لا يوصف لا يكون له صفة
فرحمة لا يكون صفة لما ولا يخفى عليك ان حال هذا الدليل كحال الدليل
على عدم خفضها بالاضافة ولا يكون خفض رحمة بان يكون
بيانا اي عطف بيان لما لان ما هذه لا توصف لما عرفت وكل ما
لا يوصف لا يعطف عليه عطف البيان فرحمة لا يكون عطف
بيان لما قوله كالمضمرات اشارة الى بيان الكبرى يعني ان المضمرات
لا يكون موصوفة ولا معطوفة عليها عطف بيان وانت تعلم
ان المضمرات يجوز ان يكون موصوفة ومعطوفا عليها عطف البيان
عند البعض فلا يتم هذا الدليل ايضا ثم لما فرغ من الرد على الامام
واراد ان يقوي ما ذكر بكلام السلف من النحاة وكثير من النحاة المتقدمين
يسمون الزايد صلة لكونها وسيلة الى نيل غرض من الاغراض كتحسين
الكلام وتزيينه وتحصيل ازدياد قوته ومتانته بزيادة حرف
من الحروف الزائدة وبعضهم اي بعض النحاة المتقدمين كما هو الظاهر
المراد ويحتمل ان يكون المراد بعض النحاة مطلقا يسميه مؤكدا
لاعطائها اللفظ والتحقيق معنى التاكيد فان قلت قد قال في آخر
الباب الثالث ويسمى زايدا وصلة وتوكيدا فما الفايدة في هذا الكلام
قلت للتذكير وللتفصيل بعد الاجمال بذكر الفريقين من النحاة المتقدمين بين
وللاشارة الى ان بعض ذلك القول هناك جار على سبيل
المسامحة والمجاز ثم لما وضع الباب الرابع لبيان العبارات المحررة

المستوفاة وكانت الاصطلاحات المتعلقة بعلم النحو كثيرة جدا
لكثرة اصوله وتشعب فروعه وكان هذا القدر المذكور يستوفيها
بحد والتعداد والذكر ولكن كان كافيا بحسب التأمل والفكرات الى هذا
بقوله وفي هذا القدر اى في بيان هذه العبارات المحررة ويجوز ان
يكون المراد منه بيان العبارات وتحرير القواعد والاصول كفاية
لمن تامله فان التامل اصل في درك الامور كلها فلهذا قال في اول هذا
الكتاب يقتفي متاملها جادة الصواب جعلنا الله واياكم من اهل
الجنة والثواب وبوأنا في النعيم مع الاخيار والاصحاب آمين
يا مجيب الدعوات قد وقع الفراغ عن تمسيق هذه النسخة الشريفة
والرسالة اللطيفة بعون الملك العليم وهمم رسوله الكريم في وقت
الضحى في يوم الجمعة الثاني والعشرين في ذي القعدة الشريفة من سنة
اثنتين وستين والف في الهجرة النبوية

وكمن في مالكم من إله غيره وهل من خالق غير الله والثاني لعل في لغة من جر بها وهم عقيل لعل أبي المغوار منك قريب والثالث
لولا في قول بعضهم نحو لولاي ولولاك ولولاه والرابع كاف التشبيه نحو زيد كعمرو وزعم

شیخ زاده
علی قواعد الاعراب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل النحو اهم الوسائل الى تحصيل علم الشريعة والقرآن
واتم الذرائع الى تجميل الكلام العربي على وجه البديع والبيان
واسس على قواعد الاعراب والبناء لتمهيد الاصول والاركان
ورتب مسائله في الابواب والفصول على منوال ترخيص البيان
والصلوة والسلام على صاحب الشريعة والحقيقة والعرفان
محمد المبعوث الى الثقلين من طائفة الانس والجان. المصطفى
من بين العرب العاربة ومن قبيلة بني عدنان صفوة الخلائق
من الكائنات وحبيب الحق والرحمان. وعلى آله واصحابه
هداة الناس للاسلام والايمان. وغزاة نفوسهم في تزكية
الخلق على طريق الكشف والعيان اما بعد فيقول العبد المعترف
بهفواته والنقصان والمعترف في بحار نفحات ربه وغفرانه
محمد ابن الشيخ المسمى بعبد الكريم العاكف على عتبة باب الرؤف
الرحيم غفر الله له ولوالديه واحسن اليهم من لديه لما نزع نجمي من
حضيض الذل والافتقار وطلع كوكبي من افق الخفاء والاستتار
قصد الى اقتباس شعاع شمس السعادة ونحا نحو بدر الكمال
والسيادة في برج الشرف الاعلى والمنزل البهي الاجل من
شكل التثليث والمودة وهيئة الانس والمحبة لشعلة الفلاح
والنجاح بنظر صاحب السعادة والفلاح فتوسلت بتأليف
شرح هذه الرسالة بين الايجاز المخل والاطناب الممل مع كشف
حجب مخدراتها بحسن التعبير والعبارة وعن معضلات مراميها بفائق التلويح

والاشارة وسميته بكاشف القناع والنقاب بازالة الشبه
عن وجه قواعد الاعراب ليكون الاسم مطابقا للمسمى في التحقيق
وموافقا له من جميع الوجوه باتم التوفيق الى الحضرة من هو مدار العز
والتمكين ومعز الدولة والدين المتين ملجأ الفقراء والمساكين
وملاذ العلماء من اهل الحق واليقين رستم الدهر في الاقدام
حاتم الطي في الانعام خصه الله تعالى بعنايته لانام غمر لما
الوقت في الايام وحوادث الشهور والاعوام لا زالت رياض
دولته زاهرة ونجم رفعته باهرة اعني به آصف السلطان
الاعظم والخاقان المعظم مالك رقاب الامم مولى ملوك العرب
والعجم ملك البرين والبحرين ناظر الحرمين الشريفين سلطان
الروم والعراقين ظل الله تعالى في الارضين قاتل الكفرة والمشركين
معين اهل الشرع والدين مطيع اوامر الحق المبين السلطان
ابن السلطان ابن السلطان سليمان خان
ابن سليم خان ابن بايزيد خان حفظه الله تعالى من انطفاء
سراج دولته بهبوب عواصف الزمان وانكساف شمس سعادته
بنحوسة الدوران اللهم ايده وسدده بمعاونة الارواح
العلوية ومعاودة الملائكة السماوية في اقطار العوالم الملكية
حيث كان الى آخر الكون والمكان وانتهاء الدهور والزمان
ثم المأمول من العلماء العظام والفضلاء الكرام ذوي العقول والافهام
المتخلقين باخلاق الملك العلام المتأدبين بآداب سيد الانام
نفعهم الله بعلمهم النافع ورفع كلمهم بعلمهم الرافع ان ينظروا فيه بنظر
الانصاف لما انه ينبغي الانصاف خير الاوصاف ويحكموا
ما كان فيه خللا للاصلاح من خلل ويسترون باذيال اللطف ما ناسب

الستر من الزلل او السهو او الخطاء فی الکلام لیس اول قارورة کسرت
فی الاسلام فانی لمعترف بالعجز والتقصیر ومتعسف فی مقام التعبیر و
التحریر لانی رجل مکتنف بهموم الآلام الملازمة وغموم مقام المصادمة فی
تتابع الاقران والامثال وتفرق الادانی فی المناصب والمنال
تأجج نار الهم فی القلب بالهموم فصار فوادی محرقا ومحترقا فان لم تغمض
عینی بما رأى وتمحو عما علی ارض قلبی لا تقصیر تحفرانا ان وقع مع قصوره
فی حیز القبول فهو فی غایة الرغبة ونهایة المسؤل والله میسر کل الآمال
والیه المرجع والمآل بسم الله الرحمن الرحیم الباء متعلقة بمحذوف
تقدیره بسم الله ابتدی وتقدیم المعمول للدلالة علی الاختصاص او تبرکا
بسم الله ابدا فعلی الاول یکون الباء للاستعانة وعلی الثانی للمصاحبة
والاسم مشتق من السمو عند البصریین لکونه رفعة وشعار المسمی فحذف
الاخر وبنی الاول علی السکون فزید علیها همزة الوصل اذا کان دأبهم
ان یبتدؤا بالمتحرک ویقفوا علی السکون واذا وقعت فی الدرج لم
یحتج الی زیادة شیء ومن السمة عند الکوفیین بمعنی العلامة فان دأبهم
حذف الواو کما فی عدة فیکون اصله وسما فحذفت الواو وعوضت همزة
الوصل وانما لم یکتب الالف کما هو وضع الخط لکثرة الاستعمال وتطویل
الباء عوض عن الالف ومن لغاته ان یستغنی عن الهمزة بالتحریک
فقیل بکسر السین علی القاعدة الممهدة وبالضم للدلالة علی الواو الله قال
بعض انه علم لذات الواجب لانه یوصف ولا یوصف به ولانه لا بد له
من اسم یجری علیه صفاته ولا یصح له مما یطلق علیه سواه ولانه کان وصفا
لم یکن قوله لا اله الا الله توحیدا لانه لم یمنع الشرکة وقال بعض الاظهر انه
وصف فی اصله لکنه لما غلب علیه بحیث لا یستعمل فی غیره صار کالعلم فاجری
مجراه اصله اله وهو اسم لکل معبود ثم غلب علی معبود بالحق علی وزن فعال

زلمو

بمعنی مفعول ای مالوه واشتقاقه اما من آله بالفتح بمعنی عبد او بالکسر بمعنی
تحیر لان العقول متحیرة فی معرفته او من الهت الی فلان ای سکنت
لان القلوب تطمئن بذکره وتسکن الی معرفته او من اله اذا فزع من
امر نزل علیه والهه غیره خلصه عن الخوف لان العائذ یفزع الیه
او من اله الفصیل اذا حرص علی امه لان العباد یحرصون علیه
بالتضرع فی الشدائد او من وله وهو ایضا بمعنی تحیر فکان اصله
ولاه بالکسر الواو فقلبت الواو همزة لاستثقال الکسرة علیها
فحذفت الهمزة وعوضت عنها الالف واللام ید[ل] علیه الجمع
بحرف النداء والتوآرة بالقطع فی المنادی وقال بعض ادخل علیه
الالف واللام وحذفت الهمزة تخفیفا لکثرته فی الکلام ولو کانا
عوضا عنها لما اجتمع مع المعوض عنه وقطعت الهمزة فی الندآء
للزومها تخفیفا تنبیها لهذا الاسم واما الجمع بین حرف النداء
لعدم الاذن الشرعی فی اطلاق الاسماء المبهمة علی الله تعالی وقیل
اصله لاه مصدر لاه یلیه لیها اولاها اذا احتجب او ارتفع لان
الله تعالی محجوب عن درک البصائر ومرتفع عن کل شیء وعما لا
یلیق به وقیل اصله لاها بالسریانیة فعرب بحذف الالف الاخیرة
وادخال اللام علیه وعلی جمیع الوجوه ادغم اللام الزائدة فی الاصل
فی التلفظ دون الخط لکونهما فی الکلمتین الرحمن الرحیم
اسمان بنیا للمبالغة من رحم والرحمة فی اللغة رقة القلب وهی
من الانفعالات النفسانیة التی تستحیل علی الله تعالی فعبر عنها بلازمها
وهو التفضل والاحسان الرحمن ابلغ من الرحیم لان زیادة البناء
تدل علی زیادة المعنی وذلک یکون تارة باعتبار الکمیة ای
باعتبار کثرة افراد المنعم علیها وقلتها فقیل لهذا یقال الرحمن الدنیا

لانه نعم المؤمن والكافر ورحيم الآخرة لانه يختص بالمؤمن وتارة باعتبار
الكيفية فحينئذ يقال رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا لان النعم
الدنيوية قد يكون جليلة وحقيرة وانما قدم الرحمن مع ان القياس
الترقي من الادنى الى الاعلى لكونه صار كالعلم من حيث انه لا يوصف
به غيره او لتقدم رحمة الدنيا على الوجه الاول واصل الرحمن الرحيم ال
حذف الالف في الخط تخفيفا وقلب اللام راء لقرب مخرجهما
فادغم فيها في التلفظ دون الخط لكونهما في الكلمتين وكذا الرحيم
اعلم ان الشيخ رحمه الله عليه لم يصدر رسالته بالحمد كما فعله غيره اما اكتفاء
بالبسملة بناء على ان المراد بالحمد الواقع في الحديث هو الوصف
بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل لا لفظ الحمد على ما نص عليه شارح
المسلم واما هضما لنفسه بان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب
السلف حتى يسلك في سنتهم ولا يلزم منه عدم الابتداء بالحمد مطلقا
حتى يكون تركا قطعيا لجواز اتيانه من غير ان يجعله جزءا من الكتاب
قال ذكر بلفظ الماضي اما للتفاؤل او لكون التاليف قبل الديباجة
الشيخ الامام اي المقتدى من حيث العلم والعمل وانما سموا شيوخا
لانهم يتخلقون باخلاق الشيوخ يقال العالم ولو كان شابا
العالم العامل صفة ثالثة له انما قدم العالم على العامل لكون العلم سببا
للعمل وما وقع في بعض النسخ تقديم العامل عليه لكون العمل مقصودا
بالذات جمال الدين بالرفع بدل عن الشيخ او عطف بيان له
وهو لقب ابي محمد الذي اسمه عبد الله وهو ابن يوسف وهو
ابن هشام ابن بالرفع صفة جمال الدين ومضاف الى هشام
وجملة نفع الله المسلمين دعائية لم يجب الظاهر ونفي الحقيقة
بان يكون علمه منتفعا به ببركته الظاهر ان الضمير راجع الى ابن هشام

اي بخيره

اي بخيره الكثير وانما مدح نفسه مع ان المدح مذموم من الغير فكيف
من نفسه ليعلم الناظر ابهامه اول الامر انها من مؤلفات الثقات
حتى لا ينظر الى رسالته بنظر الحقارة على ان المراد منه الاخبار عن انعام
الله تعالى عليه لا المدح اقتداء بامر الله تعالى واما بنعمة ربك فحدث
هذه المشار اليه مقدر بمعونة المقام وهي الرسالة وجملة ما في الكتاب
من هذه محكي القول فوائد جمع فائدة وهي ما استفدت من علم او مال
جليلة اي عظيمة في قواعد جمع قاعدة وهي الاساس والمراد هنا
القانون وهو امر كلي منطبق على جميع جزئياته كقولنا كل ما اشتمل
على علم الفاعلية فهو مرفوع الاعراب هو الذي في آخر المعرب
من الحركات او الحروف المعهودة وعند كثير من النحاة هو اختلاف
آخر الكلمة فعلى هذا الوجه يكون الاعراب امرا معقولا وانما سمي
اعرابا لكونه مبينا لمعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة في قولهم
اعرب الرجل عن حجته اذا بينها او لان فيه ازالة فساد الالتباس
من قولهم اعرب اذا زال العرب وهو الفساد وجملة تقتضي
حال من هذه اي تتبع تلك الرسالة متأملها اي من ينظر اليها متأملا
جادة الصواب اي الطريق المعظم الخالي عن الخطاء وتطلعه المستتر
راجع الى الرسالة والبارز الى المتأمل في امد قصير الامد الغاية والقصير
ضد الطويل والمراد ههنا الزمان القليل على نكت جمع نكتة وهي
النقطة استعيرت ههنا للمعاني دقيقة كثيرة التي من الابواب
اي من انواع الاعراب علمتها اي جمعتها والتعبير بلازمه لان كلمة
علم بالنصب اي كمل من طب لمن صب وسميتها سمى من الافعال
التي يتعدى الى الثاني بواسطة الحرف لكن يحذف اتساعا قال
الجوهري سمت فلانا زيدا وسميت بزيد بمعنى فمفعوله الاول

والاولى ان يقال جملة نفع الله حالية لا دعائية ليحصل الانتظام اذ لا يحصل
الانتظام بغير ما قلنا اذ المعنى ان الشيخ نفع الله به قال كذا

قال الا اي تفسير ... من شرح الصفاء لطيف ... اللطيفة الدقيقة ... نفيح الثوب ... وبكون ... العصب ...

الضمير الراجع الى الرسالة والثاني بالاعراب وانما سميت به مع انه
اسم لاختلاف آخر الكلمة اذ ما يوجد في آخر المعرب من الحركة
او الحروف المعهودة على اختلاف القولين للمبالغة ويجوز
ان يكون الوجهان المذكوران اعني في تسمية الاختلاف بالاعراب
وجهالة كائنة عن قواعد الاعراب ومن الله استمد الجار متعلق
استمد والتقديم للتخصيص والاستمداد في اللغة طلب المدد ثم استعير
لمطلق الطلب التوفيق هو استعداد الاقدام على الشيء وقيل جعل
الله افعال عباده موافقا لما يحبه ويرضاه وقيل هو موافقة
تدبير العبد لتقدير الحق وقيل هو الامر المقرب الى السعادة الابدية
والكرامة السرمدية وقيل هو جعل الاسباب موافقا للمسببات
والهداية هي الدلالة الموصلة الى المطلوب على ما ذكره الزمخشري
مستدلا بقوله تعالى انك لا تهدي من احببت وذكر الامام الرازي
في التفسير الكبير هي الدلالة على ما يوصل الى المطلوب وصل اليه
بالفعل او لا واستدل بقوله تعالى واما ثمود فهديناهم والحق انها
مستعملة في كلا المعنيين لكن الاستعمال في معنى الدلالة الموصلة
اكثر الى اقوم الطريق متعلق الى الهداية اي اعدله بمنه متعلق باستمد
اي بانعامه وكرمه وتنحصر بحسب تأليفه وترتيبه في اربعة ابواب
الباب في الاصل مدخل البيت وانما سمي به لكون الدخل في مشموله
بعد المجاورة عن بابه اصله بوب بدليل مجيء جمعه على ابواب
الاول قال في الصحاح الاول نقيض الآخر واصله اوأل على
وزن افعل مهموز الاوسط قلبت الهمزة واوا وادغمت بدليل
على ذلك قولهم هذا اول منك والجمع الاوائل والاوالي على القلب
وقال قوم اصله وول على فوعل فقلبت الواو الاولى همزة

واما

واما لم يجمع على اواول لاستثقالهم اجتماع الواوين بينهما الف
الجمع وهو اذا جعلته صفة لم تصرفه تقول لقيته عاما اول واذا
لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا وتقول في المؤنث
هي الاولى والجمع الاول مثل اخرى واخر وكذلك بجماعة الرجال
من حيث التأنيث وقال الشاعر عود على عود لاقوام اول
في معرفة الجملة واحكامها وفيه اي في هذا الباب اربع مسائل
جمع مسئلة هي في الاصل مصدر سأل كالسؤال الا انها
مصدر ميمي ثم نقلا اصطلاحا الى القضية على كلام مخصوص ومعناهما
لغة الاستخبار عن مجهول تقول سألني فلان عن كذا اي استخبرني
عنه وسألته عن كذا اي استخبرته وقد يقال الى ان على للاستعطاء
كما قال الله تعالى يسئلون الناس الحافا ويمكن ان يعبر عن هذا
المعنى بانه الطلب ممن هو اعلى ولذا قال الامام البيضاوي ومنها
وجه بالنقل ومعناهما اصطلاحا فهذا القول من حيث يسأل عنه
وقد عرف اصحاب الميزان المسئلة بانها المطلوب الذي يبرهن
عليه في العلم والتعريف المأخوذ من كلام الاصوليين انها ما تضمن
بيان حال من احوال موضوع العلم وهي لهذين التعريفين اخص
من السؤال كذا ذكر في عنوان العلوم وانما قدم هذا الباب لان
المراد من هذه الرسالة بيان الاعراب وهو لا يوجد الا في الكلام
فلذلك قدم احوال الجملة فقال المسئلة الاولى في شرحها
اي في شرح الجملة اعلم ذكر اعلم تنبيه على ان ما بعده مما يجب الاصغاء
كما في قوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله ان اللفظ المفيد يسمى كلاما
وجملة اعلم ان النحاة ا المفيد بالاشتراك على ما يقابل المهمل حتى
ان كل لفظ موضوع مفيد مفردا كان او مركبا وعلى ما يصح السكوت

عليه وعلى ما يفيد فائدة جديدة وفسروا صحة السكوت بان الكلام
لا يستتبع لفظا آخر انتظار المحكوم عليه او به فمن ذهب الى ترادف
الجملة والكلام وهو صاحب المفصل وصاحب اللباب وابن الحاجب
لم يفرق بين صحة السكوت وحسن السكوت ومن ذهب الى عموم الجملة وهو
ساير النحاة يفرق بين صحة السكوت وحسن السكوت بان يقال المراد
بصحة السكوت كون الكلام متضمنا الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا
لذاته اولا والمراد بحسن السكوت كون الكلام متضمنا للاسناد وكان
مقصودا لذاته فعلى هذا لفظ المفيد اذا كان مفسرا بصحة السكوت
يكون تعريفا للكلام فلذلك قال ابن هشام ونعني بالمفيد سواء كان
لذلك المفيد فائدة جديدة اولا فيندرج تحت تعريف الكلام مثل
السماء فوقنا هذا عند كثير من النحاة واما عند سيبويه وهو مختار ارباب
المعاني فالمفيد مفسر بما يفيد فائدة جديدة فمثل هذا المثال لا يكون
كلاما ما يحسن السكوت عليه اي يحسن سكوت المخاطب عليه بحيث لا يحتاج
الى لفظ آخر يفيد فائدة تامة فيندفع كلام بعض الفضلاء بان المراد
بالسكوت سكوت المتكلم دون سكوت المخاطب لان المخاطب قد يتوقف
الى لفظ آخر في بعض الكلام التام وان الجملة اعم من الكلام فكل كلام
جملة ولا ينعكس اي ليس كل جملة كلاما الا ترى ان نحو قام زيد من قولك
ان قام زيد قام عمرو يسمى جملة ولا يسمى كلاما لانه لا يحسن السكوت
عليه كما عرفت ان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا
لذاته فالجملة الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة ونحو
ذلك جملة وليس بكلام لان اسنادها لم يكن مقصودا لذاته والجملة ما تضمن
الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته اولا فالمصدر واسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل ليس كلاما ولا جملة لان اسنادها

ليس

ليس باسناد اصلي لانها شبيهة بالجار غير الضمير لعدم التغيير في التكلم و
الغيبة والخطاب مثلا تقول انا ضارب وهو ضارب كما تقول
هو رجل وانا رجل وانت رجل فلذلك كان اسنادها عارضيا
لا اصليا ثم الجملة على الاطلاق من ملاحظة مادة الوفاق
تسمى اسمية ان بدات باسم صريح قدم الاسمية لبساطة الاسم
وتركب الفعل كما فعله بعض النحاة اولا احترازا من الفصل بين القسمين
بدفع سؤال مقدر وهو قوله لان التقدير لم وان كان حق الفعل
التقديم لاصالته في الاسناد كزيد قائم يجوز رفع زيد على سبيل
الحكاية وجره بالكاف لكن الاول هو الافصح وان زيدا قائم
وما زيد قائما اي ليس زيد قائما ولما كان ابتداء بعض الجملة
الاسمية بالحروف مع انها اسمية اورد امثلة لبيان عدم
التفاوت في الجملة التي بديت بالحرف سواء كان ذلك
الحرف عاملا اولا لان المراد بالابتداء الابتداء الذي له
مدخل في الاسناد وفعلية بالنصب عطف على اسمية ان بدئت
بفعل هذا حصر حقيقي ان كان مذهبه كمذهب ابن الحاجب
وهو ان الجملة اما اسمية او فعلية فقط والشرطية تدخل
في الفعلية وكذا الظرفية عند اكثر البصرية وهم الذين قدروا
الفعل في الظروف وادعائي ان كان المذهب كمذهب
الزمخشري وهو ان الجملة اربع تنبيها على انهما اصلان بالنسبة
الى غيرهما لكن الاول اولى لدلالة السباق عليه كقام زيد اعلم
ان المصنف لم يذكر مثالا من مثل اقائم الزيدان وهيهات
ان مرو شتان ما بينهما لا للاسمية ولا للفعلية لوجود الاحتمالين
في كونها اسمية وفعلية فانها جملة اسمية عند الجمهور وجملة فعلية

عند صاحب اللباب وهو صاحب العقد لان الجملة الفعلية
ما لا يكون المسند فيه مفرغا عن المسند اليه لا لفظا ولا تقديرا و
لم يتقدم مسند المسند ظرف او ما جرى مجراه سواء كان المسند فعلا
او شبهها او اسم فعل وهل قام زيد بسبق وجه كونها في الجملة
الفعلية وزيدا ضربته ويا عبد الله ولما كان في هذين المثالين
نوع توهم لم يندفع بمجرد ايراد المثال دفعه بقوله لان التقدير
ضربت زيدا ضربته لان العامل مضمر على شريطة التفسير فيكون
مبتدأة بالفعل على ذلك التقدير وادعو عبد الله لعل وجه
تغيير المصنف عن التقدير بادعو عبد الله عاريا عن حرف النداء
اختيار مذهب المبرد وهو ان حرف النداء سد مسد الفعل
والفاعل مقدر فاذا عبر بيا ادعو يلزم ذكر النائب والمنوب
معا مع مذهبه يكون احد جزئي الجملة هو حرف النداء والاخر الفاعل
المقدر واما سيبويه فالجملة هو الفعل المقدر بين حرف النداء
والمنادى وهو ادعو فيكون اصل يا عبد الله يا ادعو عبد الله
فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء
عليه وافادته فائدته فيكون جزء الجملة هو الفعل والفاعل المقدرين
وقال ابو علي الفارسي ان حرف النداء اسم فعل فيكون احد
جزئي الجملة حرف النداء والاخر الضمير المستتر فيه فعلى مذهبه
كونها من الجملة الفعلية على رأي صاحب اللباب ولما فرغ
من بيان الجملة وبعض احكامها شرع في بيان التسمية بالكبرى
والصغرى فقال واذا قيل زيد ابوه غلامه منطلق فزيد مبتدأ اول و
ابوه مبتدأ ثان وغلامه مبتدأ ثالث ومنطلق خبر الثالث
والثالث وخبره بالرفع معطوف على الثالث ويجوز النصب

على

على ان يكون الواو بمعنى مع خبر الثاني وهو ابوه والثاني
وخبره اعرابه كاعراب سابقه خبر الاول وهو زيد وسمي
المجموع جملة كبرى لكونها اصلا ومشتملا على الكثير والكبرى
تأنيث الاكبر وافعل التفضيل المجرد عن حرف التعريف والاضافة
اذا جرد عن معنى التفضيل جاز جمعه واذا جاز جمعه جاز تأنيثه
وغلامه منطلق جملة صغرى لكونها قليلة وتابعة للجملة المتقدمة
وابوه غلامه منطلق جملة كبرى بالنسبة الى غلامه منطلق وصغرى
بالنسبة الى زيد اي الى زيد ابوه غلامه منطلق فيكون هذه جملة
ذات وجهين وقد يقال ايضا جملة وسطى وهذا الاصطلاح
غير اصطلاح المنطقيين في اطلاق الصغرى والكبرى لانهم اعتبروا
الاعمية والاخصية بخلاف النحويين فانهم اعتبروا الاصلية
والتابعية ومثله اي مثل زيد ابوه غلامه منطلق في انه مبتدأ
وخبره لكنا هو الله ربي اذ الاصل لكن انا هو الله ربي فالقيت
حركة الهمزة على النون وقيل حذفت حذفا فتلاقت النونان
فادغمت فانا مبتدأ وهو مبتدأ والله مبتدأ ثالث
وربي خبر المبتدأ الثالث والعائد فيه الياء والثالث مع خبره
خبر الثاني والثاني خبر الاول على منوال زيد ابوه غلامه
منطلق ويجوز ان يكون مبتدأ ثانيا والله بدلا منه وربي
خبر هو وهو مع خبره خبر انا وانما قال اذ الاصل لكن انا لوجوه
الاول ان يكون لكن بغير الواو ولانها لو كانت مشددة تكون
من الحروف المشبهة بالفعل فالوجه فيها ذكر الواو ولانها لو كانت
مخففة تكون من حروف العطف ولا يجوز اعمالها الا عند
الاخفش ويونس ولا شاهد لهما كذا في شرح اللب فالوجه فيها

ترك الواو وان كان الوجهان جائزان والف في اكثر القراء جوزوا اثبات
الالف في الوقف وابن عامر ويعقوب اثبتا في الوصل ايضا ولو كان
مشددة في الاصل لما جاز اثباتها والوجه الثالث ما ذكره المصنف
وهو قوله والا لقيل لكنه لان الضمير المرفوع لا يقع بعد لكن وليستقيم
تقدير الثاني ليكون اسم لكن وقوله هو الله ربي خبره لان حذف
خبر الثاني منصوبا ضعيف لا يمتنع ان المخففة المفتوحة فان حذف
فيها لازم على ما صرحوا في كتبهم فقوله الا ليست للاستثناء بل مركب
من ان ولا فيكون معناه وان لم يكن اصله لكن انا لقيل لكنه لكون
اكثر استعمالها بالواو وحرف الاستثناء لا تستعمل بالواو الا
ان يكون الاستثناء مكررا نحو جاءني القوم الا زيدا والا عمرا وقد
يستعمل بدون الواو كما في قوله تعالى الا تفعلوه اي ان لا تفعلوه
فعلم انها يفرق بين الاستثناء بقرينة المقام فاحفظ فانه جدير
المسئلة الثانية في الجملة التي لها محل من الاعراب اي لو وقع
في موضعها مفرد نظر فيه الاعراب على ما تقتضيه العامل وانما
قدم المسئلة الثانية لانها هي الاصل بالنسبة الى غيرها كما ان المسئلة
الاولى اصل بالنسبة الى الجميع والمراد من الجملة ههنا هي التي
لا يصدق عليها الكلام لان الاحوال الآتية عارضة لها احدها
مبتدأ مضاف الى الضمير الواقعة بالرفع واللام بمعنى التي الضمير
المستتر فيها راجع الى اللام خبرا مفعول للواقعة لان وقع يتعدى
بنفسه كقولك وقعت الكسوف وقد يستعمل بالاداة كقولك
وقعت في كذا ومن كذا كذا ذكره الجوهري ومن موضعها مبتدأ او محلها
وانما فسرنا بذلك لان الجملة من حيث هي جملة مبنية وهي
مخصوص بالاعراب المحلي بخلاف الاعراب اللفظي والتقديري

فانها

فانهما مخصوصان بالمعرب رفع خبره في بابي اصله يا بنين
سقطت النون بالاضافة المبتداء وان في محل الجر بالعطف
على المبتداء والمراد من باب ان الحروف المشبهة بالفعل وما يكون
مشابها لها في العمل فخبر لا التي لنفي الجنس داخل فيه نحو لا رجل
في الدار ففي الدار جملة ظرفية في محل الرفع على انه خبر لا نحو زيد قام
ابوه مثال لكون الجملة خبرا للمبتداء وان زيدا ابوه قائم مثال
لكونها خبرا لان ونصب عطف على رفع يعني الخبر مرفوع في
بابي المبتداء وان ومنصوب في بابي كان اي في الافعال الناقصة
والمشابهة لها في العمل فيدخل خبر ما ولا التي بمعنى ليس اذا كانت
وكاد نحو وما كانوا يظلمون كان فعل من الافعال الناقصة اسمه
الضمير المستتر المرفوع المتصل ويظلمون فعل مضارع وفاعله
الواو والفعل مع فاعله جملة فعلية خبر كان اعلم ان كان
عند ابن الحاجب على ثلثة انواع ناقصة كما في قوله تعالى كيف
نكلم من كان في المهد صبيا على ما اختاره الزمخشري وتامة بمعنى ثبت
او وقع كما في المثال المذكور على ما اختاره صاحب العقود وزائدة
غير مفيدة لشيء الا محض التأكيد كما في المثال المذكور ايضا على ما اختاره
البعض والناقصة ثلث احدها لتقرير المبتداء على الخبر بالزمان
الماضي اما دائما الى زمان النطق من تعرض الانقطاع نحو كان
الله سميعا بصيرا او منقطعا فلا بد من قرينة مقالية كقوله تعالى
اذ كنتم اعداء فالف بين قلوبكم او حالية كقول الفقير كان اهل
وثانيها بمعنى صار كقول الشاعر قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها
وثالثها ان يكون ضمير الشأن كقوله تعالى لمن كان له قلب وهذا
المثال يصلح ان يكون مثالا للكل كما نص صاحب اللب وعلامة الزمخشري

عدها فيها ضمير الشأن قسما مستقلا وان كانت داخلة في اقسام الناقصة
تنبيها الى انها تختص باحكام لا يشاركها فيها بقية اقسام الناقصة و
منها ان اسمها لا يكون الا ضميرا ومنها انه لا يكون الا للحديث ومنها
انه لا يكون الا مبهما ومنها انه لا يكون خبرها الا جملة ومنها انه
لا يكون فيه ضمير يعود الى اسمها وصاحب اللب عد كونها بمعنى صار
قسما مستقلا وان كانت داخلة في الناقصة للمخالفة بينهما في
المعنى وعلى كلا القولين تتصرف كان على اربعة اوجه وما كادوا
يفعلون اعرابها كاعراب سابقتها وكاد من الافعال المتقاربة
وضع لدنو الخبر حصولا فاذا دخل عليه النفي قيل معناه للاثبات
مطلقا وقيل ماضيا والصحيح انه كسائر الافعال في افادة ادوات
النفي مضمونها اعلم ان عسى ناقصة عند اكثر البصريين نحو عسى زيد
ان يخرج فالمضارع المصدر بان في محل النصب على الخبرية اي عسى
زيد الخروج فعلى مذهبهم يلزم تقدير المضاف اما في جانب الاسم
نحو عسى حال زيد الخروج واما في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج
لوجوب صدق الخبر على الاسم وتامة عند الكوفيين وبعض البصريين
فعند ذلك البعض المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم
صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان اصل عسى
ان يخرج اي زيد ان يخرج قارب زيد الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع ٤
مع ان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول
الذي كان في صورة الخبر فانتصب شبه المفعول واما على مذهب الكوفيين
المضارع مع ان بدل الاشتمال من زيد لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي
ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفوس قال الشارح
الرضي وهذا هو الاقرب عندي فعلى هذين المذهبين اطلاق باب كاد

يكون

يكون على سبيل التغليب الثانية والثالثة الواقعة حالا او الواقعة
مفعولا وجه تغيير الاسلوب الى الرابع والآتي اما اشارة الى ان ذكر
الحال في المتن قليل او الى كون الحال والمفعول من باب واحد و
محلهما اي محل الحال والمفعول قوله ومحلهما مبتدا وخبره النصب
فالحالية نحو جاؤا آباءهم عشاء يبكون اي متباكين وهو حال من
ضمير جاؤا وهو الواو فالحالية مبتدا ونحو مرفوع لفظا لكونه خبرها
ويجوز نصبه اما لكونه مبنيا لاضافته الى الجملة او بتقدير الفعل
وهو امثل نحو جاؤا فح يكون خبر المبتدا جملة فعلية والمفعولية
بالرفع عطف على الحالية تقع في ثلثة مواضع والجملة الفعلية
في محل الرفع عطفا على الجملة الفعلية المقدرة وهي امثل وان
جاز عطف الجملة على الجملة من غير اعتبار الطرفين والتزييف
مال في بعض نسخها الى الوجه الاول فالياء في فالحالية و
المفعولية للمصدرية اي كون النفي حالا ومفعولا لا للنسبة والمبالغة
لان ياء النسبة مع تاء التأنيث اذا لحقت في آخر الكلمة
افادت معنى المصدر كذا في شرح اللباب في مباحث الحروف
المشبهة بالفعل محكية بالقول منصوب اما على البدلية عن الجار
والمجرور معا على قول بعض النحاة وهو ان معمول الفعل مجموع الجار
والمجرور في اللغو او عن المجرور فقط حملا على محله على قول بعض
النحاة وهو ان معمول الفعل في اللغو هو المجرور فقط كما حقق
في الباب الثاني في المسئلة الثالثة فعلى هذا يكون مفعولا
ليقع واما بفعل مقدر وهو اعني او اريد ويجوز رفعه على انه
خبر مبتدا محذوف وجره على انه بدل من المجرور فقط حملا
على اللفظ وان لم يحتمل رسم الخط في قوله ومعلقا نحو يجوز رفعه

على انه خبر مبتداء محذوف وهو مثال وبنصبه على الوجهين اللذين ذكرناهما
قبل قال انى عبد الله ان حرف من حروف المشبهة اسمها ياء المتكلم
وخبرها عبد الله وجملة انى عبد الله محكية قال ابن الحاجب في الامالي
ان القول يحكى هذه الجملة في موضع نصب بالاتفاق الا انها مفعول
مطلق او مفعول به انتهى فمذهب الجمهور هو الثاني والمحققين هو
الاول ذكره شارح اللب في آخر بحث افعال المتعدي وثانية
عطف على قوله محكية واعرابها كاعراب سابقها للمفعول الاول
في باب ظن وانما قيده بكونه ثانية لان باب ظن من دواخل المبتدء
والخبر والجملة لا تكون الا خبرا نحو ظننت زيدا يقراء فان يقراء جملة
فعلية مع فاعله مفعول ثان لظننت اعلم ان الفعل المتعدي الى المفعولين
على ضربين قسم يصح حمل مفعول الثاني على الاول وقسم لا يصح و
الثاني اما ان يتعدى الى المفعولين بنفسه نحو كسوت زيدا جبة
او بالهمزة نحو اعطيت زيدا درهما فان في هذين المثالين لا يجوز
ان يقال زيد جبة وزيد درهم وجعلوا من هذا الباب ما يتعدى الى
الثاني بواسطة الحرف ثم حذف اتساعا مثل اختار واستغفر
وسمى وكنى الاول يتعدى بمن والثاني بعن او باللام الرابع بالباء ثم الاصل
تقديم ما هو الفاعل في المعنى والمتعدي اليه الفعل بنفسه ومن ثمه لم يجز اعطيت
صاحبه الدرهم واخترت احدهم القوم للاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى
ويجوز الاقتصار ههنا سواء كان ذلك الاقتصار على المفعولين
معا او على احدهما والقسم الاول يسمى افعال القلوب ويصح حمل
مفعوله الثاني على الاول الا بعد هو كما يقال علمت زيدا فاضلا زيد
فاضل او كان بمنزلته كما يقال في علمت ابا يوسف ابا حنيفة ابو يوسف
ابو حنيفة ولا يجوز الاقتصار على احد مفعوليه على الاشهر مع انه في

الاصل

في الاصل مبتداء وخبر وحذفهما جائز في السعة لان مفعوليه معا بمنزلة
اسم واحد مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما
كان حذف بعض اجزاء الكلمة الا فيهما وقع في مفعوله لان المفتوحة
بما بعدها خفيفة او ثقيلة فانه واجب الاقتصار عند الاخفش
حيث قال ان المفتوحة مع معمولها هو المفعول الاول فيقدر المفعول
الثاني واما عند سيبويه سد مسد مفعوليها فلا يكون اقتصارا
وان جاز ان تسكت منهما جميعا كقوله من يسمع يخل وهي سبعة
افعال وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن
وزعمت وهي تارة تكون للظن وتكون تارة للعلم وعلمت ورايت
ووجدت وهذه الثلثة للعلم وقد يتعدى منها فعلان بادخال
الهمزة الى مفاعيل ثلثة وهما علمت ورايت دون اخواتهما الا
عند الاخفش فان جميعها يتعدى الى الثالث بالهمزة عنده
وقد تضمن بعض الافعال بمعنى اعلمت فيتعدى تعديته وهو خبرت
وخبرت وحدثت وانبات ونبات فان هذه الافعال
عند سيبويه متعد الى واحد بنفسه والى الثاني بواسطة حرف
الجر ثم حذفت اتساعا الا انهما لما كانوا مشتملا على معنى الاعلام
تضمنوا معناه فتعدوا تعديته وهذه الالفاظ المتعدية الى ثلثة
مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار
عليه كقولك اعلمت عمروا الاستغناء عنه كقولك اعلمت زيدا
منطلقا والثاني والثالث من مفعوليها كمفعول علمت في وجوب
ذكر احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا والمفعول الثالث لهذه
الافعال يقع جملة كما في المفعول الثاني للمتعدي الى المفعولين فلذلك
قال المصنف وثالثة للمفعول الثاني في باب اعلمت وفيها تضمين

معناه وتعدى لعدميته نحو اعلمت زيدا عمرا ابوه قايم فجملة ابوه قايم
فى محل النصب على انها مفعول ثالث كذلك الفعل او معلق عنها
اى غير الجملة العامل هذا قسم ثالث فى اقسام الجملة التى تقع فى محل
النصب على كونها مفعولا ولما ورد على المصنف بان يقال لم
يقل الاول والثانى والثالث كما قاله فى مثاله لان ترك الترتيب
المذكور اما مبنى على الظهور او للتفنن فى العادة لكونه نوعا من البلاغة
على ان تعيين الطريق خارج عن قانون البحث ومعنى التعليق
والالغاء ابطال العمل ولكن الفرق بينهما من مهمات هذا الفن
فالالغاء هو ترك العمل لفظا ومعنى لغير مانع والتعليق ترك العمل
لفظا لا معنى لمانع فالالغاء جايز والتعليق واجب والمعلق عامل
فى المحل بخلاف الملغى واعلم ايضا ان افعال القلوب تختص
بالالغاء واما التعليق فيجوز فى الافعال التى تشبه افعال الشك
واليقين فى كونها غير محققة الواقع نحو عرف وعلم بمعنى عرف
ونظر وتفكر وغير ذلك فى الافعال التى لزم معنى العلم لمفهومها
وما عدا ذلك فى الافعال لا تعلق عن العمل الا عند يونس فان
التعليق فى جميع الافعال جايز عنده والكسائى كيونس فى الواقع
وكان الجمهور فى المتنظر فالمعلق اما ان يطلب مفعولا واحدا نحو عرفت
هل زيد فى الدار فالجملة فى موضع مفعول واحد او اثنين فيكون
تلك الجملة فى مقام المفعولين نحو علمت لزيد فى الدار او اكثر فتقدم
تلك الجملة فى المقام الثانى والثالث نحو اعلمتك ما زيد فى الدار
نحو قوله تعالى لنعلم اى الحزبين احصى فلينظر ايها ازكى طعاما تعلق
عمل الفعلين فى الايتين لان حرف الابتداء وحرف النفى والاستفهام
اذا دخلت على معمول افعال القلوب وما اشبهها تعلق العمل فيها

لانك

لانك لو اعملتها لجعلت ما بعد حرف النفى والاستفهام معمولا لما قبله
فى حين غيران يكون لها صدر الكلام واى الاستفهام فى الايتين فيكون
معربا البتة وهو اسم من الاسماء اللازمة للاضافة فاذا اضيف
الى النكرة اضيف الى الاثنين والجماعة واذا اضيف الى المعرفة
اضيف الى الاثنين فصاعدا وعن العلامة الزمخشرى انه يجوز اضافته
الى الواحد المعرفة نص عليه بعض شراح المفصل ولكن عند الاضافة
الى الواحد سواء كان ذلك الواحد معرفة او نكرة لا يكون الا ما
بمعنى الجميع فعند الاضافة الى المعرفة معرفة عند عامة النحاة
وان كانت نكرة معنى خلافا لصاحب التخمير فان عنده يكون
نكرة ولو بعد الاضافة الى المعرفة فاى فى الموضعين مبتدا على المذ
اما بالتعريف والتخصيص بالاضافة الى الحزبين او الى الهاد
احصى واذكى خبره والجملة قائمة مقام المفعولين فى لنعلم ومقام
مفعول واحد فى فلينظر وسيجى فى بحث اى تفصيل منيع ان شاء الله تعالى
والرابع المضاف اليها اى الى الجملة ومحلها اى محل تلك الجملة
الجر وهذا الانجرار بنفس المضاف عند سيبويه وباللام عند الزجاج
وباللام او بمن عند قوم وبالاضافة عند بعض نحو هذا يوم ينفع
الصادقين صدقهم هذا مبتدا ويوم بالرفع خبره مضاف الجملة
الفعلية وهى ينفع مع فاعله والجملة مجرورة المحل على انها مضاف
اليها اليوم هذا على راى المصنف وقيل ان يوم مضاف الى الفعل فقط
وان كان من حق الفعل ان لا يضاف اليه لما به من ابهام المفرد
لا يتخصص فى نفسه فكيف يتخصص جزء الا انهم تركوا القياس واستحسنوا
فى اضافة الزمان الى الفعل لان الفعل يدل على الزمان والحدث فصار
الزمان بعض الفعل واضافة بعض الشى الى ذلك الشى جايز لا يعاب

الاضافة من خواص الاسم فكيف يكون مضافا اليه لانا نقول المراد
من الاضافة كون الشيء مضافا فكونه مضافا اليه لا يكون من خواص
الاسم لان الفعل والجملة قد تقعان مضافا اليه ذكره شارح الكافية
وقد يجاب كون الفعل مضافا اليه بتاويل المصدر وكذا الجملة
ولا يلزم من هذا كون يوم مبنيا على الفتح في محل الرفع اما على تقدير
كونه مضافا الى الجملة لان يوم اسم متمكن للاعراب والاضافة
الى المبني لا توجب البناء لان المضاف يكتسي من المضاف اليه
التعريف والتخصيص وهذا مشهور ويكتسي ايضا البناء والاعراب
والتذكير والتانيث لا على سبيل الوجوب بل على سبيل الجواز واما
على تقدير كونه مضافا للفعل لان المضاف الى الفعل لا يكون مبنيا
عند البصريين اذا كان الفعل معربا ويجوز نصب يوم في محل
الرفع بجواز كونه مبنيا بالاضافة الى الجملة او الى الفعل على مذهب
الكوفيين لان المضاف الى الفعل يكون مبنيا عنده سواء كان
ذلك الفعل معربا او مبنيا واعلم ان الظاهر ان اضافة اسم
الزمان الى الجملة المختصة تفيد التعريف وفي البسيط قد يقال
لا تفيد لان الجملة نكرة كذا في شرح الالفية يوم هم بارزون
يوم بدل من يوم التلاق وهم مبتدأ وبارزون خبره والجملة في
محل الجر لكونها مضافا اليها ليوم ويجوز ان يكون يوم مبتدأ
مضافا الى هم وبارزون خبره والمبتدأ ورد مثل هذا ايذانا
بان ظروف الزمان تضاف الى الجملة سواء كانت اسمية
او فعلية هذا اذا كانت بمعنى اذ فتضاف الى الجملة الفعلية
فقط نص عليه ابو طالب المكي في معربه للقرآن العظيم وكذا كل جملة
اي كل فرد من افراد الجملة فان كل اذا اضيف الى النكرة فهو لعموم الافراد

واذا

واذا اضيف الى المعرفة فلعموم اجزائها كذا قال ارباب الاصول
وقعت بعد اذ واذا وهما من ظروف الزمان مضافتان
ابدا الا ان اذ تضاف الى كلتي الجملتين واذا لا تضاف
الا الى الفعلية نحو جئتك اذ زيد قائم واذ قام زيد واذا قام
زيد فهذه الجمل في موضع الجر لكونها مضافا اليها لاذ واذا وحيث
وهي ظرف من الظروف المبنية للمكان وقال الاخفش قد تستعمل
للزمان وظروف المكان لا تضاف الى الجملة الا حيث في الاكثر
سواء كانت اسمية او فعلية نحو اجلس حيث جلس زيد وحيث
زيد جالس فالجملتان في محل الجر على انها مضاف اليها لحيث
وقد تضاف الى المفرد كما في قوله اما ترى حيث سهيل طالعا وعند
اضافتها الى المفرد يعربها بعض النحاة لزوال البناء عليه
وهي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤها على البناء لشذوذ
الاضافة الى المفرد اعلم ان حيث يجوز في آخرها الحركات
الثلث لكن الكسر حكاية الكسائي ويجوز ان تقول حوث بالضم
والفتح ولما الوجودية اي الحقيقية مثل لما جئتني اكرمك
عند من قال باسميتها وهو ابو علي الفارسي واما كلام سيبويه
فيحتمل فانه قال لما لوقوع الامر لغيره وانما تكون مثل لو فشبهها
بلو ولو حرف فقال ابن خروف ان لما حرف وحمل كلام
سيبويه على انها للشرط في الماضي كلو ولذا لا يقع بعدها الا
الفعل الماضي الا ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني ولما
لثبوت الثاني لثبوت الاول قال الفاضل التفتازاني في
ان هذا المحل توهم منه والوجه ان لما ظرف بمعنى اذ استعمل
استعمال الشرط يليها فعل الشرط لفظا ومعنى وهي الجملة التي

وقعت بعد اذ واذا وحيث ولما الحينية في موضع خفض مضافات
النحويين كذا في الجرهي باضافتهن اليها اي باضافة المذكورات
الى الجملة والخامسة الواقعة جوابا لشرط جازم ومحلها اي محل الجملة
الواقعة جوابا لشرط جازم الجزم اختلف النحاة في جازم جواب
الشرط قال بعضهم هو اداة الشرط قيل هو مذهب المحققين من البصريين
وعزاه السيرافي الى سيبويه وذهب الاخفش الى ان الجزم بفعل
الشرط واختاره صاحب التسهيل وقيل بالاداة والفعل معا وهو
مذهب الكوفيين ونسب هذا القول ايضا الى سيبويه والخليل اذا
كانت مقرونة بالفاء او باذا الفجائية يقال فجاءه الامر مفاجاة
وفجاء بكسر الفاء وكذلك فجئه الامر بكسر العين وفجاء الامر بفتح
الفاء والعين وفجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به
وانما قال اذا كانت مقرونة بالفاء او باذا المفاجاة لان الجملة
اذا لم تقترن بالفاء او باذا المفاجاة لا يكون لها محل من الاعراب
ستقف في بابه ان شاء الله تعالى فالاولى اي الجملة المقرونة بالفاء نحو
من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم من اسم شرط ويضلل فعل شرط
والله فاعله والفاء في فلا هادي له داخل على جواب الشرط ولا النافية للجنس
اسمها منصوب لفظا وهو هادي وخبرها مرفوع محلا وهو له فاسم لا مع خبرها
جملة اسمية في محل الجزم ولهذا اي ولاجل كون الجملة المقرونة في محل الجزم
قرئ بالجزم يذرهم عطفا على محل الجملة فيكون تقدير الكلام من يضلل الله
لا يهديه احد غيره ويذرهم هذا تنصيص على كون جملة فلا هادي له في محل الجزم
وحاصله انها لو لم تكن جملة فلا هادي له في محل الجزم في معطوفها عطفا على
محلها لكن كونه دليلا مبني على رأي من ذهب الى الجزم يذر او على رأي
من ذهب الى سكونه لتوالي الحركات كما قيل فلا يكون دليلا وقرئ

برفع

برفع يذر على الاستيناف الثانية اي الجملة المقرونة باذا الفجائية
نحو ان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون ان حرف
شرط وتصب فعل شرط وهم مفعول ذلك الفعل وسيئة فاعله و
الباء في بما متعلق بفعل الشرط واذا التي للمفاجاة بمنزلة الفاء
تدخل على الجملة الاسمية غالبا وقد تقع مع الفعلية نص عليه بعض
شراح الكافية في باب التحذير وانما قلنا بمنزلة الفاء لانها اذا كانت
للمفاجاة لا يبتدا بها كما لا يبتدا بالفاء بخلاف اذا الشرطية
فانها يبتدا بها فاثبت الفاء فوقعت موقعها وصارت جوابا
للشرط وقد يدخل عليها الفاء عند دخولها على جواب الشرط فتكون
للتاكيد وهم مبتدا ويقنطون خبره والجملة الشرطية جزاء الشرط
فالمعنى وان تصبهم سيئة اي شدة بما قدمت ايديهم لشؤم معاصيهم
اذا يقنطون اي فاجاوا القنوط من رحمته ولما فهم من قول المصنف رحمه الله
المفهوم ان الجملة اذا لم تقترن بالفاء لا يكون لها محل فلزم ان
يكون محل الجزم هو الفعل وحده لاقتضاء العامل فوقع التردد في
ذهن السامع فكانه قال هذا اذا كان الفعل معربا بالجزم فظاهر
واما اذا كان الجزاء ماضيا فاين محل الجزم فازال ذلك التردد بقوله
فاما الذي للتفصيل والاستيناف نحو ان قام اخوك قام عمرو
فمحل الجزم محكوم به للفعل وحده وهو قام لا للجملة باسرها اي بمجموعها
لان اداة الشرط انما تعمل في الشيئين فلما عملت في محل الفعلين لم يبق لها
تسلط على محل الجملة وكذلك القول في فعل الشرط اي محل الجزم
محكوم به لفعل الشرط وحده لا للجملة الشرطية باسرها ولهذا اي لهذا
تنصيص لما بعده من محل الجزم هو الفعل وحده لا للجملة باسرها ويكون
فعل الشرط وحده في محل الجزم تقول اذا عطفت عليه مضارعا

اعلم ان الفعل المتصرف اذا كان ماضيا لفظا كما في المثال بحرف
المذكور ومع نحو اسلمت تسلم وقد قصد به الاستقبال بحرف
الشرط كان محل الجزم وصح الفعل لانتفاء عليه واما اذا كان ماضيا
صحيحا بان استقبال بان غير قابل بان يقع عن محل الجزم لرفعه
الجملة فلا بد من وقوع عليه مسه

واعملت الاول كما هو مذهب الكوفيين نحو ان قام ويقعد اخوك قام زيد
وبجزم المعطوف قبل ان تكمل الجملة واما قال اعملت الاول لانه لو
اعملت الثاني كما هو مذهب البصريين لاضمرت الفاعل في الاول فيكون
معطوفا على الجملة بدون استكمالها فلا يثبت كون فعل الشرط في محل
الجزم وحده لجواز كون جزم المعطوف بعطفه على الجملة التي في محل
الجزم والسادسة التابعة لمفرد وقيد به لان الجملة لا تكون منعوتا
كالجملة المنعوت بها صفة جرت على غير من هي له فالباء متعلق
بالمنعوت يعني كالجملة التي ينعت المفرد بها ويجوز ان يكون
المنعوت صفة لمفرد على مذهب من جوز الفصل بين الصفة والموصوف
ومحلها اي محل الجملة الواقعة صفة بحسب منعوتها اي موصوفها النعت
والوصف واحد وان فرق البعض بينهما بان النعت يستعمل فيما كان
بمدح وذم والوصف اعم لان كلام المحققين يفصح عن عدم الفرق
بحسب القدر وهو بفتح السين سواء اضيف الى شيء او استعمل بحرف
الجر وربما يسكن في ضرورة الشعر واما حسب بمعنى كفاك فبسكون آخره
وهي الجملة المنعوت بها في موضع رفع في نحو من قبل ان يأتي يوم
لا بيع فيه من متعلق برزقنا وقبل مجرور بمن ومضاف الى ان يأتي
ويوم فاعله ولا لنفي الجنس وبيع مرفوع اسمه لان لا اذا كان مكررا
كما في الآية جاز الرفع لانه مقدر جوابا لسؤال تخيل ان يكون مطابقا
وان كان فيه مخالفة قياسه وقرأ ابن كثير ويعقوب وابو عمرو
بالفتح على الاصل وفيه خبره وجملة لا بيع فيه جملة اسمية مرفوعة المحل
على انها صفة ليوم ونصب بالجر عطف على رفع واتقوا يوما ترجعون في نحو
فيه اتقوا فعل مع الفاعل وهو الواو ويوما منصوب اما على المفعولية
كما هو رأي ابي علي في قوله تعالى فكيف تتقون ان كفرتم يوما واما على الظرفية

فتكون

فتكون مفعولا به تقديره واتقوا عذاب اليوم يوما وترجعون فيه
جملة فعلية في محل النصب على انها صفة يوما وقرئ بالياء على طريق
الالتفات وقرئ بالبناء للفاعل على ان الاول يكون رجع متعديا
وجر بالجر عطف اما على نصب او رفع على اختلاف المعمولين
فان النحاة اختلفوا في معطوفات متعددة ان الجميع معطوف
على الاول او كل واحد يعطف على ما قبله في نحو ليوم لا ريب فيه
لا لنفي الجنس وريب اسمه وفيه خبره والجملة الاسمية مجرورة المحل
لكونها صفة ليوم السابعة التابعة لجملة لها محل من الاعراب نحو زيد
قام ابوه وقعد اخوه فجملة قام ابوه في موضع رفع لانها خبر لزيد المبتدأ
وهو زيد وكذلك رفع ما سبق في وقوعها موقع رفع جملة قعد اخوه
لانها اي جملة قعد اخوه معطوفة عليها اي على جملة قام ابوه وسمي قام ابوه
جملة صغرى وزيد قام ابوه جملة كبرى فالصغرى فعلية والكبرى اسمية
المسئلة الثانية الجملة التي لا محل لها من الاعراب وهي سبع
ايضا اي كالمسئلة الثانية وايضا نصب على المصدرية فانها من
المصادر التي حذف فعلها مثل سقيا ورعيا قال الجوهري آض يئيض
ايضا اذا عاد ورجع احدها اي احدى الجمل السبع المبتدأة وتسمى
المستأنفة بالنصب مفعول ثان ليسمى ايضا اي كما تسمى مبتدأة اعلم
ان الاستيناف عند ارباب المعاني ما يكون جوابا عن سؤال مقدر
واما عند ائمة النحو فالمستأنفة هي الجملة التي وقعت في الابتداء
سواء كانت جوابا عن السؤال او لا وذكره المص في المغني نحو قوله
تعالى انا اعطيناك الكوثر اعلم ان اصل انا اننا فحذفت الثانية
لاجتماع الامثال والتخفيف وان حكى بعض النحويين فيه ثلاث مذاهب
الاول حذفت الاولى والثاني حذفت الثانية والثالث حذفت الثالثة

لكن الصحيح هو المذهب الثاني لان النون الاولى كالاصل بدلالة حذف
الثانية في ان اذا كانت مخففة مع بقاء الاولى ساكنة ولو كانت
المحذوفة هي الاولى لبقيت الثانية محركة لكونها قبل الحذف كذلك
ولا يجوز حذف الثانية لانها حجة فان حرف من الحروف المشبهة
بالفعل ونا منصوب المحل على انه اسم ان واعطى يتعدى الى المفعولين
ومسند الى الفاعل وهو ضمير المتكلم والضمير المنصوب الذي كناية عن رسول
مفعوله الاول والكوثر مفعوله الثاني وجملة اعطيناك الكوثر جملة
اسمية مستانفة لا محل لها من الاعراب ونحو قوله ان العزة لله
جميعا بعد بالنصب اما بتقدير اعني وبالرفع على انه خبر مبتداء
محذوف مضاف الى جملة ولا يحزنك قولهم بحسب الظاهر ولكنه
في الحقيقة مضاف الى المفرد المذكر فيكون تقدير الكلام بعد قولهم
وانما قلنا هذا لان الغايات لا تضاف الى الجملة نص عليه شراح
المفصل وان حرف من الحروف المشبهة والعزة بالنصب اسمه
ولله في محل الرفع خبره وجميعا يحتمل ان يكون حالا من الضمير المستتر
في الظرف اي مجتمعة والعامل فيه شبه الفعل وهو الظرف و
يحتمل ان يكون تاكيدا من ان العزة لله كما قال الجوهري وجميعا يؤكد به
يقال جاؤا جميعا اي كلهم انتهى مجتمعا تاكيد لضمير جاؤا وهو الواو ونعلم
من كلامه ظاهرا ان لفظ جميعا بالنصب يكون تاكيدا وان المؤكد
مرفوعا بخلاف ساير الفاظ التاكيد فذلك انه ينفعك في مواضع
شتى وجملة ان العزة لله جميعا جملة اسمية لا محل لها من الاعراب مستانفة
بمعنى التعليل في جواب بم لم اخزن كانه قيل لا تحزن بقولهم اي باشراكهم
وتكذيبهم ولا تبال بهم لان الغلبة لله جميعا لا يملك غيره شيئا
منها فهو يقهرهم فينصرك عليهم وليست جملة ان العزة لله جميعا محكية

بالقول وهو قولهم لفساد المعنى لان هذا القول لا يجوز ان يكون
موزنا للحزن له الا اذا كان بطريق الاستهزاء وهو احتمال حرج
لانه حسب الييه وهم فلا يكون محكيا بالقول بل هو قول الله تعالى تسلية
للنبي عم وكذا الحال في كونه بدلا في قولهم كما ذكر في الكشاف ونحو
قوله تعالى لا يسمعون بعد اعراب كالاعراب ونحو وحفظا من
كل شيطان مارد فحفظا منصوب باضمار فعله اي حفظنا السماء
حفظا بالشهب ومن متعلق بمحذوف وشيطان على وزن
فيعال ماخوذ من الشطن وهو البعد وقيل شيطان على وزن
فعلان ماخوذ من الشيط وهو الهلاك فعلى الاول منصرف
وعلى الثاني غير منصرف ومارد اي متكبر متجاوز عن الحد في الطغيان
وخارج من طاعة الرحمن وليست جملة لا يسمعون صفة
ثانية للنكرة وهو شيطان لفساد المعنى لانه يقتضي ان يكون
الحفظ من شيطان لا يسمعون فلزم ان يكون جملة مبتداءة
كما اختاره الزمخشري والقاضي اعلم ان ارباب التفسير اختلفوا
في تفسير هذه الآية قال ابو البقاء ولا يسمعون جمع على معنى كل
في موضع الصفة او نصب على الحال او مستانف وخطاه
اكثر المفسرين اما كونها صفة لان حفظ السموات لا من الشياطين
تطلعون عليها ويسمعون اخبارها ويوصلون الكواهن فاذا كانوا
غير سامعين لا فائدة في حفظ السموات منهم وكذا الحال في كونها
حالا لكونها في واحد والمصنف لم يتعرض الى كونها حالا لان الجملة
الخبرية اذا وقعت بعد النكرة الموصوفة يجوز ان يجعل صفة او
حالا لكن جعلها صفة اولى في ان يجعل حالا بناء على ظاهرها وتحيلج
في صدري جواز جعلها صفة وعدم سماع الشيطان ان يكون

بحسب الحفظ محالة عند الحفظ ان لا يسمع فيصير موصوفا في حال الحفظ
بذلك وكذا جعلها حالا لما عرفت انهما من واد واحد واما كونها مستأنفة
ان سائلا لو سأل لم يحفظ من الشيطان فالجواب بانهم لا يسمعون
لم يستقم كذا قالوا ولكن ان يجعل الاستيناف ايضا على تقدير تغيير
السؤال بان يقال انه لما قيل حفظا من كل شيطان مارد قيل
فماذا يكون اذا فاجيب لا يسمعون ولا يجوز ان يكون علة للحفظ
على حذف اللام كما في جئتك ان تكرمني ثم حذف ان واهدارها
كقوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغى فان اجتماع ذلك منكر ومن مثلها
بضم الميم والثاء جمع مثال كامثلة اي من امثلة الجمل التي لا محل لها
لكونها مستأنفة قوله اي قول الشاعر وهو جرير انما غير الاسلوب البديع
حيث لم يقل وقوله رعاية للادب حتى ماء دجلة اشكل اول البيت
وما زالت القتلى تمج دماءها يقال مج الشراب اذا رمى ودم اشكل اذا
كان ببياض وحمرة كذا في الصحاح والمعنى ما زالت القتلى ترمي دماءها
حتى ماء دجلة اختلط الدم ولم يفرق الماء من الدم حتى حرف ابتداء
وماء مبتدأ مضاف الى دجلة وجرها محمولا على نصبها لكونها غير منصرف
للتأنيث والعلم واشكل خبره والجملة الاسمية لا محل لها من الاعراب
لكونها ابتدائية وكمثله قول الفرزدق فوا عجبا حتى كليب تسبني وانما
اورد المصنف هذا البيت مع ان رعاية الادب اشد في تركه ليكون توطئة
على قوله وعن الزجاج وابن درستويه درست لفظ عجمي مركب مع ويه
كسيبويه ثم جعل لقبا له فالاحسن ان يكون الجزءان مبنيين الاول
على الفتح والثاني على الكسر وان جاز فيه وجوه وفي القاموس كل اسم ختم
بويه كسيبويه فيه لغات ان الجملة بعد حتى الابتدائية اي الصالحة
لوقوع المبتدأ والخبر بعدها الا انه لا بد منه في موضع جر بحتى نعم فيه كون

وانما فسر بها لان حتى الابتدائية قد تدخل على الفعل والفعل لا يكون مبتدأ مرسم رح

وان شئت بعد اللذات ابنت متى لذاك الى البيت

فان قلت جميع قبيل لان الفعيل اذا كان بمعنى المفعول يجمع على فعلى منه

كل اسم ختم بويه

16

حتى جارة وعاطفة عندهما فقط اللهم الا ان يقال تكون حتى
الابتدائية جارة اذا كان مدخولها جملة وخالفهما الجمهور برفع
الراء فاعل خالف الظاهر ان المراد من الجمهور من ان يكون في
عصرهما ومن بعدهما والا لا يكون لاسناد الخلاف الى الجمهور
وجه لان حرف الجر لا تعلق بغير اللام او تمنع عن العمل بل تعمل
فلو جعلت حرف جر هنا لكان ماء مجرورا وليس كذلك في الجمهور
ولو قلت ماء مبتدأ واشكل خبره والجملة في موضع جر بحتى لعلقت
العمل عنها من غير مانع وهو خلاف المفروض ولوجوب هذا
دليل ثان لكونها ابتدائية كسر ان لكون الشدة به في مرض زيد
حتى انهم لا يرجونه فلو كانت حرف جر لوجب فتح ان فاذا
دخل الفاء للسببية بمعنى لام التعليل على ما ذكره الشيخ الرضي
فما وقع في بعض النسخ بالواو فليس بصحيح الا بالتكلف وهو حذف
ان مع لام التعليل في المعنى لانه اذا دخل الجار مطلقا على ان فتحت
همزتها نحو ذلك بان الله هو الحق لان الجار لا يدخل الا على المفرد
وان بالفتح مع معمولها في تقدير المفرد بخلاف ان بالكسر فلهذا
وجب ان يكون مفتوحة والحاصل ان حتى اذا كانت جارة او عاطفة
يجب ان يكون بعدها مفتوحة واذا كانت ابتدائية يجب ان يكون
ان بعدها مكسورة والثانية من الجمل التي لا محل لها من الاعراب
الواقعة صلة لاسم موصول نحو جاءني الذي قام ابوه جاء فعل
والياء المتصل بنون الوقاية مفعوله والذي اسم موصول وجملة
قام ابوه صلة لا محل لها من الاعراب والموصول مع صلته في محل
الرفع فاعل جاء لان الصلة مع موصولها لا تكون الا مفردا اذ كره
صاحب اللباب او الحرف عطف على اسم واذا عطف المظهر المجرور

لان اسناد الخلاف الى الجمهور المتقدمين مع انه منهما لا يكون الا الظهور ورود سائغ الية بان الاسناد والخلاف اليهم والكل عن طرفهم ضعيف الا ان حق الدليل العبارة ان يقال وردها الجمهور

لانه يجوز كون الفاء للسببية بمعنى لام التعليل

لانه لا يعطف الا على المفرد فلا يكون ان بعدها الا مفتوحة

نحو علمت ان زيدا [illegible] فيسد مسد جزءيها معا ويكون
[illegible] الذي بمصدر [illegible]
ان زيدا او اخوك [illegible]
[illegible]

جاز ذكر الجار وحذفه اعلم ان الموصول على قسمين اسمي وحده ابن الحاجب
في مقدمته بما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد وحرفي وحده صاحب التسهيل
بما اول مع ما يليه بمصدر ولم يحتج الى عائد واحترز بقوله ولم يحتج
الى عائد من الذي الموصوف به مصدر محذوف نحو وخضتم كالذي
خاضوا اي كالخوض الذي خاضوا فانه يؤول مع ما يليه بمصدر لكنه محتاج
الى عائد فلا فرق بين الاسمي والحرفي في احتياجهما الى الصلة لكن الفرق
بينهما ان الاسمي مفتقر الى العائد بخلاف الحرفي وهو خمسة احرف
احدها ان بالفتح وتوصل باسمها وخبرها وتختص بالجملة الاسمية الا اذا
كففت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية والثاني كي وتوصل بفعل مضارع ع
ولا تقع الا مجرورة باللام او مقدرا معها اللام والثالث لو خلافا لمن
انكرها وعلامتها ان يصلح موضعها ان واكثر وقوعها بعد ما يدل على تمن
كقوله تعالى يود احدهم لو يعمر واكثر النحويين لا يذكرونها في الحروف
المصدرية وممن ذكرها الفراء وابو علي ومن المتاخرين التبريزي وابو البقا
وتوصل بفعل متصرف غير الامر والرابع ان بفتح الهمزة وسكون
النون وتوصل بفعل متصرف مطلقا خلافا لمن منع وصلها بالامر
والخامس ما وتوصل بفعل متصرف غير الامر هذا عند سيبويه وقد
توصل بجملة اسمية كما وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنيا غير ظرف
زمان كقولك جد ما دمت واجدا وقال الزمخشري ان ان تشاركها
في ذلك وجعل منه قوله تعالى الم تر الى الذي حاج ابرهيم في ربه ان آتيه
الله الملك وقال سائر النحاة هذا زعم منه لان ان في الآية للتعليل ومن
المفعول المجمع عليه فلا عدول عنها هذا ان كون ما المصدرية حرفا غير محتاج ج
الى العائد عند سيبويه واما عند الاخفش وابن السراج فاسم
فيحتاج الى العائد وعند ابي البقاء انما على كلا القولين لا يعود اليها شي

من

من صلتها وهو خلاف ما نقل عنه فعلى هذا قول المص نحو عجبت مما قمت
اي من قيامك مبني على مذهب سيبويه فان لفظة ما مصدرية يدل
عليه تغييره وقمت في موضع جر بمن لانه في تاويل المصدر وما قمت
وحدها فلا محل لها من الاعراب لانها صلة موصول وهو ما المصدرية
والحاصل ان كل واحد من الصلة والموصول لا محل له ومجموعهما محل
من الاعراب الثالثة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب المعترضة
بين الشيئين وهي الجملة التي تؤدى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين
معنى لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى رفع الابهام وليس المراد
من الكلام هو المسند والمسند اليه فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من
الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني
بيانا او تاكيدا او بدلا منه كذا في المطولات فعلم من هذا ان قول النحاة
ان الجملة المعترضة في ستة مواضع ليس حصرا حقيقيا بل على سبيل
التغليب نحو فلا اقسم بمواقع النجوم الآية اي الى آخر الآية وذلك
اي بيان كون الاعتراض في الآية لان قوله تعالى انه لقرآن كريم جواب
صح لا اقسم بمواقع النجوم وما بينهما اي لا اقسم وانه لقرآن كريم اعتراض
وهو انه لقسم لو تعلمون عظيم لا محل لها من الاعراب وفي هذا الاعتراض
اعتراض بين القسم وجوابه وفي اثنائه هذا الاعتراض اعتراض آخر
وهو لو تعلمون فانه معترض بين الموصوف والصفة وهما اي
الموصوف والصفة قسم عظيم فصل المص هنا لخفائه وترك
في الاول لوضوحه ويجوز الاعتراض هذا شروع في حكم زائد على ما ذكر
باكثر من جملة واحدة نحو قوله تع فاتوهن من حيث امركم الله ان الله
يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فاتوا حرثكم انى
شئتم فان قوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض

باكثر من جملة بين كلامين متصلين فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله
فأتوهن من حيث امركم الله ويؤيد هذا الكلام ما ذكرنا من ان الاعتراض
ليس مخصوصا في ست مواضع لان البيان خارج عنها خلافا لابي علي
وهو غير صحيح مرجوح عليه بالوقوع كذا قيل لعل مراد ابي علي ان يقال
ان الاعتراض لا يجوز اكثر من جملة واحدة مستقلة وما وقع في الاية
ليست كذلك لانها معطوفة على الجملة المتقدمة وهما في حكم واحد على ما هو حرا (؟)
ولو لم يكن مراده هذا لما انكر النص الصريح وعدم الاطلاع عليه بعيد عن امثال
ذلك الفاضل فيكون النزاع لفظيا الرابع التفسيرية بياء النسبة مع التاء
افادت معنى المصدر فلو تركها كما ترك ابن الحاجب في قوله والجر علم
الاضافة لكان احسن لان التفسير مصدر فلا يحتاج الى ما يفيد التفسيرية
وهي الكاشفة اي المبينة لحقيقة ما تليه ما موصولة عبارة عن الشيء الذي
وجد قبل المفسر فالضمير المستتر في تليه راجع الى الجملة التفسيرية والبارز
الى الموصول اي هي الجملة المبينة لحقيقة الشيء الذي تلي تلك الجملة ذلك
الشيء نحو قوله واسروا النجوى اسروا فعل مع فاعله والنجوى مفعوله
الذين ظلموا واعرابه على ثلثة اوجه احدها الرفع وفيه وجوه الاول
ان يكون بدلا من الواو في اسروا والثاني ان يكون مبتدا والخبر اما جملة
متقدمة او جملة الاستفهام بتقدير القول كما قاله ابو البقاء وانما قال
بتقدير القول لان الانشاء لا يكون خبرا الا به على راي البعض والثالث
ان يكون خبر المبتدا محذوف اي هم الذين ظلموا والرابع ان يكون
فاعلا لاسروا والواو علامة الجمع وليست بضمير كما في اكلوني البراغيث
قال في حاشية الضوء وهو لغة ردية قل وقوعها في الضرورات فكيف
وقوعها في القرآن المعجز قال شارح الالفية المشهور بابن ام قاسم
ما قلنا في التسهيل في كتب الاحاديث المروية الصحاح ما يدل على كثرتها في اللغة

وجودتها

وجودتها وذكر آثارا منها قوله عم يتعاقبون فيكم ملائكة الليل وحكى
بعض النحويين انها لغة طي وبعضهم انها لغة ازد شنوءة ولا يقبل
قول من انكرها لفقد اقول كثرة مثل هذا الكلام لا تدل على جودة هذه اللغة
لجواز الاعراب بساير الوجوه والوجه الثاني في النصب اما على الذم او
باضمار اعني والوجه الثالث الجر على انها صفة للناس هل هذا الا بشر
مثلكم فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى فلا محل لها من الاعراب هذا عند
الجمهور واما على راي الكوفيين فمحلها النصب لان المفسر في اعراب المفسر
واعرابه النصب لكونه مفعولا لاسروا وقيل في محل النصب بدل منها
اي من النجوى بدل الكل او البعض وهو الراجح عند الزمخشري حيث ذكره
مقدما على ساير الوجوه ولم يذكر الوجه الاول اصلا ورأسا وقال محل
هل هذا الا بشر مثلكم هذا الكلام كله في محل النصب بدلا من النجوى
اي واسروا هذا الحديث ويجوز كونها مقولا للقول مقدرا كما قال
الزمخشري ويجوز ان تتعلق بقالوا مضمرا والمص ضعفه بقيل حيث
ذكر بقيل لكن الاولى ما قاله العلامة نعم قد يكون التنكير اشارة
الى قلة القائل لا لضعف القول لكن السياق يأبى عنه ونحو
قوله تعالى مستهم البأساء والضراء فانه اي هذا المذكور تفسير لمثل
الذين خلوا اي مضوا من قبلكم حالهم التي هي مثل في الشدة ومنهم من بيان
للمثل مع قطع النظر عن كونه استينافا او بيانا له على الاستيناف
كانه قيل كيف مسهم واجاب مستهم البأساء والضراء وانما
قلنا مع قطع النظر عن كونه استينافا لان المص عد المستانفة
والتفسيرية قسمين مستقلين من الجملة التي لا محل لها من الاعراب
وجعلها مثالا للتفسيرية وقيل حال من الذين فيكون قد مقدرة
على القاعدة الممهدة عند الاكثر وهي ان الماضي لا يكون حالا

الا ان يكون قد ظاهرة او مقدرة انتهى اي تم الكلام لعل هذا القيد
اشارة الى ان الاعراب لا يجوز عنده بغير ما ذكره بخلاف سائر
المواضع الذي تركه فان الاعراب يجوز فيها بغير ما ذكر المصنف
ونحو قوله تعالى كمثل آدم خلقه من تراب الآية شبه عيسى عم بآدم عم
من حيث انه خلق من تراب ولم يكن له اب ولا ام فكذلك حال عيسى
حيث خلق من غير اب ولا يلزم من هذا التشبيه كونه مشاركا في جميع
الوجوه ان المماثلة لا تقتضي المشاركة في جميع الاوصاف ويجوز
ان يكون التشبيه بينهما من حيث انهما وجدا وجودا خارجا عن العادة
المستمرة وهما في ذلك نظيران او من حيث ان الوجود من غير اب
دام اغرب واخرق للعادة من الوجود من غير اب فشبه الغريب بالاغرب
ليكون اقطع للخصم واحسم لمادة شبهته جملة خلقه تفسير لكمثل وقيل موضعها
حال من آدم وقد معها مقدرة والعامل فيها معنى التشبيه والهاء لازم
ومن متعلق بخلق ويضعف ان يكون حالا لانه يصير تقدير الكلام
خلقه كائنا من تراب وليس المعنى عليه كذا في معرب ابي البقاء
ونحو قوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله بعد هل ادلكم على تجارة تنجيكم
من عذاب اليم قال ابو البقاء تؤمنون تفسير للتجارة فيجوز ان
يكون في موضع الجر على البدل او في موضع رفع على تقدير هي وقيل
مستأنفة بمعنى آمنوا وهو اعم من الصناعي والبياني اما على كونه
بيانا كانهم قالوا كيف نعمل فقال تؤمنون بالله بدليل يغفر لكم
بالجزم فجزم يغفر لكم دليل على الوجهين فيكون الجار متعلقا بهما
والحاصل ان جزم يغفر لكم اما لكونه جوابا للامر المدلول عليه بلفظ الخبر
وانما جيء به ايذانا بان ذلك مما يترك به او للشرط قال القاضي
يغفر لكم جواب للامر المدلول عليه بلفظ الخبر او لشرط تقديره ان تؤمنوا

وتجاهدوا

تؤمنوا بمعنى آمنوا

وتجاهدوا وقال ابو البقاء في جزمه وجهان احدهما هو جواب شرط
محذوف دل عليه الكلام تقديره ان تؤمنوا يغفر لكم وتؤمنون
في معنى آمنوا فعلى هذا يكون لجملة تؤمنون مستأنفة هذا اقرب
الى الحق حيث قال العلامة في الكشاف عن ابن عباس رضه انهم قالوا
لو نعلم احب الاعمال الى الله لعملناها فنزلت هذه الآية فمكثوا ما شاء
الله يقولون ليتنا نعلم ما هي فدلهم الله تعالى عليها بقوله تؤمنون
وهذا دليل على ان تؤمنون كلام مستأنف او لكونه جوابا للاستفهام
دل عليه الكلام تقديره هل تقبلون ان ادلكم وقيل جواب لهل المفسر
بحيث المعنى تقديره هل تؤمنون بالله وتجاهدون لان الله تعالى
قد بين التجارة بالايمان والجهاد فكانه قد تلفظ بهما في موضع التجارة
وقيل جوابا لهل ادلكم وهو قول المصنف وعلى الاول جواب الاستفهام
يعني على تقدير كون تؤمنون بيانا وتفسيرا يكون يغفر لكم بالجزم جواب
الاستفهام على القاعدة الممهدة وهي ان الفعل المضارع يجزم بان
مقدرة اذا وقع جوابا للامر او نهي او استفهام او تمني او عرض تنزيلا
يجوز نصبه على المفعول المطلق وعلى المدح وعلى المفعول له حيث
جعل جوابا لمن قال كيف يصح جعله جوابا لهل ادلكم مع انه دلالة لا يوجب
المغفرة فاجاب بقوله تنزيلا اي يصح ذلك اقامته للسبب
وهو دلالة التي الامتثال منزلة المسبب وهو الامتثال الذي سبب
المغفرة اذ الدلالة سبب الامتثال فكانها قام مقام الامتثال
لان الدلالة على التجارة المفسرة بالايمان سبب الامتثال والامتثال
سبب المغفرة فلا يبعد ان يكون الدلالة المفسرة بالايمان سبب
المغفرة فعلى هذا رد القاضي على قائل هذا القول بقوله وبعد جعله جوابا
لهل ادلكم لان مجرد دلالته لا يوجب المغفرة مما فيه اشتباه لا يخفى

على الفطن لانهم لم يقولوا اجر والدلالة يوجب المغفرة بل الدلالة المفردة
بالايمان والجهاد انتهى اى تم الكلام قال الشلوبين جميع النسخ التى
صادفناها وحيث وقع لفظ الشلوبين وجدناه بغير الياء النسبى
لكن قال صاحب القاموس الشلوبين والشلوبينة مدينة بالمغرب
ينسب اليها النحويون منهم ابو على الشلوبنى انتهى وذكر ابو الحسن على بن
محمد الرعينى الاشبيلى والقاضى ابو على الحسين الفهرى المعروف بابن
الناظر والامام البنجاطى والشيخ ابو القاسم الفهرى ان الشيخ الاستاد
النحوى الماهر اباعلى بن عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الازدى الشلوبينى
كبير اساتيذ اشبيلية فى الوقت المرجوع اليه فيها الشديد الاستقلال
بها والتام علمها برواية كتاب سيبويه عن الحافظ ابى بكر بن الحسين
الفهرى انتهى يؤيد هذه الرواية كون الشلوبين مكتوبا بغير الياء النسبى
التحقيق هذا صريح بان ما ذكره اولا ظاهر كلمات القوم والتحقيق بعد
التعميم تحقيق قولهم فذكر اولا كلمات القوم وحقق ثانيا بقوله الشلوبين
ان الجملة المفسرة بحسب ما تفسره واعرابه كاعراب ما تليه فان كان
له اى للمفسر بفتح السين محل فهى اى الجملة المفسرة بكسر السين كذلك
اى مثل المفسر فى كونها محلا من الاعراب والا اى وان لم يكن له محل
فلا اى فلا يكون لها محل من الاعراب والثانى اى المفسر الذى لا يكون
لمفسره اعراب نحو ضربته فى نحو زيدا ضربته التقدير ضربت زيدا ضربته
فلا محل للجملة المقدرة وهى ضربت لانها مستأنفة فكذلك تفسيرها فان
لا يكون لها محل من الاعراب والاول اى المفسر الذى يكون لمفسره
اعراب وانما اخره عن الثانى مع انه وجودى والوجود يقتضى التقديم
فى الاقسام والاحكام لان الكلام فى القسم الثانى قليل فلو قدم الاول
لوقع الفصل بين القسمين بالكلام الكثير فيكون دغدغة نحو انا كل شىء

خلقناه

خلقناه بقدر والتقدير انا خلقنا كل شىء خلقناه فخلقنا المذكورة
مفسرة لخلقنا المقدرة اى المضمرة والمقدر عام من المحذوف والمضمر
وتلك اى الجملة المقدرة فى موضع رفع فانها خبر ان المتصل بنا وكذلك
اى مثل المقدرة المذكورة فى كونها مرفوع المحل ومن ذلك اى ومن امثلة
الجمل المفسرة التى حكمها حكم المفسر وانما قال ومن ذلك ولم يقل ومن نحو زيد
الخبز ياكله رعاية للادب فزيد مبتدا فياكل الفاء للتفسير فى موضع
رفع لانها مفسرة للجملة المحذوفة اى المضمرة وانما فسرنا بها لانهم فرقوا
بين المضمر والمحذوف وقالوا المضمر هو المتروك ويكون له قائم مقامه
والمحذوف هو المتروك اصلا ولا يكون فى القائم مقامه اثر كذا فى
شرح الالفية وههنا القائم مقامه موجود وهو المفسر والمصنف تساهل
وعبر عن المضمر بالمحذوف نعم بعض النحاة لم يذهب الى الفرق لكن التحقيق
ما حققنا فيما سبق وهى اى الجملة المضمرة فى محل الرفع على الخبرية لزيد
فتقديره زيد ياكل الخبز ياكله فياكل المقدم فى موضع رفع لانه خبر زيد
وكذلك المؤخر لانه مفسرة وانما اورد المصنف هذا المثال ولم يكتف
بالاول ليكون توطئة لقوله واستدل على ذلك اى على كون الجملة
المفسرة فى حكم المفسر فى الاعراب بعضهم اى بعض النحاة بقول الشاعر
وفى ذكر البعض اشارة الى ضعف الاستدلال به فمن نحن نؤمنه يبت
وهو آمن لان هذا الاستدلال مبنى على ثبوت الجزم لكونها مفسرة
للمجزوم وذلك غير ثابت على ان ذلك لا يقتضى ان يكون
جميع المفسر مثل ذلك لان المطلوب هو القاعدة الكلية والمثال
الجزئى لا يثبتها وتقدير الكلام فمن نؤمنه نحن نؤمنه يبت وهو آمن
فمن اسم متضمن للشرط ونؤمن المقدر مجزوم به وكذا المذكور لكونه
مفسرا له ويبت جزاء من والواو فى وهو للحال وهو مبتدا وآمن خبره

والجملة قال في شرح هذا البيت اعلم ان الاسماء المتضمنة معنى ان لا تحذف افعالها
في حال الاختيار لكونها فروع ان فلا يتصرف فيها مثل تصرف ان الا عند
الضرورة كما في البيت المذكور وقال بعض النحاة الاولى في الاستدلال ان يستشهد
بما قاله فحول النحاة في تعريف المفسر وهو ان المفسر ما يجانس المفسر في
جميع الاحكام والجملة الواقعة جوابا للقسم نحو انك لمن المرسلين
بعد قوله يس والقرآن الحكيم ذهب الجمهور الى سكون النون في يس
وقرئ بالضم بناء كحيث واعرابا على انه خبر مبتدأ محذوف تقديره هذه
يس او مبتدأ وخبره جملة القسم وجوابه وبالنصب على البناء كأين
او على الاعراب اما بتقدير فعل القسم على تقدير اسئله لافعلن او بتقدير
كاين او باضمار حرف القسم والفتحة لمنع الصرف وبالكسر كجير
والقرآن الواو للقسم او للعطف على تقدير كون يس مقسما على كل
وجه والحكيم اي ذي الحكمة او لانه دليل ناطق بالحكمة كالحي او لانه كلام
حكيم فوصف بصفة المتكلم وان من الحروف المشبهة اسمها الكاف
وخبرها لمن المرسلين وجملة انك لمن المرسلين جواب القسم لا محل لها من
الاعراب فلما ذهب بعض الى كون يس مقسما به قال المفسر يس و
القرآن الحكيم من غير اقتصار على احدهما جمعا للخلاف قيل ذكر قبل تعليله
القايل لا لضعف القول وارشد كسائيه جواب لمن رد هذا القول
بقوله والجواب عما قاله ومن ههنا اي ولاجل كون جملة جواب القسم
لا محل لها قال ثعلب وهو من ائمة النحو واللغة لا يجوز زيد ليقومن
مقول قال وقوله ومن ههنا قال ثعلب هي مقول قيل اعلم ان النحاة
قالوا ان مقول القول لا يكون الا جملة فلذلك يكون ان بعده مكسورة
وكذا قالوا ان الجملة لا تكون فاعلا ولا مفعولا مع ان مقول القول
وان كان مفعولا الا انه لا تكون الا جملة فتحيروا في التوفيق بين

هذين

هذين القولين قال صاحب اللباب في بحث الحروف المشبهة بالفعل
وتفتح ان في مظان المفردات او ما يجري مجراها وان كان يستعمل
فيه الجملة لفظا جوازا واذ ما لكان الفاعل او المفعول خارج باب
قلت وقال في شرحه اي في جميع متصرفاته فان مقول القول وان كان
مفعولا الا انه لا يكون الا جملة فيفهم منه ان باب قلت مستثنى من
هذا الحكم قال ابن الحاجب في الامالي الجملة الواقعة بعد القول اذا بنيت
لما لم يسم فاعله تقوم مقام الفاعل لان المقول لفظه الجملة لا معناها
كقوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وما اشبه ذلك من هذا
ايضا مختار الزمخشري لكن دار في خلدي لو صح هذا التاويل لا جري في سائر
المواضع والحال انه ليس كذلك اللهم الا ان يقال هذا فاعلا ولا مفعولا
ولو كان في باب قلت والمفعول القائم مقام الفاعل هو القول المعبر
لان الجملة بعده تفسره فيكون التقدير قيل قول هو ومن ههنا
قال ثعلب فعلى هذا الواو زائدة لتاكيد اللصوق بين المبتدأ وخبره
على راي ابي البقاء وبين القول ومقوله على راي الغير كما في قوله تعالى الا ولها
كتاب معلوم لان الجملة المخبر بها صفة جرت على غير من هي له فالضمير
عايد الى الجملة لها اي الجملة المخبر بها محل من الاعراب وجواب القسم
لا محل له من الاعراب فلو جعل ليقومن خبرا في الحقيقة للزم اجتماع
الامرين المتضادين في جملة واحدة ورد قوله اي رد بعض النحاة
قول ثعلب بقوله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم
هذا على تقدير ان يكون الذين مع صلته في موضع الرفع بالابتداء
ولنبوئنهم خبره والجواب عما قاله الفقير البايزي راجع الى ما في المستتر
الى آخره قول ثعلب ان التقدير والذين آمنوا وعملوا الصالحات
اقسم بالله لنبوئنهم هذا جواب تسليمي اذ يجوز الاعراب في الآية الكريمة

بغير هذا الوجه وهو ان يكون الذين منصوبا بفعل محذوف بفسره
لنبوئنهم كذا ذكره ابو البقاء وكذلك التقدير فيما اشبه ذلك فيكون
التقدير في زيد ليقومن زيدا اقسم بالله ليقومن فالخبر مجموع جملة
القسم المقدرة وجملة الجواب بالجر عطف على جملة القسم ويجوز
ان يكون الواو بمعنى مع فيكون منصوبا لا بالجر والجواب اى مجرد
جواب القسم وحده حتى يثبت ما قلتم ولزم ما ذكرتم من لزوم جميع
المتنافيين فعلى هذا يكون اطلاق الخبر على لنبوئنهم مجازا فتأمل
السادسة الواقعة جوابا لشرط غير جازم كجواب اذ ولو ولولا
وقع في بعض النسخ اذ واذا فاعلم ان في اذا معنى المجازاة عند جميع
النحويين ولو ولولا كذلك واما اذ فلا يكون فيها معنى المجازاة
فكذلك لا يختص بالجملة الفعلية الا بدخول ما الكافة عند نحول
النحويين فحينئذ يكون من الجوازم وينصرف بالحرفية عند سيبويه وعند
المبرد في احد قوليه وعند البعض هو من الجوازم والمصنف عدها مما تجوز
على ثلثة اوجه ولم يذكرها للشرط كما هو مذهب المحققين واما
عدها في هذا الموضع فعلى المذهب المرجوح وان الجزم لا يجوز بها
الا في ضرورة الشعر عند البصريين واما عند الكوفيين اذا للشرط
المحض يجزم مطلقا ولو في ضرورة الشعر وفي بعض اللغة واذ
كذلك عند بعض النحاة وان دخول الفاء على جواب اذ واذا
متفق عليه واما على جواب لولا فلا تدخل الا في رواية عن ابن الحاجب
الى القاسم كذا ذكره في بعض كتب الاصول فاذا اتقنت ما تلونا
عليك علمت ان كلام المصنف مبني على مذهب المنصور فاحفظ هذه
القاعدة عسى ان تمشي في مواضع كثيرة او جازم ولم يقترن بالفاء
ولا باذا الفجائية نحو ان جاءني اكرمته فجملة اكرمته لا محل لها

من

من الاعراب لانها لا تعلق لها بما قبلها بالفاء ولا باذا الفجائية
فتكون جملة مستقلة كما هو حال ساير الجمل اللواتي لا محل لها من
الاعراب السابعة التابعة لما لا موضع له الضمير عايد الى ما نحوه قام
زيد وقعد عمرو وجملة قعد عمرو على تقدير كون الواو عاطفة
معطوفة على جملة قام زيد التي لا محل لها من الاعراب لكونها
مبتدأة فلا يكون لها لكونها تابعة للجملة التي لا محل لها
المسئلة الرابعة اما مبتداء خبره محذوف او خبر مبتداء محذوف
المسئلة الرابعة
وهو هذا الجملة مبتداء خبره صفات الخبرية صفة لها او صف
الجملة بالخبرية لان الانشائية التي لم يسبقها ما يطلبها
لا يكون صفة الا بتاويل وكذا كونها حالا عند الجمهور خلافا
للفراء التي لم يسبقها اى الجملة الخبرية ما موصولة صلتها
يطلبها الضمير المستتر راجع الى الموصول والبارز الى الجملة والموصول
مع صلته فاعل لم يسبق لزوما اى وجوبا كما هو المتبادر تمييز عن
فاعل يطلب وهذا القيد احتراز عن الجملة التي يطلبها ما سبقها
لزوما فانها على مقتضى العامل فلا يكون من هذا الباب كالجملة
الخبرية نحو زيد قام ابوه فان جملة قام ابوه لا يكون الا جزأ
لان المبتدا يطلبه لزوما بعد بالنصب اما على الحالية من المستدرك
او على الظرفية او باضمار اعني مضاف الى النكرات بكسر الكاف
المحضة اى الخالصة من شائبة التعريف التخصص صفات
سواء كانت تلك الجملة فعلية او اسمية او ظرفية او شرطية
ولا يكون فيها واو ولو وجد لكان زائدا لتاكيد الصفة وبعد
المعارف المحضة اى الخالصة من شائبة النكرة احوال
اعلم ان الجملة الشرطية الخبرية سواء كانت اسمية او فعلية

او ظرفية تقع حالا بلا خلاف واما الجملة الشرطية الخبرية فتكون صفة
خبرا ولا يكون حالا الا بعد خروجها عن حقيقة الشرط وهو اما بالعطف
على ما يناقضها لان النقيضين لا يبقيان على معنى الشرط فو اتينك
ان تأتيني وان لم تأتني واستمر فيه ترك الواو او بتقدير المبتدأ وما هو
هو او مثله واستمر فيه ذكر الواو فهذه الواو للحال عند الزمخشري وعليه جمهور
النحاة خلافا للبعض فان تلك الواو للعطف على مقدر نحو آتيك
وان لم تأتني واكرمك وان اهنتني قوله وبعد المعارف المحضة
احوال عطف على بعد النكرات المحضة صفات فاعراب المعطوف
كاعراب المعطوف عليه وكذا قوله وبعد غير المحضة منهما اي من النكرات
والمعارف محتمل لهما اي للصفة والحال قدم الصفة على الحال لانها
مبين الذات والحال مبين الهيئة وبيان الذات مقدم على
بيان الهيئة فمثال مبتدأ مضاف الى الواقعة صفة مفعول
للواقعة كائنة في اول المسئلة الثانية ونحو بارنع خبره مضاف
الى جملة حتى تنزل علينا كتابا نقرأه صفة لكتابا منصوب على الحكاية
لانه اي الكتاب نكرة محضة ويجوز ان يكون حالا من الضمير المجرور
في علينا ذكره ابو البقاء فعلى هذا يكون الآية مثالا لهما بالاعتبارين
وحتى جارة بمعنى الى بتقدير ان وقد مضت امثلة من ذلك
الجار والمجرور صفة امثلة او خبر الامثلة التي كائنة من
هذا القسم في المسئلة الثانية مفعول فيه لمضت وقوله
تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه فيوما نكرة ترجعون صفتها وكذا
سائر الامثلة فلينظر اليه ثانيا مثال الواقعة حالا اعرابها كاعراب
ما سبق ولا تمنن تستكثر خبر المبتدأ وهو مثال الجملة تستكثر
بارنع حال من الضمير المستتر صفة للضمير فتمنن متعلق بالمستتر

المقدر

المقدر صفة بعد صفة بانت متعلق بالمقدر لان الضماير كلها
معارف بل هي اعرف المعارف بل هذا لعطف الجملة على
الجملة لان الضماير كلها معارف فيكون لمشترك الاول ولاخذ ما هو
الاعم من الاول مع ثبوته فيكون جملة تستكثر من الضمير بلا
ريبة لكونه اعرف المعارف ومثال المحتملة للوجهين اي للحال
والصفة بعد النكرة غير المحضة بعد ظرف والعامل فيه المحتملة ويجوز
ان يكون العامل فيه مقدرا فحينئذ يكون حالا من المحتملة ويجوز ان يكون
صفة فيقدر المتعلق معرفا فيكون التقدير الكلام الكائن او الذي حصل
بعد التنكير كما صرح الاخفش لان اللام في المحتملة بمعنى الذي فلا يجوز
ان يكون الجملة الخبرية صفة لمعرفة الا بهذا التأويل مررت برجل
صالح يصلي فان شئت قدرت جملة يصلي صفة ثانية لرجل الموصوف
بصالح لانه نكرة اي لان رجلا نكرة والنكرة لم تخرج بالتوصيف
عن كونه نكرة وان كانت غير محضة وان شئت قدرته حالا منه
اي ان شئت قدرت جملة يصلي حالا من الرجل فعلى الاول يكون
في محل الجر وعلى الثاني في محل النصب لان هذا تعليل لتقدير جملة
يصلي حالا من النكرة اي لان رجلا قد قرب من المعرفة باختصاصه
بالصفة الاولى فيعامل معاملة المعرفة وان لم يكن معرفة ومثال
المحتملة للوجهين بعد المعرفة الغير المحضة والمص لم يقيد به اعتمادا
على ما تقدم قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا شبه قراء التورية
وحفاظ ما فيها من اليهود بالحمار لكونهم غير عاملين بها ومتقنين
آياتها وذلك لان فيها نعت رسول الله عم والبشارة له
ولم يؤمنوا به كالحمار يحمل اسفارا اي كتبا من كتب العلوم فهو يمشي
بها ولا يدري منها الا ما اصابه من التعب فكل من علم ولم يعمل فهو مثل الحمار

قال المراد بالجار الجنس اعلم ان اللام اما للاشارة الى نفس الحقيقة
او الى حصة معينة منها واحدا كان او اثنين او جماعة وهو العهد
الخارجي ونحوه علم الشخص و الاول اما ان يطلق على نفس الحقيقة
من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف
الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس واما على حصة غير معينة
وهو العهد الذهني ومثله النكرة واما على الافراد وهو الاستغراق
ومثله كل مضاف الى نكرة هذا على سبيل التحقيق واما المشهور
فالاستغراق مقابل لتعريف الجنس وذو التعريف الجنسي بالرفع
صفة ذو وبالجر صفة التعريف تقرب من النكرة قال الرضي
وهذا التقرب انما هو بين المنكر والمعرف بلام الجنس اذا اريد
الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد لا بعينه لاجل قرينة تقتضي
ذلك كقولك حيث لا عهد اكلت الخبز وشربت الماء فان
مؤدى هذا المعرف مؤدى المنكر وهو الفرد المنتشر كانك قلت
اكلت خبزا وشربت ماء والفرق هو انك في المعرف تشير الى
كون ماهية ذلك الفرد معلومة وليس في المنكر هذه الاشارة
والتعريف الجنسي المأخوذ بهذا الاعتبار هو المسمى بتعريف
العهد الذهني واذا قصد بالمعرف بلام الجنس الاشارة الى
الماهية من حيث هي فبين المعرف والمنكر بون بعيد فيحتمل
الجملة من قوله تعالى يحمل اسفارا وجهين احدهما الحال لان الحمار لفظه
المعرفة وان كان نكرة في المعنى الثاني الصفة لانه كالنكرة في
المعنى وان كان معرفة بحسب الظاهر وانما قال كالنكرة اشارة
الى الفرق الذي ذكرناه قبل قال ابن الملك في شرحه للمصباح الاولى
ان يجعل صفة انتهى لكن الاولى ان يجعل حالا لان الفعل الظاهر

بحال

بحال اولى ويدل عليه تقديم الزمخشري هذا الوجه في الذكر حيث
قال فان قلت يحمل ما محله قلت النصب على الحال او الجر على
الوصف لان الحمار كاللئيم في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني
وترك ابو البقاء كونها صفة حيث قال يحمل حال في موضع الحال
من الحمار والعامل فيه المثل

الباب الثاني في الجار

[illegible] والمجرور بالجر عطف عليه وفيه يقابله في الباب الثاني كما في الباب
الاول اربع مسائل احديها اي احدى المسائل الاربع انه يتعين
للثان لا بد اي لا فراق قال في الصحاح لا بد من كذا كانه قال
لا فراق منه فلا لنفي الجنس وبد منصوب على الاسمية ويجوز ذكر
خبرها مطلقا عند الحجازيين وعند بني تميم اذا كان الخبر ظرفا
فههنا الخبر ظرف فيجوز ذكره على المذهبين وهو قوله من تعلق
الجار والمجرور بفعل او ما فيه معناه اي بشيء فيه معنى الفعل وهو
كل شيء يدل على الحدث كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك وفي بعض
كتب النحو بفعل او شبهه او معناه والمراد من معنى الفعل الظرف
وفي بعض كتبه بفعل فقط والمراد من الفعل ما يعامل معاملة الفعل
فيعم شبه الفعل والظرف والمصنف اختار الوسط وكل وجهة
هو موليها وقد اجتمعتا اي الفعل وما فيه معنى الفعل في قوله تعالى
انعمت عليهم غير المغضوب عليهم فعليهم الاول متعلق بالفعل
والثاني بما فيه معناه وهو المغضوب وقول ابن دريد بضم
الدال وفتح الراء وسكون الياء تصغير ادرد وهو ضعيف يقال
رجل ادرد لمن ليس في فمه سن بين الدرد كذا في الصحاح واشتعل
المبيض في مسوده هما اسما مفعول اما بكون البار والسين فيكون

من افعل ويجركتها فيكون من فعّل بالتشديد مثل منصوب اما على الحكاية
من المبيض او على الوصفية لمصدر المحذوف تقديره اشتعالا
مثل اشتعال النار في جزل الغضا الجزل الحطب اليابس او الغليظ
العظيم منه كذا في القاموس والغضا بفتح الغين المعجمة شجرة هذا
اي كونه دليلا على الاجماع على تقدير تعلق في مسوده باشتغل
وفي جزل باشتعال وان علقت الاول اي في مسوده بالمبيض
او جعلته حالا منه متعلقا بكاين على القاعدة التي سيأتي في
المسئلة الثالثة وهي متى وقع الجار والمجرور صفة او حالا او صلة
تعلق بمحذوف تقديره كاين او استقر فلا دليل فيه اي لا يكون
ما يدل على الاجماع لان مسوده متعلق على شبه الفعل وهو المبيض
او كاين فلا يجتمع فيه الفعل وشبهه وانما قال متعلقا بكاين
لانه لو جعلته حالا متعلقا باستقر يكون دليلا كما في تعلقه باشتعل
ولما قال لا بد من متعلق الجار والمجرور يفهم منه ان يكون لجميع الجار
متعلق فدفع هذا الوهم بقوله ويستثنى من حروف الجر اربع
فلا تتعلق بشيء احدها الزائدة كالباء في كفى بالله شهيدا فشهيدا
يجوز ان تكون تمييزا او حالا على منوال لله دره فارسا ولا يخفى
عليك ان قول المص كالباء الزائدة في كفى بالله ليس على ما ينبغي
حيث قال في آخر رسالته وينبغي ان يجتنب المعرب ان يقول
في حرف من كتاب الله تعالى انها زائدة لانه يسبق الى بعض الاذهان
ان الزائد هو الذي لا معنى له وكلام الله سبحانه منزه عن ذلك
وما ربك بغافل عما تعملون اعلم ان ما المشبهة بليس تعمل عند
الحجازيين باربعة شروط احدها ان يكون اسمها مقدما على خبرها
قال ابن العصفور هذا اذا لم يكن الخبر ظرفا او مجرورا واما اذا

كان

واما اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا فيعمل لكثرة التوسع فيه كما يعمل ان
واخواتها لكن المعتمد انه لا تعمل ولو كان ظرفا او جارا ومجرورا والثاني في
ان لا يقترن اسمها بان والثالث ان لا يقترن الخبر بالا
والرابع ان لا يليها معمول الخبر وليس ظرفا ولا جارا ومجرورا واما
اذا كان معمول الخبر ظرفا او جارا ومجرورا فيعمل عند سيبويه وان
يليها معمول الخبر نحو فما كل حين من يوالي مواليا فمواليا خبرها ومن اسمها
وكل حين معمول مواليا وعند بني تميم لا يعمل وان استوفيت الشروط
لدخولها على الاسم والفعل بل يكون ما بعدها مبتدا او خبرا ولا تدخل
الباء على خبر المبتدا الذي بعدها عندهم الا في القرآن كذا في الاقليد
قال الزمخشري في مفصله ودخول الباء في الخبر نحو قولك ما زيد بمنطلق
انما يصح على لغة الحجازيين وقال ابن هشام في شذور الذهب ورد
على لغتهم وما هن امهاتهم بالرفع ورد ايضا بان دخول الباء زائدة
في محل الحجازية والتميمية خلافا لابي علي والزمخشري زعما ان الباء
تختص بلغة النصب انتهى فما بمعنى ليس وربك مبتدا وبغافل
سهما في محل الجر على انه خبر مبتدا عند بني تميم واما عند الحجازيين ربك اسمها
وبغافل في محل النصب خبرها والباء زائدة على المذهبين وعن حرف
جر متعلق بغافل وما يجوز ان يكون بمعنى الذي فمعناه وما الله
بغافل عن الشيء تعملون ويجوز ان يكون مصدرية فمعناه
وما الله بغافل عن عملكم والجملة في محل النصب على انها مفعول
بغافل اعلم ان الباء تزاد قياسا في المبتدا واستفهاما نحو هل زيد
بعالم وفي خبرها نحو وما الله بغافل عما تعملون وخبر ليس نحو ليس
زيد بقائم وسماعا في الفاعل في غير التعجب نحو كفى بالله شهيدا
على احد القولين وهو مذهب سيبويه وذكر ابن السراج

وجها آخر وهو ان يكون غير زائدة وفي على كفى ضمير مستتر عائد الى الاكتفاء
المفهوم من كفى كانه قال كفى هو اي كفى الاكتفاء بالله واما في صيغة
التعجب نحو افعل به فزيادة الباء قياس في الفاعل عند سيبويه وفي
المفعول عند الفراء ومن وافقه وانما حكموا بزيادتها لان الهمزة في افعل
للتعدية عند من جعلها امرا حقيقة وقال بعض المغاربة ويحتمل ان يكون
الهمزة لا للنقل بل على معنى اقطع النخل في مثل كرم زيد ثم ادخلوا الباء
على انه صيره كذلك اي صيره ذا كرم امرا فيكون الباء للتعدية وتزاد
ايضا سماعا في المفعول نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وفي المبتدأ نحو بحسبك
درهم وكم معطوف على كالباء في مالكم من اله غيره من جارة زائدة
فلا تتعلق بشيء واله مجرور بها لفظا مرفوع محلا على انه مبتدأ و
اللام في لكم حرف جر وتفتح لام الجارة اذا دخلت على المضمر وتكسر
كسرها على لغة الخزاعية وكم مجرور بها متعلق بكائن او مستقر والجار
مع المجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ متأخر ولا يعمل لما عرفت
ان خبرها اذا كان مقدما على اسمها يبطل عملها سواء كان الخبر ظرفا
اولا وغيره صفة اله قرئ بالرفع حملا على المحل وبالكسر حملا على اللفظ
اعلم ان اضافة غير وشبه ومثل معنوية عند اكثر النحويين لكن لا تتعرف
لتوغل ابهامها الا اذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف اليه وبمماثلته
ولفظية عند صاحب التخمير حيث قال والحق ان هذه الاسماء في
الاصل صفات بمعنى اسم الفاعل في موضع مغاير لك او مماثلك
ومشابهك فلهذا لم يكتسب بها المضاف تعريفا ثم قال ان غير
اله ثلثة مواضع احدها ان يقع موقعا لا يكون فيه الا نكرة وذلك
اذا اريد به النفي الصرف نحو مررت برجل غير زيد يريد ان المرور به
ليس هذا الثاني ان يقع موقعا لا يكون فيه الا معرفة وذلك اذا اريد به

نفي

شيء قد عرفت المغايرة المضاف اليه في المعنى لا فائدة فيه الا هو كما اذا
قلت مررت بغيرك اي الموصوف بمغايرتك الا انه لا يحسن فيه هذا
الوجه ان يجري صفة الثالث ان يقع في موضع تارة يكون فيه معرفة
واخرى نكرة كما اذا قلت مررت برجل كريم غير لئيم والرجل اللئيم قال
النحويون اذا قلت مررت بالرجل غير اللئيم فالمعنى مررت بالرجل
الكريم لا اللئيم انتهى وقرئ هل من خالق غير الله فغير بالرفع اما لكونه
صفة للخالق على الموضع وخالق مبتدأ ومن زائدة وخبره محذوف
تقديره هل خالق لكم او للاشياء او لكونه فاعلا له فتقديره هل
يخلق غير الله اعلم ان من تزاد في الواجب عند الاخفش والكسائي
وهشام سواء كان مدخولها معرفة او نكرة وعند بعض الكوفيين
بشرط تنكير ما دخلت عليه وعند جمهور البصرية بشرطان يكون
ما قبلها غير واجب وما دخلت عليه ان يكون نكرة فزاد عندهم في الفاعل
والمفعول نفيا نحو لا تذهب من رجل ولا تضرب من رجل ونفيا
نحو ما جاءني من رجل وما ضربت من رجل واستفهاما نحو هل من رجل
في الدار واعلم ايضا ان مجرور من الزائدة ان كان من الاسماء
المقصورة على العموم كاحد وديار يكون من لمجرد التاكيد فان معنى
ما ضربت احدا وما ضربت من احد سواء في التنصيص على العموم واذا
لم يكن من الاسماء المقصورة كانت من للاستغراق فانك اذا قلت
ما جاءني من رجل يكون المعنى نفي اتيان هذا الجنس من واحد الى ما لا يتناهى
بخلاف ما جاءني رجل فان معناه نفي اتيان رجل فيحتمل اتيان الاثنين
او اكثر وانما سميت زائدة مع افادتها الاستغراق لانها لا تتغير اصل
المعنى باسقاطها ومن هنا يعلم ضعف ما قاله المبرد لا ينبغي ان يقال
انها زائدة اذا افادت استغراق الجنس والثاني اي ما لا يتعلق بشيء

لعل في لغة من يجر بها وهم عقيل قال في الصحاح وعقيل مصغر قبيلة
قال شاعرهم وهو كعب الغنوي قال في مرثية اخيه كذا ذكر في حاشية
الكشاف لعل ابي المغوار منك قريب فابي مجرور بلعل ولم
يكن لها متعلق لان الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم كان
جرها بالياء والمغوار بالغين المعجمة المقاتل بني للمبالغة كالمجزام و
المكثار وابي المغوار كنية للممدوح له لا يقال هذا لا يثبت ان يكون لعل
من حروف الجر عندهم لجواز ان يحمل على الثاني او يكون لا
اشتهار هذا الرجل بابي المغوار بالياء فحكي على اصله كما قيل علي
ابن ابو طالب بالواو وغير ذلك من الوجوه لان المصنف
لم يرد به اثبات مذهبهم بل هو مثال مجرد لجر لعل لان الجر بها
في لغتهم شايع عند ارباب النحو لا يحتاج الى الاثبات قال
الشيخ الرضي وعقيل يجرون بها بلعل مفتوحة الآخر وكذا لعل
مكسورة الآخر وهي مشكلة لان جرها عمل مختص بالحروف ورفعها
لمشابهة الافعال وكون الحرف عاملا عمل الحروف والافعال
في حالة واحدة لم يثبت وايضا الجار لا بد له من متعلق ولا متعلق له
هنا لا ظاهرا ولا مقدرا انتهى فيه كلام لان هذا الاشكال
مبني على ان الرفع بعدها بلعل عندهم وهو غير معلوم ايضا استعمال
جميع الجار متعلق ممنوع والثالث لولا التي للامتناع في قول
بعضهم اي بعض فصحاء العرب لولاي ولولاك ولولاه
فاذا وقع بعد لولا ضمير مجرور فمذهب سيبويه ان لولا في ذلك
جار ولا يتعلق بشيء اعلم ان لولا اذا دخل على الاسم فالاسم
الواقع بعد لولا اما مبتدا وهو مذهب البصريين او فاعل فعل
محذوف وهو مذهب الكسائي او مرفوع بلولا وهو مذهب الفراء

فيجب

فيجب بهذه الوجوه الثلاثة الانفصال فلما وقع من لغات
العرب استعمال ضمير المجرور بعد لولا فذهب سيبويه الى انه
ضمير مجرور بلولا ولولا حرف جر لا يتعلق بشيء وحكي عن الخليل
ويونس ان الضمير المجرور بعد لولا مجرور بتقدير المضاف اي لولا
وجودك وذهب الاخفش والفراء الى ان المجرور بعدها قايم
مقام المرفوع فسيبويه تصرف في لولا وقال ان للولا مع المضمر
شانا ليس لها مع المظهر كما ان للدن مع الغدوة شانا ليس لها
مع غيرها وتصرف الاخفش والفراء في الضماير وقال ان تصرفات
الضماير لاتحاد تخصص كتاكيد المنصوبات والمجرورات بالمرفوعات
نحو رأيتني انا ومررت بك انت ووقوع المرفوع موقع المجرور
في قوله ما انا كانت وكان ما كثرت امثاله في كلام العرب اولى
من تقديرها بكسر ورجح ابن الحاجب مذهب سيبويه بان يقال
قياسه بما انا كانت فضعيف لقلة استعماله وشذوذه
بخلاف ما حمل عليه سيبويه فانه كثير واما وقوع المرفوع موقع
المجرور في قولك مررت بك انت فللضرورة اذ لا يمكن
الا كذلك واما وقوع المرفوع موقع المنصوب فللضرورة
الفرق بين التاكيد والبدل فاذا قالوا ضربته اياه كان بدلا
وضربته هو كان تاكيدا ورجح الشيخ الرضي مذهب الاخفش
وقال لو كان لولا حرف جر ولم تكن زائدة للزم من متعلق
ولا متعلق في نحو لولاك ظاهر ولا يصح تقديره هذا فانظر في الا حين
فاسلك ما هو الصواب عندك والاكثر مبتدا خبره ان عال ليس
والجملة مبتدا ومقول القول لولا انا ولولا انت ولولا هو كان حنث
فيما سبق ان الضمير الواقع بعد لولا يجب ان يكون مرفوعا منفصلا

كما قال الله تعالى لولا انتم لكنا مؤمنين هذا دليل يجب الظاهر على ما قاله
الاكثر ولكن الدليل حقيقة عدم وقوع خلافه في كلام الله تعالى فانتم
على رأي البصريين مبتدا وخبره محذوف وهو حاضر او موجود
لقيام العلم به بجواب لولا ظاهر ولكنا جوابها لان جواب لولا
التي لغير التخصيص باللام واما على رأي الكسائي انتم فاعل فعل
محذوف ولكنا جوابها وعلى رأي الفراء انتم فاعل لولا وجوابها
لكنا وسنذكر في بحث لو ولولا تفصيلا ان شاء الله
والرابع كاف التشبيه اذا لم تكن زائدة والتشبيه عقد القلب
على ان احد الشيئين يسد مسد الآخر في معنى من المعاني نحو
زيد كعمرو واعلم ان هذا الكاف حرف على رأي جميع النحاة
الا عند ابي جعفر فانه قال الاظهر انها اسم ابدا لانها بمعنى المثل وما
هو بمعنى الاسم فهو اسم والجمهور استدلوا لحرفيتها بان يقال
لو كان اسما لما استقل بها الصلة ولان الصلة لا يكون الا
جملة فلو جعلت اسما لكانت مضافة الى مدخولها والمضاف مع
المضاف اليه ككلمة واحدة لا يصلح ان يجعل صلة واما اذا كانت
حرفا فالحرف يقتضي متعلقا والمتعلق في الصلة لا يكون الا
فعلا والفعل يقتضي فاعلا فيكون الصلة جملة هذا هو الصواب
لا محيص عنه المنهج المذاب فاذا عرفت ما تلونا عليك علمت
ان زعم الاخفش لحجج عليه وان هذه الكاف قد تكون زائدة
كما في قوله تعالى ليس كمثله شيء وقد يكون اسما بمعنى المثل وسيبويه لا يحكم
باسميتها الا عند الضرورة حيث تدخل عليها حرف الجر والاخفش
يجوز ذلك في غير ضرورة وزعم الاخفش وابن العصفور انها
لا تتعلق بشيء قال ابن العصفور اذا قلت جاءني الذي كزيد ليس للكاف

متعلق

متعلق لان المقدر في المجرور اذا وقع صلة لا يكون الا مناسبا
الحروف فان المقدر في نحو جاءني الذي في الدار استقر لان في
للوعاء والاستقرار مناسب وقلت جاءني الذي في الدار تريد
ضحك او اكل في الدار لم يجز لانه ليس في الكلام ما يدل عليه فالمناسب
بكاف التشبيه ان يقدر اشبه وهو غير جائز لانه متعد بنفسه
والعرب لم تلفظ به مع الكاف في موضع فدل ذلك على ان
الكاف لم تتعلق بشيء هذا غاية السقوط لان المستقر يجوز
فيه تقدير الافعال العامة وان وجد فيه قرينة الخصوص غاية
ما في الباب ان تقدير الافعال الخاصة عند وجود القرينة اكثر
فائدة فيجوز ان يقدر في مثل جاءني الذي كزيد وجد او كان وغير
ذلك فعلم من هذا ان كون كاف التشبيه من هذا الباب على
زعم الاخفش وابن العصفور وفي ذلك اي فيما قال الاخفش
بحث حاصله ان كاف التشبيه ان جعلت اسما يكون في محل الرفع
على الخبرية وما بعدها مضاف اليها والاسم لا يحتاج الى متعلق فهذا
مسلم لكن لا يكون مما ذكرنا وان جعلت حرفا فلا تخلو من ان تكون
زائدة او لا فان كانت زائدة تدخل في القسم الاول وان لم تكن
فلا بد من متعلق الصلة مبتدا والثانية صفتها وحكم مبتدا
ثان مضاف الى الجار والمجرور عطف على الجار وبعد المعرفة
والنكرة ظرف للجار والمجرور واما قيدنا بالبعدية لان الجار
والمجرور اذا كان مقدما يكون حالا بالاتفاق فلا يحتمل الوجهين
لحكم الكاف اما اسم بمعنى المثل على ما ذهب اليه الاخفش فيكون
في محل الرفع على انه خبر مبتدا ثان ومضاف الى الحكم وحكم مضاف
الى الجملة والخبرية صفتها او وصف وحكم مجرور بها وبجار مع المجرور

في محل الرفع على انه خبر مبتدا ثان والمبتدا مع خبره خبر المبتدا الاول
ويجوز ان يجعل المسئلة مبتدا وخبره محذوفا او خبر المبتدا
محذوف وهو هذه فهذه الفاء للتفسير ويجوز ان يكون
ربط الجواب على الشرط المحذوف وهو عايد الى الحكم لان الاصل
ارجاع الضمير الى المضاف ويجوز ان يكون عايدا الى الجار
والمجرور وتوحيد الضمير اما من قبيل الاكتفاء او بكونهما بمنزلة
شيء واحد فان قلت ان الضمير بعد ذكر المضاف والمضاف اليه
حقه ان ينصرف الى المضاف دون المضاف اليه قلت
بلى قد يرجع الى المضاف اليه ايضا عند قيام القرينة عليه واقتضاء
المقام رجوعه اليه وقد وقع في موضع من الكلام بعض الفضلاء عاد
فيه ضمير الى المضاف اليه فقال لا يخفى على الحاذقين من النحويين يقولون
لا يعود الضمير الى المضاف اليه فكيف اعدتموه اليه فقال ذلك اتفاق حصل
من غير تلعثم قال الله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا ولم يزد على ذلك
ومنه من اللطف على ما لا يخفى فقوله هو مبتدا وخبره صفة
في نحو رايت طائرا على غصن وهو بالضم يتشعب من ساق الشجر
وفاقها ودقاقها والصغيرة بها وجمعها غصون وغصنة واغصان
لانه اي الجار والمجرور وهو على غصن بعد نكرة محضة وهو طائرا
بالالف في اكثر النسخ حكاية على ما وقع في بعض النسخ بغير الالف
فغير محتاج الى الكلام وحال عطف على صفة في قوله فخرج على قومه
في زينته اي متزينا والا فمره بذلك نبا وعلى مذهب جمهور
النحاة وهو ان الحال لا يكون الا مستقلا واعلاما الى ان الجار
والمجرور في محل النصب على الحالية لانه بعد معرفة محضة وهي اي
المعرفة المحضة الضمير المستتر في خرج ووصف المعرفة بالمحضة لكونه

الضمير

الضمير اعرف المعرفة ويحتملهما اي الوصفية والحالية في نحو
يعجبني الزهر والعجب الحيرة في النفس بسبب ادراك امور غريبة
وبمعنى السرور والوجهان جائزان هنا والزهر بمعنى النور
قال الجوهري زهرة النبت نوره لا بمعنى الحسن بدلالة اكمامه صح
جمع الكم بالكسر وهو وعاء الطلع وغطاء النور وفيها ثمر يانع
على اغصانه يقال ينع الثمر بفتح النون وينع بالفتح والكسر
ينعا بفتح الياء وضمها وسكون النون وينوعا بضمها اي نضج
وايع مثله ولم يسقط الياء في المستقبل لتقويها باختها واليانع
مثل النضيج والناضج كذا قاله الجوهري فقوله في اكمامه حال من
الزهر ويحتمل ان يكون صفة لان الزهر معرف بلام الجنس
فهو قريب من النكرة فيجوز كون الجملة الخبرية صفة له كما عرفت
في المسئلة الرابعة في الباب الاول والفاء في قوله فيها
لربط الجزاء على الشرط المحذوف وقوله على اغصانه صفة
ثانية لثمر ويحتمل ان يكون حالا عنه لاختصاصه بالصفة الاولى
وهي يانع فقوله وقولك بالنصب عطف على الزهر في مقول
القول بتقدير هو وموصوف عطف على معرف بالواو
في قولك ويجوز ان يكون قولك مبتدا وموصوف خبره
والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة لانه قريب من المعرفة
لاختصاصه بالصفة وهي يانع فيعامل معاملة المعرفة و
المسئلة الثالثة متى وقع الجار والمجرور صفة لموصوف
او صلة لموصول او خبر المبتدا او حالا لذي الحال تعلق بمحذوف
تقديره كائن وما اشبه ذلك عند من قدر المفرد او استقر
وما اشبه ذلك عند من قدر الفعل وعبارة المصنف صحيح

بان اللغو لا يكون حالا ولا صفة ولا صلة ولا خبرا لان متعلقه
لا يكون محذوفا ولا من الافعال العامة اعلم ان للظرف المستقر
ثلثة شروط اذا قصد اصليا لا يكون مستقرا الا بها الاول ان يكون
المتعلق متضمنا فيه والثاني ان يكون المتعلق من الافعال العامة
اذا لم يوجد قرينة المخصوص واما اذا وجدت فلا بد من تقدير
فعل خاص لانه اكثر فائدة نص عليه كثير من الافاضل وبهذا
اي تقدير الفعل الخاص لا يخرج عن كونه مستقرا لان معنى ذلك
الفعل الخاص استقر فيه ايضا وجاز تقدير الفعل العام لوجه
الاعراب بخلاف اللغو فان متعلقه لا يجوز ان يكون
فعلا عاما فلما كان جواز تقدير الافعال العامة مطردا في المستقر
اعتبره النحاة وفسروا المستقر بما كان عامله محذوفا عاما
والثالث ان يكون المتعلق مقدرا غير مذكور الا على مذهب
ابن الجني فانه يجوز اظهار العامل في المستقر ورده النحاة بانه
لا احتياج اليه على ان هذا يوجب ارتكاب تعسف في النوع
وانما سمي المستقر مستقرا لانه معنى عامل فهم منه واللغو لغوا لان
هذا الظرف لغو بالنظر الى ظاهر الكلام لانه يسد مسد العامل
وان كان صفة للفضلة وهذا لا يمنع عن كونه جزءا من الكلام في
اصله ولانه ملغات من جهة العمل حيث لا يعمل ظاهرا الا في المظهر
ولا في المضمر قال شارح اللباب وهو تسمية خالية عن المناسبة
اما انا فلا احب التسمية باللغو لوقوعه في التنزيل والحديث ففيه ادنى
اخلال بالادب فسميناه ظرفا خاصا لخصوص العامل فيه والمستقر
ظرفا عاما لان الملحوظ عموم العامل قال بعض الفضلاء من المتاخرين
ان القوم قالوا المستقر حظه من الاعراب دون اللغو ولم اجد

في كلامهم ما يحققه بل بين غرضهم منه حتى لا يرد عليهم الاشتراك في
الاعراب المحلي حيث قالوا بزيادة في مررت بزيد في محل النصب
واجازوا في معطوفه النصب وهو لغو فاقول متوكلا على الله
ومعتمدا ان مرادهم بذلك ان لا محل له اخر من الاعراب
غير هذا المحل الا ان لا محل له من الاعراب اصلا وللمستقر ذلك
الا ترى انك اذا قلت زيد في الدار له محل غير الاعراب من جهة
تعلقه بالخبر الحقيقي ومحل اخر غيره من حيث انه هو الخبر بعد الحذف
ذلك بدليل انتقال الضمير عنه اليه فيكون له محلان من الاعراب
على ما لا يخفى على ذوي الالباب بخلاف ما اذا قلت زيد حاصل
في الدار فان له محلا واحدا اقول يفهم منه ان الجار والمجرور معا
له محل من الاعراب في اللغو فعلى هذا يشكل الفرق بين اللغو
والمستقر لان المستقر لا يكون له محلان من الاعراب اذا كان
صلة كما في المسئلة التي لا محل لها من الاعراب فالجدير بالقبول
ما قاله بعض الفحول من انك اذا قلت مررت بزيد فالجار
والمجرور ظرف لغو متعلق بمررت لا محل لها من الاعراب
والمنصوب على المفعولية هو المجرور فقط وان جعل القوم
المجموع شاهدا لان الجار كالجزء من الفعل اذ اللازم يجبر بجعله
المتعدي الا ترى ان معنى مررت بزيد مررت زيدا وجاوزت
الفعل لا يكون معمولا ولانه لو كان الجار والمجرور محل النصب
لامتنع تعلقه بمررت لانه لو تعلق به لكان ظرفا لغوا فلم يكن له
محل من الاعراب ولان القوم جازوا في معطوفه النصب فلو كان
مجموع الجار والمجرور منصوب المحل لزم ان يتعدى الفعل الى المفعول
بنفسه واعلم ايضا ان الفعل اذا تعدى الى المفعولين والثاني غير صريح

بقول النحاة ان المفعول الثاني مفعول الفعل صريحا اجراء على اصلهم
لكون الفعل عاملا في المفعولين صريحا الا ان الواقع صلة تعين فيه
تقدير استقر وما اشبه ذلك من الفعل وهذا الاستثناء يجوز ان يكون
متصلا ومنقطعا بمعنى لكن المشددة لان الصلة لا تكون الا جملة
اعلم ان البصريين اختلفوا في سائر الظروف المستقر ان المقدر
هو الفعل او اسم الفاعل فذهب بعضهم الى الاول صاحب التلخيص
وهو الاصح لكون الفعل اصلا في العمل وذهب بعضهم الى الثاني
قال شارح اللباب وهو الاولى لانه خبر في الاصل في الخبر ان
يكون مفردا وانما اسندنا الاختلاف الى البصريين لان الكوفيين
لا يقولون بتقدير العامل فعندهم لا يتعلق بشيء اصلا ذكره الشيخ
الرضي وهو اختيار ابي العباس من المتاخرين وبعض شراح الكافية
ذكر الاختلاف بين البصريين والكوفيين لكن الاعتماد على
الاول وقد تقدم فيما قبل في المسئلة الثانية مثال الحال وهو
قوله تع فخرج على قومه في زينته والصفة وهو رايت طائرا على
غصن ومثال مبتدا المضاف الى الخبر وجملة الحمد لله خبره
فان الجار والمجرور وهو لله متعلق بثابت وثبت خبر المبتدا
وهو الحمد ومثال الصلة قوله تعالى وله من في السموات والارض
فمن موصولة ومبتدا والظرف المقدم خبرها وقيل من مرفوع بالظرف
والجار مع المجرور متعلق باستقر صلة من **المسئلة الرابعة**
يجوز في الجار والمجرور في هذه المواضع الاربعة وهو كونه صفة
وصلة وحالا وخبرا وحيث في محل الجر عطف على هذه المواضع
رفع بعد نفي او استفهام ان يرفع الفاعل يرفع مع فاعله وهو
الضمير الراجع الى الجار والمجرور في تاويل المصدر بان فاعل يجوز رفعها

عند اكثر

عند اكثر البصريين لان الجار والمجرور والظرف واسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة لا يعملون الا بالاعتماد على الاشياء
الستة المذكورة هذا اي وجوب الاعتماد في هذه المذكورات
عند المتاخرين وعند المتقدمين لا يجب الاعتماد في الفاعل
والمفعول والظرف بل في سايرها واما عند الكوفيين والاخفش
فيعمل جميع تلك المذكورات بغير اعتماد على الاشياء الستة
المذكورة فلا يختص في هذه المواضع تقول مررت برجل في الدار
ابوه فجملة في الدار ابوه في محل الجر على انها صفة رجل وابوه
بالرفع فاعل الجار والمجرور وهو يعمل فيه بالاعتماد على الموصوف
وبعض النحاة اختلفوا فيه والمص اشار اليه وقال وكذلك
في ابوه وجهان احدهما ان تقدر اي ابوه فاعلا بالجار
والمجرور لنيابته اي لنيابة الجار والمجرور وتوحيد الضمير اما
لكونهما كشيء واحد وعلى سبيل البدل او من قبيل الاكتفاء في
استقر محذوف فانه اصح بان اختيار المص في تقدير المتعلق في
الظرف هو الفعل نعم يجوز ان يكون من قبيل الاكتفاء
لكن الاول اولى قوله محذوف في حال من ضمير استقر وهذا اي تقدير
ابوه فاعلا بالجار والمجرور هو الراجح عند الحذاق بضم الحاء
المهملة حاذق وهو الماهر والثاني مبتدا وجملة ان تقدره جمع ح
خبره مقدر يتعدى الى المفعولين لانه ثلاثية متعد بنفسه
قدرت الشيء فيتعدى الى الثاني بالتضعيف فمفعول الاول
الضمير الراجع الى ابوه والثاني قوله مبتدا ومؤخرا صفته
والجار والمجرور خبرا الدار للعطف هي وما بعدها باسرها معطوف
على مفعول تقدر اي ان تقدر الجار والمجرور خبرا وقوله مقدما صفته

خبر او على هذا المنوال اعراب قوله والجملة صفة فعلى هذا الوجه الجملة الخ
تقع صفة لرجل لكونها اسمية لان ابوه مبتدا والظرف المقدم
خبره وتقول في الاعتماد على النفي ما في الدار احد ما بمعنى ليس ولا عامل
هنا لكون خبرها مقدما على اسمها فعند الحذاق احد مرفوع على انه
فاعل الجار والمجرور لاعتماد على النفي واما عند سايرهم فاحد مبتدا
وفي الدار خبره وقال الله تعالى افي الله شك هذا مثال الاعتماد
على الاستفهام فشك بالرفع فاعل الجار والمجرور لاعتماده على
الاستفهام خلافا لمن جعله مبتدا والجار والمجرور خبرا ومثال الاعتماد
على الموصول جاء الذي في الدار ابوه ومثال الاعتماد على المبتدا
زيد في الدار ابوه ومثال الاعتماد على ذي الحال رايت زيدا في
الدار ابوه اعلم ان اكثر النحاة زادوا في الاعتماد على الستة
الاعتماد على حرف النداء نحو يا طالعا جبلا لكن المحققين جعلوه
في حكم الاعتماد على الموصول اي كوكبا طالعا جبلا وعند الامام
المرزوقي يجوز الاعتماد على حرف الجر فعلم لم يجب الاعتماد
على الاشياء الستة مبني على اكثر الاستعمال تنبيه وتم هنا
البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكره فان التنبيه انما يستعمل
فيما تعلق به غرض في العلم او كان حكمه في حكم كالبديهيات جميع
مبتدا متعلق الى ما ذكرناه في الجار والمجرور خبره ثابت في الظرف
سواء كان ظرفا حقيقة او ما جرى مجراه فلا بد من تعلقه بفعل
مثال الظرف نحو جاؤا اباهم عشاء يبكون قال ابو البقاء فيه
وجهان احدهما هو ظرف متعلق بجاؤا اي جاؤا وقت العشاء
ويبكون حال منه والثاني جمع عايش كقايم وقيام وقال الشيخ
البيضاوي وقرئ عشيا وهو تصغير عشي وعشى بالضم والقصر

جمع اعشى اي عشوا من البكاء انتهى قال في الصحاح العشي والعشية
من صلوة المغرب الى العتمة تقول اتيته عشي امس وعشية امس
وتصغير العشي عشيانا على غير مكبرة كانهم صغروا عشيانا فيهم
منه ان لا يكون تصغير عشي عشيا وقوله عشوا من البكاء معناه
يتعامون عن البكاء يقال عشي بالكسر اذا كان في بصره آفة و
عشى بالفتح اذا تعشى بلا آفة فيكون مشتقا من المفتوح
فيفهم ما قيل فيه بعد وضعف لان قدرا يمكنوا في ذلك اليوم
لم يعش به انسان ومثال ما جرى مجرى الظرف او اطرحوه
ارضا فارضا نكرة مبهمة فلذلك نصب كالظروف المبهمة
وليس بمفعول ثان لاطرحوه لانه لا يتعدى الى اثنين وجوزه ابو
البقاء فجعله بمعنى اتركوه او معنى فعل نحو زيد مكبر يوم الجمعة
فيوم ظرف من ظروف الزمان المحدود ومتعلق بمعنى الفعل
وهو مكبر او جالس امام الخطيب فامام من ظروف المكان المبهم
متعلق بجالس وهو في معنى الفعل مثال مبتدا مضاف الى وقوعه
والوقوع مصدر مضاف الى فاعل وهو الضمير العايد الى الظرف
وصفة بالنصب مفعوله ونحو خبر مبتدا ومضاف الى جملة
مررت بطاير فوق غصن ففوق ظرف مكان مبهم منصوب
لفظا مجرور محلا لكونه صفة لطاير وانما جعل صفة لكون
طاير نكرة محضة وحالا بالنصب عطف على صفة نحو رايت
الهلال بين السحاب فبين ظرف مكان مبهم حال من الهلال
لكونه معرفة لان اللام فيه للاشارة الى حصة معينة من نفس
الحقيقة بدلالة وحدة الهلال ومحتملا عطف اما على صفة او حا
لما اي للصفة والحال نحو يعجبني الثمر فوق الاغصان هذا مثال

لوقوع الظرف بعد معرفة غير مخصصة فان قوله الثمر قريب الى النكرة لان
اللام فيه للاشارة الى حصة غير معينة من نفس الحقيقة فيجوز كون
الظرف وهو فوق حالا منه نظرا الى ظاهر حرف التعريف وصفة
لكونه كالنكرة في المعنى ورايت ثمرة يانعة فوق غصن هذا مثال
لوقوع الظرف بعد نكرة غير مخصصة فان ثمرة موصوفة بيانعة
فيجوز ان يكون فوق صفة لها لكونها نكرة وحالا منها لكونها مخصصة
بالوصف فيقرب من المعرفة ومثال وقوعه خبرا والركب اسفل
منكم الركب مبتدا واسفل منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف
تقديره كائن او استقر ومرفوع في المحل على انه خبر مبتدا محذوف
اي والركب اسفل مكانا اي اشد تسفلا كذا ذكره ابو البقاء ولا يخفى
على فرسكة ان هذا الكلام يشعر انه في الاصل افعل التفضيل ثم
استعمل في الظرف الركب ركبان الابل وهم العشرة فصاعدا اسم
جمع عند سيبويه وهو الاصح وجمع عند الفراء والاخفش وقد يكون
للخيل ذكره في القاموس وما وقع في الصحاح والركب اصحاب الابل
في السفر دون الدواب وصلة بالنصب عطف على خبرا اي ومثال
وقوع الظرف صلة ومن عنده لا يستكبرون فمن موصولة مبتدا
وصلتها عنده وجملة لا يستكبرون خبرها ومثال رفع الفاعل زيد
عنده مال زيد مبتدا وعنده ظرف عامل في المال بالاعتماد على المبتدا
وجملة عنده مال خبر زيد هذا على راي حذاق النحاة واما على راي سائر هم
فزيد مبتدا ثان وعنده خبره والمبتدا مع خبره خبر زيد والمصنف اشار
اليه بقوله ويجوز تقديرها اي تقدير جملة عنده مال مبتدا وخبرا وانما
جعل عنده خبرا لان الظرف لا يصير مخبرا عنه وقس على ذلك اعتماد
الظرف في العمل على الموصوف والموصول وذي الحال والنفي والاستفهام

والمصـ

والمصنف لم يذكر مثالا لها اكتفاء بمثال الاعتماد على المبتدا وايراد
هذا المثال يشعر ظاهرا ان عمل الظرف لا يكون الا بالاعتماد
وهو مذهب المتاخرين كما عرفت قال الجوهري فيها ثلث لغات
وهي عِند وعَند وعُند بكسر العين وفتحها وضمها وهي ظرف في المكان
والزمان تقول عند الحائط وعند الليل الا انها ظرف غير متمكن
لا تقول عندك واسع بالرفع وقد ادخلوا من حروف الجار
من وحدها كما ادخلوها على لدن قال الله تعالى ورحمة من عندنا وقال
من لدنا ولا تقول الى عندك او الى لدنك وقد يغرى بها تقول
عندك زيدا اي خذه انتهى وقال شارح الالفية فيكون اسم
فعل على هذا التقدير واعلم ان عند على ما هو المفهوم من الصحاح
والمصباح في الرضي وغيره انها ظرف غير متصرف اي لازم للظرفية
وان كانت مجرورة بمن لانها لا تخرج بها عن عدم التصرف لكثرة زياد تها
فلم يعتد بدخولها خلافا لابن الحاجب حيث قال تدخل عليها من
فلا يلزم الظرفية ذكره في ايضاحه ومع ظرف غير متصرف في الزمان
والمكان وهي حرف عند ابي علي الفارسي خلافا للجمهور فان عندهم
ظرف معرب لازم للنصب وظاهر كلام سيبويه انها مبني ويلزم
اضافتها ان ذكر احد المصطحبين بعدها نحو كنت مع زيد وان ذكر
قبلها يكون منونا منصوبا على الظرفية نحو جئنا معا وقيل انتصابها
على الحالية مجتمعين وقد يدخل عليه من وهو شاذ ذكرها في الرضي
وبين ظرف غير المتصرف المتوسط دخل عليه ورود من ان كان
بمعنى القدام يكون من المتصرف النادر فيدخل عليه من نادرا
وان كان بمعنى الترتيب او الافضل الذي يستعار من معنى
المجاور او بمعنى القبل يكون متصرفا اي غير لازم للظرفية وان كان

بمعنى الغير يكون متصرفا ايضا ودخل عليه غير وفي نادرا فلتكن هذا الكلام
على ذكر منك فانه ينفعك في مواضع شتى

الباب الثالث

في تغيير اي في بيان كلمات التي يحتاج اليها المعرب بالرفع فاعل
يحتاج وهي مبتدا راجع الى الكلمات المحتاجة الى تغييرها وخبره
عشرون كلمة بالنصب تميز عشرون وهي ثمانية انواع احدها اي احد
الانواع ما جاء على وجه واحد وهو مبتدا عائدا الى ما الذي عبارة
عن الكلمة فتذكير الضمير باعتبار ظاهره وخبره اربعة احدها اي احد
الكلمة التي جاءت على وجه واحد قط بتشديد الطاء وضمها
مع فتح القاف في اللغة الفصحى قال الكسائي اصله قطط بفتح
القاف وضم الطاء الاولى وسكون الثانية فلما سكن الاول
للادغام جعل الاخر متحركا باعرابه ومنهم من يتبع الضمة الى الضمة
ويقول قط بضم القاف مثل مد ومنهم من يجعل اداة بينها
على اصلها بالضمة التي في المشددة ويقول قط بالتخفيف ومنهم
من يتبع الضمة بالضمة في المخففة ويقال قط بضمتين مثل مد وهي
قليلة هذا اذا كانت بمعنى الدهر واما اذا كانت بمعنى حسب
وهو الاكتفاء فهي مفتوحة القاف ساكنة الطاء وهي مبنية
على الضم وذكر في علة بنائها وجوه قال صاحب التسهيل لتضمنها
معنى في ومن الاستغراقية على سبيل اللزوم او شبهها بالحروف
في الافتقار الى الجملة وقال ابن الحاجب لتضمنها معنى لام التعريف
لان معناها استغراق الزمان الماضي جميعه وهو قول بعض
المتقدمين وقال بعضهم لتضمنها معنى الحرفين فانك اذا قلت
ما رايت قط فكانك قلت ما رايته مذ خلقني الله تعالى الى هذا
الآن واما علة بنائها على الضم فعند ابن مالك حملا على ما قبل

المنوي

المنوي اضافته وقال شارح المفصل بناؤها على الضم للمبالغة في المعنى
وهذا لان زيادة المعنى فكذلك قوة اللفظ لتقوي المعنى وهو ظرف
لاستغراق ما مضى من الزمان يفهم منه ظاهرا ان عمومها بحسب الوضع
لكن لاح لي ان يكون عمومها لوقوعها في سياق النفي ويرشد اليه قول
الجوهري ومعناها الزمان وقول ابن مالك لتضمنها معنى من الاستغراقية
على سبيل اللزوم وما قال ابن الحاجب لان معناها استغراق الزمان
الماضي جميعه وهو قول بعض المتقدمين نحو ما فعلته قط وقول العامة
لا افعله قط لحن اي خطاء في الكلام فيه قال الحريري في درته وهو من افحش
الخطاء لتعارض معانيه وتناقض الكلام فيه وذلك ان العرب
تستعمل لفظة ابدا فيما يستقبل فيقولون ما كلمته قط ولا اكلمه ابدا والمعنى
في قولهم ما كلمته قط اي فيما انقطع من عمري لانه من قططت الشيء اذا قطعته
عرضا وقال صاحب التسهيل ملازمته للماضي ذاتي ولم اطلع على خلافه والنفي
اكثري وربما يستعمل بدونه سواء كان لفظا او معنى نحو كنت اراه قط
اي دائما وقد يستعمل بدونه ايضا لفظا لا معنى نحو هل رايت الذئب
قط هذا هو الحق لكن المصنفين المحققين استعملوا في تراكيبهم بالمضارع
مع نفيهم في مصنفاتهم قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى لا تجعلوا لله
اندادا لمن يصلح ان يكون ندا قط وقال الفاضل التفتازاني وقط
استعمل المصنف في المستقبل تجوزا وتسامحا لكن لم يقل غلطا ولحنا
ومع هذا يستعمل في تراكيب كثيرا خصوصا في المطول قال في تعريف الفصاحة
او لا ينطق قط وفي باب الاسناد الخبري لا يجتمعان قط واعلم
ان قط اذا كانت ظرفا لا تتصل بها ياء المتكلم واما اذا كانت اسما
بمعنى حسب فتتصل بها فيكون بالنون على غير القياس ويجوز حذفها
فيقال قطني وقطي واما اذا كانت اسم فعل بمعنى انته فعند اتصالها

بناء الكلم فبالنون هذا على مذهب البصريين واما عند الكوفيين اذا كان
بمعنى حسب يقال بغير نون كما يقال حسبي واما من جعلها اسم فعل
قال بالنون كما يفعل في غيرها من اسماء الافعال وكثيرا ما يصدر بالفاء عنده كونها
في اسماء الافعال تزيينا للفظ فكانها جزاء شرط محذوف والثاني
عوض بفتح اوله وقد روي بالضم وتثليث آخره بالحركات الثلث لكن
الفتح افصح لانه في الاصل منصوب على الظرفية فينبغي بعد ذهاب
الاعراب على صورة ما كان عليه واما الكسر فلجريه على اصل التقاء الساكنين
ووجه الضم انه محمول على قبل وهو ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان
ويسمى الزمان عوضا لانه العوض للشأن كلما ذهبت منه مدة عوضت
مدة اخرى فيكون ماخوذا من التعويض والفرق بين المدة والزمان والوقت
ان المدة المطلقة امتداد حركة الفلك من مبدئها الى منتهيها والزمان
مدة معدودة والوقت الزمان المفروض نص عليه الشيخ القاضي في تفسير
سورة البقرة فعلم منه ان قول المص ويسمى الزمان عوضا ليس مقابلا
للمدة والوقت بل هو شامل لهما لا يخفى لمن له معرفة باساليب الكلام
تقول لا افعله عوض بالنفي في المستقبل ويستعمل بالاثبات في الماضي
وهذا مفهوم من عبارة الرضي فلذلك لم يقل ابن هشام ما فعلته
عوض لحن في الكلام وقال صاحب المغني عوض كلمة تجري مجرى القسم
معناه اقسم بالدهر لا افعل هذا الامر فحذف حرف القسم ونصب
المقسم به كما في قولك الله لا افعلن وكذلك ابدا اي يكون ظرفا لما يستقبل
من غير نحو لا افعله ابدا اعلم ان النحاة يوردون ابدا على عوض في ذلك قال
المص وكذلك ابدا ولم يجعل شيئا مستقلا وهو معرب لدخول الالف واللام
عليه فلو كان متضمنا لها لامتنع دخولها عليه تقول فيها الى حتى ابدا
في مثل هذا المثال ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان ظاهر هذا الكلام يشعر

ان لا

ان لا يكون الفرق بين عوض وابدا لكن قال الشيخ الرضي والفرق
بينهما ان قط وعوض للشيوع مطلقا وللنفي كثيرا واما ابدا فليس مخصوصا
بالثبوت ويستعمل في النفي والاثبات نحو طال الابد انتهى والثالث
مما جاء على وجه واحد اجل بسكون اللام وهو حرف لتصديق الخبر
سواء كان الخبر مثبتا او منفيا يقال في المثبت جاءني زيد وفي المنفي
ما جاءني زيد تقول اجل اي صدقت ذكر في بعض كتب النحو ان اجل
لتصديق الخبر ماضيا وغيره ولا يستعمل في الاستفهام الا عند الاخفش
الا انها في الخبر احسن من نعم ونعم احسن منها في الاستفهام ونقل بعض
شراح تلك الرسالة عن الكشاف اما اجل فهو جواب في تصديق
الخبر وتحقيق الطلب وذلك تقول لمن قال قام زيد اجل ولمن قال
اضرب زيدا اجل فلا يكون جوابا للنهي ولا للنفي والرابع بلى وهو حرف
ثنائي الوضع والالف في نفس الكلمة عند اكثر النحاة لايجاب النفي
قال بعضهم انما اختاروا بلى للرجوع عن النفي والاقرار بما بعده لان
اصلها كان رجوعا محضا عن الجحد اذا قالوا ما قام زيد بل عمرو فكانت
بل كلمة عطف ورجوع لا يصلح الوقوف عليها فزادوا الالف ليصلح
الوقوف عليها فنظيرها لم لما قوله مجردا بالنصب خبر كان مقدم عليه
اي سواء كان النفي مجردا عن اداة الاستفهام نحو زعم الذين كفروا
ان لن يبعثوا قل بلى وربي لتبعثن زعم فعل ماض تارة يستعمل وتارة
للظن وتارة للباطل وعن شريح لكل شيء كنية وكنية الكذب الزعم
ومتعد الى مفعولين والموصول مع صلته وهو الذين كفروا فاعل زعم
وان مخففة من الثقيلة واسمها محذوف وهو ضمير الشأن وخبرها
لن يبعثوا وان مع اسمها وخبرها قامت مقام مفعولي زعم وربي
قسم اكده به الجواب وهو لتبعثن او كان النفي مقرونا بالاستفهام

سواء كان اريد الاستفهام عن حقيقة النفي او اريد التقرير والتوبيخ يجب
التقرير بمجرى النفي نحو الست بربكم قالوا بلى اى بلى انت ربنا فيكون ايجابا
عن النفي والمصنف اكتفى بتغيير الثاني من تغيير الاول ولم يعكس مع جوازه
لان تغيير الثاني اولى في سرايته الى ما قبله وقد يجي بلى لتصديق الايجاب
على سبيل الشذوذ كما تقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد النوع الثاني
ما جاء على وجهين وهو الضمير اما راجع الى ما او الى النوع الثاني اذا من حيث اذا
انها هي اعم من ان يكون موضوعة للظرفية او المفاجاة فتارة اى تارة
مرة ذكر في مختار الصحاح يقال فعل تارة اى مرة بعد مرة والجمع تارات وتير
وربما قالوا تارا بعد تار بحذف التاء انتهى وانتصابه اما على الظرفية
او على المصدرية على قياس ما قيل في قولك ضربت مرة يقال فيها
اى في اذا ظرف مستقبل بكسر الباء ويجوز الفتح كذا صححه الفاضل التفتازاني
خافض اى جار لشرطه بالاضافة اليه فان اضافته لازمة الى ما يليه
عند الاكثر منصوب بجوابه اى يعمل جوابه فيه عمل النصب على الظرفية
اذا كانت للشرط هذا مذهب اكثر النحاة فانهم قالوا ان وضعه للوقت
المعين وانه لا يتعين الا بنسبته الى ما يتعين به من الشرط فيصير مضافا الى
الشرط فاذا صار مضافا فاتعذر عمل المضاف اليه في المضاف لئلا يودي
الى ان يكون الشي عاملا ومعمولا من وجه واحد ومنه الا يجوز فوجب ان يكون
العامل هو الجواب وقال ابن الحاجب والصحيح ان اذا ومتى سواء في كون
الشرط عاملا وتعذر الاضافة في اذا لا معنى له وما ذكروه من كونه لوقت
معين مسلم لكنه حاصل بذكر الفعل بعده كما يحصل في قولك زمانا طلعت فيه
الشمس فانه يحصل التعيين ولا يلزم الاضافة واذا لم يلزم الاضافة لم يلزم
فساد عمل الشرط والذي يدل على ذلك قولك اذا اكرمتني اليوم اكرمتك
غدا وقال الشيخ الرضي في اذا اختلاف ان كان ما يليه عاملا فليس بمضاف

وان

وان لا يكون مضافا وهذا النوع لافادته ما لم يفد قول المعربين لانه
يفهم منه كونه للشرط وكونه مضافا ومنصوبا بجوابه واوجز لما فيه
من قلة اللفظ من قول المعربين وهو ظرف لما يستقبل من الزمان
وان دخل على الماضي نحو اذا جاءك المنافقون وقد يستعمل في الماضي
كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين
وحتى اذا جعله نارا وقد يستعمل في الاستمرار نحو قوله تعالى واذا لقوا الذين
آمنوا قالوا آمنا اعلم ان حتى اذا دخل اذا تقتضي جوابا جاز ان
يكون حتى حرف ابتداء وان يكون جارة لاذا عند الزمخشري واختاره
ابن مالك وقال ابو البقاء وصاحب البسيط ان اذا في موضع نصب
بحتى وعن محمد بن مسعود الغزني ومن زعم ان محل اذا جر فزعم باطل
لان اذا ظرف محض لا يجر البتة وفيه معنى الشرط غالبا وانما
قال غالبا اذ قد يتجرد عن تضمن معنى المجازات ويستعمل ظرفا محضا
نحو قوله تعالى والليل اذا يغشى وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية
نحو اذا قام زيد اذا يقعد عمرو اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو
فاذا هنا مبتداء وخبر نص على ذلك سيبويه والاخفش اذا هذه بالجملة
الفعلية على المختار عند سيبويه والاخفش فانهما يجوزان
الجملة الاسمية بعدها لعدم تاصلها في الشرط نحو ان ولو لكن المختار
كون الجملة بعدها فعلية وعند المبرد يجب الفعل بعدها لفظا او تقديرا
وتارة يقال فيها حرف مفاجاة وكون اذا هذه حرفا مختار المصنف
وهو مذهب الكوفيين وحكاية عن الاخفش واختاره الشلوبين في احد
قوليه وقال الشيخ الرضي والاقرب كونها حرفا فلا محل لها في الاعراب
واما عند سائر النحاة انها باقية على ظرفيتها لكن الاختلاف في كونها
للزمان او للمكان فذهب الزجاج الى الاول والمبرد الى الثاني

ويختص اذا حال كونها للمفاجأة بالجملة الاسمية لتقعد اتباع المخالفة
بين الشرط والمفاجارة نحو خرجت فاذا السبع اى فاذا السبع حاضر
وواقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجارة وهو عامل
لا يظهر وقد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة واما الفاء فهي
للسببية فان معنى مفاجارة السبع مسببة عن الخروج وما قاله المازني
ليس بشيء وهو كون الفاء زائدة وقال بعض النحاة للاوجب انها
للعطف من جهة المعنى وحاصل المعنى خرجت ففاجأت زمان وقوع
السبع على رأي الزجاج او مكان وقوع السبع على رأي المبرد غالبا اى
اكثريا وفي هذا القيد اشارة الى انها قد تدخل على الجملة الفعلية اذا
كان الفعل مصحوبا بقد نقله الاخفش عن بعض فصحاء العرب نحو خرجت
فاذا قد قام زيد وقد اجتمعتا اى الظرفية والمفاجأة في قوله تعالى
اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فاذا الاولى للشرط
والثانية للمفاجأة نايب مناب الفاء في جواب الاولى النوع
الثالث ما جاء على ثلثة اوجه وهو اى ما جاء على ثلثة اوجه سبعة
وقع في بعض النسخ بسبع بغير التاء لعل وجهه كون اكثر المبحوث عنها
حروفا ويجوز تغليب التانيث على التذكير اذا كان المؤنث كثيرا احدها اذ
اى احد السبع اذ من حيث هي هي فتارة ظرف لما مضى من الزمان
سواء دخلت على الماضي او على المضارع وقد تستعمل في المضارع نحو قوله
تعالى فسوف تعلمون اذ الاغلال في اعناقهم وتدخل على الجملتين
الخبريتين او الفعلية والاسمية لانعدام تضمن معنى الشرط الذي
يقتضي الفعل بعده نحو اذكروا اذ انتم قليل فاذكروا فعل عامل
في اذ وهو ظرف دخل على الجملة الاسمية وهي انتم قليل والجملة
مضاف اليها لاذ واعلم ان اذ هذه يجوز دخولها على الجملة الاسمية

سواء

سواء كان جزءها مفردا كما في المثال المذكور او جملة نحو اذ زيد يقوم وقد استقبح
اذ زيد قام لان الفعل الماضي لا يكون خبرا الا اذا اريد به الاخبار عما مضى
وهذا الوضع حاصل من نفس اذ ولان مدلول اذ وقام من الزمان واحد
وقد اجتمعتا في كلام فلم يحسن الفصل واذكروا اذ كنتم قليلا فاذ ههنا
ظرف مضاف الى الجملة الفعلية وهي كنتم فكان من الافعال الناقصة
اسمها ضمير الخطاب وخبرها قليلا وتارة حرف مفاجارة فتختص بالجملة
الفعلية مثلها ماضيا غالبا وانما قلنا غالبا لانها قد تدخل على الاسمية
نحو خرجت فاذا زيد قايم اعلم ان كونها للمفاجارة قليل حتى ان ابن
الحاجب لم يذكرها في مقدمته واعترض بعض الشراح في عدم ذكره بالندرة
وان الاختلاف في اذ هذه كالاختلاف في اذا كونها حرفا وظرفا
وبعد كونها ظرفا هل هي للزمان او للمكان وذهب ابو عبيدة الى كونها
زائدة ذكره في بعض كتب النحو وان اذ واذا اذا كانت للمفاجأة
فاضافتهما على اختلاف النحاة فذهب ابن الحاجب الى انهما مضا فتان
لعل وجهه كون العامل فيهما معنى المفاجارة عنده لان المانع من
الاضافة كون شرطها عاملا لها فلما زال المانع لزم الاضافة فعلى
هذا يلزم ان تكونا زمانيتين وذهب بعض النحاة الى انهما لا تكونا
مضافتين فيجوز ان يكون وجهه ما قاله بعض النحاة وهو ان اذ
واذا اذا كان مدخولهما اسما يكون مبتدأ واذ واذا خبرا مقدما
عليه ويجوز ان يكون كونهما مكانيتين لان الظروف لا تضاف
الى الجملة الا حيث كقوله اى قول الشاعر • فبينما العسر اذ دارت
مياسير المياسير جمع موسر كمفاطر ومفطر اول البيت واستقدر الله
خيرا وارضين به بينا وبينما فالفاء في فبينما يجوز ان يكون للعطف
على التعقيب او للسببية اعلم ان بينا وبينما مشبعة او متصلة بما الزا يدة

والمصدرية وما قيل انه موصول ضعيف لانه يحتاج الى كثرة الحذف
ظرف بمعنى الشرط اجيب تارة باذا او باذ وتارة بالفعل والاصمعي
لما رأى مجئ الفعل مع غيرهما مع استقلال المعنى استفصح طرحهما والجميع
جيد كذا قال ابن الحاجب في الايضاح في الظروف الزمانية
وان كان قبل الزيادة والاشباع ستعمل في الزمان والمكان نص
عليه الشيخ الرضي حيث قال بين مستعمل في الزمان والمكان واما
اذا اشبع او كفه بما واجتنب فلا يكون الا للزمان فلا بد لها من
جواب فان جر وغير كلمة اذ واذا فالعامل هو الجواب والا بمعنى
المفاجاة فهذا على راى بعض النحاة واما على مذهب المبرد ان اذ
واذا ظرفا مكان لما بعدهما وبينا وبينما ظرف زمان لذ فيكون
اذ واذا منصوبي المحل على الظرفية وعلى مذهب الزجاج ان اذ واذا
ظرفان مضافان الى الجملة بعدهما يخرجان عن الظرفية مبتدان
ضرهما بينا وبينما قيل الصواب مذهبهما فاذا انتقش ما ذكرنا على صحيفة
ذهنك علمت قوله ه صاحب المتوسط وبين ظرف مكان وما زائدة
والعسر مبتدا خبره محذوف وهو موجود وهو العامل في بين واذا
مضاف الى هذه الجملة تقديره بين زمان العسر موجود والعامل
في اذ دارت لانه ليس بمضاف الى دارت فيمتنع عمله فيما قبله ولا يجوز
ان يعمل دارت في بين لكون بين واذ ظرفي المكان وامتناع عمل
ما ظرفي المكان الا على سبيل البدل لا يخلو عن مخالفة واضطراب
خصوصا في قوله ان بينما ظرف مكان لما عرفت انه اذا كف بما يكون
ظرف زمان عندهم وتارة حرف تعليل كقوله تعالى ولن ينفعكم
اليوم اذ ظلمتم اي لاجل ظلمكم قال الشيخ الرضي والاولى حرفيتها ح
اذ لا معنى لتاويلها بالوقت حتى يدخل في حد الاسم اعلم ان المصنف

اذا

ذكرها مما جاء على ثلثة اوجه وقد يستعمل بمعنى ان المصدرية ذكره الشيخ
البيضاوي في سورة مريم في قوله تعالى واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت ت
والمصنف لم يذكر هذا الوجه اما لكونه على راي البعض حيث قال في شرح
اللب واوجه بعضهم غير الظرفية وجعله كان المصدرية او لعدم شهرته
الثانية لما قال الكوفيون اصلهما لم زيدت عليهما ما وقال سيبويه
هي على الاصل ليست فيهما ما زائدة لان لما تقع في مواضع لا تقع
فيها لم تقول الرجل لصاحبه اقدم فلان فيقول لما ولا يقع لم
مفردة كذا قالوا اقول هذا الدليل لا يدل على اصالتها اذ يجوز
ان يتغير اصل الحكم بزيادة ما كما في هلا فانها حرف تحضيض لا تدخل
على جملة فعلية تقدم مفعولها الا على ان يكون منصوبا بما بعده
او بمقدر فلا يقال هلا زيدا ضربته بخلاف الا فانها يصح ان
يقال الا زيدا ضربته يقال منها اي في لما في نحو لما جاءني زيد
جاءني عمرو حرف قوله حرف مبتدا وخبره جملة ظرفية مقدمة
عليه وهو قوله في نحو لما جاءني زيد جاءني عمرو ومضاف لما وجود
واضافته بمعنى اللام لوجود الوجود ههنا بمعنى الثبوت المقابل بل
للنفي والتنوين عوض عن المضاف اليه اي حرف لثبوت الثاني
لثبوت الاول هذا مذهب ابن خروف فان لما عنده حرف
تدل على ربط جملة باخرى ربط السببية وبعض النحاة عبر عنها
كما عبر المصنف وبعضهم بحرف وجوب لوجوب ويختص بالماضي
اي ماضي اللفظ والمعنى وزعم ابو علي الفارسي ومن تابعه انها
ظرف بمعنى حين والظاهر من لفظ زعم كون قوله مردودا ذكر
في شرح الالفية قال ابن مالك بمعنى اذ يدل بمعنى حين وقيل
هذا احسن لانها مختصة بالماضي وبالاضافة كاذ ويقال فيها ظرف

لغو متعلق بيقال والضمير راجع الى لما في نحو لما يذوقوا العذاب حرف
مبتدا مضاف الى جزم وقوله في نحو خبر مقدم عليه وقوله نفي
المضارع خبر ثان له وقلبه بالجر عطف عليه وماضيا مفعول لقلب
فعلى هذا الوجه يكون هذا التعريف بيانا للاحوال لا كمن على بالالتزام فيما
للجزم ويجوز ان يكون اللام للتعليل لانه لما ذكر اختصاصها بالنفي
والقلب علم بالالتزام انها للجزم فالتعليل باحد المتلازمين نوع
من البلاغة ولما هذه تنفي المضارع ويصرف معناه الى المضي
عند المبرد واكثر المتاخرين وعند ابي موسى يصرف لفظ الماضي الى
المضارع وهذا قد نسب الى سيبويه متصلا حال من المضاف اليه
وهو المضارع ونفيه فاعل متصلا وضمير نفيه راجع الى المضاف
ومتوقعا يجوز ان يكون حالا من نفيه فيكون من قبيل الحال المترادفة حالية
وقوله ثبوته فاعل متوقعا اعلم ان لم ولما مشتركان في نفي
المضارع وقلبه ماضيا وامتاز لما بكون النفي متصلا الى زمان النطق ومتوقع فع
الثبوت فيما ينفى به لما فكذلك لا يحسن الا ان يقول لما يضرب زيد
ثم ضرب بخلاف لم الا ترى يريد اثبات كون نفيها متصلا وثبوته تماما
متوقعا بتنزيل المعقول منزلة المحسوس ان المعنى في الآية الكريمة
انهم لم يذوقوه الى هذا الآن مثلا الآن الزمان الذي يقع فيه
كلام المتكلم وهو آخر ما مضى من الوقت وهو اول ما ياتي منه وهو
مبني على الفتح بناء لازما عند جميع النحاة لكن اختلفوا في علة
بنائه قال سيبويه والاخفش والمازني والزجاج لمشابهتها اسم
الاشارة لان قولك الآن معناه هذا الوقت وقال السيرافي
لمشابهته الحرف بلزومه في اصل الوضع على وتيرة واحدة فانها
لا تثنى ولا تجمع ولا تصغر فيكون في الاستعمال مع لام التعريف

وقال

وقال ابو علي الفارسي لتضمنه معنى لام التعريف واما اللام الظاهرة
فليست للتعريف اذ شرط لام التعريف ان تدخل على النكرة فتعرفها
الآن لم يسمع مجردا عنها وفي هذا الدليل مناقشة ظاهرة
لا تخفى على المتامل وان ذوقهم بفتح الالف وتشديد النون
عطف على انهم لم تتوقع اللام لتقوية العمل والفعل للعذاب
ويقال فيها حرف استثناء هذا وجه ثالث للما وتغيير الاسلوب
ان يوح اما كثرة الفاصلة بين المبتدا والخبر او للتفنن في نحو
ان كل نفس لما عليها حافظ في قراءة التشديد وحرف
التعريف اما مغن عن عناء الاضافة كما هو مذهب البصريين
او عوض عن المضاف اليه كما هو مذهب الكوفيين ان قراءة
تشديد لما الا ترى ان المعنى ما كل نفس الا عليها حافظ
فعلم منه ان على هذه القراءة نافية بمعنى ما قال في الصحاح
لا يمكنني الا فليس يعرف في اللغة انتهى لكن حكاه الخليل
وسيبويه والكسائي فالاولى ان يقتصر على التركيب الذي
وقعت فيه كذا قال بعض ارباب النحو والثالث نعم وفيها
اربع لغات على ما قال الشيخ الرضي الاولى فتح النون والعين
وهي المشهورة والثانية كسر العين وهي مذهب كنانة واختارها
الكسائي واحتج عليها بما روي عن عمر رضي الله عنه انه سال قوما
فقالوا نعم فقال اما النعم فالابل وقال ابو عبيدة هذه الرواية عن عمر
غير مشهورة والثالثة نعم بكسر النون والعين والرابعة نحم
بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاء كما قيل في حتى عتى قيل
هي لغة هذيل فيقال فيها اي في نعم حرف مبتدا فيضاف
الى تصديق وغيره جملة اذا وقعت بعد الخبر سواء كان مثبتا نحو قام

فتقول نعم اى نعم قام او منفيا نحو ما قام زيد فتقول نعم اى نعم ما قام وحرف
اعلام اذا وقعت بعد الاستفهام سواء كان سؤالا عن موجب نحو اقام
زيد فتقول نعم ويراد بالاعلام بانه قام او منفي كما في جواب من قال الم يقم زيد
فتقول نعم اى نعم لم يقم فنعم بعد الاستفهام ليست للتصديق لان
التصديق انما يكون في الخبر فلذلك قيل فالاولى ان يقال هي بعد الاستفهام
لاثبات ما بعد اداة الاستفهام نفيا كان او اثباتا ولهذا قال
ابن عباس لو قالوا في جواب الست بربكم نعم لكان كفرا فيصح بهذا
الاعتبار ان يقال انها حرف الايجاب اى اثبات ما بعد حرف الاستفهام
لكن الاظهر ان يقال الايجاب في الايجاب والكلام المثبت لا المنفي
المستفهم منه وجوز بعض النحاة ايقاعها موقع بلى اذا جاء بعد همزة
داخلة على نفي لفايدة التقرير فيجوز ان يقول في جواب الست بربكم
والم نشرح لك صدرك نعم لان الهمزة للانكار دخلت على النفي
فافادت الايجاب ولهذا عطف على الم نشرح لك قوله ووضعنا
فكانه قال شرحنا لك صدرك ووضعنا عنك وزرك فيكون
نعم في الحقيقة تصديقا للخبر المثبت المأول به الاستفهام مع النفي لا تقريرا
لما بعد الاستفهام مع النفي فلا يكون جوابا للاستفهام لان جوابه يكون
بما بعد اداته بل هو كما قيل زيد قام بالاخبار فتقول نعم مصدقا للخبر
المثبت وقد اشتهر في العرف هذا القول فلو قيل لك اليس عليك دينار
فقلت نعم لزمت بالدينار فهذا ليس تناقضا لما قاله ابن عباس
لان قوله مبني على كون نعم تقريرا لما بعد حرف الاستفهام وبناء هذا
القول على كونه تقريرا لمدلول الهمزة مع حرف النفي وحرف وعند هذه
العبارة موافقة لما يوجد في كتب اللغة حيث قال في الصحاح نعم عدة
وتصديق واما عبارة اكثر كتب النحو نعم مقررة لما سبق فلعل وجه ان

النحاة

النحاة لما رأوا اختلاف هذه الوجوه بحسب الاعتبار لعدم خروجها
عن الجوابية فعبروا بكلام يعم الجميع فعلى هذا ما قاله المصنف لا يخلو
عن المسامحة اذا وقعت بعد الطلب سواء كان ذلك الطلب طلب
الفعل نحو احسن الى فلان فتقول نعم عنده وعدك بالاحسان او طلب
ترك الفعل كقولك نعم لمن قال لا تضرب اى لا اضربك فانك
نا وعدت بعد الضرب اليه وكذا لو قلت في جواب التحضيض نحو هلا تزور
كان المعنى الايجاب اى نعم ازورك وكذا في جواب العرض نحو
الا تزورنا وزعم بعض ان نعم يكون حرف تذكير اذا وقعت صدرا
نحو نعم هذا افضل الاتيم وهو ضعيف لامكان جعلها تصديقا لما قبلها
إي وقدمت او تصديقا لما في النفس والرابعة اى بكسر الهمزة وسكون
الياء اذا وقع بعدها حرف القسم وان لم يقع الا لفظة الله جاز
ثلثة اوجه حذفها لالتقاء الساكنين وهما الياء واللام نحو اى الله لافعلن
وفتحها تنبيها لحرف الايجاب وابقاؤها ساكنة والجمع بين الساكنين
مبالغة في المحافظة على حرف الايجاب لصون آخرها عن التحريك
والحذف وان كان الساكنان في كلمتين اجراء لهما مجرى كلمة واحدة
نحو ولا الضالين وهي بمنزلة نعم في استعمالها على الوجوه الثلثة
وهو قول ابن مالك حيث قال اى بمعنى نعم وهذا الاطلاق يقتضي
ان يقع بعد الخبر والاستفهام والطلب وجوزه بعض النحاة لكنه
مخالف لما قاله نحو لهم واى اثبات بعد الاستفهام حيث اشترطوا
لزوم سبق الاستفهام وكونها للاثبات الا انها تختص بالقسم وبالاستفهام
غالبا بخلاف نعم فانها غير مختص كما عرفت ولا يستعمل بعدها فعل القسم
فلا يقال اى اقسمت بربي ولا يكون المقسم به بعدها الا الرب والله
ولعمري نحو اى وربي انه لحق فوربي قسم فعله محذوف مع وجود الاستفهام

بمعنى حتى

في اول الآية وهو قوله تعالى احدى والخامس عشر فاحد اوجهها اى احد اوجه حتى و
التانيث باعتبار الكلمة ان تكون جارة فتدخل الفاء او للتغير اولربط
الجزاء على الشرط المحذوف على الاسم الصريح اى الخالص والمراد منه ما يقابل
المأول والمفرد وهو الظاهر بمعنى الى نحو حتى مطلع الفجر ولتفسير الشيخ القاضي
بقوله اى وقت مطلعه او طلوعه لا ما قاله في بعض حواشيه المطلع بفتح اللام
مصدر ميمي فيحتاج الى المضاف ليكون المعنى صحيحا اذ يمكن تصحيح الكلام
بان يقال يدوم سلام الملائكة الى طلوع الفجر او يقال ليلة القدر
ذات سلامة الى طلوع الفجر بل للاعلام بان مطلع بفتح اللام مصدر
ميمي لا اسم زمان لانه يحتاج الى تقدير الوقت هنا اى تقدير الوقت
ومثله في المصادر عند اكثر النحاة واما عند ابي علي الفارسي ان المصادر
يقع في الازمان فيجعل سعة الكلام زمانا لا على طريق حذف المضاف
فقول المص حتى حيث تصحيح كون المطلع مصدرا ميميا لاجل تصحيح
المعنى وعلى الاسم المأول معطوف على الاسم الصريح وقوله بان متعلق
الى المأول ومفرده اما بالجر صفة ان او بالنصب حال عنها وقوله من
الفعل المضارع بيان للاسم المأول منها مذهب سيبويه وجمهور
البصريين فان حتى اذا دخل على الاسم المأول يكون حرف جر
عندهم والنصب بعدها باضمار ان وعند الكوفيين والكسائي والفراء
انها ناصبة بنفسها واجازوا اظهار ان بعدها تاكيدا واما اذا دخل
على الاسم الصريح فالجر باضمار الى عند الكسائي ويجوز اظهارها تاكيدا
وعند الفراء لنيابة حتى منابها وعند الكوفيين هي جارة بنفسها
لشبهها بالى فتكون تارة بمعنى الى نحو حتى يرجع الينا موسى الاصل حتى
ان يرجع الينا موسى على مذهب سيبويه كما عرفت من قبل نهاية الى
رجوعه فعلم منه ان يرجع مع ان مأول بالمصدر اى الى زمن رجوعه

فتكون تارة بمعنى الى

وتارة بمعنى كي

رجوعه فقدر المضاف كما هو مذهب اكثر النحاة لان المصدر لا بد له
من زمان ليكون حصوله فيه لكن دلالة المصدر على الزمان بالالتزام
وتارة بمعنى كي اذا كان ما قبل حتى سببا لما بعدها نحو اسلم حتى ادخل
الجنة اى كي ادخل الجنة ولم يفسره المص بناء على ظهور المعنى السببية
فيه وقد تحتملهما اى تحتمل حتى ان تكون بمعنى الى وكي كقوله تعالى فقاتلوا
التي تبغي حتى تفيء اى الى تفيء او كي تفيء اى ان يرجع وكي يرجع اعلم ان
علامة كونها بمعنى الى وكي اذا وضعهما موضع حتى تكون المعنى صحيحا كذا
زعم ابن هشام وابن مالك ايضا اى ان حتى قد تكون بمعنى الا كقوله
اى قول الشاعر ليس العطاء من الفضول اللام في من الفضول اما عوض
عن المضاف اليه او عوض عنه اى ليس العطاء في زيادة المال الفضل
والفضيلة خلاف النقص والنقيصة يقال فضل من الشيء وفضل
منه الشيء بفتح العين يفضل بالضم مثل دخل يدخل وفيه لغة اخرى
وهو بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر مثل حذر يحذر حكاها
ابن السكيت وقيل فيه لغة ثالثة مركبة منهما يقال فضل بكسر العين
ويفضل بالضم لكن شاذ لا نظير له ويؤيده ما قاله سيبويه هذا
عند اصحابنا يجيء على لغتين ذكره في الصحاح سماحة بالنصب
خبر ليس السماحة والسماح الجود حتى تجود وما لديك قليل فما موصولة
ولديك ظرف مكان صلة والموصول مع صلته مبتدا وقليل
خبر وفي بعض النسخ الا قليل فالخبر ليس ولا يعمل لانتقاض عمله
بالا فما بعده مبتدا وخبر ويجوز ان يكون موصولة والاستثناد
من لديك بتاويل النفي لان الاستثناء من المثبت يكون على مقتضى
العامل اذا لم يتعذر نحو قرأت اليوم كذا وتقدير النفي اذا تعذر وهنا
متعذر فيجب تقديره ولا يكون في لديك الا قليل اى الآن يكون تجود

وزعم بعض الا

وهو ستنتا منقطع وعنوان هذا القول بالزعم الذي كنية الكذب
اشارة الى ان الاستدلال بهذا البيت ضعيف لجواز ان يكون
حتى في هذا اللغاية بمعنى الى حيث قال في البسيط تفسير قولهم لا اقوم
حتى تقوم بالآن تقوم وقولهم لا افعل الا ان تفعل يحتمل تفعل
ليس بنص لكون حتى الا ان قولهم ذلك تفسير معنى واعلم ان المص
ذكرها في النوع الثالث مع ان معناها الكثير من الغاية لانه
ما وجد من المعنى الذي غير ما ذكره المص فراجع الى كونها جارة حتى العاطفة
الثاني ان تكون حرف عطف يفيد الجمع المطلق كالواو وهذه العبارة
يشعر ظاهرا ان حتى كالواو في الجمع لا ترتيب فيها كما زعم بعض النحاة
لكن الحق ان يكون فيها جمع وترتيب ومهلة متوسطة بين الفاء
وثم لكن المهلة المعتبرة فيها بحسب الذهني فان المناسب في مات
الناس حتى الانبياء بحسب الذهني ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء
ثم يتعلق بالانبياء بعد التعلق بهم وان كان موت الانبياء
في اثناء موت سائر الناس بحسب الخارج بخلاف ثم فان
المهلة المعتبرة فيها بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو الا ان
المعطوف بها اي بحتى مشروط بامرين هذا تنويع بين الواو
وحتى العاطفة بعد تشريكهما في الجمع اي يفرق حتى في الواو من جهتين
احدهما ان يكون المعطوف بعضا اي جزءا من المعطوف عليه
في الحقيقة هذا هو المختار وان قال بعضهم او بالتاويل نحو خرج بنى
السادات حتى عبيدهم فان العبيد صاروا كالجزء منهم بالمجاورة
والاختلاط بهم والثاني ان يكون غاية له حتى في شيء فزاد صاحب
التسهيل وفاقا وهو مفيد احترازا عن صمت الايام حتى يوما لكن سائر
النحاة لم يذكروه بناء على ان مثل هذا لا يتصف بكونه غاية فيخرج من العاطفة

الغاية

الغاية نحو مات الناس حتى الانبياء عليهم السلام غاية الناس
بالنسبة الى كمالات نوعه في شرف المقدار وهو ما يعتد به الشيء
اي يعرف قدره واضافة الشرف اليه بمعنى من ويجوز ان يكون
بمعنى اللام وعكسه بالجر عطف على شرف اي عكس الشرف وهو
الخساسة نحو زار في الناس حتى الحجامون فانهم غاية الناس
في خساسة المقدار واعلم ان الغاية قد تكون في الشرف والخساسة
كما في المثالين المذكورين وقد تكون في القوة والضعف واشار اليه
المص بقوله وقول الشاعر عطف على مات الناس اي ونحو قول الشاعر
قهرناكم حتى الكماة فانتم والكمي بفتح الكاف وهو الشجاع وجمعه
كماة بضم الكاف كانهم جمعوا كام مثل قاض وقضاة كذا في
الصحاح تهابوننا حتى بنينا الاصاغر البيت والمهابة هي الاجلال
والمخافة فالمعنى انتم تهابوننا بغاية المهابة وانما قلنا هكذا
لان المفاعلة والمتفاعلة اذا كانتا من جانب واحد يكونان
للمبالغة وهنا كذلك ولما كان مصراعي البيت جامعا للغايتين
اشار اليه بقوله فالكماة الغاية للتعظيم او وسط الجار للشرط حتى الابتدائية
المحذوف غاية في القوة والبنون الاصاغر غاية في الضعف
والثالث ان تكون حتى حرف ابتداء وانما سمي به لانه يبتدأ
بها لا لانه داخل على المبتدأ كما توهمه البعض لانه يدخل على الفعل
والفعل لا يكون مبتدأ وعند ذلك قول الكف فيدخل على ثلاثة
اشياء جمع شيء ومنها انه غير منصرف بالاتفاق أشياء
قال الكسائي اشياء على وزن افعال مثل فرخ وافراخ وانما ترك
صرفها لكثرة استعمالهم لها ولاشتبهت بفعلاء كذا قالوا لكن هذا
لا يوجب عدم انصرافها كما في ابناء واسماء ولهذا قال شارح اللب بانها

حتى

فعلى هذا القول منصرف وقال الخليل اصلها شيآء على وزن فعلاء
جمع على غير واحدة ثم استثقلوا الهمزتين في آخره فقلبوا الاولى الى الصدر
فصار اشيآء على وزن لفعاء ويدل على صحة ذلك انها لم تصرف وانها
يصغر على اشيآء وقال الاخفش والفراء اصلها اشيئاء على وزن
افعلاء حذفت الهمزة التي بين الياء والالف للتخفيف فصار اشياء
لكن عند الاخفش جمع على غير واحدة لان فعل لا يجمع على افعلاء وهذا
القول مجروح لان كل جمع كسر على غير واحدة وهو من ابنية الجمع فانه
يرد في تصغيره الى واحده وفيها لا يفعل بالالف والتاء فيجب ان يقول
في تصغيره شييئات مع انه لم يسمع وهذا القول لا يلزم الخليل لان
فعلاء ليس من ابنية الجمع وعند الفراء اصل شيء شييء بالتشديد كبين
على وزن فيعل بالفتح والسكون ثم خفف فقيل شيء كما قالوا هين
فلهذا جمع على اشياء فحذفت الهمزة الاولى للتخفيف ومن ههنا
اولاجل كون اصل اشياء اشيئاء عند الاخفش والفراء قال ابو
الحسن الجاربردي وفيها مذهب ثلثة مع كون الاقوال فيها اربعة
الفعل الماضي بالرفع خبر مبتدأ محذوف والمضارع المرفوع والجملة
الاسمية معطوفان عليه بتقدير الثاني والثالث وبالنصب بتقدير
الفعل وبالجر بدلا من ثلثة اشياء فقوله والمضارع المرفوع والجملة
الاسمية معطوفان عليه بلا تقدير فلما تعدد المتبوع معنى اجرى الابدال
على كل واحد منها فعلم من هذا ان احد البدلين يجوز ان يعطف على
الآخر ويكون المجموع بدلا من اشياء فالنظر الى كل واحد منها بدل البعض
والى المجموع بدل الكل ذكره الكرماني شارح البخاري ثم اعلم ان احد الحالين
اعني الحال عن الفاعل والحال عن المفعول يجوز عطف احدهما على الآخر
كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا نحو حتى عفوا فان حتى هنا ابتدائية

وان غير مضمرة بعدها هو الحق لكن قدر ابو البقاء بالى ان عفوا وقال
شارح الالفية فتنوزع في الماضي بان حتى قبله ابتدائية وان غير
مضمرة بعدها فعلم من قولها جواز كونها جارة في الماضي قال ابن مالك رحمه الله
وهم والمضارع المرفوع احتراز عن المنصوب بان لان حتى فيه
لا يكون جارة حتى يقول الرسول في قراءة من رفع وهو نافع فعلى هذا
يكون الاية حكاية عن الحال الماضية لان حتى الابتدائية لا تدخل
على المضارع الا بتحقيق الحال او بحكاية الحال الماضية فلا يدخل
على المضارع المقدر فيه ان لانها على الاستقبال فمن نصب بتقدير
ان يجعل حتى جارة والجملة الاسمية كقوله اي قول الشاعر حتى ماء دجلة
اشكل اعرابه مر في الباب الاول في المسئلة الثانية فلينظر اليه
اعلم ان حتى الابتدائية تدخل على الجملة الاسمية فيكون ما قبلها
سببا لما بعدها مع كون ما بعدها من جنس ما قبلها سواء كان حقيقة
او حكما بان يكون بينهما ملابسة يقال ضربت القوم حتى زيد غضبان
لان بين الضرب والغضب ملابسة فكانه كان من جنس الضرب
وخبر تلك الجملة تارة يكون موجودا كما في المثال المذكور وتارة يكون
مقدرا كما في اكلت السمكة حتى راسها بالرفع لان تقديره حتى الراس
ماكول وتدخل ايضا على الفعل سواء كان ماضيا او مضارعا فلا يلزم
كون ما بعدها من جنس ما قبلها بل يكفي ان يكون سببا لما بعدها كما في
المثالين المذكورين ذكره المص وحتى الجارة على الاسم فيكون مدخولها
اما بعضا مما قبلها كقولك اكلت السمكة حتى راسها بالجر او مجاورا لها
كما في نمت البارحة حتى الصباح وتدخل ايضا على الفعل المضارع
باضمار ان المصدرية ولا تدخل على الماضي في الاصح وان جوزه ابو البقاء
وكذا لا تدخل على المضمر خلافا للمبرد فانه يجوزه مستدلا بما وقع في بعض اشعار

على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وحتى العاطفة
تدخل على الاسم المفرد كما في اكلت السمكة حتى راسها على تقدير النصب ويكون
مدخولها بعضا مما قبلها فبعض النحاة عمم البعضية بكونه بعضا في الحقيقة
او شبيها بالبعض بالمجاورة لكن التعميم ليس بجيد لان اصل حتى ان تكون
جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا
كانت محمولة عليها لم يستعملوها فيهما جميعا ليبقى الاصل مزية على الفرع
وانما استعملوها في اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء
تعلق في الحكم اعرف في الفعل واكثر في الوجود من اتحاد المجاورين هكذا
في بعض الشروح واختلفوا في دخولها على الجملة الاسمية فلذلك لم يذكر
المص مثالا لها وكذا في دخولها على الفعل سواء كان ماضيا او مضارعا
فقيل في الافعال تكون ابتدائية لان حتى لا يعطف الجملة ابدا كذا في
شرح الرضي والالفية هذا مذهب الجمهور واما عند البعض يجوز ان تكون
حتى عاطفة في الفعل نحو نظرت او انظر حتى ابصرت او ابصر فان ابصرت
او ابصر معطوف بحتى على نظرت او انظر لوجود الشرط المذكور وهو
كون المعطوف جزءا من المعطوف عليه فاذا عرفت ما تلونا عليك
علمت ان حتى في مثل قولك جاءني زيد حتى عمرو ليست جارة وعاطفة
لفقدان الشرط المذكور فيهما بل هي حرف ابتداء ذكره ابن اليعيش بحث كلا
والسادسة مبتداء خبره كلا فيقال حرف بالرفع نايب عن فاعل
يقال مضاف الى ردع وزجر بالواو العاطفة تفسير للردع فالتفسير
جايز بالواو والفاء وان كان قليلا نص عليه الشريف في شرحه
للمفتاح هذا اي كون الردع مفسرا بالزجر عند سيبويه وقال الزجاج حرف
ردع تنبيه وشرطه ان تتقدم ما يرد بها من غرض المتكلم سواء كان المراد
من كلام المتكلم على سبيل الحكاية والانكار او من كلام الغير في نحو فيقول

ابا

ربي اهانن كلا اي لا تقل وليس الامر كذلك فعلم منه ان منتهم كلا الحروف
لعدم استقلال الحرف ويشعره قول المص اي انتبه عن هذه المقالة
هذا التحقيق بمعنى الزجر والردع وحرف تصديق قال عبد الله بن
محمد الباهلي اي كلا يكون على وجهين احدهما ان يكون ردا للكلام
قبلها فيجوز الوقف عليها وبعدها استيناف والاخر ان يكون
صلة للكلام فيكون بمعنى اي في نحو كلا والقمر المغني اي والقمر وعن
ابي بكر الانباري سمعت ابا العباس احمد بن يحيى يقول لا يوقف على
كلا في جميع القرآن لانها بمعنى انتبه الا في موضع وهو قوله تعالى
كلا والقمر وهذه الرواية تشعر ايضا ان كلا منهما ليست للردع
لكن المغني لم يذكروا هذا المعنى اصلا قالوا الردع وما ذكر المص
فقليل نادر وبمعنى حقا هذا مذهب الكسائي وانما قال بمعنى حقا
ولم يقل حرف بمعنى حقا اشارة الى جواز كونها اسما اذا كانت
بمعنى حقا كما ذكر في بعض شروح الكافية وعلى تقدير اسميتها
يكون مبنيا لمشابهتها بالحرف لفظا ومعنى او بمعنى الاستفتاح
هذا مذهب ابي حاتم حيث قال انها تكون بمعنى الاستفتاح وبمعنى
حقا ووافقه الزجاج على خلاف في ذلك اي كافية على خلاف
في كونها لمجرد الاستفتاح قال ابن مالك في التسهيل ولا يكون
كلا لمجرد الاستفتاح خلافا لبعض النحاة نحو كلا لا تطعه ثم لا يجوز
ان يكون مثالا لكونها بمعنى حقا اي حقا لا تطعه ولكونها بمعنى
الاستفتاح مبداء الكلام بها في غير ردع وكونها بمعنى حقا قال
ابن الحاجب في الامالي اطلاق الاستفتاح عليها ليس بجلي من
دلالتها عليه انتهى فعلى هذا ذكرها مما جاء على ثلثة اوجه على الوجه
الاولى ووقع في بعض النسخ والصواب الثاني وهو كونها لمجرد الاستفتاح

في غير كونها بمعنى حقا لكسر الهمزة نحو كلا ان الانسان هذا هو الدليل على
كونها للاستفتاح حاصلة لو كان بمعنى حقا لما كسر وهذا الاستدلال
في غاية الضعف يرشدك اليه قول صاحب التخمير ناقلا عن ابن وجماعة
وهو الذي عليه اكثر العلماء ان كلا يحسن الوقف اذا كان ردا
للاول بمعنى ليس الامر كذلك ويكون ما بعدها مستانفا ويحسن الابتداء
بها اذا كانت بمعنى الا حقا كقوله عز وجل كلا انهم عن ربهم يومئذ
لمحجوبون والسابعة لا اي لفظة فيكون نافية وناهية وزائدة
اطلاق النافي والناهي عليها مجاز لانها لا تنفي ولا تنهي بل
النافي والناهي هو المتكلم بها ذكره التفتازاني في بعض تصانيفه
فالنافية تعمل في النكرات عند البصريين لان لا النفي ما فيه سمول
وذلك لا يحصل الا اذا دخلت على النكرات بخلاف ما فانها لمجرد
النفي فلذلك تدخل على المعرفة والنكرة واما عند الكوفيين يجوز
ان يعمل في المعرفة في بعض المواضع نحو لا ابا حسن ولا انت ونحو
ذلك فاجاب البصريون بتقدير التنكير او يكون مثل هذا الكلام
مثلها بالشذوذ عمل ان كثيرا الا ان لا التي لنفي الجنس نقيض ان
من حيث انها للاثبات ولا للنفي ومن شان النقيضين ان
يستويا في الاحكام فكان لكل منهما منصوب ومرفوع لكن مرفوعها
لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفا كانها محمولة على ان في العمل فانحط
مرتبتها عن مرتبة اصلها وقوله كثيرا يجوز ان يكون وصفا لمصدر
محذوف تقديره عملا هذا مذهب سيبويه وفي مثل هذا الموضع
ويجوز ان يكون حالا ذكره شارح الالفية ويجوز ان يكون تمييزا
واعلم ان النحاة تارة جاؤا صفة لمصدر محذوف وتارة منصوب
على المصدرية جنبها في معنى واحد وان كان لفظهما متغايرين واما اذا

قبل

قبل مصدر منصوب بفعل مضمر يكون المراد هو المصدر لا غير نحو لا اله
الا الله فان اسم لا لكن اختلف في حركته قال الاخفش والمازني
والمبرد وابو علي الفارسي هي حركة بنائية والاسم المبني في محل
النصب لكونه معمولا له وقال الكوفيون والجرمي والزجاج انها حركة
اعرابية ونسبة هذا القول الى سيبويه وخبرها محذوف وهو موجود
لان خبر لا التي لنفي الجنس يحذف كثيرا اذا كان الخبر عاما وبنو
تميم لا يتلفظونه الا ان يكون ظرفا وعلى تقدير وجوده يجعلون
على الصفة كذا قال الاندلسي ويحوج ان بني تميم يحذفونه وجوبا
اذا كان جوابا او دل عليه قرينة والا فلا يحذف راسا والا الله
مرفوع على انه بدل من محل اله وهو الرفع بالابتداء على القاعدة
الممهدة وهي اذا تعذر البدل على لفظ المستثنى منه ابدل على الموضع
وذكر في بعض شروح ذلك المتن وذهب قوم الى ان لا لا تعمل في اله
وهو وحده في محل الرفع فح يجوز ان يكون بدلا في محل المنصوب وعمل ليس
لمشابهتها في النفي والدخول على المبتدا والخبر قليل اعرابه كاعراب
كثيرا وعبارة الكافية واللب وعمل لا شاذ فيلزم اما توجيه القليل
بالشاذ او بالعكس لان الشاذ ما يكون على خلاف القياس وان كان
استعماله كثيرا والقليل ما لا يكون على خلاف القياس وان كان استعماله
قليلا كذا في الجاربردي وما وقع في بعض كتب العربية شاذ نادر يوهم
انهما متحدان وليس كذلك بل المراد انه شاذ مع قلته لان الشاذ
واحد هذا اي عمل لا على مذهب الحجازيين واما عند بني تميم لا يعمل لا
وما اللذان بمعنى ليس وزعم بعض النحويين ان لا اجريت مجرى ليس
في رفع الاسم خاصة وقال بعضهم لم يسمع النصب في خبر لا ملفوظا واستشهد
المنكر برفع اسمها ونصب خبرها بقول الشاعر وقال كقوله تعز فلا شيء على الارض
باقيا

في الانفصال بين لا واسمها لانه الفصل

قوله تغزوا من تعز تبعز اى انتم وانت سكن والفاء فى فلا للتعقيب
مع الربط الشرط محذوف وشئ بالرفع اسم لا وباقيا بالنصب خبر لا
وعلى الارض متعلق به اذ يجوز تقديم المعمول على العامل فى اسم الفاعل
والمفعول كما فى الفعل دون الصفة المشبهة والمصدر اذا لم يكن
نائبين عن الفعل وافعل التفضيل على الخلاف ولا يجوز تقديم معمول
اسماء الافعال خلافا للكسائى فانه اجازه لما يجيز فى الفعل من
لا الناهية
التقديم والتاخير ونقل بعض النحاة هذا الخلاف عن الكوفيين
والناهية بالرفع عطف على النافية هذا احد وجهيها ولو قال
والطلبية كما وقع فى الارتشاف لكان احسن ليشمل الناهية
والتى للدعاء بجزم المضارع زعم السهيلى ان لا التى يجزم المضارع
هى لا التى للنفى بجنس والجزم فى الفعل بلام الامر مضمرة فحذفت
لكراهة اجتماعهما فى اللفظ وزعم بعض النحاة ان اصلها لام الامر
زيدت عليها الف فانفتحت لاجلها والصحيح انها اصلية وتجزم
فى الفعل بها اعلم ان الفصل بينها وبين معمولها لا يجوز الا بقليل
نحو لا اليوم تاكل طعاما وقيل لا يجوز مطلقا الا بالضرورة ويجوز
حذف الفعل بعد لا الطلبية اذا دل عليه دليل كقولك اضرب زيدا
ان اساء والا فلا اى فلا تضرب لكن يحتاج ذلك الى السماع
وانما قال بجزم المضارع ليشمل نهى المخاطب نحو لا تمنن تستكثر
اى لا تمنن بعبادتك مستكثرا والغائب نحو فلا يسرف فى
لا الزائدة
القتل والزائدة وهى التى دخولها فى الكلام كخروجها بالنسبة الى النفى
لا انه لا فائدة فيها اصلا لانها تفيد توكيدا كما لا يعد عبثا ولا يجوز
ذلك فى مثل كلام الفصحاء لا سيما كلام البارى سبحانه فمراد قليلا قبل
اقسم وقع وكذا العاطفة بعد النفى لفظا نحو ما جاءنى زيد ولا عمرو او معنى

نحو

نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وبعد ان المصدرية نحو ما منعك
ان لا تسجد اى ان تسجد كما اى كما جاء ان تسجد بدون لا فى موضع اخر
من القرآن وشذت زيادتها مع المضاف وبعد من الباء واللام
ويجئ لا ايضا للعطف لكن المصنف لم يذكرها اما بناء على انها داخلة فى
النافية او لقلة استعمالها والرابع ما ياتى على اربعة اوجه وهو لولا
الضمير عائدا الى ما فتذكيره باعتبار ظاهره احدها اى احد ما جاء على اربعة
اوجه فتانيث الضمير باعتبار كون ما عبارة عن الكلمة لولا اعلم
ان لولا مركب من لو ولا ولو قبل التركيب يمتنع بها الشئ لامتناع ع
غيره ولا للنفى والامتناع نفى فى المعنى والنفى اذا دخل على النفى
صار ايجابا فمن ههنا صار معنى لولا هذه يمتنع بها الشئ لوجود
غيره كما فى لولا على لهلك عمر وليست هذه هى التى للتحضيض
لاختلاف معنى البابين لانها اذا كان للتحضيض يكون لارتباط
الجملتين على معنى ان الثانية امتنع مضمونها لحصول مضمون
الاول فيقال فيها فى شان لولا تارة حرف يقتضى الجملتين
صفته حرف امتناع جوابه لوجود شرطه والضمائر راجع الى الحرف
من غير تاويل الكلمة هذا موافق لما وجد فى اكثر كتب النحو واما ما ذكر
فى التسهيل امتناع جوابه لوجوب شرطه فيكون مقابلا للولا
الامتناعية بخلاف الاول فانه يعم ويخص لولا هذه بالجملة الاسمية
المحذوف الخبر على راى من يقول ان الاسم الواقع بعد لولا مرفوع
بالابتداء كما هو مذهب البصريين واما على قول من قال انه مرفوع
بنفس لولا وهو مذهب الفراء او فاعل فعل محذوف كما قال
الكسائى فليس الامر كما ذكرنا لانها على كلا القولين لا تدخل على المبتدا
غالبا اى اكثريا هذا حيلة لكونها محذوف الخبر لا لتخصيصها بالجملة الاسمية

لان لولا تختص بالجملة الاسمية عند جميع البصريين وظاهر هذا القول
يدل على ان مختار المص مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين لان عندهم
لم يجب حذف الخبر مطلقا بل يجوز اظهاره اذا كان الخبر خاصا
لان سبب امتناع الثاني ان كان وجود الاول فالحذف
لازم وان كان امرا خاصا صفة للاول زائدة على وجوده فلابد
من اثبات الخبر نحو لولا زيد يدفع عدوه لاهلكه بخلاف سائر
النحاة فان خبر لولا عندهم يحذف مطلقا لدلالتها على الخبر مع قيام
جوابها موضعه ولو ظهر لبان ان يجعل الامر الخاص حالا او عاملة
الخبر المحذوف اى لولا زيد موجود دافعا عدوه لاهلكه والحق
ان النظر الاول ادون لان هذا التقدير زائد على قدر الضرورة
والمجئ ما تعين ان يكون خبر العبد لولا كقوله عم لولا قومك حديث
عهد لاسست البيت على قواعد ابرهيم عليه السلام قال ابو البقاء
هذا اى كون الخبر محذوفا اذا لم يقع بعدها ان فان وقعت لظهر
الخبر للبس كما في قوله تعالى فلولا انه كان من المسبحين نعم لو قيل اراد
المص من قوله غالبا ان يقال عند الاكثر لكان مذهبه كمذهب الجمهور
وكان غالبا قيد الكل لكن لا يجوز حق العبارة هكذا فلت لم نخر
لولا زيد لاكرمتك يعني وجود زيد يمنع اكرامي منك فلولا هذه
يحتاج الجواب باللام ولا يجوز حذفها من جوابها لكن قد تحذف
مع الجواب دائما لزم دخولها في جوابها لانها غير عاملة بمنزلة لو
فدخلت تاكيد الربط وتارة حرف تخضيض اى تحريض يقال
حضه حرضه كذا في الجوهري وعرض هذا احد الوجوه الاربعة وانما
لم يقل تارة كما في السابق واللاحق اما للاشتراكهما في الاختصاص بالمستقبل
او للاشعار الى قلة كونها للعرض اى طلب بازعاج اى بعنف او طلب

برفق وهو ضد العنف يقال رفق بضم العين يرفق بفتحها وحكى ابو زيد
رفقت وارفقت بمعنى كذا في الصحاح قوله اى طلب بازعاج تفسير للولا
التحضيضية وقوله او برفق تفسير للولا التي للعرض فاذا علمت ما تلونا
عليك عرفت ان قوله وعرض ليس بعطف تفسير التحضيض بل بيان
احد اوجهها كما قلنا فلولا هذه اذا دخلت على المستقبل تكون للتحضيض
واذا دخلت على الماضي تكون للتندم والتوبيخ يكون للعرض فيكون
الماضي في حكم الاستقبال نص عليه الشيخ الرضي وقال بعض النحاة
اذا لم يكن في الماضي للتوبيخ تكون للاستفهام او للتحضيض والعرض
لكن الاكثر على ما قاله الشيخ فتحضض يقال حضضه بالشيء حضضا وحضوضية
بفتح الحاء المعجمة والضم لكن الاول افصح اى يختص لولا التي للتحضيض
والعرض بالمضارع اذا كانت للتحضيض او ما هو في تاويل المضارع اذا
كانت للعرض نحو لولا تستغفرون الله مثال للتحضيض ولولا اخرتني
الى اجل قريب مثال للعرض فيتم اللف والنشر على الترتيب الذي ذكر
هنا فلو لم يكن مراد المص على ما قلنا لكان مخالفا لجمهور النحاة واهل المعاني
ويشوش الامر في الا غيرها كما جاء على اربعة اوجه وجوز بعض النحاة
دخول لولا هذه على الجملة الاسمية نحو لولا زيد قائم وتارة حرف
توبيخ اى تهديد فتختص بالماضي لفظا ومعنى نحو فلولا نصرهم الذين
اتخذوا من دون الله قربانا آلهة اى هلا منعهم من الهلاك آلهتهم الذين
يتقربون بهم الى الله حيث قالوا شفعاؤنا عند الله وقيل الابهام
لتحقير المقول وير شدك اليه قوله في صدد الرد قال الدرر قد تكون
للاستفهام نحو لولا اخرتني الى اجل قريب اى هل اخرتني ولولا
انزل اليه ملك اى هل انزل اليه ملك كما هو راى اكثر المفسرين قال
الدرر بفتح الدال وكسرها وبفتح الراء المهملة والظاهر الواو زائدة

لولا التوبيخية

لتاكيد الصدق بين القول ومقوله او ابتدائية انتهى في الاول اي في
لولا اخرتني للوصل وفي الثاني اي في لولا انزل اليه ملك للتحضيض
فلولا لا يكون للاستفهام عنده وزاد الهروي معنى آخر وهو
ان يكون نافية بمعنى لم هذا التعبير موافق لما وقع في التسهيل حيث
قال وقد يلي الفعل لولا غير مفهمة تحضيضا فيأول بلولم انتهى وما وقع
في الارتشاف وقد يكون لولا نافية بمعنى ما قال شارح الالفية
فلولا هذه ليست بمركبة بل هي على حالها ولا نافية للماضي وجعل الهروي
منه اي من كونها نافية فلولا كانت قرية آمنت تحملت فلولا كانت
قرية آمنت مفعول وقوله اي لم تكن قرية آمنت تفسير لكونها بمعنى
النفي وقوله والظاهر ان المراد فهلا رد لما قاله الهروي وهو اي كونها
بمعنى هلا قول الاخفش والكسائي والفراء ويؤيده اي كونها في هذه
الآية بمعنى هلا قراءة ابي وعبد الله لان القراءة يستدل بعضها على
بعض كالروايات فهلا في محل النصب على انه مفعول القراءة و
يلزم من ذلك اي من كونها بمعنى هلا معنى النفي الذي ذكره الهروي
فيكون على بابها من التوبيخ لا خارجة عنها واستدل على صحة
مدعاه بقوله لان اقتران التوبيخ بالفعل الماضي يشعر بانتفاء
وقوعه اي وقوع الفعل فلا يكون النفي معنى موضوعا لها بل لازما
للتوبيخ قوله الثانية مبتدا وان في محل الرفع خبره والمكسورة
بالرفع صفتها والخفيفة صفة بعد صفة فيقال فيها شرطية
للاستقبال سواء دخل على الماضي نحو ان اكرمتني اكرمتك
يعني ان وقع اكرامي منك في الاستقبال وقع مني اكرامك فيه
فلذا قال اكثر النحاة ان اردت ابقاء معنى الماضي جعلت فعل
الشرط لفظة كان او على المستقبل نحو ان تخفوا ما في صدوركم

اوتبدوه

او تبدوه يعلمه الله بالجزم جزاء الشرط وحكمها ان تجزم الفعلين
فعل الشرط والجواب وهذا القول يشعر الى تمهيد المقصد متبوع
احدها ان حق الشرط والجزاء ان يكونا فعلين وان جاز كون
الجزاء مبتدأ وخبرا والثاني ان يكونا مجزومين وان جاز
الرفع اذا كان الجزاء مضارعا عند كون الشرط ماضيا علم
ان الجزاء اذا كان مضارعا او في تاويله لا يدخل عليه الفاء
واما اذا كان امرا او نهيا او ماضيا صحيحا او مبتدأ وخبرا
فلا بد من الفاء وقد تحذف في الشذوذ والثالث ان هذه
تستعمل في مشكوك الكون ولذلك قبح ان احمر البسر واما
اذا كان المخفف الوقوع غير معلوم الوقت فيحسن استعمالها
نحو ان مات فلان كذا ونافية بالرفع عطف على شرطية
فتدخل على الجملة الاسمية نحو ان زيد قائم والفعلية سواء
كان الفعل مضارعا نحو ان يعم زيد او ماضيا نحو قوله تعالى
ان اردنا الا الحسنى وقول من قال لا يكون ان نافية الا ان
يكون بعدها الا مردود بقول المصنف نحو ان عندكم من سلطان
بهذا اي ما عندكم فان داخل على الجملة الفعلية عند من قدر
الفعل في الظروف وعلى الجملة الاسمية عند من قدر المفرد
واهل العالية يعملونها عمل ليس قال في المفصل ان النافية لا تعمل
عمل ليس عند سيبويه واجازه المبرد ونقل السهيلي عكس ذلك
نحو قول بعضهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية فاحد بالرفع
اسم ان وخيرا بالنصب خبرها عند البعض واما عند اكثر النحاة
احد مرفوع بالابتداء وخير بالرفع خبره وان داخل على الجملة
الاسمية وقد اجتمعتا اي الشرطية والنافية في قوله تعالى ولئن زالتا

ان امسكهما من احد من بعده فان من ولئن للشرط واللام لتوطئة
القسم ولام توطئة القسم هي التي تدخل على الشرط بعد تقدم
القسم لفظا او تقديرا ليوذن ان الجواب للقسم الجواب وليس جواب
القسم وانما الجواب ماتياتي بعد الشرط فان في قوله تعوان امسكهما
للنفي والجملة المنفية تسد مسد الجوابين اعني جواب الشرط والقسم
لكن حكم القسم غالب على الشرط فيكون جواب القسم لفظا ومعنىً
وجواب الشرط معنى كذا في شرح المفصل ومن في من احد زائدة في
غير الموجب واحد فاعل امسك ومخففة من الثقيلة في نحو وان — ان المخففه
كلا لما ليوفينهم اللام الاولى للتوطئة والثاني للتاكيد او بالعكس
وما مزيدة للفصل بينهما على قراءة من خفف لما في قراءة من خفف
النون في ان وهو ابن كثير ونافع ولم يتعرض المص الى تخفيف لما في
هذه الآية لان كلا منصوب فعلم منه ان ان مخففة من الثقيلة
فعلى التوائين لا يحتاج الى الاستدلال لان اللام الفاصلة ويعاقب
اعمالها اعمال ان المشددة اي كاعمال ان المثقلة في نصب الاسم
ورفع الخبر كهذه القراءة اي قراءة التخفيف مع اعمالها ومنعه
الكوفيون لكنه مسموع من العرب حكاه سيبويه والاخفش وقرئ على اهمالها
نحو ان كل نفس لما عليها حافظ على قراءة من خفف لما فان نفظ كل
بالضم فيحتاج الى الفارق فعلى قراءة التخفيف يكون اللام فاصلة
وما مزيدة واما من شدد لما فهي اي ان عنده اي عند من شدد وهو ابن
عامر وحمزة وعاصم نافية لان لما المشددة التي بمعنى الا يكون بعد النفي
اعلم ان ان المخففة يعرف من غير عامل بدخول اللام في خبرها وتلزم
تلك اللام عند ابن الحاجب مع الاهمال للفرق ومع الاعمال للطلب
وعند ابن مالك مع الالتباس حيث لم يظهر الاعراب في اسمها لكونها

مبنيا

مبنيا او معربا باعراب تقديري وان ان الشرطية لا يحتاج الى
اللام نحو ان زيد قايم هذا عند البصريين وبعض الكوفيين
يقولون ان ان في مثل هذا المثال نافية واللام بعدها بمعنى الا
بمعنى ان زيد لقايم ما زيد الا قايم وان ان النافية يعرف بالا
التي للاستثناء او بلما المشددة التي بمعنى الا فان لم توجد — ان الزايدة
هذه الشروط يعرف بقرينة المقام وزايدة بعد ما المصدرية
نحو ما ان جلس القاضي وبعد لما نحو لما ان قام زيد قمت قبلا
والا الاستفتاحية وما النافية كثيرا في نحو ما ان زيد قايم فما
نافية وان زايدة لتاكيد النفي وكافة لما الجازمة عن العمل وذهب
بعض الكوفيين الى جواب النصب وحكى يعقوب ذلك ولما كانت
ما زايدة في بعض المواضع وان كذلك اراد ان يبين قاعدة
يعلم انها اذا اجتمعتا ايهما زائدة فقال وحيث اجتمعت ما
وان فان قدمت ما على ان فهي اي ما المكفوفة نافية وان
زايدة وكافة هذا عند اكثر النحاة واما على راي الاخفش ان تاكيد
لفظي ترادف ما النافية نحو ما في شائبة التكرار نص عليه
في بعض حواشي تفسير القاضي ونقل العلامة هذا القول عن القراء
وان تقدمت ان على ما فهي اي ان شرطية وما زائدة مؤكدة
نحو اما تخافن من قوم خيانة اصله ان ما فان حرف شرط وما
زايدة للتاكيد ادغمت النون في الميم بعد قلبها ميما ثم فتحت
لرفع الالتباس بأما العاطفة لان العاطفة مكسورة في المشهور
وان حكي عن قطرب فتح همزتها مفا اما وكذا زائدة في مثل اما
زيد قايم لكن الاولى ان لا يحكم بزيادتها وتزاد ايضا بعد اذ ومتى
واي واين وكيفما واذا ما الا على قول من قال بالسببية وبعض حروف

الجارة

وهي الباء ومن وعن والكاف ويجوز زيادتها بعد لام التعليل ولام العاقبة
وبين غير ومثل ومضافيهما بالندرة وقد تزاد لتأكيد النكرة في شانها كقولك
جئت لما زها والثالثة ان المفتوحة الخفيفة وهي بفتح الهمزة وسكون النون
ثنائي الوضع فيقال فيها حرف مصدري ماؤل مع مدخولها بالمصدر فلهذا
وقعت مبتداء وجرا تنصب المضارع وتخلصه للاستقبال مثلا اذا قلت
ان تاتيني خير لك لم تقصد الا اتيانا يقع في زمان الاستقبال نص
عليه الشيخ عبد القاهر الجرجاني في شرح المائة نحو يريد الله ان يخفف
عنكم وبعض العرب يرفع الفعل بعدها فلهذا روي عن مجاهد برفع
يتم في قوله ان يتم الرضاعة اعلم ان ان المصدرية تدخل على الجملة
الفعلية فيجعلها في تاويل المصدر سواء كان الفعل مضارعا او ماضيا
فلهذا ذكر المص مثالين وقال ونحو اعجبني ان صمت اي صيامك
وزايدة في نحو فلما ان جاء البشير قال الجوهري ان صلة معترضة
وكذا حيث وقع بعد لما فانها تحذف كثيرا بعدها وبين لو والقسم
والله ان لو قام زيد لقمت وقليلا مع الكاف نحو كان ظبية
تعطوا الى الناظر السلم على تقدير رواية الجر في ظبية وان هذه
لا تعمل عند الجمهور خلافا للاخفش واستدل بالسماع كقوله تعالى وما لنا
ان لا نقاتل وبالقياس على حرف الجر ولا حجة في ذلك لكونها في الاية
مصدرية ولكون الفرق بينها وبين حرف الجر بان اختصاص باق
مع الزيادة بخلاف ان فانها قد وليها الاسم ومفسرة في نحو واوحينا
اليه ان اصنع الفلك بجملة ان اصنع الفلك تفسير الوحي وكذا
حيث وقعت بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه اي غير حروف
القول فان ان المفسرة لا تقع بعد القول الا اذا كان ماولا ديوان
بدون دونا بالضم صار جيشا وبالفتح مجمع الصحف والكتاب الذي يكتب

فيها

فيها اهل الجيش والجمع دواوين والدون بالضم نقيض فوق فيكون
ظرفا وبمعنى امام ووراء وفوق ضد تحت وبمعنى غير وتدخل عليه ن
من والباء قليلا كذا في القاموس قال مولانا سعد الدين التفتازاني
في شرح التلخيص دون في الاصل ادنى مكانا من الشيء يقال هذا دون
ذاك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال
والرتب مثل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل
في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم وقوله في الاصل ناظر الى كونها
نقيض دون فوق ولم يفرق عطف على ونعت بخافض وانما
قيد به لانها اذا قرنت بها خرجت عن كونها مفسرة ستعرف
وليس منها اي ليس ان من التفسيرية في قوله تعالى واخر دعويهم ان
الحمد لله رب العالمين لان المتقدم عليها اي على ان غير جملة
لانه مبتدا لا خبر معه فيكون ان مخففة من الثقيلة واسمها محذوف
وهو ضمير الشان اذ لا يجوز ان يكون مصدرية لانها لا تدخل
على الجملة الاسمية قال ابو سعيد السيرافي ان ان التي تكون مفسرة
بما يحتاج الى ثلثة اشياء احدها ان يكون الفعل الذي تفسر معنى
القول وليس بقول والثاني انه لا يتصل بها شيء من صلة الفعل
الذي تفسره لانه اذا اتصل به شيء من صلة الفعل صار من جملته
ولم يكن له تفسيرا له والثالث ان يكون ما قبلها كلاما تاما وما بعدها
جملة تفسر جملة قبلها ولا نحو كتبت اليه بان افعل كذا اي لا يكون
مفسرة لدخول الخافض عليه فيكون من جملة صلة الفعل فلا يكون
تفسيرا له فان اما مخففة من ان واسمها محذوف وهو ضمير الشان
او مصدرية وعلى التقديرين يكون الباء متعلقا بكتبت فيكون مجرورها
مفعولا غير صريح له وقول بعض العلماء في ما قلت لهم الا ما امرتني

لها

ان اعبدوا الله فمفعول مستبدا او مقوله جملة انها مفسرة اى ان فى ان
اعبدوا الله مفسرة وخبر ان حمل على انها مفسرة لا امرتنى دون
قلت منع جنى للمفعول جزاء الشرط منه الضمير راجع الى مصدر فعل الشرط
اى من هذا الحمل لانه تعليل المنع لا يصح ان يكون اعبدوا الله ربى وربكم
مقولا لاخبر كان لله تعالى لان مسندا الى الله تعالى فلا يصح ان يقول
اعبدوا الله ربى وربكم وهو ظاهر او على انها مفسرة قلت اى
وان حمل على انها مفسرة لقلت وجملة محذوف القول جزاء الشرط
وانما دخل عليه الفاء لكونه جملة اسمية تأباه لما عرفت آن ان
لا يكون مفسرة بعد القول على انه لا يجوز ان يحكى القول من غير ان
يتوسط بينهما التفسير بان يقول ما قلت لهم الا اعبدوا الله ربى
وربكم وانما قال تأباه اشارة الى انه يجوز بالتأويل وجوزه اى جوز
كونها مفسرة الزمخشرى ان اول قلت بامرت فكان المعنى ما امرت
لهم الا امرتنى ان اعبدوا الله فيكون ان مفسرة لعدم وقوعها
فى الحقيقة بعد القول وجوز مصدريتها اى جوز الزمخشرى فى هذه
الآية كونها مصدرية على ان المقصد وهى العبادة التى هى حاصلة
ان اعبدوا عطف بيان للهاء فى به لا بدل منه لان تقدير استعمال
الضمير بجملة مستبدلا منه يخلى الصلة وهى جملة امرتنى من ضمير لان المبدل
منه فى حكم الشرط لكونه غير مقصود وذلك لا يجوز والقول بالعكس
اى عكس ما قال الزمخشرى منهم تصويب البدلية وتضعيف البيانية
لان البيان كالصفة فلا يتبع الضمير هذا اختيار ابن مالك
لكن الحق ان الضمير الغائب غير ضمير الشان يعطف عليه عطف بيان
نص عليه شارح اللب والعائد المقدر حذفه هذا جواب عما قال
الزمخشرى من اخلاء الصلة عن الضمير موجود لا معدوم فلا يلزم بقاء

الصلة

الصلة بلا ضمير ولهذا جوز البيضاوى الوجهين حيث قال ان اعبدوا
الله عطف بيان للضمير فى به او بدل منه انتهى وفى تعبير المصنف
لا يخفى على ذى مسكة لان النحاة قدروا المحذوف بقولهم الموصول
يعتد بوجوده بل الوجه ان يقال ليس المراد من كون المبدل منه
غير مقصود اهداره واطراحه بالكلية بل المراد انه منهم باستقلال
البدل بنفسه فلا يكون فى حكم السقوط حتى يلزم اخلاء الصلة
عن الضمير ولا يصح ان تبدل ان مع ما تتصل به اذا كانت مصدرية
من ما فى امرتنى لان العبادة التى هى حاصل ان اعبدوا الله لا تعمل
فيها فعل القول لان معمول القول لا يكون الا جملة واضافة الفعل
الى القول بمنافيه تدل عليه قوله وهو قلت هذا على رأى من
قال ان العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه لا غير واما على
رأى من جوز فى عامل البدل كونه من جنس عامل المبدل منه فلا
محذور لجواز ان يكون العامل فى العبارة هو الامر الذى من
جنس القول نعم اعلام المقدر وتصديق لما فى النفس وهو هل يجوز
كونها بدلا مفسرة وقال نعم يجوز ان اول قلت بامرت
لزوال المحذور وهو العبارة لا يصلح ان يكون معمولا للقول
ولا يمتنع فى واوحى ربك الى النحل ان اتخذى ان يكون مفسرة
جملة ان يكون مفسرة فاعل يمتنع مثلها اى مثل هذه الآية
ان يكون مفسرة فمثل مبتداء وخبرها واوحينا اليه ان اصنع
الفلك وانما اوردها مع ان الكلام تقدم فيها لما علم ان
المانع كونها مفسرة فى هذه الآية ايضا فقال اصلا فالمحض منع
ذلك اى كونها مفسرة والمانع الامام الرازى حيث قال او الوحى
ههنا الالهام بالاتفاق وليس فى الالهام معنى القول وانما هى مصدرية

في الآيتين وتعليل مدعاه وسهوان يكون ان مفسرة في الآيتين
بقوله لان الالهام في معنى القول اشعار بان النكاره في مثابة
النكار البديهي لان المشاجرة بين الخصمين لاتكون الا في كون الالهام
بمعنى القول و مخففة من الثقيلة اعلم ان ان المخففة تعمل في
ضمير الشان المقدر على سبيل الوجوب وشذ في غيره وان حكى
بعض اهل اللغة في الضمير مطلقا سعة وجوز بعض شيوخ المغاربة
اعمالها في المظهر مطلقا في غير ضعف وبعضهم في الشعر على ضعف
ضرورة وعند سيبويه يجوز ان يكون ملفوظا او تقديرا فيكون
حرفا مصدريا لا يعمل شيئا نحو علم ان سيكون فان ههنا مخففة
واسمها ضمير الشان محذوف وانما قلنا مخففة لانها للتحقيق
فيناسب العلم بخلاف ان المصدرية فانها للطمع والرجاء ومن
هنا يعلم ان ان كلما وقع بعد العلم يكون مخففة وبعد الظن يحتمل الوجهين
ولذا اعتبروا وحسبوا ان لا يكون فتنة بقوله في قراءة الرفع لان
الحسبان ان كان بمعنى العلم يكون ان مخففة وان بمعنى الشك
والظن يكون مصدرية وكذا اي يكون ان مخففة كما في علم ان سيكون
حيث وقعت بعد علم او ظن نزل منزلة العلم فالحاصل ان ان
اذا وقعت بعد ظن يستعمل في معنى العلم يكون مخففة جزما واذا ان
وقعت بعد ظن يستعمل في معناه الحقيقي يجوز الوجهان لان الظن
باعتبار رجحان الفعل شابه العلم وباعتبار احتماله النقيض كان
مخالفا للعلم فالحق بسائر الافعال التي تقع ان بعدها مصدرية
اعلم ان ان المخففة تدخل على الاسم نحو ان هالك كل من يحفى
وعلى الفعل الغير المتصرف نحو ان ليس للانسان الا ما سعى ولا يحتاج
الى الفارق لان ان المصدرية لا تدخل عليهما وتدخل على الفعل المتصرف

فيلزمها السين نحو علم ان سيكون او سوف كقول الشاعر واعلم
فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان
قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق
بين المخففة والمصدرية ولكون عوضا من النون المخففة
او حرف النفي نحو أفلا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزومها
الا لكون الا عوضا عن النون فانها لا تحصل بمجردها عن الفرق
لانه يجتمع مع كل منهما فالفارق اما من حيث المعنى لانه ان عنى
به الاستقبال فبمعنى المخففة والا فهي للمصدرية واما من حيث
اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا
فهي المخففة كذا ذكر في بعض شروح الكافية لكن الحق عندي
ان يكون بمعونة المقام لان ما ذكره من الفرق المعنوي ليس بفرق
لما عرفت فيما سبق ان المصدرية اذا دخلت على المضارع تخلصه
للاستقبال وكذا الفرق اللفظي لان الاعجام متروك اكثرا والسماع
في الجميع غير ممكن والرابع من فتكون شرطية يجزم الفعلين في نحو من يعمل | من الشرطية
سوءا يجز به فيعمل فعل الشرط ويجز به جزاؤه وههنا يجوز ان يكون الكلم
ان من في المجازات لا تكون الا مبتدأ غير واقع عليها العامل الا
ان يكون العامل حرف جر في صلة حرف الشرط او اسما مضافا
فدع عليه حرف الشرط ومبتدا مضافا فان وقع العامل قبلها
من غير ما ذكرنا بطلت المجازات وصارت بمعنى الذي ويكون | من الموصولة
موصولة وهي اسم بالاتفاق وتختص باولي العلم غالبا وقد يستعمل
في غيرهم كما في قوله تعالى ومنهم من يمشي على بطنه فيكون بلفظ واحد في
المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث ولفظه مذكر والحمل عليه كثير
وقد يحمل على المعنى في نحو ومن الناس من يقول فمنها موصولة وجملة

الفعلية وهي بتأويل صلة والعائد الضمير ويكون استفهامية فيطلب
لها العارض المشخص للذي العلم نحو ما هو المشهور وقال صاحب
المفتاح فللسؤال عن الجنس من ذوي العلم في نحو من بعثنا من
مرقدنا فمن هاهنا استفهامية على تقدير قراءة بعثنا فعلا واما
اذا قرء مصدرا فيكون من جارة ونكرة موصوفة بصفة تليها
في نحو مررت بمن معجب لك فمن موصوفة ومعجب بالكسر صفتها
ويجوز رفعه على تقدير هو معجب والجملة صفة من ولك متعلق
بمعجب اي بانسان معجب الذي كشف عن الانسان ولما كان
من نكرة فسره بالنكرة واجاز ابو علي الفارسي والنوادر ان
تقع نكرة تامة لا تحتاج الى الصلة فيه بكونها نكرة لان من التامة
نكرة وكذا ما التامة عند ابي علي الفارسي واما عند سيبويه ان ما
التامة معرفة الا في فصل التعجب فانها نكرة فيه واما من التامة
فمعرفة وحمل ابو علي عليه اي على كونها نكرة تامة قوله اي قول الشاعر
ونعم من هو في سر واعلان ومن فاعل نعم وهو مخصوص
اي نعم شخصا هو بهذا التفسير على راي ابي علي واما عند سيبويه
تقديره نعم الشخص شخصا هو انما فسر بذلك لان فاعل نعم
معرف بلام العهد او الجنس على اختلاف القولين او مضاف
الى المعرف او مضاف مضاف اليه فهلم جرا او مضمر مميزا
بنكرة منصوبة فلما كانت نكرة لا تصلح للفاعل كان مميزا وهو
شخص والمصنف تعرض الى قول ابي علي باللزوم وهو دليل قبوله فتشوش
عدها مما جاء اربعة اوجه اللهم الا اذا جعل كونها نكرة اعم من كونها
تامة كما هو عند ابي علي الفارسي او موصوفة كما هو عند الكل ولما
كانت استعمالها مغايرة النوع الخامس بما يأتي على صفة اوجه

هو

وهو الضمير عائد الى ما او الى النوع شيئان احدهما اي احد الشيئين اي
وهي تستعمل لذوي العقول وغيره فتقع الفاظ تعبيرية او رابط
الجزاء كما وغيره شرطية بالنصب مفعول تقع نحو ايا ما الاجلين
قضيت فلا عدوان علي فاي اسم شرط منصوب بقضيت
وما مزيدة مؤكدة وقيل نكرة والاجلين بدل منها فلا عدوان جوابها
واستفهامية عطف على شرطية اي فتقع استفهامية نحو ايكم زادته
فاي مبتدأ مضاف الى الضمير وزادته خبره ويجوز ان يكون
بالنصب على شرطية التفسير وزاد فعل يجي لازما يقال زاد شيء ويتعدى
الى المفعولين كما في هذه الاية في الضمير المتصل مفعوله الاول وهذه
فاعله وايمانا مفعوله الثاني وموصولة خلافا لثعلب فانه في
زعمه لا يكون اي موصولة وقال احمد بن يحيى من النحاة انها لا تستعمل
الا شرطا واستفهاما وهما محجوج عليهما لثبوتها في لسان العرب
نحو ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد فاي موصولة مبنية على
الضم لكون صدر صلتها محذوفا والحاصل الية وفسر بقوله اي الذي
هو اشد وقرء طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم الهراء وهو استاذ
الفراء بالنصب قاله سيبويه اي قال سيبويه كونها موصولة ومبنية
على الضم ومن تابعه من النحويين وقال عطف على قال من زعم
ان الموصولة لا يبنى وهو الخليل والكوفيون وهي اي اي هاهنا
استفهامية مبتدأ واشد خبره فيكون عندهم حركتها اعرابية
قالوا ان ايا في الاية استفهامية مبتدأ وخبره اشد ومن كل شيعة
مفعول لننزعن والجملة محكية على انها صفة شيعة على اضمار
القول اي كل شيعة مقول في حقهم ايهم اشد وضعفه سيبويه حيث
قال لو جاز اضرب ايهم افضل على الحكاية باضمار القول لجاز اجازه

الخليل لجاز اذهب الفاسق الخبيث على معنى اذهب الذي يقال له الفاسق
الخبيث ودالة عطف على شرطية او على معطوفها على اختلاف التقديرين
على معنى الكمال وهي من جملة وجوهها فيمتنع الفاء لربط الجزاء الى الشرط
المحذوف تقديره اذا وقعت دالة فيمتنع صفة لنكرة المذكورة
غالبا نحو هذا رجل اي رجل اي رجل كامل فرجل نكرة موصوفة باي اعلم
ان ايا ان اضيف الى مشتق من صفة يمكن المدح بها كانت للمدح
بالوصف الذي اشتق منه الاسم الذي اضيف اليه كما اذا قلت مررت
بعالم اي عالم فقد اثبت عليه بالعالمية وان اضيف الى غير المشتق
فهي للثناء عليه ثناء عاما بكل ما يمدح الرجل به اي هذا رجل كامل
بل في صفات الرجال وحالا عطف على صفة لمعرفة لان صاحب
الحال لا يكون الا معرفة ولهذا تعين ان يكون في الاول صفة وفي
الثاني نحو مررت بعبد الله اي رجل اي حال كونه كاملا في صفات الرجال
وليس هذا قسما مستقلا بل عائد الى معنى الكمال والمصنف تبعه
كما فسرنا قبله اكتفاء به والا لشوش كلام المصنف في عدها حالا
على حدة اوجه وساير النحاة لم يذكروا دالة على معنى الكمال بل
قصروا على الوجوه الاربعة بناء على انه مندرج في الاستفهام ووصلة
بالنصب معطوف على شرطية او دالة الى نداء ما فيه ال ظاهر هذا التعبير
يشعر ان مذهبه كمذهب الخليل في حرف التعريف وهو انه ثنائي
والهمزة همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال وقال شارح الالفية
ولا يحسن على هذا المذهب الا التعبير بال نحو يا ايها الانسان
فاي اسم مفرد مبهم معرفة بالنداء مبني على الضم وها حرف تنبيه
عوض مما كانت اي تضاف اليه والانسان بالرفع صفة اي فيتبع
المصنف يوزن ان ايا لا يكون موصوفة الا في حالة النداء كما ذكر

النحويين

النحويين وللاخفش فيه خلاف فانه اجاز كونها نكرة موصوفة
مطلقا كما في مررت باي معجب لك نص عليه الشيخ الرضي اعلم ان
ايا هي لازمة الاضافة فاذا كانت موصوفة يضاف الى المعرفة
وان جوز بعضهم اضافتها الى النكرة واذا كان دالة على الكمال يضاف
الى النكرة واذا كانت شرطية او استفهامية جاز اضافتها الى المعرفة
والنكرة كذا في شرح الالفية واعلم ايضا ان ايا معربة في الاستفهام
والجزاء ومبنية في الصفة ومنقسمة في الصلة فان كانت صلتها
تامة فالاعراب وان كانت محذوفة الصدر فالبناء افصح وقد مر بعض
البحث المتعلق باي في المسئلة الثانية في قوله ليعلم اي الحزبين احصى
فليعد اليه ثانيا الثانية لو اكثر التذكير في الاول والتانيث في الثاني
مع جواز التذكير والتانيث في الحرف اشعارا الى اسمية الاول وحرفية
الثاني واحد اوجهها ان يكون حرف شرط في الماضي سواء دخل على الماضي
او على المضارع وهذا هو اغلب اقسامها على راي البعض وانما قلنا
هكذا لان بعض النحويين لا يطلقون عليها حرف الشرط ويقولون
الشرط انما يكون في المستقبل وذهب الشلوبين الى انها لمجرد الربط
وقال بعضهم انها كما تاتي للربط تاتي للقطع فيقال فيها اي في لو
اذا كانت للشرط حرف يقتضي امتناع ما يليه وهو فعل الشرط
واستلزامه اي استلزام فعل الشرط لتاليه وهو فعل الجزاء وهذا
التعريف ماخوذ من ابن مالك حيث قال في شرح الكافية انه
يقتضي امتناع فعل الشرط واستلزامه لثبوت الجزاء وانما عرف
بهذا ولم يعرف بامتناع لامتناع بناء على ان هذا لا يجري في بعض الصور
على ما سياتي في نحو لو لم يخف الله لم يعصه فاراد التعريف على وجه يعم
الجميع نحو لو شئنا لرفعناه بها فلو هنا شرطية دالة على امرين احدهما

ان مشية الله تعالى رفع هذا المنالح بكسر اللام اى العوض المكذوب عن ايات
الله منتفية هنا ويلزم من هذا اى من دلالة لو على انتفاء المشية رفعه
ان يكون رفعه منتفيا لان انتفاء الرفع لازم وانتفاء المشية
ملزوم اذ لا سبب لرفعه الا المشية وقد انتفت المشية والسببية
منحصرة لها فيلزم من انتفائها انتفاء المسبب وهو الرفع وهذا اى
المذكور وهو لو شئنا لرفعناه كائن بخلاف نعم العبد صهيب لو لم يخف
الله لم يعصه فانه لا يلزم من انتفاء لم يخف الذى هو الشرط انتفاء
لم يعص الذى هو الجواب حتى يكون معنى الكلام ان صهيبا قد خاف
وعصى على ان حمل الحديث على هذا المعنى غير مستقيم لانه مسوق للمدح
وذلك اى بيان انه لا يلزم من انتفاء لم يخف لم يعص لان انتفاء
العصيان له سببان احدهما خوف العقاب فعلى هذا التقدير يكون رفع
خوف بالخبرية ويجوز رفعه على البدلية من سببان وهو اى عدم العصيان
من خوف العقاب طريق العوام لان طاعتهم وعدم عصيانهم للخوف
والاجلال اما بالرفع عطف على خوف او بالجر معطوف على العقاب
والاعظام عطف على الاجلال وهو اى عدم العصيان من خوف
الاجلال والاجلال والاعظام طريق الخواص لان طاعتهم وعدم
عصيانهم لاجل الاجلال والرغبة والمراد ان صهيبا رضى الله عنه
من هذا القسم اى من قسم الخواص وانه لو قدر خلوه من الخوف لم يقع
منه معصية فكيف تقع المعصية والخوف حاصل له والضماير البارزات
راجع الى صهيب والمص لم يذكر كون هذا القول فى حق صهيب حديثا
كما قاله الفاضل التفتازانى فى باب المسند اليه وابن الحاجب فى الايضاح
او قال عمر كما قال العلامة الزمخشرى فى تفسير سورة انى اد الله [illegible] علما
ذكر قاضى بهاء الدين انه لم يقف على انه حديث وقال عمر فى نهايتها

اى لاجل

اى لاجل كون جواب لو لا يكون منتفيا الا اذا كان له سبب واحد
تبين ف وقول المعربين ان لو حرف امتناع لامتناع التنوين
عوض عن المضاف اليه اى لامتناع الثانى لامتناع الاول وهو
المعنى المشهور عند النحويين والصواب الاحسن ان يقال والاولى
لان تعريفهم بامتناع الاول مبنى على الاكثر استعمالها انها لا تعرض لها
الى امتناع الجواب اصلا ولا الى ثبوته اى لا تعرض للدلالة على الجواب
والاولى وجوده قال ابن مالك ليس فيها تعرض لوقوع الجواب
وعدمه الا ان الاكثر عدمه وانما حصل لها تعرض للامتناع الشرط
فقط اى لنفيه فان لم يكن للجواب اى للجزاء سبب سوى ذلك الشرط
الذى دخلت عليه لو لزم من انتفائه انتفاؤه بالرفع فاعل لزم اى
لزم من انتفاء الشرط انتفاء الجواب نحو لو كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود فان سبب وجود النهار لا يكون الا طلوع الشمس
فيلزم من انتفائها انتفاء النهار وان كان له اى للجواب سبب آخر
غيرها لجعل شرطا لها لم يلزم من انتفائه اى من انتفاء الشرط انتفاء
الجواب ولا ثبوته نحو لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا
فلا يلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء الضوء لان الضوء كما يحصل
من الشمس يحصل من غيرها من النار والكواكب ومنه اى مما كثر اسبابه
لو لم يخف الله لم يعصه كما عرفت فيما تقدم اعلم ان لو اذا كانت للشرط
لها استعمال بثلاث احدها لامتناع الثانى لامتناع الاول وهو المشهور
والثانى ان يكون للدلالة على لزوم وجود الجزاء دائما فى عقيدة المتكلم
حين كون الشرط مستبعدا لاستلزام ذلك وكون نقيض ذلك الشرط
انسب باستلزام ذلك الجزاء فيستمر وجود الجزاء سواء وجد الشرط او نقيضه
وسواء كانا منتفيين نحو لو شتمتنى لا اثنيت عليك ومن هذا القبيل قوله عليه السلام

رض

لو كشف الغطاء عني ما ازددت يقينا ذكره في شرح المفتاح او منفيين
كما في لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو ان ما في الارض
من شجرة اقلام ويستعمل في هذا المعنى لولا نحو لولا اكرمك لاتيتك
والثالث ان يكون في مقام الاستدلال للدلالة على ان العلم بانتفاء
الثاني علة للعلم بانتفاء الاول من غير نظر الى ان علة انتفاء الثاني
في الخارج ما هي كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
ومن هذا عرف ابن الحاجب بامتناع الاول لامتناع الثاني وخطأ
على المشهور ولم ير ان هذا معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال كذا
قالوا الامر الثاني مما دلت عليه لو في المثال المذكور وهو قوله تعالى
لو شئنا لرفعناه ان ثبوت المشية لرفعه مستلزم لثبوت الرفع
فثبوت المشية ملزوم وثبوت الرفع لازم والمذكور من السببية
والمسببية والمص اشار اليه بقوله ضرورة ان المشية اي مشية الرفع
سبب والرفع مسبب وهذان المعنيان المستفادان من الدلالة
الثبوتية والسلبية قد تضمنتها العبارة المذكورة اي اشتملت
العبارة المذكورة عليهما وهي قوله حرف يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه
لتاليه دون عبارة المعربين وهي قولهم حرف الامتناع لامتناع
فانها لا تضمنها الثاني من وجوه استعمال لو ان يكون حرف شرط
في المستقبل وهو مذهب الفراء فيقال فيها حرف شرط مرادف
لان في هذا الوجه الا انها لا تجزم الا في ضرورة الشعر او في بعض
اللغة فيكون للاستقبال سواء دخلت على الماضي كقوله تعالى
وليخش الذين لو تركوا اي ان تركوا او على المضارع ونحو لو تلتقي اصداؤنا
بعد موتنا الاصداء جمع صدى الذي يحكيك مثل صوتك في الجبال
وغيرها ان تلتقي اصواتنا بعد موتنا لكان كذا اعلم ان النحاة قالوا

ان لو

ان لو هذه لا يليها الا فعل او معمول لفعل مضمر تفسيره فعل ظاهر بعد
الاسم وقال ابن العصفور لا يليها فعل مضمر الا في الضرورة او بالندرة
والظاهر انه ليس كذلك لوقوعه في افصح الكلام كقوله لو انتم تملكون
خزائن رحمة الله ربي الثالث ان يكون لو حرفا مصدريا مرادفا لان
المصدرية وهو مذهب الفراء وابي علي الفارسي وابي البقاء والتبريزي
وتبعهم ابن مالك والمص فان لو عندهم فيكون مصدرية فلا يحتاج
الى الجواب كما عرفت الا انها لا تنصب كما ان وما فانها لا تجزم
ولم يجز هنا خلاف كالجاري في جزمها واكثر وقوع لو اذا كانت
مصدرية بعد ود نحو ودوا لو تدهن فلو هنا مصدرية تقديره ودوا
ان تدهن اي الادهان او يود نحو يود احدهم لو يعمر اي التعمير
وعلامتها ان يصلح في موضعها ان والمصنف اورد مثالين
اشعارا الى وقوعها بعد ماض ومضارع وقيد بالاكثر لجواز
وقوعها في غيره قليلا كما سيجيء في ولو ان لنا كرة واكثر النحاة
لا يثبت هذا القسم ويخرج الآية ونحوها مما ظاهره انها حرف
مصدري على حذف مفعول الفعل الذي هو المذكور قبلها والجواب
بعدها اي حذف الجواب بعد لو والمص فيقدر تقدير الكلام بقوله
اي يود احدهم التعمير لو يعمر لسره ذلك اي التعمير الرابع من وجوه
استعمالها ان يكون للتمني وهو مذهب سيبويه وكثير من النحاة
منهم الزمخشري ووافقه اهل التحقيق من صناعة المعاني لكن هل هي قسم
برأسها او راجعة الى قسم آخر فذهب ابن الصائغ وابن هشام
الخضراوي الى انها قسم برأسها فلا يجاب بجواب الامتناعية
وغيرهما الى انها الامتناعية اشربت معنى التمني قيل وهو الصحيح
وقد جاء في جوابها باللام بعد جوابها بالفاء ذكره شارح الالفية

وذهب ابن مالك الى انها مصدرية اغنت عن التمني حيث قال في التسهيل
بعد ذكر لو المصدرية وتغني عن التمني لكونها لا تقع غالبا الا بعد مفهم
تمن فينصب بعدها الفعل مقرونا بالفاء نحو فلو ان لنا كرة اي ليت
لنا كرة قال القاضي في تفسيره تمني الرجعة او شرط حذف جوابه وذهب
ابن مالك الى انها مصدرية واعتذر عن الجمع بان المصدرية بوجهين
احدهما ان يقدر الفعل بينهما والثاني ان يكون في باب التاكيد
قيل في اثبات كونها للتمني قبل اشعار من ادل الامر الى تضعيف
الدليل ولهذا نصب كلمة فيكون في جوابها كما انتصب كلمة فافوز
في جواب ليت في قوله تعالى يا ليتني كنت معهم فافوز حاصل الكلام
ان يقال ان اضمار ان بعد الفاء لا يكون الا بعد الاشياء الستة
فلو لم يحمل عليه لم يكن للنصب وجه والمناسب منها ان يكون للتمني
فاذا عرفت ما تلونا عليك علمت ان رد المص بقوله ولا دليل
فيهما ليس كما ينبغي لانهم لم يقولوا انها مجوزة للتمني حتى يرد ولكن
بقوله لجواز ان يكون التضعيف فافوز مثل بالنصب خبر ان يكون
في قوله ولبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف
فلبس مبتدا مضاف الى عباءة وتقر منصوب لفظا بتقدير
ان المصدرية ومرفوع محلا على انه معطوف على لبس احب
خبره قال في الصحاح شف يشف شفوفا الشف بالفتح ستر
رقيق وقوله تعالى بالجر عطف على قوله ولبس عباءة واخذه لكونه
حجة قاطعة ويرسل رسولا فيرسل منصوبا بان مقدرة معطوف
على ان يكلمه وكذا افوز يجوز ان يكون منصوبا بان مقدرة معطوفا
على المصدر المتصل بكان لوجود التفصيل فلا يلزم من نصبه الا يكون
جوابا للتمني وقس عليه نصب فيكون انه حسن ان يكون للوصف

نحو لو

نحو لو تنزل بضم اللام فتصيب راحة فانها اذا لم يحمل على الوصف
لم يكون لنصب تصيب وجه ذكره ابن مالك في التسهيل اسم
كتاب من مؤلفاته في النحو وذكر ابن هشام اللخمي اللحجي من اليمن
والياء نسبي معنى آخر زايدا عما ذكر وهو ان يكون للتعليل اي يعطي
في مدخولها معنى القلة نحو قوله عم تصدقوا ولو بظلف شاة نحو
قال في الصحاح الظلف للبقر والشاة والظبي واستعار عمرو بن
معدي كرب للافراس وقال وحيلة تطاكم باظلافها واتقوا
النار ولو بشق تمرة هذا مثال آخر فلو هنا تستفاد منها معنى
التقليل فمعناهما لا تستقلوا الصدقة ولو كان شيا قليلا
ذكر في بعض شروح ذلك المتن ان لو هذه شرطية عندي
والجواب محذوف وبعد لو فعل مقدر دل عليه الكلام السابق
انتهى ويحتمل في ظني ان يجعل الجملة الشرطية حالا فتنسلخ معنى
الشرط ولا يحتاج الى الجواب اعلم ان جواب لو لا يكون الا
فعلا ماضيا او منفيا او مضارعا مجزوما بلم والاكثر في الماضي
المثبت اقترانه باللام وقد يحذف كقوله تعالى لو نشاء جعلناه
اجاجا واما حذف اللام مع الجواب فكثير في كلام العرب النوع
السادس ما ياتي على سبعة اوجه وهو قد فقط واحد اوجهها
ان يكون اسما بمعنى حسب فيقال قدني بالاضافة الى ياء المتكلم
بغير نون الوقاية كما يقال حسبي ظاهر هذا الكلام يشعر اختيار
المص مذهب الكوفيين حيث يقولون ان قد اذا اسما بمعنى
حسب يضاف الى ياء المتكلم ولا يلحقها نون الوقاية لانها
تزاد في الافعال فيكون معربة واما عند البصريين يلحقها نون الوقاية
على غير القياس ويجوز حذفها فيقال قدني وقد ني يكون مبنيا

كذا ذكر في التسهيل وشرح الالفية والثاني من اوجهها ان يكون اسم
فعل بمعنى يكفي فالياء المتصل بها في محل النصب فيلزمها نون الوقاية
فيقال قدني بالنون كما يقال يكفيني وقد يجيء بها كاف الخطاب
فيكون في محل النصب فيقال قدك بمعنى هذا يكون مبنيا على السكون
بالاتفاق والثالث من اوجهها ان يكون حرف تحقيق تقتضي
تحقيق مدخولها فتدخل على الماضي من غير اختلاف فيه لكن هل هي
للتحقيق المحض وهو مذهب المنصور او للتحقيق مع التوقع كما
هو مذهب الخليل حيث قال في الصحاح زعم الخليل ان هذا لمن
ينتظر الخبر تقول قد مات فلان ولو اخبره وهو لا ينتظره لم يقل
قد مات ولكن تقول مات انتهى والعنوان بالزعم يدل على رد
مذهبه لا تخاج للتحقيق في الماضي كما علم من موارد الاستعمال
نحو قد افلح من زكيها فقد هنا تدخل على الماضي لتحقيق الفلاح
وعلى المضارع عند البعض قال ابن مالك في التسهيل وقد التي
للتحقيق تدخل عليهما نحو قد يعلم ما انتم عليه وقال بعض النحاة ان
قد التحقيقية اذا دخلت على المضارع ولم يكن التوقع فيه كان
المضارع بمعنى الماضي والرابع من اوجهها ان يكون حرف توقع
اي انتظار يقال توقعت واستوقعت اي انتظرت فتدخل
عليهما اي على الماضي والمضارع ايضا اي كما تدخل عليهما اذا كانت
للتحقيق تقول قد يخرج زيد فتدل قد على ان الخروج منتظر متوقع
والمص لم يذكر هنا مثالا للماضي لكون الاختلاف في دخول
حرف التوقع عليه فذكر بعد اثباته بالدليل وظاهر هذا الكلام
يشعر ان يكون التوقع مقابلا للتحقيق في الحقيقة وليس كذلك
يدل عليه عبارة الكافية حرف التوقع قد وشرحها الشيخ الرضي

فانه

فانه عام الى التحقيق والتقريب الى الحال مع التوقع وقد يكون للتحقيق
المحض وقد يكون للتحقيق مع التقريب بدون التوقع فاذا له ثلثة
معان انتهى وزعم بعضهم انها لا تكون قد للتوقع مع الماضي لان
التوقع انتظار الوقوع والحال ان الماضي قد وقع فان جوز دخولها
يلزم الجمع بين المتنافيين وقال الذين اثبتوه اي التوقع مع الماضي
انها تدل على انه اي ان قد يدل على ان الفعل كان منتظرا قبل
وقوعه لا انه متوقع بعد وقوع الفعل فلزم اجتماع المتنافيين مدفوع
بالحمل على اختلاف الزمانين تقول قد ركب الامير لقوم ينتظرون
هذا الخبر وانما قيد به لانه اذا قلت هذا الخبر لقوم لا ينتظرون يكون
للتحقيق مع التقريب من غير توقع وبقد يكون الفعل حاصلا ماذكر
في شرح اللباب كان يتوقع ثم صار ماضيا نحو قد قامت الصلوة لقوم
قاموا خلف الامام ينتظرون قول المؤذن قد قامت الصلوة فعلى هذا
الانتظار الاخبار يخبر يعتقد المتكلم به يتوقع منه المخاطب انتهى فكونه
التوقع في الاصل للفعل الذي لا يوجد بالفعل فينتظرون الى وقوع الفعل
فيقع ويخبر بعد ذلك ولو كان مراد الزاعم انها لا يكون للتوقع في الماضي
الذي هو الخالص للمضي من غير نظر الى زمان الاستقبال يكون كلامه
حقا ولكن النحاة قالوا قد للتوقع بالمعنى المذكور الخامس تقريب الماضي
من الحال ولهذا اي لاجل كونها للتقريب تلزم مع الماضي المثبت
اذا لم يكن واقعا بعد الا الواقع حالا انها عند البصريين واما مذهب
الكوفيين فانهم لا يوجبونها قد ظاهرة ولا مقدرة ووافقهم ابن مالك
حيث قال هذه دعوى مجردة لا يقوم عليها حجة اما ظاهرة نحو وقد فصل
لكم ما حرم عليكم او مقدرة نحو هذه بضاعتنا ردت الينا اي قد ردت
الينا ونحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت صدورهم

كذا ذكر في التسهيل وشرح الالفية والثاني من اوجهها ان يكون اسم
فعل بمعنى يكفي فالياء المتصلة بها في محل النصب فيلزمها نون الوقاية
فيقال قدني بالنون كما يقال يكفيني وقد يلحق بها كاف الخطاب
فيكون في محل النصب فيقال قدك بمعنى هذا يكون مبنيا على السكون
بالاتفاق والثالث من اوجهها ان يكون حرف تحقيق تقتضي
تحقيق مدخولها فتدخل على الماضي من غير اختلاف فيه لكن هل هي
للتحقيق المحض وهو مذهب المنصور او للتحقيق مع التوقع كما
هو مذهب الخليل حيث قال في الصحاح زعم الخليل ان هذا لمن
ينتظر الخبر تقول قد مات فلان ولو اخبره وهو لا ينتظره لم يقل
قد مات ولكن تقول مات انتهى والعنوان بالزعم يدل على رد
مذهبه لانها للتحقيق في الماضي كما علم من موارد الاستعمال
نحو قد افلح من زكيها فقد هنا تدخل على الماضي لتحقيق الفلاح
وعلى المضارع عند البعض قال ابن مالك في التسهيل وقد الحرفي
للتحقيق تدخل عليها نحو قد يعلم ما انتم عليه وقال بعض النحاة ان
قد التحقيقية اذا دخلت على المضارع ولم يكن التوقع فيه كان
المضارع بمعنى الماضي والرابع من اوجهها ان يكون حرف توقع
اي انتظار يقال توقعت واستوقعت اي انتظرت فتدخل
عليهما اي على الماضي والمضارع ايضا اي كما تدخل عليهما اذا كان
للتحقيق تقول قد يخرج زيد فتدل قد على ان الخروج منتظر متوقع
والمص لم يذكر هنا مثال الماضي لكون الاختلاف في دخول
حرف التوقع عليه فذكر بعد اثباته بالدليل وظاهر هذا الكلام
يشعر ان يكون التوقع مقابلا للتحقيق في الحقيقة وليس كذلك
يدل عليه عبارة الكافية حرف التوقع قد وشرحها الشيخ الرضي

فانه

فانه عام الى التحقيق والتقريب الى الحال مع التوقع وقد يكون للتحقيق
المحض وقد يكون للتحقيق مع التقريب بدون التوقع فاذا لها ثلثة
معان انتهى وزعم بعضهم انها لا تكون قد للتوقع مع الماضي لان
التوقع انتظار الوقوع والحال ان الماضي قد وقع فان جوز دخولها
يلزم الجمع بين المتنافيين وقال الذين اثبتوه اي التوقع مع الماضي
انها تدل على انه اي ان قد يدل على ان الفعل كان منتظرا قبل
وقوعه لا انه متوقع بعد وقوع الفعل فلزوم اجتماع المتنافيين مدفوع
بالحمل على اختلاف الزمانين تقول قد ركب الامير لقوم ينتظرون
هذا الخبر واما قيده لانه اذا قلت هذا الخبر لقوم لا ينتظرون يكون
للتحقيق مع التقريب من غير توقع وبقوله يكون الفعل حاصلا ما ذكر
في شرح اللب كان يتوقع ثم صار ماضيا نحو قد قامت الصلوة لقوم
قاموا خلف الامام ينتظرون قول المؤذن قد قامت الصلوة فمعنى هذا
الانتظار الاخبار بخبر يعتقد المتكلم به يتوقع منه المخاطب انتهى فكونه
التوقع في الاصل للفعل الذي لا يوجد بالفعل فينتظرون الى وقوع الفعل
فيقع ويخبر بعد ذلك ولو كان مراد الزاعم انها لا يكون للتوقع في الماضي
الذي هو الخالص للمضي من غير نظر الى زمان الاستقبال يكون كلامه
حقا ولكن النحاة قالوا قد للتوقع بالمعنى المذكور الخامس تقريب الماضي
من الحال ولهذا اي لاجل كونها للتقريب تلزم مع الماضي المثبت
اذا لم يكن واقعا بعد الا الواقع حالا انها عند البصريين واما مذهب
الكوفيين فانهم لا يوجبونها قد ظاهرة ولا مقدرة ووافقهم ابن مالك
حيث قال هذه دعوى مجردة لا يقوم عليها حجة اما ظاهرة نحو وقد فصل
لكم ما حرم عليكم او مقدرة نحو هذه بضاعتنا ردت الينا اي قد ردت
الينا ونحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت صدورهم

وذلك لاستقباحهم في الظاهر الجمع بين الحال والماضي وان حالية
الماضي بالنسبة الى زمان عامله وهو زمان التكلم ولفظ قد يقرب
الماضي من ذلك الزمان فيكون المقاربة بمنزلة المقارنة هذا
بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد
وسيبويه يؤول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوله ما حصرت
صدورهم فيكون جملة حصرت صفة موصوفها محذوف وهو
الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وقال ابن عصفور اذا اجيب
القسم بماض مثبت متصرف فيقيد بالمثبت والمتصرف تحرزا عن
المنفي وغير المتصرف لما عرفت ان المنفي لم يشترط بذلك واما
غير المتصرف كنعم وبئس فلا تدخل قد عليهما لانهما ليست بمعنى الماضي
حتى يقرب الى الحال بل يدخل اللام فقط نحو نعم السيد كذا في شرح
الرضي فان كان الفعل قريبا من الحال جيئ بجواب مقرون
باللام وقد نحو بالله لقد قام زيد فقد هنا دالة على التقريب
لمعلومية الوقت بالنسبة الى المتكلم والدلالة بالنسبة الى المخاطب
وان كان زمان الفعل بعيدا جيئت باللام فقط اسم فعل
بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ كانه جزاء شرط
محذوف وحال قد في دخول ياء المتكلم عليه ونون الوقاية وكاف
الخطاب كالحال في قد اذا كان اسم فعل كقوله اي قول الشاعر
حلفت لها بالله حلفة فاجر اي اقسمت بالله لا طمئن ابن المارة
المعشوقة حلفة كاذب ادعاهر اي زان يقال فجر فجورا اي
فسق وفجر اي كذب اصله الميل والفاجر المائل كذا في الصحاح
لناموا فما ان من حديث ولا صال اللام في لناموا جواب القسم لكن فيها
اشعار المخاطبة بان زمان نومهم بعيد اي نام الرقباء ولا ينظرون الى الحاضر

والفا

فالفاء في فما تفسيرية وما نافية وان زائدة مؤكدة للنفي ويبطل عمل ما
بزيادة ان بعدها عند البصريين فمن زائدة للاستغراق فيكون المعنى
نفي هذا الجنس في واحد الى ما يتناهى الحديث الخبر يأتي على القليل والكثير
ويجمع على احاديث على غير القياس اي فما ان من ذي حديث
ويجوز ان يكون الحديث بمعنى المحادث ولا في قوله ولا صال
زائدة يقال صال الخبز اذا حمل اي ذي صال وحاصل المعنى ان
المارة تخاف من الرقباء فاذ منهم من رافعهم كذا في الاقليد وزعم
الزمخشري وفي لفظ الزعم اشارة الى عدم قبوله عنده ما تكلم على
قوله تعالى ولقد ارسلنا نوحا في سورة الاعراف ان قد للتوقع
وجملة ان قد للتوقع في محل النصب على انه مفعول زعم لان السامع
تعليل من جانب الزمخشري اي لان سامع ذلك الجواب المصدر
باللام وقد يتوقع الخبر عند سماع المقسم به وهو لفظة الله تعالى
وامثاله مما يقسم به اعلم ان عبارة الزمخشري في تعليل الجمع بين
اللام وقد هكذا لان الجملة القسمية لا تساق الا تاكيدا للجملة
المقسم عليها التي هي جوابها فكانت مظنة لمعنى التوقع الذي
هو معنى قد عند استماع المخاطب كلمة القسم فمن تامل كلامه
علم ان تفسير المصنف لا يخلو عن القصور وان يعنون كلامه بادعم مبني
على القصور والدرس التعليل وهو ظاهر ان تعليل بالرفع بدل او خبر
ظ بان مضاف الى وقوع الفعل الذي هو مدخولها نحو قد يصدق
الكذوب وقد يجود البخيل فقد في المثالين يدل على قلة وقوع
الجود من البخيل وتعليل متعلقه اي تعليل متعلق الفعل في غير
نظر الى قلة وقوع الفعل او كثرته نحو قد نعلم ما انتم عليه فان قد
هنا تحقيقية باعتبار وقوع الفعل وتعليلية باعتبار متعلقه

اى ان ما انتم عليه اقل معلوماته وفى هذا التفسير اشارة الى ان ما موصولة
مبتداء صلته انتم عليه وخبره محذوف وهو اقل معلوماته قال
الشيخ الرضى ان الماضى كما مر قد يستعمل الشئ الكثير من المدايح لان
الكثير منها كانه قليل بالنسبة الى الممدوح فذلك ابلغ فى المدح وفى هذا
البيت قوله تعالى قد يعلم الله قد للتقليل المضارع فى الاصل وزعم
بعضهم وجه العنوان بالرغم انكار على كونها للتقليل والا كيف
ذكر المص هذا فيما قبل مثالا للتحقيق الخفاء فى ذلك اى قد فى قد يعلم
للتحقيق لما تقدم فى القسم الثالث لا للتقليل وان التقليل
فى المثالين الاولين وان كان متحققا لكنه لم يستفد من قد بل من
قولك البخيل يجود والكذوب يصدق مع قطع النظر عنها فانه
الفاء بمعنى لام التعليل اى لان الكلام ان لم يحمل على ان صدور
ذلك اى الجود والصدق من البخيل والكذوب بالتوقع ضرا ان
كان ذلك جزاء الشرط اذ كان الكلام كذبا مناقضا لان
آخر الكلام وهو البخيل ما الكذوب يرفع اوله وهو يصدق ويجود
لان البخيل والكذوب صيغة المبالغة فيدل على كثرة البخل
والكذب فلو لم يحمل يصدق ويكذب على القلة لزم التنا خ
ذلك ان تمنع هذا الكلام بعد تسليم لزوم التناقض فى المثالين
على ان انكار كونها للتقليل غير معقول لانه كثير الاستعمال
السابع التكثير قال اى اختار كونها للتكثير سيبويه فى قوله
قد اترك القرن مصفرا انامله واخر البيت كان اثوابه مجت بفرصاد
اى اترك كثيرا اما ماثلى فى الجواب حال كونها انامله مصفرة قال حمرة ملونا
الجوهرى وقد يكون قد بمعنى ربما وانشد هذا البيت فلا تظن انه
فى لغة ما قال المص حيث قال الزمخشرى فى آخر سورة النور ان قد

اذا

اذا دخلت على المضارع كانت بمعنى ربما فوافقت ربما فى خروجها
الى معنى التكثير وذكر صاحب التسهيل ان ربما ليست للتقليل
بل هى حرف تكثير والتقليل بها نادر وقد وقع فى بعض شروح
الكافية وهذا الذى ذكر من التقليل اصلها انها تستعمل فى معنى التكثير
كالحقيقة وفى التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وقال اى ضح
الزمخشرى كونها للتكثير فى قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك فى
السماء والكثرة فى الآية باعتبار متعلق الفعل وهو تقلب وجه
الرسول عم لا فى وقوع الفعل وهو الرؤية وفى البيت فى وقوع
الفعل مع قطع النظر عن متعلقه والمص لم يذكر كون التكثير متنوعا
اعتمادا على ذكر المثالين واكتفاء بما سبق اعلم ان قد التى
للتحقيق والتكثير والتوقع قد يجتمع وقد يستعمل كل واحدة منها
مجردة عن الاخر والتقليلية يجتمع مع التحقيقية لكن لا يجتمع
نية مع التكثيرية هكذا فهم من الرضى النوع السابع ما يأتى على
اوجه وهو الواو وذلك اى بيان الانحصار بالاستقراء
الا ان واو ربما يرتفع ما بعدها سواء كان اسما او فعلا فما موصولة
وبعد منصوب على الظرفية بفعل مقدر وهو حصل مضاف اليها
والموصول مع صلته فى محل الرفع على انه فاعل يرتفع اى يكون
ما بعد الواو هنا مرفوعا اعلم الجهات الست المضافة اذا
لم تقتضى العامل غير النصب يكون معربة منصوبة على الظرفية
نحو السماء فوقنا والارض تحتنا وما بعده وما قبله وامثال
ذلك فانها تقتضى الفعل المقدر النصب مثلا اذا قلت امامك
فوق السطح فالامام بالرفع لانه مبتداء وفوق وان كان خبره لكن لا يقتضى
الرفع لفظا بل بتقدير الفعل فينصب فيكون الجملة فى محل الرفع بالخبرية

وكذا اشالها فاحفظ على هذا واو بالنصب بدل نحو وادين ويجوز
الرفع على انه خبر مبتدا محذوف اى احدهما واو الاستيناف
نحو لنبين لكم ونقر فى الارحام ما نشاء فانها اى الواو لو كانت
واو العطف انتصب الفعل وهو ونقر عطفا على لنبين المنصوب
بان المقدرة واضمار ان عند كيسان والسيرافى او باللام عند
الكوفيين واو نيابة عن ان عند ثعلب وحاصله ان هذه الواو
لا يصلح الا ان يكون للعطف وللاستيناف فاذا قرئ بالرفع
تعين الاستيناف لان اعراب مدخول واو العطف يكون
على حسب ما قبلها وواو الحال اما بالنصب بدل نحو وادين او بالرفع
على تقدير الثانى وسمى واو الابتداء ايضا اى كما تسمى واو
الحال وانما سمى بها لصلاحية ان يليها المبتدا نحو جاءنى زيد
والشمس طالعة فجملة والشمس طالعة فى محل النصب على الحالية
هذا اى كون هذا الواو للحال على مذهب الجمهور وعند البعض انها
عاطفة وقال صاحب التحرير وعندى انه يجوز ان يكون هذا الواو
واو الظرف الا ترى انك لو قلت جئت والشمس طالعة
فمعناه جئت وقت طلوع الشمس والذى غر النحويين منه انهم
وجدوا قولهم جئتك والشمس طالعة يرجع معناه الى معنى
قولك جئتك حال الطلوع الشمس فسموا واو الحال وقد غفلوا
ان قولك جئتك حال طلوع الشمس ظرف لا حال واذا كان
لواو الوقت فلا علينا ان يكون معها واو الظرف انتهى
وسيبويه يعقد باذ نعلم فى الارتشاف حيث قال وقدرها باذ
ليفيد معنى الظرفية وهى الحلبى والبخارة وواو مع تنصب
ما بعدها اعرابه كاعراب ما سبق وهما واو المفعول معه فان ما بعد

تلك

تلك الواو لا يكون الا منصوبا اعلم ان مذهب الجمهور اى
جمهور البصريين ان العامل فيه هو الفعل او معناه بتوسط الواو
بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع فى بعض المواضع لكونه
اخصر لفظا واصل هذا الواو العطف الذى فيه معنى الجمع فينا
معنى المعية ان قالوا لا يتقدم المفعول معه على ما عمل فى مصاحبه
فلا يقال والخشبة استوى الماء كما يتقدم ساير المفاعيل وجوز
ابو الفتح تقدمه على مصاحبه والاولى المنع رعاية لاصل الواو
والشعر ضرورة وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف فيكون
العامل معنويا كما قلنا فى الظرف خبر المبتدا والاولى احالة
العامل على العامل اللفظى ما لم يضطر الى المعنوى وقال الزجاج
هو منصوب باضمار فعل بعد الواو كانك قلت جاء البرد
ولابس الطيالسة وكذا فى غيره والاضمار خلاف الاصل وقال
عبد القاهر وهو منصوب بنفس الواو والاولى رعاية اصل
الواو فى كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلقا لنصبت
فى كل رجل وضيعته وقال الاخفش نصبه نصب الظرف
وذلك لان الواو لما اقيمت مقام المنصوب بالظرفية
والواو ظرف فى الاصل فلم يحتمل النصب فاعطى النصب
ما بعدها رعاية لما اعطى ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب
نفس غير لو كان كما قال لجاز النصب فى كل موضع بمعنى مع مطردا
نحو كل رجل وضيعته هذه عبارة الرضى طعنتها على غيرها
نحو سرت والنيل اى مع النيل وتميز تبعد بين مكانها وقال
صاحب التخيير النحويون سهوا فى واوين احدهما واو الحال والثانى
واو المنصوب بمعنى مع وذلك ان المنصوب بمعنى مع لا يحل النصب

على الحال الا ترى انك اذا قلت جاء البرد والطيالسة بمعنى
مقترنا بالطيالسة فلم يكن اعراب الواو اعرابها نقل اعرابها الى
ما بعدها كما في الا اذا وقعت صفة نقل اعرابها في المنتهى وعكسها
غير فالواو ههنا للحال لا للمفعول معه لان الواو في قولك في الحقيقة حر
جئت والشمس طالعة للمفعول معه لا للحال انتهى وواو الجمع
وانما سمي بها لاجتماع مضمون طرفيها في زمان واحد الداخلة على
المضارع المسبوق بنفي محض او طلب محض اي بفعل صريح
وهو يعم الامر والنهي والدعاء بلفظ الخبر على مذهب الكسائي
والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني لان المضارع ينصب
بتقدير ان بعد الواو اذا كانت بعد احد الاشياء الستة كما هو
المشهور وقال ابو حيان لا احفظ النصب جاء بعد الواو في
الدعاء ولا العرض ولا التحضيض ولا الرجاء ولا ينبغي لاحد
ان يقدم على ذلك الا بالسماع انتهى ذكره شارح الالفية
والنصب بعد هذا الواو بتقدير ان على مذهب البصريين وهو
الصحيح وبنفس الواو وعند بعض الكوفيين نحو ولما يعلم الله الذين
جاهدوا منكم ويعلم الصابرين هذا مثال المسبوق بالنفي اي ولما يعلم
الصابرين ونحو قول ابي الاسود لا تنه عن خلق وتأتي
مثله وآخر البيت عار عليك اذا فعلت عظيم الخلق بضمتين
السجية والطبيعة والمروة والدين كذا في القاموس وهذا مثال للنهي
معناه لا يكن منك نهي عن الخلق وان تأتي مثله اي اتيانك بمثله
والكوفيون يسمون هذه واو الصرف ايضا لانها صرفت الفعل
المضارع من الجزم الى الرفع ليكون الصرف عن اعراب ما قبلها مشعرا
من اول الامر بانها ليست للعطفية وانها للجمعية من حيث الاجتماع

وادين

واو من ينجر ما بعدها والموصول مع صلته فاعل ينجر كما مر غير مرة
وهما واو القسم نحو والتين والزيتون فهذه الواو تجر
بنفسها وتدخل على مظهر نحو حسن الخلق به وهو مبدلة عن باء
الالصاقية في اقسمت بالله لما بينهما من المناسبة لفظا
ومعنى عند حذف الفعل فلا يجتمع مع الفعل لكونها عوضا
عنه خلافا لابن كيسان هذا على ما صحح في كتب النحو وذكر
في بعض شروح تلك الرسالة انها اصل وليست مبدلة
من الباء في القسم خلافا لزاعمي ذلك وواو رب وهي تقع
في اول الكلام وتدخل على المظهر المنكر لفظا اي قول الشاعر
وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس اي رب بلدة
وانما قدرناه به لان هذه الواو للعطف عند البصريين وليست
جارة بنفسها فان لم تكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر
وان كانت يقدر معطوف عليه قال شارح الالفية وهو الصحيح
واما عند المبرد والكوفيين انها جارة بنفسها وبلدة مجرور بها
وهي حرف عطف لكن لما صارت قائمة مقام رب كانت ثانية
بمعناها كانت جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا
يقدرون المعطوف عليه في نحو وقائم الاعماق لان في ذلك
تعسف واختاره ابن الحاجب وواو يكون ما بعدها في الاعراب
على حسب ما قبلها غالبا وانما قال غالبا اذ يجوز المخالفة اذا
عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرو بالرفع اي عمرو كذلك كذا
ذكره الرضي وهي واو العطف وهي الاصل بالنسبة الى الجميع
لكن كونها للعطف في الحال قول مرجوح فعلم من هذا التقسيم ان
تغاير اقسامها ليس بحسب الحقيقة والغالب في الاستعمال المطلق

الجمع

نم غیر ان یکون المبتدا به داخلا فی الحکم قبل الآخر ولا ان یجتمعان
فی وقت واحد بل الامران جائزان وجایز عکسهما وواو دخولها فی
الکلام کخروجها بالنسبة الی اصل المعنی لکنها تفید التاکید وهی الواو
الزائدة کنحو حتی اذا جاؤها وفتحت ابوابها فالواو فی وفتحت زائدة
مؤکدة بدلیل الآیة الاخری وهی قوله تعالی حتی اذا جاؤها فتحت ابوابها
وقیل التنکیر للتعظیم حیث قال ابو البقاء الواو زائدة عند قوم
ولیست بزائدة عند المحققین انها عاطفة فالجواب للشرط وهو اذا
محذوف لان وفتحت علی هذا الوجه معطوف علی الشرط فلم
یعد الجزاء للزوم بقاء الشرط بدونه تقدیره کان کیت وکیت
هما کنایتان عن الحدیث ولا یستعمل الا مکررا مخفف من کیة وهی
اصل کیت مخفف الیاء المشددة وعوضت عنها التاء فصار
کیت کاخت واخت فوجب اسقاط التانیث لئلا یجتمع
علامتان فبقی کیت ویوقف فیه بالتاء وکما یوقف فی بنت
وقد جاء فیه فتح التاء والکسر والضم وکذا حال ذیت هذا ای
کون الواو للعطف مختار الزمخشری وهو الصواب لموافقة الاصل
وجعلها بعض بمعنی مع ذکره العلامة ایضا حیث قال وقیل حتی
اذا جاؤها وفتحت ابوابها ای مع فتح ابوابها وقیل انها
للحال وهو ایضا مذکور فی الکشاف حیث ذکر فیه وقیل ابوابها
جهنم لا تفتح الا عند دخول اهلها فیها واما ابواب الجنة فمتقدمة
فتحها بدلیل قوله تعالی جنات عدن مفتحة لهم الابواب فلذلک
جئ بالواو کانه قیل حتی اذا جاؤها وقد فتحت ابوابها وقوله مبتدا
مضاف الی جماعة وجملة انها واو الثمانیة والانسانها وثانیهم
کلبهم مقول القول وجملة لا یرضاه النحوی خبره والیاء فی النحوی للمبالغة

ای

ای النحوی الکامل اوانهم من زمرة المقالة یستحقون ان تسلب عنهم
نسبتهم الی النحو لما یتعلق به حکم اعرابی ولا سر معنوی واو الثمانیة
هی التی ان العدد قد تم بالسابع من حیث ان السبعة هو العدد
التام والثامن ابتداء تعداد آخر معطوف علیه ذکره الشیخ القاضی
فی اواخر سورة البراءة وقال بعض الفضلاء هذا لیس بشیء
بدلیل قوله تعالی هو الله الذی لا اله الا هو الملک القدوس السلام
المؤمن المهیمن العزیز الجبار المتکبر فی محل التعداد ونعت ثامن
مع انه لم یذکر بالواو وفیه مناقشة ظاهرة لا یخفی علی المتامل
والقول به ای بکون الواو واو الثمانیة فی آیة الزمر وهی قوله
تعالی وفتحت ابوابها ابعد منه ای من القول بکون الواو
واو الثمانیة فی والناهون عن المنکر لان الواو فی هذه
الآیة وقعت فی الصفة الثامنة فی التعداد واما فی آیة الزمر
فلیس فیها تعداد بل هی للجنة الثامنة واما وجه البعد فی والناهون
لما لا یتعلق به حکم اعرابی ولا سر معنوی والقول به فی ثیبات
وابکارا ظاهر الفساد لان فی الواو الثمانیة یجوز اجتماع
الاوصاف المذکورة فی موصوف واحد بخلاف هذه الواو
لتنافی طرفیها اذ البکارة والثیابة لا یجتمعان فی موصوف
واحد وقیل الواو الثمانیة لا تخل المقصود بالحذف بخلاف هذه
الواو لان التوسیط بها للتنافی بین طرفیها النوع الثامن
ما یاتی علی اثنی عشر وجها وهو ما وقع فی بعض النسخ ای علی التانیث
باعتبار الکلمة فانها ای ما علی فرض تسمیة التانیث باعتبار
ذی الغرب وهی کلمة ما واوجهها ای اوجه ما الاسمیة سبعة بالتذکیر
التذکیر لکون الجمع مؤنثا غیر حقیقی فان اعتبر التانیث فیه فالتذکیر

لعدم وجوب المطابقة او للاكتفاء بظاهر التانيث موفقة بالرفع اما على
البدلية من سبعة او على انها خبر مبتدا محذوف ويجوز النصب بتقدير
اعني وتامة صفة موصوفة والمراد بها ما لا يحتاج الى الصلة وعائد وصفة
نحو فنعما هي اي فنعم الشيء ابداؤها هذا عند سيبويه والكسائي فما فاعل
نعم لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة بالمدح وكناية عن الابداء والذي
دل عليه فعله وهي تبدوا وعند ابي علي الفارسي والفراء فالتقدير
نعم شيئا هي لان ما نكرة تامة بمعنى الذي فاعل نعم ويكون الصلة
بالجملة محذوفة لان هي مخصوصة اي نعم الذي فعله هي اي الصدقات
كما عرفت في من هو في سر واعلان وذكر في بعض شروح ذلك
المتن ان ما ركب مع الفعل لا موضع لها من الاعراب والمرفوع
بعدها هو الفاعل ومعرفة ناقصة اي محتاجة الى صلة وعائد وصفة
وهي الموصولة اخرها من التامة مع ان جميع الكتب عكس ذلك اما بناء
على ان مفهومها عدمي والاعدام مقدم على الملكات او انها اقدم رتبة
من الناقصة ومن جعل عكس ذلك يعتبر كون مفهوم الناقصة وجوديا
واستعمالها اكثريا ولكل وجهة هو موليها نحو ما عند الله اي الذي عند
الله خير من اللهو ومن التجارة وما هذه تستعمل لما لا يعقل غالبا
وقد تستعمل في ذوي العلم كما في قوله تعالى والسماء وما بناها وشرطية نحو
وما تفعلوا من خير يعلمه الله اي ان تفعلوا فما شرطية جازمة لتفعلوا
منتصبة به على المفعولية وجواب الشرط يعلمه الله ومن خير في موضع
نصب على التميز والمميز ما والتقدير اي شيء تفعلوا من خير ويجوز
ان يكون من زائدة وخير حالا والتقدير اي شيء تفعلوا قليلا او كثيرا
ويجوز ان يكون في موضع نصب لكونه صفة لمصدر محذوف تقديره
ما تفعلوا فعلا من خير وقيل يجوز ان يكون ما مصدرية ومن خير مفعولا به

والتقدير

والتقدير اي فعلكم من خير يعلمه الله واستفهامية وهي للتخصيص كما لا يفصل
عنه الا بهام نقول للشيخ رفع لك من بعيد ما ذاك نحو وما تلك
بيمينك يا موسى فما استفهامية وبيمينك حال من معنى الاشارة وقيل
صلة تلك ويجب حذف الفها على الاجود قال الشيخ الرضي
ويحذف الف ما الاستفهامية في الاغلب اذا كانت مجرورة بحرف
الجر نحو عم يتساءلون فما مجرورة بعن والفها محذوفة فوجهه ان الاستفهام
لما كان لها صدر الكلام لكونها استفهاما ولم يمكن تاخير الجار عنها
فقدم عليها وركب معها حتى يصير ككلمة واحدة موضوعة للاستفهام
لئلا يسقط الاستفهام عن رتبة الصدر وحذف الفها ليكون دليلا
لتركبها مع الجارة وانما لم يحذف نون من الاستفهامية اذا كانت
مجرورة لكونها حرفا صحيحا ونحو قوله تعالى فناظرة بم يرجع المرسلون
جميع النسخ التي صادفناها وجدناها بغير العاطفة والظاهر انه سهو
من قلم الناسخ لان النحاة قالوا ان حذف المعطوف عليه كثير
وحذف المعطوف مع حرف العطف نحو راكب طليحان اي راكب
البعير والبعير طليحان واما حذف حرف العطف مع ذكر المعطوف
فشاذ نادر ولهذا اي ولاجل وجوب حذف الف ما الاستفهامية
المركبة بحرف الجر رد الكسائي على المفسرين قولهم بالنصب مفعول
رد في بما غفر لي ربي انها استفهامية مفعول القول حاصله لما كان حذف
ما الاستفهامية واجبا عند دخول حرف الجر عليها ثبت ان ما في بما غفر
ليست استفهامية لوجود الالف فيها قال العلامة في الكشاف فان
قلت ما في قوله بما غفر لي ربي اي الماءات هي قلت هي المصدرية او
الموصولة اي بالذي غفر لي من الذنوب ويحتمل ان يكون استفهامية يعني
باي شيء غفر لي ربي فطرح الالف اجود وان كان اثباتها جائزا انتهى

فاذا تيقنت ما تلونا عليك من كلام الرضي والعلامة الزمخشري عرفت
ان رد الكسائي مردود لان الحذف اكثري لا دائمي وانما جاز
نحو لماذا فعلت لانه اجاب عن سوال مقدر تقديره لما وجب سقوط
الف ما الاستفهام بدخول حرف الجر عليها الاجود فلم لم تحذف في مثل لما
ذا فعلت مع انه مركب باللام فاجاب بقوله لان الفها صارت
حشوا اي واسطا بالتركيب مع ذا فيكون الالف في وسط الكلمة
والحذف في الوسط قليل لتحصنه من الحوادث فاشبهت ما الاستفهام
بالموصولة في اثبات الالف لان ذا لما لم يثبت زيادة ولا كونه موصولا
الا مع الاستفهامية لم تحذف الفها كالف ما الموصولة ويجوز ان يكون
معنى حشوا اي زائدا غير منظور بالحذف والاثبات لتركبها مع ذا
الذي موصولا بالتركيب فاشبهت الموصولة فكما انها اذا كانت
موصولة لا تحذف الفها كذلك ههنا وتعجبية نحو ما احسن زيدا فانه
الا نكرة تامة بمعنى شيء عند سيبويه وموصولة عند الاخفش واستفهامية
عند الفراء وابن درستويه قال الشيخ الرضي وهو قوي من حيث المعنى
لانه كان جهل سببه فاستفهم عنه وضعف شارح المفصل هذا الوجه
بان قالوا ان صيغ الاستفهام لم يثبت منها نقل الى انشاء خبر
بخلاف صيغ الافعال فانها تنقل الى الانشاء كثيرا وقالوا الوجه ما صار
اليه سيبويه لان التعجب في مواضع الابهام والبعد عن الوضوح والبيان
والموصولة موقتة بمعنى الذي والموصولة قريبة الى الموقتة فلا تليقان
بهذا الموضع وقيل ايضا في تضعيف كونها موصولة ان ما اذا كانت
بمعنى الذي واحسن صلتها لاحتاجت الى تقدير الخبر لان الموصول مع
صلته مبتدا ونحو نقطع كلاما من غير نظر الى المحذوف فما مبتدا على مذهب
سيبويه والفراء وما بعدها خبرها واما عند الاخفش اي مع صلتها مبتدا

وخبرها

وخبرها محذوفة وقال ابن الحاجب في ايضاح باب المنادى احسن
زيد اصله ما خبر او استفهام ثم نقل الى التعجب فعلم منه ان كونها
قسما مستقلا مبني على الظاهر ونكرة موصوفة نحو مررت بما معجب لك
فما نكرة في محل الجر بالباء وموصوفة بمعجب ولك متعلق به اي بشيء
معجب لك ومنه اي من كون ما نكرة موصوفة في قول اي قول بعض
النحاة وهو الاخفش والزجاج نعم ما صنعت فما على هذه نكرة منصوبة
لانها مميزة وصنعت صفتها والمخصوص بالمدح محذوف اي نعم اي
شيئا صنعته لعل وجه ايراد المثالين اشعار الى جواز كونها موصوفة
بمفرد وجملة ونكرة موصوفة بها اي بكون ما صفة للنكرة وانما قال
نكرة موصوفة بها ولم تقل موصوفة بها كما قال سائر النحاة اذا انها
في اول الامر بان موصوفها لا يكون الا نكرة لان النكرة لا يكون وصفا
لمعرفة نحو مثلا ما بعوضة فما ابهامية تزيد النكرة ابهاما ومثلا في مثل
هذه المواضع يجوز ان يكون حالا بمعنى ممثلا وان يكون تمييزا وان
يكون منصوبا على المصدرية اي امثله مثلا وبذكرا اذا قصد التعميم وزايا ده
وقولهم اي ونحو قول العرب لامر ما جدع قصير انفه قوله امر مجرور باللام
وما في محل الجر لكونها صفة للمجرور والجدع بالدال المهملة قطع الانف
والاذن واليد وقصير اسم رجل والانفه بدل اشتمال منه اي مثلا بالغا
في الحقارة ولامر عظيم هذا التفسير على وجه اللف والنشر على الترتيب
قال بعض النحاة ان ما اذا وقعت صفة تكون على ثلثة اقسام
قسم يراد بها التحقير وقسم يراد بها التعظيم وقسم يراد بها التنويع
نحو ضربته ضربا ما فما على هذا التفسير اسم وقيل ان هذه حرف لا موضع
لها ذكره شارح الالفية نقلا عن ابن مالك ان ما في مثل هذه المواضع
حرف زائد منبه على وصف لائق بالمحل وهو اولى لان زيادتها عوضا عن محذوف

ثابت في كلامهم في ذلك حيث ما يحكي اي ليس في كلامهم نكرة موصوفة
بها جامدة كجمود ما الا وهي مرادفة بكل كقولهم مررت برجل اي رجل
انتهى وحرفية بالرفع عطف على اسمية واوجهها اي اوجه ما الحرفية
خمسة نافية بالرفع اما بدل عن خمسة او خبر مبتدأ محذوف فتعمل
في طرفي الجملة الاسمية قيد بالاسمية احترازا عن الجملة الفعلية
عمل ليس وهو رفع الاسم ونصب الخبر في لغة الحجازيين وانما قال في لغة
الحجازيين لان ما ولا المشبهتين بليس لا تعملان عند بني تميم اصلا
لدخولهما على الاسم والفعل كما تفصيله عن غيره وان اردت الاطلاع
عليه فليطالعه نحو ما هذا بشرا فهذا في محل الرفع اسم ما الحجازية وبشرا بالنصب
خبره ومصدرية غير ظرفية نحو قوله تعالى بما نسوا يوم الحساب فما موصولة
حرفية وصلتها في محل الجر بالباء اي بنسيانهم فلا تحتاج الى عائد هذا
مذهب سيبويه وذهب الاخفش وابن السراج الى ان ما المصدرية
اسم يحتاج الى عائد وهو المذهب المرجوح ذكره شارح الالفية
فعلم منه ان عد المصنف في الحرف على مذهب المنصور ومصدرية
ظرفية فيكون بمعنى المدة نحو ما دمت حيا اي مدة دوامي حيا
وكافة عن العمل هذا وجه رابع من وجوه الحرفية لكن قال في القاموس بحث ما الكافة
ويكون ما زائدة وهي نوعان كافة وغير كافة فعلم من هذا ان ما
الكافة قسم من الزائدة لا قسيم لها لعل وجه عدها مقابلا للزائدة
مبني على ان لها تاثيرا قويا وهو منع العامل عن العمل فكانها ليست زائدة
وان كانت قسما منها وهي ثلثة اقسام كافة عن عمل الرفع كقوله
اي قول الشاعر صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على
طول الصدود يدوم الصدود الاعراض يقال صد عنه ويصد صدودا
اي اعرض كذا في الصحاح فقل فعل ماض وما المتصل بقل كافة له عن طلب

الفاعل

الفاعل النحوي لا عن طلب الفاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل
لا عن فاعل قال الشريف في شرح المفتاح في حاشية المعلمة بمنه حيث
قال وقد طال ما حال في صدري اعلم انه يجوز ان يكون ما كافة كما في
انما فانها تكف ان عن العمل كما تكف الفعل عن العمل في الفاعل بحسب
الظاهر وانما قلت بحسب الظاهر لان المنع عن الفاعل حقيقة
غير ممكن لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل والفعل ههنا متعلق
بحسب المعنى الى مصدر طال ودار اي طال الجولان والدوران
ويجوز ان يكون مصدرية والمصدر فاعل طال وعلى التقدير الاول
يكتب موصولة لان ما مع تتمة الفعل وعلى الثاني مفصولة وذكر
في موضع آخر اي لا يطلب له فاعل في التركيب وان فهم منه
التعليل والطويل انتهى فعلم من كلامه ان الفعل المكفوف يجوز ان
يتعلق الى مصدر فعل الذي تدخل عليه ذلك الفعل المكفوف ويجوز
ان يتعلق الى مصدر نفسه وهو التقليل والكثير والطويل وعلم
ايضا ان ما الكافة تكتب موصولة والمصدرية مفصولة وانما قال
المصنف كافة وانما قال عن طلب الفاعل مع ان مدعاه كونها كافة
عن عمل الرفع لكون الاغرب الفاعل مستقر الرفع ووصال فاعل
فعل محذوف يفسره الفعل المذكور وهو يدوم ولا يكون وصال
مبتدأ او يدوم خبره وعلى طول متعلق بيدوم لان الفعل المكفوف
بما الكافة لا يدخل الا على الجملة الفعلية لانه جرى مجرى حرف
النفي فقولك قلما يضرب زيد بمعنى ما يضرب زيد كذا قالوا وفيه
الكلام رد على سيبويه حيث قال الشيخ الرضي وهي عند سيبويه
كافة ووصال مبتدأ ولكن ذكر في شرح الالفية قال بعض النحاة
ان قل اذا كف بما يدل على ندرة الشيء لا على نفيه وقال اكثرهم يراد

منه النفي في الاشهر فعلى هذا لم لا يجوز دخولها على الجملة الاسمية على
ما في اللباب انه يخالف الاشهر على ان قول سيبويه بمنزلة النفي
في هذا النفي وقال بعضهم ان ما مصدرية اي وصلتها ربما فعل
محذوف الفاعل بفعل المكفوف اي قل دوام الوصال وقال بعضهم
ما زائدة ووصال فاعل قل ذكره شارح الكافية ومغني اللبيب (يختلف
على هذه الاختلافات تختلف في وجوهها ولم يكف غير الافعال
بما الكافة الا قل وطال وكثر وكافة عن عمل النصب والرفع معا
وجه التقديم على الثاني ظاهر واما وجه التاخير عن الاول كونها
كافة عن طلب الفعل وذلك في ان واخواتها وهي الحروف
المشبهة بالفعل فيكون ما بعدها مبتدا وخبرا اعلم ان الحروف المشبهة
بالفعل تنصب الاسم وترفع الخبر خلافا للكوفيين في قولهم ان الخبر
باق على رفعه وبعض العرب ينصب بهذه الاحرف الجزئين معا
وحكى قوم منهم ابن السيد ان ذلك لغة ذكره شرح الالفية
وعلى هذا قول المص وكافة عن عمل النصب والرفع يكون على الاشهر
وان هذه الحروف تلحقها ما الكافة فتمنع عن العمل في الاصح
وقد يجوز اعمالها فذهب الزمخشري الى جواز اعمالها كلها و
الزجاج في ليت ولعل وكان دون البقية لقوة قرب هذه
الثلثة من معنى الفعل من حيث ان كان بمعنى شبهت
وليت بمعنى تمنيت ولعل بمعنى ترجيت مع تغييرها معنى
الكلام وتاثيرها في مضمونه بخلاف ان وان ولكن فان معناها
غير زائدة على معنى الابتداء سوى التاكيد وذهب بعضهم الى
جواز النصب بليت ولعل وقال سيبويه والاخفش والفراء
لا يجوز النصب الا بليت وصححه اكثر المغاربة كذا ذكره ابن ام قاسم

لهذه

لهذه الحروف اذا كفت بما يجوز دخولها على الجملة الاسمية
نحو انما الله اله واحد وعلى الفعلية نحو انما ينهاكم الله وكافة
عن عمل الجر وذلك في رب وكاف التشبيه وفي الباء عند البعض
قال صاحب التسهيل انما قد تكف عن العمل ويحدث فيها معنى التقليل
كقوله ربما قد ترى وانت خطيب فرب اذا اتصل بها ما الكافة
تدخل على الجملة الاسمية نحو ربما زيد قائم وعلى الفعلية
لكونها بمعنى حرف النفي الداخلة على الفعل لكن يجب ان
يكون فعلها ماضيا لفظا نحو ربما قام زيد او معنى نحو ربما يود
الذين كفروا فان المستقبل ههنا كالماضي لان اخبار الله تعالى
في المستقبل يجري في التحقيق مجرى الماضي وكقوله اي قول الشاعر
هذا مثال لكون ما كافة للكاف عن العمل اخ ماجد لم يخزن يوما
مشهده المجد الكرم وقد مجد الرجل بالضم فهو مجيد وماجد والمشهد
محضر الناس والمراد ههنا الحرب كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه
سيف بالضم مبتدا لان ما منع الكاف عن العمل وعمرو مضاف اليه
وما تخنه خبره وفاعله ضمير مستتر راجع الى السيف ومفعوله
ضمير بارز راجع الى عمرو ومضاربه بالنصب مفعول فيه بتقدير
في وقد يستعمل تلك الكاف للقران في الوقوع نحو كما حضر
زيد قام عمرو اي قارن القيام والحضور في الوقوع وقيل انما
قد يكون كيد الوجود كما في قوله تعالى قل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا
اي اوجد رحمتهما ايجادا محققا كما اوجد تربيتي ايجادا محققا
في الزمان الماضي وزائدة هذا قسم خامس من ما الحرفية وتسمى
هي وغيرها حال كونها من الحروف الزوائد وهي ثمانية احرف
ان وان وما ولا ومن والباء واللام والكاف بالندرة

ثم تفصيل كل واحد منها صلة وتوكيداً اى منها يتوصل بها الى زيادة
فصاحة واستقامة وزن او حسن سجع او تزيين لفظ وغير
ذلك نحو فبما رحمة من الله لنت لهم وعما قليل ليصبحن نادمين
فما في الآيتين صلة ومؤكدة ورحمة وقليل مخفوض بالباء وعن
اى فبرحمة وعن قليل الاول تفسير للاولى والثانية للثانية

الباب الرابع في الاشارات اى الايماءات قال

الحمد لله اشار اليه بالبداية او حمد في لفظ الاشارة اشعار الى ان
ذلك التفصيل اجمال بالنسبة الى ما يستحقه هذا المقام من البسط الى
عبارات بحرت الرؤيا فيما اذا فسرتها وانما سميت الالفاظ
الدالة عبارة لانها تعبر في العبر اى تعريفات محررة تحرير
الكتاب تقويمه المراد هنا كونها مهذبة اى مطهرة منقحة من الزوائد
بحيث لا دخل فيها ولا اعتراض عليها مستوفيات بمعنى
حقه وجيزة بمعنى موجزة يقال اوجزت الكلام قصرته وفي الاصطلاح 2
اداء المقصود باقل من العبارة المتعارفة اى عبارات يعطى
حقها بحيث لم يكن فيه طول كالتعريف المشهور ولم يخل شيء
من المقصود مع وضوح الحد غير المحدود وينبغي ان تقول لما وقع
في قواعد الاصول اراد ان يبين كيفية اجرائها على ما يناسبها
واعراضها عما لا يناسبها فتقديم ما يناسبها اهم من ذكر ما يناسبها سبها
قصداً الى عدم الفصل بين القواعد والاجزاء في نحو ضرب
اى في الفعل الماضي المجهول من ضرب زيد من جارة داخلة
على الفعل على سبيل الحكاية وانما قال بكذا ليكون توطئة
لقوله وان تقول في نحو زيد نايب عن الفاعل على انه فعل ماض
مبني لما لم يسم فاعله ولا تقل مبني لما لم يسم فاعله لما فيه اى لكنني

حصل

حصل في هذا التعريف من التطويل بيان لما وهو زيادة حرف
من التعريف الاول والخفاء عطف على التطويل وجه الخفاء
ان ما في قوله لما عبارة عن المفعول وضمير فاعله راجع اليه فلا بد
ان يوجه بان يقال اضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة
او على حذف المضاف اى فاعل فعل الواقع عليه وان تقول
في نحو زيد في ضرب زيد نايب عن الفاعل لاختصاره وعدم
صدقه على نحو درهما لكن يرد عليه انه يصدق على المضاف
اليه الذي يقوم مقام الفاعل المضاف المحذوف كالحساب
في قوله تعالى يوم يقوم الحساب على تقدير ان يكون الاسناد
مجازيا ولا تقل ما لم يسم فاعله لخفائه وسهولة الوصف
منه اعلام كونه نائبا عن الفاعل ومعربا باعرابه ولم يفهم
منه وطوله في قوله نايب عن الفاعل وصدقه على نحو درهما
كائنة من اعطى زيد درهما مع ان التعريف لازم ان يكون
مانعا في اعتباره يمكن ان يجاب عنه بان يقال الحذف
في مفعول ما لم يسم فاعله قال كل مفعول حذف فاعله
واقيم مقامه فلا يصدق عليه نعم اذا قطع النظر عنه بعيد
لكنه مقرر عند ارباب هذا الفن وليس باجنبي عن اصطلاحاته
ولهذا اندفع ما قاله التفتازاني في شرحه للقرح ان التعريف
ينتقض بالمبني للفاعل في نحو ضرب زيد حذف الفاعل وان تقول
في قد حرف لتقليل زمن الماضي اى تقريبه ولا يخفى
حسن هذه العبارة لمن له ادنى مسكة في هذا الفن وحدث
المضارع اى وقوعه يقال حدث الامر اذا وقع او التحقيق
ضدهما اى لتحقق وقوع الماضي والمضارع وهذا التحقيق

غير الذي حصل من صيغة الماضي وينبغي ان تقول في لن وهي حرف بسيط
عند سيبويه وهو الصحيح لان الاصل في الحرف ان لا يحكم عليها
بخلاف ظاهرها لا انها بعيدة عن التصرف والتمسك بالاصل اولى
واحق وعند الخليل مركبة اصلها لا ان حذفت الهمزة تخفيفا
وسقطت الالف لالتقاء الساكنين ورده سيبويه بجواز
تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن يضرب اجيب بانه يجوز
ان يحدث بعد التركيب ما لم يكن قبله على انه منع الاخفش
الصغير ذلك التقديم وعند الفراء نونها مبدلة من الف لا كما ابدل
الالف من النون وهو ضعيف حرف نصب ينصب المضارع
وحكى بعضهم ان الجزم بلن لغة بعض العرب وان الجزم والرفع
جائز عند البعض ذكره شارح الالفية ومعنى استقبال ذكر في شرح
الالفية ايضا ان لن حرف نفي ينصب المضارع ويخلصه للاستقبال
ولا يلزم ان يكون مؤبدا خلافا للزمخشري ذكر ذلك في الموجزة وقال
في غيره ان لن للتاكيد ما تعطيه لا من نفي المستقبل قال ابن عصفور
وما ذهب اليه دعوى لا دليل عليها بل قد يكون المنفي بلا اكد من
المنفي بلن لان المنفي بلا قد يكون جوابا للقسم والمنفي بلن لا يكون
ونفي الفعل اذا اقسم عليه اكد وقال صاحب الاقليد والمراد
بالتاكيد هو التعميم وابراء القديم على ما ضربه في تسلب في الجواب عما هو
بصدده وليس كما زعم بعضهم انها للتابيد اذ التابيد ينافي التحديد
وقد جاء التحديد معها في قوله تعالى لن ابرح الارض حتى ياذن
لي ولو حتى لانتهاء الغاية انتهى وذهب قوم منهم ابن السراج
الى انه يجوز ان يكون الفعل بعدها دعاء واختاره ابن عصفور
وجعلوا منه قوله تعالى فلن اكون ظهيرا للمجرمين والصحيح انه لم يستعمل

من او من

من حروف النفي في الدعاء الا لا خاصة وفيه لم حرف جزم
يدخل المضارع ويجزمه وقد تلغى فلا يجزم بها قال في شرح التسهيل
حملا على لا وفي شرح الكافية حملا على ما قال شارح الالفية
وهو احسن لان ما ينفى بها الماضي كثيرا بخلاف لا وانشد الاخفش
على اهمالها لولا فوارس من ذهل واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون
بالجار وقال بعضهم انه شاذ وفي التسهيل وقد لا يجزم بها حملا
بالضرورة وذكر في شرحه ان الرفع بها لغة قوم ولا يجوز الفصل
بينها وبين الفعل وحذفه بعدها الا في الضرورة لنفي المضارع
فيجوز ان يكون ذلك النفي منقطعا عن الحال نحو قوله تعالى
هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا الآية
ومتصلا بها ولم اكن بدعائك رب شقيا وقلبه ماضيا
هذا صريح بانها تدخل على المضارع وتصرف معناه الى المضي وهو
مذهب المبرد واكثر المتاخرين وذهب ابو موسى ومن وافقه
وقد نسب هذا القول الى سيبويه انها تدخل على الماضي وتصرف
لفظه الى المضارع وقال ابن الحاجب وان لم يكن بين عبارتي
المذهبين خلاف في المعنى لكن العبارة الثانية ليست بجيدة
لان قولهم مما يوهم صحة دخول لم على الماضي وليس كذلك ويوهم ايضا
بقاء المضارع لانهم لم يقولوا الا انها تقلب لفظ الماضي الى لفظ
المضارع ولم يتعرضوا الى كون المضي مرادا فكان الاول اولى
وفيه اما المفتوحة المشددة حرف شرط قال محشي الصفوة
ان النحاة اختلفوا بعد اتفاقهم على انها حرف في انها موضوعة
للشرط او قائم مقام ما وضع للشرط فذهب ابن الحاجب الى الاول
حيث قال في الكافية وحروف الشرط ان ولو واما وصاحب الكشف

الى الثاني حيث قال في مفصله وفي اصناف الحروف حرفا الشرط
وهما ان ولو ثم ذكره بعد عدة فصول اما كلمة فيها معنى الشرط والخلاف
في انها اسم او حرف ليس بمشهور انتهى ولا يلزم من تعبير صاحب الكشاف
اما كلمة فيها معنى الشرط كونها اسما لان اطلاق الكلمة على الحرف
جائز وانما عبر بالكلمة اشعارا الى خفاء حرفيتها من حيث انها عملت
في الظروف النصب وتضمنت بمعنى فيها وبعض الفضلاء تكلف
في التوفيق بين ما قاله ابن الحاجب والزمخشري بان يقال يجوز ان
يكون مراد ابن الحاجب اما المركبة التي اصلها ان ما ومراد الزمخشري
اما المفردة المتضمنة للشرط لان جميع شراح الكافية فسروها
بمهما يكن فلو كان مراد ابن الحاجب اما المركبة لما جاز التفسير به ويحتمل
ان النزاع في اما المفردة وان التوفيق ما قاله جلال الدين الغجدواني
وهو ان صاحب الكشاف اعتبر ما كان خالصا للشرط وابن الحاجب
ما فيه معنى الشرط وادرج لمعنى الشرط في حرف الشرط فيكون
جمعا بين الحقيقة والمجاز ومن هذا قال اطلاق حرف الشرط
على اما التفصيلية مجاز كذا قالوا ولهذا فسر بعض شراح تلك الرسالة
قوله حرف شرط اي حرف مأول باسم شرط وتفصيل وذلك التفصيل
قد يكون للمجمل سابق كقولك انا اودوا فضل اما من اوده في لعالم واما من
اوداه فالجاهل وقد يكون لتفصيل ما اجمله في الذهن ويكون معلوما
للمخاطب بواسطة سبق ما يدل على المتعدد بوجه ما كقوله تعالى ان
الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها فاما الذين آمنوا
فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ماذا اراد الله
بهذا مثلا الآية وقد يجيء للاستيناف من غير ان يتقدم كاما الواقعة
في اوائل الكلام المنقطع عما قبله ومنه ما يأتي في اوائل الكتب والرسائل

ولو

ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر واحد
حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر
كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان اما
يجاب اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني فاما الذين ليس في
قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات وتأكيد لان تفصيل المجمل يدل
على زيادة الاعتناء بشان المذكور وفي ان المفتوحة المخففة
حرف مصدري ينصب المضارع تفصيله في الباب الثالث
وفي الفاء التي بعد الشرط وانما قال بعد الشرط ولم يقل في الجواب
مع انها قد تقع بعد الفضلات المتعلقة بالشرط اكتفاء بقوله
رابطة جواب الشرط لانه يعلم منه دخولها على الجواب ولا يقال في جواب
الشرط كما يقولون بعض المعربين لان الجواب الجملة باسرها
فهذا الكلام ظاهر في ان الفاء داخل في الجواب وهو مذهب
الاكثر النحاة وقال بعضهم ان الفاء خارج عن الجواب لانها
رابطة والرابط غير المربوط لا الفاء وحدها وارتكاب المجاز
في مثل هذا المقام ليس مما ينبغي وفي نحو زيد من قولك جلست امام زيد
مخفوض بالاضافة او بالمضاف قال الشيخ الرضي اعلم ان بينهم
خلافا في العامل في المضاف اليه هو اللام المقدر او المضاف
فمن قال الحروف المقدرة نظرا الى ان معناه في الاصل المتقدم
هو الموقع للاضافة بين الفعل والمضاف اذ اصل غلام زيد
غلام حصل لزيد ومن قال ان عامل الجر هو المضاف وهو الاولى
قال ان حرف الجر شريفة منسوخة والمضاف مفيدة معناه
وقال بعضهم العامل معنى الاضافة فليس بشيء انتهى فعلم من هذا
ان قوله مخفوض بالاضافة ليس بصحيح ولا يقال مخفوض بالظرفية

وهو اتمام في المثال المذكور لان المقتضي للخفض في المضاف اليه هو الاضافة
على ان ادا المضاف من حيث هو مضاف مع قطع النظر عن الحيثيات
على راي لا المضاف من حيث هو ظرف بدليل غلام زيد واكرام
زيد فان المضاف في هذين المثالين ليس بظرف مع ان المضاف
اليه مخفوض فلو قلت مخفوض بالظرف ليفهم مدخلية الظرف في
الخفض وليس كذلك واعلم ان قول المص لان المقتضي للخفض
مساهلة لانه يفهم منه كون العامل نفس المقتضي وليس كذلك لان
العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب على ما صرح به ابن الحاجب
في مقدمته اللهم الا ان يقدر ويقال لان ما به يتقوم المقتضي وان
يقول في الفاء من نحو فصل لربك وانحر الفاء السببية ولا
تقل فاء العاطف لانه لا يجوز عند بعض او لا يحسن عند اكثر
النحويين ومنهم سيبويه حيث قال ان كانت الجملتان مختلفتين
من حيث المعنى يجوز عطف الطلب على الخبر ولا العكس اي لا يجوز
او لا يحسن عطف الخبر على الطلب على اختلاف الرايين لانهما
من التنافي في المعنى وان تقول وجه تغيير الاسلوب حيث ذكر ان
تقول اما طول العهد بين المعطوفات او اشعار الى ان ما ذكره بعده
ليس من جنس ما ذكره قبله في الواو العاطفة حرف عطف لمجرد الجمع من
غير ان يكون المبدا داخلا في الحكم قبل الاخر ولا ان يجتمعا في وقت
واحد بل الامران جائزان وجائز عكسهما هذا هو المختار عند نحوي
هذا الفن وان ذهب بعضهم الى لزوم المعية وبعضهم الى دخول
الاول في الحكم قبل الثاني وفي حتى الكتب للعطف حرف عطف للجمع
الغاية والتمام يقبل لمطلق الجمع كما قال في النوع الثالث من الباب
الثاني اشعار الى ما قاله بعض النحاة وهو ان يكون فيها جمع وترتيب

اول

ومهلة متوسطة بين الفاء وثم وفي ثم حرف عطف للترتيب
والمهلة قال في القاموس ثم حرف يقتضي ثلثة امور التشريك
في الامر وقد يتخلف بان تقع زائدة كما في ان لا ملجأ من
الله الا اليه ثم تاب عليهم الثاني المهلة وقد يتخلف كقولك
اعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس ولان ثم فيه لترتيب
الاخبار ولا تراخي بين الاخبار انتهى وفي الجوهري وربما
ادخلوا عليها التاء كما قال ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت
ثمت قلت لا يعنيني وفي الفاء حرف عطف للترتيب والتعقيب
اعلم ان الفاء اذا كانت من حروف العطف يعطف بها
وتفيد الترتيب وهي نوعان معنوي كقام زيد فعمرو وذكري
وهو عطف مفصل على مجمل نحو فازلهما الشيطان فاخرجهما
مما كانا فيه والتعقيب مع الاشراك تقول ضربت زيدا
فعمرو والتعقيب بدون الاشراك فيكون ما قبلها علة
لما بعدها نحو ضربه فبكى والتعقيب في كل شيء بحسبه نحو تزوج ج
فولد له مع ان بينهما مدة الحمل هذا اذا اطنبت في التعبير
عن الادوات واذا اختصرت فيهن اي في التعبير عن تلك
الادوات فقل عاطف ومعطوف اي قل في حرف
العطف مع المعطوف كما تقول عند الاختصار في حروف
الجر مع مجرورها جار ومجرور وهذا التعبير شايع في ارباب
النحو فكذلك جعله مشبها به او انه من باب التشابه لا من
التشبيه وكذلك اي كما تقول عند الاختصار في حروف
العطف والجر تقول اذا اختصرت في لم يخرج وان تفعل ناصب
ومنصوب هذا هو المختار لما عرفت ان الرفع بهما والجزم بلم

جائز عند البعض وتقول في ان المكسورة المشددة حرف توكيد
لانها يجاب بها القسم كما يجاب باللام نحو الواو ان ان
مقررة لقسم محذوف استغني بها عنه فالتقدير والله ان
زيدا القائم تنصب الاسم وترفع الخبر عند البصريين واما عند
الكوفيين وتبعهم السهيلي ان الخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل
دخول ان عليه فلذلك جوزوا العطف على اسم ان المكسورة
بالرفع قبل مضي الخبر وتزيد في ان المفتوحة فتقول حرف توكيد
مصدري تنصب الاسم وترفع الخبر وانما قيل حرف مصدري لانها
تعامل معاملة المصدر حيث يأول مع معمولها بالمصدر وتقع فاعلا
نحو بلغني ان زيدا منطلق فانه مأول ببلغني انطلاق زيد ومفعولا
نحو سمعت ان عمرا عالم وهو مأول بسمعت علم عمرو ومضافا اليه
نحو عجبت من ان بكرا واقف وهو ايضا مأول بعجبت من وقوف ف
بكر ولهذا اي ولاجل وقوعها مع معمولها موقع المفرد لم يجز العطف
على اسمها بالرفع سواء قبل مضي الخبر او بعده واعلم انه [illegible]
يعاب يقال عاب المتاع اذا صار ذا عيب وعبته انا متعد
كذا في الجوهري على ان في هذا القيد ليس للاحتراز لكونه عيبا
على الدخيل ايضا وانما قال ترغيبا للطالب على علمه قوله [illegible]
لانه يستعمل في مقابلة الخطاء ووقع في بعض النسخ على الناشي فحينئذ
لا يحتاج الى الاعتذار فقوله على الناشي اي على المتعلم وماخوذ من
نشأ الغلام اذا ارتفع وبلغ في صناعة الاعراب عبر بالصنعة
اشعارا بلزوم المجادلة والمزاولة وكونها آلة لسائر العلوم فقوله يعاب
فعل مضارع لم يسم فاعله وجملة ان يذكر فعلا نائب عن الفاعل
اي يعيب المعرب على الناشي ذكر الفعل ولا يجب غير فاعله عطف

علي ان

على ان يذكر او ان يذكر مبتدأ ولا يخفى خبره او ظرفا او مجرورا
بحرف الجر ولا يتبعه على متعلقه والضمير راجع الى الظرف والمجرور على
سبيل البدل او جملة ولا يذكر لها محل ام لا او موصولا لا يتبع
صلته سواء كان اسميا او حرفيا او عائده اذا كان الموصول
اسميا لما عرفت ان الحرفي لا يحتاج الى العائد اعلم ان ذكر البحث
في الفاعل والتخصيص في الخبر والتتبع في المتعلق والذكر في الجمل
والتتبيع في الموصول مما لا يخفى وجهه على طبع وقاد ولكني قد ذكرت بعضه
نقاد وان تعتبر عطف على ان يذكر في اعراب الاسم من نحو فاما
ذا او من الذي على ان يقول اسم اشارة في ذا او موصول نحو
الذي فان ذلك اي كون ذا اسم اشارة والذي اسم موصول
لا يقتضي اعرابا حتى يعلم كونهما في محل الرفع على الفاعلية والمراد
من الموصول ما يوجد مع الصلة والا لا يكون له محل والاقتضاء
والصواب في التعبير ان يقال فاعل وهو اسم اشارة لان الوصف
منه اعلام فاعلية والاقتصار على فاعل كاف فيه مع انه لا
فائدة في التطويل بخلاف قوله في الذي انه اسم موصول فانها
على ما يفتقر اليه الموصول من الصلة بيان ما والعائد عطف
على الصلة ليطلبهما اي الصلة والعائد المعرب وليعلم عطف
ليطلب اي لاجل ان يطلب ويعلم المعرب ان جملة الصلة لا محل
لها لان الموصول لا يتم الا بالصلة فيكونان كشيء واحد وقلت
بل فيه اي في ذكر اسم الاشارة فائدة وهي التنبيه اي الاشارة
واما قدحا به لتعديته بالى الى ان ما يلحقه في محل النصب على انها
اسم ان حرف بالرفع جزءها مضاف الى خطاب الاسم فخطاب
اليه لان اسم الاشارة معرفة فلا يضاف الى شيء وكلام فرعي

[illegible]

لانه لا رافع ههنا والاسم منصوب لانه لا ناصب فيتعين ان يكون
حرفا ولا يرد عليه لا يجوز ان يكون في اسماء الاشارة معنى
الفعل وهو اشير فيعمل عمل النصب كما في هذا زيد قائما لان هذا
التقدير لا يكون الا باقتضاء المقام ولا اقتضاء ههنا وقد يستدل
بحرفية هذا الكاف بامتناع وقوع المضمر موقعها ولو كان اسما
لما يمتنع وقوعها كما في ضربتك وكذا ذكره الشيخ الرضي والى
ان الاسم بعد ذا الظرف لتغير المعنى باللحوق في الاول وبالبعدية
في الثاني ظاهر على المتأمل في نحو قولك جائني هذا الرجل
نعت على ان يكون اللام اشارة الى حصة معينة حققه
ابن عصفور على الخلاف بين النحاة في الموصوف بالذي بحرف
التعريف الواقع بعد اسم الاشارة وبعد الهاء في ايها الرجل
فان ذلك اللام للعهد الذهني عند البعض وللجنس عند البعض
ووصف البعض ايضا وكون الموصوف بعدهما صفة او عطف بيان
كما جعله اكثر النحاة وعند البعض يجوز ان يكون بدلا ذكره
في بعض شروح الكافية فلا يكون التثنية تاما وفيما لا يتبين
عليه اعراب عطف على قوله في اعراب الاسم يعني يعاب
على الثاني ان يقتصر فيما لا يتبين عليه اعراب وقوله لا يقول
عطف على ان يقول يعاطف واحد مضاف فان المضاف
ليس له اعراب مستقر كما للفاعل ونحوه اي كاعراب مستقر للفاعل
على رفعه والمفعول على نصبه والمضاف اليه على جره و
انما كان اعرابه بحيث ما يدخل عليه اي على المضاف فيكون
اعرابه على ما يقتضيه العامل فالصواب ان يقال في التعبير عن المضاف
فاعل ومفعول ونحو ذلك من المعمولات الذي يستقر اعرابه والمضاف

لم يقل موقعا على مضاف مع انه يتعلق بذلك فائدة وهي كونه
جار المضاف اليه والنوع يبين هذه الفائدة وما ذكره في الموصول
واسم الاشارة فليس بواضح بخلاف المضاف اليه في جواز الاقتصار
عليه فان له اعرابا مستقرا وهو اي الاعراب المستقر فيه الجر فاذا قيل
في التعبير مضاف اليه علم انه مجرور بالمضاف وينبغي ان يتجنب
المعرب فاعل ينبغي اي اجتناب المعرب ان يقول في حرف الذي
ثبت في كتاب الله تعالى انه الضمير راجع الى الحرف في غير تأويل الكلمة
زايد بل يقول انه صلة او مؤكدة لانه يسبق الى الاذهان عند اطلاق
الزايد انه اي الزايد هو الذي لا معنى له اصلا وكلام الله تعالى منزه عن ذلك
اي عن الزايد الذي لا معنى له وقد وقع هذا الوهم اي كون المراد من الزايد
ما لا معنى له للامام العلامة المحقق فخر الدين الرازي فقال الامام المحققون
ثابت على ان المهمل لا يقع في كلام الله تعالى والجلالة يحكي النحوي
واما في قوله تعالى فبما رحمة فيمكن ان يكون استفهامية للتعجب
والتقدير فباي رحمة انتهى هذا الكلام يجوز ان يكون غرض
الامام تصحيحا لقول المحققين ويجوز ان يكون غرضه تصحيحا
لما يدعيه برفع سؤال مقدر وهو ان الباء في فبما زائدة فاجاب
بهذا فان قلت لم لا يجوز ان يكون مراد الامام ان يمنع اطلاق
الزائدة على حرف من كتاب الله تعالى فيه حرف يجاب اليه
ومخالفة باب الادب قلت نعم يجوز هذا التوجيه اذا كان
الجواب غرض المحققين اما اذا كان غرضه وهو المتبادر
فهذا التوجيه سخيف جدا والزايد عند النحويين جواب كما قاله المحققون
معناه الذي لم يؤت به الا لمجرد التقوية والتأكيد لا المهمل على ان يكون
الشيء مفيد المعنى لا ينافي تسميته بالزايد فان النحويين يسمون كان

في كان زيد فاضل زائدة وان كانت مفيدة لمعنى وهو المضي والانقطاع
وذكر المص في المغني انهم قد يريدون بالزائد المعترض بين الشيئين
المتطالبين وان لم يصلح اصل المعنى باسقاطه كما في مسئلة لا في
نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شئ فانهم يسمون لا المعترضة
بين الخافض والمخفوض زائدة انتهى فعلم مما ذكر ان اطلاق الزائد
ليس فيه شئ سوى ترك ما ينبغي قوله والزائد مبتدأ وعنده ظرف متعلق
به مضاف الى النحويين ومعناه مبتدأ ثان والموصول مع صلته
خبره والمبتدأ الثاني مع خبره الاول والتوجيه المذكور في الآية
في خلاف الامام باطل لامرين احدهما ان ما الاستفهامية اذا خفضت
بحرف الجر وجب حذف الفها نحو قوله تعالى عم يتساءلون وحكى
رد هذا الجواب بان يقال ان بعض المغربين جوز اثبات الفها
على اصلها عند الخفض كما عرفت في النوع الخامس والثاني ان
ثاني الامرين ان خفض رحمة حينئذ اذ من اسماء الزمان وهي مضاف
الى الجملة فحذف المضاف اليه وعوض التنوين فالتقى الساكنان
الذال والتنوين فحركت الذال بالكسر لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر
وذكر فيه وجه آخر وهو انهم لما حذفوا المضاف اليه وحقه ان يكون
مجرورا منونا طرحوا جره وتنوينه على المضاف ليكون بمنزلة
استيفائه بعد ذهابه وما قال الاخفش انه مجرور بالاضافة فليس بجيد
وقال بعضهم حينئذ بالفتح لكونها اخف الحركات وتكرير اسم الزمان
بمنزلة التأكيد كما في قوله يا تيم تيم عدي ووجهه ان ايراد الكسرة
على الذال مما يمجه السمع وتنفر عنه الطبع لكون السكون اصليا في البناء
فادخل الاسم الاول على الثاني ليوهم ادخاله عليه للاضافة ويرتفع
بذلك الاستكراه والنفي كما قيل وبهذا الايجي الابعد تقدم حقيقة ليكون

تنونها

تعذيها قرينة تدل على خصوصية ذلك المضاف اليه فتقدير ان خفض
رحمة حينئذ اذا كان ما موصوفة يشكل لانه اى لان جر رحمة لا يكون
بالاضافة اذ ليس في الاسماء الاستفهامية ما يضاف قيده
لانها يجوز ان يكون مضافا اليه فيحذف الفها فرقا بين الاستفهامية
والخبرية كذا في الجاربردي الا اى عند الجميع اى عند جميع النحاة
فان معناه اى ان يكون بعضا من كل وحقه لذلك ان يكون
مضافا ابدا قال في الاقليد يمكن ان يكون اصل اى اويا لانه ابدا
بعض ما يضاف اليه وبعض الشئ يأوي اليه كله الا ان الواو قلبت
ياء وكم عند الزجاج اعلم ان كم كناية عن العدد مستعمل على وجهين
خبرية واستفهامية والخبرية تجر مميزها مفردا كان او مجموعا كمميز
الثلاثة والمائة نحو كم رجل وكم رجال عندي والمفرد اكثر من المجموع لان
كم للتكثير فجعل مميزها كمميز العدد الكثير وهو المائة والالف وانما جاز
الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح لان العدد الكثير يدل على الكثرة
صريحا فاستغنى به عن الجمع بخلاف كم فانها كناية عن العدد الكثير
وليس في لفظها ما يدل على الكثرة صريحا فجوز كون مميزها جمعا تصريحا
للكثرة فهذا الجر بالاضافة عند غير الفراء حملا على العدد الكثير
وعند الفراء بمن مقدرة وجوز عمل الجار مضمرا وكان معنى الكثرة
دخول من على مميز الخبرية والشئ اذا عرف في موضع جاز تركه
لدلالة الموضع عليه هذا اذا لم يفصل بين كم وبين مميزها بجملة
او ظرف وان فصل فالمختار النصب حملا على الاستفهامية
نصب مميزها مفردا كمميز احد عشر لان المستفهم لا يتحقق عنده في الاغلب
كثرة العدد والمستفهم لانها كعدد مقرون بهمزة الاستفهام فاشبهت
العدد المركب فاجريت مجراه في كون مميزها منصوبا مفردا او يجوز

جر مميزها الا اذا انجرت هي فانه يجوز جر مميزها لقصد تطابق كم ومميزها
في الاعراب وذلك الانجرار بتقدير من مع بقاء عملها عند الخليل
وسيبويه وباضافته كم عند الزجاج هذا وذلك ان تقول انه لا يجوز
تضمين ما يضاف بالاتفاق وهو اي ويرشدك اليه ما قاله
الامام والتقدير فباي رحمة نعم الاستفهام قد يشترك لكن الكلام
ليس فيه بل فيما صارت اي في الاستفهام ممتزة به عن غيرها ولا يكون جر
رحمة بالابدال من ما لان المبدل من اسم الاستفهام لابد الا ان
ان يقترن بهمزة الاستفهام نحو كيف انت الصحيح ام سقيم هذا مذكور
في اكثر كتب النحو قال شارح الالفية هذا مذهب البصريين وذهب
كثير من الكوفيين الى ان البدل يجوز من ما الاستفهامية والصحيح
مذهب البصريين انتهى ودليلهم ان المبدل منه في حكم السقوط فلابد
من بقاء ما يدل على الاستفهام لكونه مرادا ويمكن ان يجاب عنهم من طرف
الكوفيين بان يقال ليس المراد من قولهم انه في التنحية الا ايذان بانهم
باستقلال نفسه ومفارقته التاكيد والصفة في كونهما تتميم لما تبعاه قب
اذ لا اهداه بالكلية على ما نص عليه العلامة الزمخشري في مفصله حتى يلزم
انعدام ما يدل على الاستفهام ولا يكون رحمة صفة ويجوز بان جر عطفا
على بالابدال والزيادة بعد حرف العطف لكن لا يحتمل رسم الخط في قوله
ولا بيانا لما انه وجدنا بالالف في جميع النسخ التي صادفناها لان ما
اي النقطة ما لا يوصف اذا كانت شرطية او استفهامية لما عرفت
فيما سبق ان كلا منهما قسم مستقل ولا بيانا لان ما اي لان الشيء الذي
لا يوصف لا يعطف عليه عطف بيان كالمضمرات فظاهر هذا الكلام يشعر
ان جميع المفردات لا يعطف عليها عطف بيان والصحيح ان المضمرات التي
غير ضمير الشان ان يعطف عليها عطف بيان صحح ذكره شارح اللب وفيه

ما فيه

ما فيه لان الكلية ممنوعة في المقيس عليه على ان كلام الامام ينبئ عن
هذه التوجيهات حيث قال والتقدير فباي رحمة وكثير من النحاة
المتقدمين يسمون الزايد صلة لانه يتوصل الى زيادة فصاحة او
استقامة وزن او حسن سجع او وجه بين لفظ وغير ذلك وبعضهم
اي بعض النحاة المتقدمين وهو الاظهر ويجوز ان يكون الضمير كناية
عن النحاة مطلقا قال الجوهري بعض الشيء واحد ابعاضه وقال
شارح الالفية والبعض عند البصريين يقع على اكثر الشيء وعلى
نصفه وعلى اقله وعن الكسائي وهشام ان بعض الشيء لا يقع
الا على ما دون نصفه انتهى وما ذكر في بعض شروح المتن ان
اطلاق المؤكد ضعيف يدل عليه لفظ البعض فليس بشيء لانه على
تقدير تسليم اطلاق البعض على دون النصف تمنع استلزام قلة
القائل ضعف المقول تسميته مؤكدا لافادته تاكيدا لا ايصال الى الثاني
والمراد من هذا الكلام تاكيد ودليل لقوله وينبغي ان يجتنب الموهب
بقول المتقدمين والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام
على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه اجمعين كتبه
الفقير محمد ... عفا الله عنه ولوالديه واحسن
اليهما واليه في اليوم العاشر من شهر
الحجة لسنة ثلث وسبعين و... الف
م

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور بابازاده عفي عنه
وكفى عبده ١١٧٥